

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد خيضر بسكرة
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم العلوم الاجتماعية

الرقم التسلسلي:

رقم التسجيل:

النظام السياسي الجزائري ودوره في تفعيل قيم المواطنة

والانتماء لدى الشباب

دراسة ميدانية على عينة من طلبة جامعة محمد خيضر - بسكرة -

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في علم الاجتماع

تخصص علم اجتماع التربية

إشراف:

إعداد الطالبة:

الأستاذ الدكتور. بلقاسم سلاطينية

أسماء بن تركي

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
عبد العالي دبله	أستاذ	جامعة بسكرة	رئيسا
بلقاسم سلاطينية	أستاذ	جامعة بسكرة	مشرفا ومقررا
رابح كعباش	أستاذ	جامعة قسنطينة	عضوا مناقشا
عبد العزيز العايش	أستاذ	جامعة خنشلة	عضوا مناقشا
مصطفى عوفي	أستاذ	جامعة باتنة	عضوا مناقشا
أحمد فريجة	أستاذ محاضر - أ -	جامعة بسكرة	عضوا مناقشا

السنة الجامعية 2012 / 2013

قيل لعلي بن أبي طالب رضي الله عنه يوماً:

"لما كثرت الفتن في عهدك؟ ولم تكثر في عهد أبي بكر وعمر؟"

فأجاب قائلاً: «لأن أبا بكر وعمر كانا يحكمان مثلي أما أنا فأحكم أمثالك»

"علي ابن أبي طالب"

"إن ثروة شعب ما هي بسكانه المحبين للعمل المجيدين له...المبدعين فيه..."

"عبد الرحمن ابن خلدون"

"إن الذي نقص العربي ليس منطق الفكرة، ولكن منطق العمل والحركة وهو لا يفكر ليعمل بل ليقول كلاماً مجرداً...."

"مالك بن نبي"

الإهداء

إذا حق لي إهداء هذا العمل فسيكون خاصا

إلى التي كانت على رأس قائمة الإهداء في مرحلة سابقة وهي بيننا، سيكون لها هذا الإهداء الخاص وهي غائبة اليوم عنا، تلك التي رحلت دون وداع تاركنا في قلبي حبا وشوقا كبيرين . . .

للغالية جدتي "عيشة بن التركي" رحمها الله وطيب ثراها وأسكنها فسيح جناته

وإلى كل من أحبها وكل من دعا لها بالرحمة والمغفرة

كما أهدي هذا العمل لكل من انتظر إتمامه بشوق كبير وأخص بالذكر

من أحاطني بالرعاية والاهتمام "والديا الكرمين وأستاذي المشرف" حفظهم الله ورعاهم

وإلى كل من يحب الجزائر ويسعى في سبيل بنائها وتطورها

أسماء بن تركي

شكر وتقدير

الحمد والشكر لله عز وجل على منه وتوفيقه لإتمام هذه الأطروحة

يقول عليه الصلاة والسلام: "من لا يشكر الناس لا يشكر الله"

يسعدني ويشرفني في البداية أن أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى الأستاذ الدكتور 'بلقاسم سلاطينية' والذي توجهت إليه ليكون مشرفاً على هذه الأطروحة فكان لي نعم المشرف الموجه والأب الراعي بكل مسؤولية وطيبة قلب وسعة صدر، فلا يسعني إلا أن أقول لأستاذي بارك الله فيك وجزاك عني خير الجزاء وأسأله تعالى أن يحتسب لك كل ما أحطني به من رعاية واهتمام في ميزان حسناتك كما أتوجه بالشكر الجزيل لكل من الأساتذة، أ د/ دبله عبد العالي ود/ زوزو رشيد ود/ فرحاتي عمر على كل التوجيهات والنصائح التي قدموها لي

وأشكر كذلك الأساتذتين د/ لمياء بوبيدي ود/ نجة يحياوي على تحكيمهم لأداة جمع البيانات كما لا يفوتني أن أتقدم بالشكر الجزيل للذين ساعدوني أثناء تواجدي بجامعة قسنطينة، وأخص بالذكر محافظ المكتبة المركزية السيد 'مراد مشته'، وبكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية الأمين العام السابق لكلية السيد 'بوجمعة الحوت'، ومحافظة مكتبة الكلية السيدة 'فاطمة بوعيشة' كما أتقدم بالشكر الجزيل لكل الذين لم أذكرهم وساعدوني من قريب أو من بعيد

فهرس المحتويات

الإهداء

شكر وتقدير

فهرس الموضوعات

فهرس الجداول

فهرس الأشكال

أ- د مقدمة

الفصل الأول: مشكلة البحث

06	تمهيد
06	1. تعريف وتحديد مشكلة البحث
10	2. مبررات اختيار مشكلة البحث
11	3. أهمية مشكلة البحث والهدف منها
14	4. الدراسات السابقة
44	خلاصة

الفصل الثاني: النظام السياسي الجزائري

46	تمهيد
46	1. مفاهيم أساسية
59	2. التحليل الوظيفي للنظم السياسية
65	3. تبلور النظام السياسي الجزائري وأهم خصائصه
90	4. مؤسسات ووظائف النظام السياسي الجزائري
108	5. أزمات النظام السياسي الجزائري
114	خلاصة

الفصل الثالث: القيم الاجتماعية

116	تمهيد.....
116	1. مفاهيم أساسية.....
129	2. القيم الاجتماعية من منظور وظيفي.....
133	3. أهمية وخصائص القيم الاجتماعية ومصادر اكتسابها.....
142	4. تصنيفات القيم ووظائفها.....
155	5. طرق اكتساب القيم الاجتماعية وأساليب قياسها.....
168	خلاصة.....

الفصل الرابع: النظام السياسي وقيم المواطنة والانتماء

170	تمهيد.....
171	1. مفاهيم أساسية.....
180	2. العوامل المؤثرة في النظام السياسي واتجاهات الأفراد نحوه.....
191	3. القيم وعلاقتها بتجاوب المجتمع نحو النظام السياسي.....
196	4. قيم المواطنة والانتماء في ظل النظام السياسي.....
208	5. النظام السياسي وأسس تفعيل قيم المواطنة والانتماء.....
222	خلاصة.....

الفصل الخامس: الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية

224	تمهيد.....
224	1. فرضيات الدراسة.....
229	2. مجالات الدراسة.....
236	3. المنهج المتبع للدراسة.....
239	4. أداة جمع البيانات وأساليب المعالجة الإحصائية.....
251	خلاصة.....

الفصل السادس: عرض وتحليل بيانات الدراسة الميدانية ومناقشة النتائج

253	تمهيد.....
254	1. عرض وتحليل بيانات الدراسة الميدانية.....
331	2. نتائج الدراسة.....
331	2 1. النتائج الجزئية واختبار الفرضيات.....
354	2 2. النتيجة العامة.....
359	خاتمة.....
364	قائمة المصادر والمراجع.....

الملاحق

ملخص الدراسة

فهرس الجداول

الصفحة	العنوان	الرقم
99	يوضح الوظائف السبع للنظام السياسي الممارسة في إنجلترا لأكثر من مؤسسة سياسية	1
124	يوضح الفرق بين القيم والمعايير	2
126	يوضح الفرق بين القيم والمعتقدات	3
128	يوضح الفروق بين القيم والاتجاهات	4
149	يوضح تصنيف القيم	5
233	يوضح عدد الطلبة في التدرج بجامعة محمد خيضر بسكرة حسب الإحصائيات إلى غاية 2012 /11 /27	6
235	يوضح كيفية اختيار العينة	7
242	يوضح توزيع العبارات على محاور استمارة الاستبيان	8
244	يوضح البدائل المحتملة للإجابة	9
254	يوضح خصائص أفراد عينة الدراسة وفقا للسن	10
255	يوضح خصائص أفراد عينة الدراسة وفقا للجنس	11
256	يوضح خصائص أفراد عينة الدراسة حسب مكان السكن	12
256	يوضح خصائص أفراد عينة الدراسة حسب الانتماء لجمعيات المجتمع المدني	13
257	يوضح خصائص أفراد عينة الدراسة حسب الرغبة في الانتماء لجمعيات المجتمع المدني	14
258	يوضح خصائص أفراد عينة الدراسة حسب الانتماء لحزب سياسي	15
261	يوضح درجة ممارسة قيمة المواطنة	16
278	يوضح درجة ممارسة قيمة الانتماء	17
290	يوضح دور مؤسسات النظام السياسي في تفعيل قيم المواطنة	18
300	يوضح دور مؤسسات النظام السياسي في تفعيل قيم الانتماء	19

311	يوضح دور أزمة الشرعية في إعاقة تفعيل قيم المواطنة والانتماء	20
321	يوضح دور أزمة المشاركة في إعاقة تفعيل قيم المواطنة والانتماء	21
333	يوضح نتائج درجة ممارسة قيمة المواطنة	22
336	يوضح نتائج درجة ممارسة قيمة الانتماء	23
338	يوضح المتوسط الحسابي للفرضية الأولى	24
343	يوضح المتوسط الحسابي للفرضية الثانية	25
347	يوضح المتوسط الحسابي للفرضية الثالثة	26
350	يوضح المتوسط الحسابي للفرضية الرابعة	27
354	يوضح المتوسط الحسابي للإجابة على التساؤل الرئيسي	28

فهرس الأشكال

الصفحة	العنوان	الرقم
61	رسم تخطيطي يوضح نموذج ألموند للمرحلة الثانية	1.
62	رسم تخطيطي يوضح الإطار التحليلي لألموند لدراسة قدرات النظام السياسي	2.
63	يوضح تحليل ألموند للمدخلات	3.
65	يوضح نموذج ديفيد إيستون لتحليل وظائف النظام السياسي	4.
101	يوضح الطريقة التي يعمل بها النظام السياسي	5.
149	يوضح التدرج الهرمي للحاجات	6.
157	رسم تخطيطي يبين مراحل اكتساب القيم لدى الفرد	7.
157	رسم تخطيطي يبين مراحل اختفاء القيم لدى الفرد	8.
160	يوضح: تقسيم "موريس" لمحددات اكتساب القيم	9.
205	يوضح تصنيف "بانكس" لقيم المواطنة وطبيعة مشاركة أفراد المجتمع	10.

مقدمة

تعد القيم الاجتماعية أساس تشكل كل نشاط إنساني وعنصرا مهما في ربط العلاقات بين أفراد المجتمع، فهي تعكس معتقداتهم من خلال السلوكيات الظاهرة في العملية التفاعلية فيما بينهم، كما أن سيادة أي نوع من أنواع القيم الاجتماعية على أنواع أخرى تعطي صبغة وطابع موحد لهذا المجتمع؛ فالقيم بصفة عامة تعمل على إثراء الفرد وتكيفه مع مجتمعه.

فبناؤها وانتشارها بين الأفراد يكون بالتكامل بين مجموع الأبنية الاجتماعية المكونة للمجتمع وذلك في تشكيلها وإكسابها مثل الأسرة، المدرسة، كما تساهم أبنية اجتماعية أخرى في تفعيلها لتظهر في سلوكياتهم لتحقيق التوازن والاستقرار الاجتماعي داخل النظام الاجتماعي الكلي، ومن هذه الأبنية النظام السياسي المسير لشؤون هذا المجتمع.

يمثل النظام السياسي أحد الجوانب الرئيسية لأي نظام اجتماعي يتضمن علاقات وتفاعلات اجتماعية متعددة بين جماعات اجتماعية مختلفة، وله دور مهم في تحقيق أهداف النظام الاجتماعي العام، من خلال كافة الأنشطة والسلوكيات التي يقوم بها والتي تظهر بالأخص في القرارات التي يتخذها لتنظيم شؤون المجتمع، فوجود وتطور وبقاء أي نظام سياسي يتباين من نظام سياسي لآخر، وتبعا لتباين هذه الأنظمة واختلافها من حيث تحقيقها لأهدافها تتباين مواقف الأفراد إزاءها فإما أن تحظى بالتأييد والمساندة وإما تلقى منهم المعارضة والتنديد، كما قد نجد اللامبالاة من آخرين لما يصدر عن هذا النظام من قرارات أو بما تواجهه من مشكلات وعقبات؛ والتي لها علاقة مباشرة بطبيعة القيم السائدة.

من القيم المهمة التي لها دور في تحديد طبيعة ونوع العلاقة بين أفراد المجتمع والنظام السياسي قيم المواطنة والانتماء، وذلك للدور الهام الذي تؤديه هذه القيم في تمتين الروابط الاجتماعية للوصول لوطن موحد تتكاتف فيه جميع أجزائه من أفراد ومؤسسات لأجل تطويره والدفاع عنه، ولأن هذه القيم لا يمكن أن تكون فاعلة إلا في ظل وجود حرص على تفعيلها من طرف جميع مكونات البناء الاجتماعي.

سنتناول في هذه الدراسة الدور الذي يلعبه النظام السياسي الجزائري لتفعيل قيم المواطنة والانتماء لدى الشباب، هذا النظام الذي كانت بؤادر تشكله قبل استقلال الجزائر في رحم الحركة الوطنية، ثم الثورة التحريرية بالتفاف عديد التشكيلات السياسية المختلفة الرؤى والإيديولوجيات، حول جبهة التحرير الوطني، استجابة للدعوة التي أرسلتها قيادات الجبهة لهذه التشكيلات، وصولاً بعدها لتأسيس الحكومة المؤقتة لتكون بذلك القاعدة الأساسية لبدایات تشكل النظام في الجزائر المستقلة والذي عرف بدوره تطورات عديدة ومتتالية كان لها الأثر الواضح في تشكل النظام السياسي الحالي، في شكله وأدائه لوظائفه وكذا في عديد الأزمات التي عرفها هذا النظام من جهة، وفي علاقته مع أفراد المجتمع من جهة ثانية وعلى وجه الخصوص تشكل معتقداته التي يتحدد من خلالها سلوكياته والتي تعبر عن مجموع القيم الاجتماعية السائدة، وبالأخص قيم المواطنة والانتماء.

إذ تعد قيم المواطنة والانتماء الوسيلة الملائمة لقيام الروابط المتعددة بين أفراد المجتمع كما أنها المحرك للحياة الإنسانية، إذ تشكل المحور الذي ينظم سلوك الأفراد والمجتمع على حد سواء، كما أنها العامل المهم الذي يسهم في تماسكه والمحافظة على استقراره وتطوره، فبتوفر مقوماتها يتمتع جميع أفراد المجتمع بحقوقهم مقابل أداء الواجبات المطلوبة منهم، وهو ما سيشكل إحساس وشعور داخلي لدى الأفراد بالانتماء لهذا المجتمع.

إلا أن تجسد هذه القيم لا يمكن أن يكون بصورته الصحيحة إلا عندما تتوفر مقوماتها المؤدية إلى تفعيل وجودها في الوسط الاجتماعي، وبالأخص تمتع الجميع بحقوقهم في مقابل أداء واجباتهم، وبذلك سينمو لدى الجميع النظر إلى الوطن على أنه مسؤوليتهم للحفاظ عليه والحرص على تحقيق الصالح العام، في شكل متكامل مع باقي أجزاء البناء الاجتماعي العام، ولعل من أهمها النظام السياسي.

ففي هذه الدراسة سنبحث عن مستوى قيم المواطنة والانتماء لدى فئة الشباب من خلال التعرف على درجة ممارسة هذه القيم، ودور النظام السياسي في تفعيل هذه القيم، وذلك لما لهذه الفئة من أهمية في المجتمع، على أساس أنهم أهم طاقاته وقدراته وعليهم يتوقف نجاح

المجتمعات وتطورها إذا أحسن استثمار وتوظيف طاقاتهم وقدراتهم، إذ تنطلق هذه الدراسة من القول الذي مؤداه " أن النسق القيمي يرتبط ارتباطا بنائيا ووظيفيا بالأنساق الاجتماعية الأخرى وعليه فإن كل تحول أو تغيير في هذه النظم أو الأنساق سوف يؤدي إلى تغيير مصاحب للنسق القيمي للمجتمع".

حيث تم تقسيم هذه الدراسة إلى خمسة فصول؛ ففي الفصل الأول نعرض مشكلة الدراسة ومبررات اختيارها، أهميتها وهدفها، لنقدم في آخر هذا الفصل مجموعة من الدراسات السابقة التي انطلقت منها هذه الدراسة واستفادت منها في كل مراحل البحث.

بينما نتناول في الفصل الثاني النظام السياسي الجزائري كمتغير مستقل إذ سنركز في هذا الفصل على عرض أهم ما يمكن أن يساعدنا على التعرف على دوره في تفعيل قيم المواطنة والانتماء، حيث نعرض في بداية هذا الفصل مجموعة من المفاهيم الأساسية ذات الصلة المباشرة به وبأبعاد الدراسة، من تعريف للنظام وتعريف للسياسة وللنظام السياسي لنحدد من خلالها المفهوم الإجرائي الخاص بكل مصطلح، ثم نعرض بعدها التحليل الوظيفي للنظم السياسية لنركز من خلاله على المدخل النظري الذي سنتبناه في هذه الدراسة، لنعرج بعد ذلك للنظام السياسي الجزائري بتركيزنا على العناصر ذات الأهمية والعلاقة المباشرة بأبعاد الدراسة وبالجانب الميداني، من خلال تقديم خلفية تاريخية لتبلور النظام السياسي الجزائري وتشكله وأهم خصائصه، ثم مؤسساته و وظائفه، لنعرض في الأخير أزمت النظام السياسي بشكل عام لنركز بعدها على أزمتين هامتين لهذه الدراسة هما أزمة الشرعية وأزمة المشاركة.

بينما نتناول في الفصل الثاني القيم الاجتماعية باعتبارها قاعدة تشكل قيم المواطنة وقيم الانتماء لنمهد للفصل اللاحق، من خلال عرض مجموعة من المفاهيم ذات العلاقة بهذا الفصل، ثم القيم الاجتماعية من منظور وظيفي لنوضح من خلاله أيضا المدخل النظري الذي سنتبناه في هذه الدراسة لدراسة القيم الاجتماعية، ثم أهمية القيم وخصائصها ومصادر اكتسابها، ثم نعرض تصنيفاتها ووظائفها الاجتماعية، وكيفية وطرق اكتسابها القيم، وأساليب قياسها،

بناء على ما جاء في الفصلين السابقين وتحقيقا للهدف من هذه الدراسة كان الفصل الثالث بعنوان النظام السياسي وقيم المواطنة والانتماء ليشكل القاعدة الأساسية لبناء الجانب الميداني؛ وعلى وجه الخصوص استنتاج مؤشرات الدراسة، حيث اشتمل هذا الفصل على مفاهيم أساسية بعرض لأهم التعريفات اللغوية والاصطلاحية لكل من قيم المواطنة وقيم الانتماء لنستنتج في الأخير تعريفاتها الاجرائية، ثم تليها العوامل المؤثرة في النظام السياسي اتجاهات الأفراد نحوه، ثم القيم وعلاقتها بتجاوب المجتمع نحو النظام السياسي، ثم قيم المواطنة والانتماء في ظل النظام السياسي، وفي الأخير النظام السياسي وأسس تفعيل قيم المواطنة والانتماء.

بينما في الفصل الخامس نعرض للإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية من خلال عرض فرضيات الدراسة، مجالاتها، المنهج المتبع للدراسة، أداة جمع البيانات، وأساليب المعالجة الإحصائية.

نصل في الفصل السادس والأخير لهذه الدراسة والذي نعرض من خلاله ونحلل الجداول الكمية نستخلص نتائج هذه الدراسة وناقشها بالاستناد على الإطار النظري والتصوري لهذه الدراسة ومجموع الدراسات السابقة لنصل من خلالها لإثبات الفرضيات المطروحة ومنها الإجابة على التساؤل الرئيسي، نعرض في الأخير بناء على الدراسة النظرية والنتائج الميدانية جملة من التوصيات في عرضنا للخاتمة، ثم نعرض في آخر صفحات هذه الدراسة قائمة المصادر والمراجع المعتمد عليها، وعدد من الملاحق الموضحة لجزئيات محددة في المتن.

الفصل الأول

مشكلة البحث

تمهيد

1. تعريف وتحديد مشكلة البحث
2. مبررات اختيار مشكلة البحث
3. أهمية مشكلة البحث والهدف منها
4. الدراسات السابقة

خلاصة

تمهيد:

من المتعارف عليه في الدراسات السوسيولوجية وبعد اختيار الباحث موضوع دراسته استنادا لمجموعة من الاعتبارات تأتي بعدها مرحلة الانطلاق في التقصي وتحديد مشكلة الدراسة لأجل الوصول إلى إشكالية محددة؛ في هذا الفصل يتم التعريف بمشكلة الدراسة من خلال عرضها لنصل في الأخير لتحديد الإشكالية المدروسة، ثم مبررات اختيارها، ثم أهميتها وأهدافها لنعرض في آخر هذا الفصل مجموعة من الدراسات السابقة التي ستكون نقطة الانطلاق لهذه الدراسة والعامل المساعد في كل خطوات البحث.

1. تعريف وتحديد مشكلة البحث:

المجتمع الجزائري نسق اجتماعي مكون كغيره من الأنساق الاجتماعية الأخرى من مجموعة من الأنساق الجزئية، يناط لكل واحد منها مجموعة من الأدوار الأساسية تقوم بها للحفاظ على تناسقها وتكاملها مع بعضها في ظل النسق الاجتماعي الكلي، هذه الأنساق الجزئية وبالرغم من أن لكل واحد منها مجموعة من الأدوار الخاصة بها إلا أنها تعمل جميعها بشكل متكامل فيما بينها لتحقيق التوازن والثبات الاجتماعي.

إذ يعتبر النظام السياسي واحد من هذه الأنساق الجزئية والأساسية داخل أي بناء اجتماعي، فالنظام السياسي الجزائري وبكل ما اشتمل عليه من دستور وحكومة مركزية وحكم محلي وإدارة عامة ومجموع الوظائف الاقتصادية والاجتماعية للحكومة، يمثل جزء من البناء الاجتماعي العام، ويمثل في حقيقته الاجتماعية هيكل إنسانية تتخذ من خلالها قرارات سياسية هي في أساسها موجهة للمجتمع وقضاياها، هذه الهيكل الإنسانية تتجسد في مجموعة من المؤسسات المتناسقة والمترابطة فيما بينها، تقوم بأداء أدوارها للحفاظ على بقاء المجتمع وتوازنه والمساهمة في بناءه وتطوره، من خلال رسم السياسات التي تستهدف توزيع المواد وتكون قرارته وسياساته ملزمة لكل أفراد المجتمع على اختلاف مستوياتهم ومكانتهم الاجتماعية.

وكما أن للنظام السياسي أهمية كجزء من البناء الاجتماعي، فللقيم الاجتماعية السائدة بين أفرادها أهمية لا تقل عن أهمية النظام السياسي لتحقيق أهداف المجتمع، وذلك على اعتبار أنها تمثل مجموعة من المعتقدات السائدة بين الأفراد الموجهة لهم والمتجسدة في السلوكات الاجتماعية السائدة التي يمارسها أفراد هذا المجتمع في تعاملاتهم اليومية، فالقيم تعكس مصالح المجتمع ككل، وتسعى لخدمة جميع أفرادها، تتغير من وقت لآخر تبعاً لاحتياجات الأفراد وهدفها الأساسي والمتمثل في المحافظة على تماسك المجتمع، كما أنها تشكل درجة الوعي الاجتماعي والاتفاق العام، فالقيم كما عبر عنها بارسونز تعتبر جزء من أجزاء النسق وأحد معايير اختيار بديل من البدائل لدى الفرد قبل اتخاذ قرار الأخذ بسلوك معين بدل سلوك آخر.

ففي المجتمع الجزائري كغيره من المجتمعات الأخرى تحتاج لتكامل مجموعة من الأنساق حتى تصل لدرجة توجيه الأفراد التوجيه السليم؛ من هذه الأنساق الأسرة والمدرسة وذلك لإكساب أفرادها القيم الاجتماعية الأساسية بالنسبة له، لتتمثل في مجموع المعتقدات السائدة بين أفراد المجتمع الواحد والتي تتجسد وتظهر في سلوكياتهم أثناء تفاعلهم الاجتماعي، ولعل من أبرز وأهم هذه القيم، قيم المواطنة والانتماء، باعتبارها قيم اجتماعية أساسية لبنائه وتحقيق استقراره وتوازنه؛ فوجود قيم المواطنة وانتشارها في الوسط الاجتماعي يشكل لدى كل فرد من أفراد المجتمع الاعتقاد أنه جزء من أجزاء هذا المجتمع، بما يمنحه له القائمين على تسيير شؤونه من حقوق وما يكون عليه من واجبات والتي تتجسد في مشاركته وقيامه بكل ما يهمه ويخدم مصالحه ومصالح من حوله، وهو ما يحدد له مكانته في هذا المجتمع، كما يكون لانتشار قيمة الانتماء في الوسط الاجتماعي، تشكل الاعتقاد لدى كل أفراد المجتمع بأنهم جزء لا يتجزأ منه، مما يعطيهم الإحساس بالاطمئنان والرغبة في التوحد مع باقي أفراد هذا المجتمع والتمسك به، وذلك من خلال اشباع حاجاته المادية والمعنوية والتقليل من التوترات المتشكلة لديه مما يعطيه الشعور بالأمان والرضا والثقة في المجتمع الذي ينتمي إليه.

فوجود قيم المواطنة والانتماء مهم لكل المجتمعات، وذلك لتحقيق مجتمع مستقر ومتوازن وذلك أنها من أهم القيم الداعمة للعمل والبناء الاجتماعي وعلى الخصوص فئة الشباب؛ لذلك تعمل كل أنساق المجتمع الجزائري على اختلافها في تكامل بينها لتسود هذه القيم، فالأسرة والمدرسة والبيئة الاجتماعية التي ينشأ فيها الفرد تكسبه قيم محددة لتكون لأنساق أخرى دور في تفعيلها وهي العملية التي يتم عن طريقها ترجمة ما يكتسبه أفراد المجتمع من معتقدات في شكل يمكن إجراء ملاحظات حوله وهو ما يجسد مجموع القيم الاجتماعية المكتسبة عنده؛ ولعل من بينها النظام السياسي.

يعتبر النظام السياسي نسق من الأنساق المهمة داخل النسق الاجتماعي الكلي على اعتبار أنه المسير لشؤون المجتمع، وهو من يمتلك سلطة اتخاذ القرارات الداعمة لكل أفرادها بما فيها الشباب؛ والتي لها قوة النفاذ بالإكراه المادي إذا دعت الحاجة لذلك، ففي أداء مؤسسات النظام السياسي لوظائفها تظهر علاقات مباشرة بينها وبين من يتعاملون معها وبالأخص المؤسسات القريبة منهم، والتي قد يكون لها دور في تفعيل قيم المواطنة والانتماء من خلال ما تقدمه للأفراد وبالأخص الشباب كنتيجة للعلاقات التفاعلية والتي تكون بين ممثلي النظام السياسي في هذه المؤسسات القريبة من الشباب وما ينشأ منها بمرور الزمن؛ كما يمكن أن يكون للأزمات التي يعاني منها النظام دور في إعاقة تفعيل هذه القيم، والذي قد ينشأ من تعطيل هذه المؤسسات عن أداء وظائفها نتيجة لهذه الأزمات.

ففي الآونة الأخيرة أصبح أكثر ما يميز الحياة اليومية في المجتمع الجزائري طبيعة العلاقات الاجتماعية بين الأفراد ولدى فئة الشباب على وجه الخصوص، تبادل المصالح الشخصية في التعامل وحتى في أداء المهام والواجبات اليومية، وانتشار مجموعة من القيم الداعية للكسل والخمول والابتعاد عن الانضباط والإلتقان في أداء الأعمال والوظائف مهما صغرت أو كبرت تلك المهام والمسؤوليات، وهو ما أدى إلى ظهور مشاكل اجتماعية عديدة وسط المجتمع مثل انتشار الآفات الاجتماعية، الفساد الإداري، اختلاس الأموال... وغيرها من

المشكلات الاجتماعية التي قد يكون سببها الأساسي وجود خلل قيمي ما بين أفراد المجتمع ولعل أهمها قيم المواطنة والانتماء.

فوجود خلل ما في قيم المواطنة والانتماء داخل المجتمع، قد يعود لوجود خلل ما في طبيعة ونوعية القيم التي تم إكسابها لأفراد المجتمع، كما قد يكون لوجود خلل ما في طريقة إكساب أفراد المجتمع لهذه القيم، أو لوجود خلل ما في باقي الأبنية الاجتماعية الأخرى المكونة للنسق الاجتماعي الكلي، باعتبارها المساعدة على تفعيل هذه القيم لتتجسد في السلوكيات الاجتماعية لدى الأفراد، والذي قد يكون من بينها النظام السياسي الجزائري، هذا الأخير الذي عرف مجموعة من الأزمات منذ بدايات تشكله وعبر كل مراحل الانتقال والتي كان أكبرها أزمة 1988 والتي أفرزت بروز أزميتين، أزمة الشرعية وأزمة المشاركة واللذان كان لهما دور في أحداث بعض التغيير في المجتمع، فقد يكون لها دور في إعاقة تفعيل قيم المواطنة والانتماء بين أفراد المجتمع وبالأخص فئة الشباب.

وإذا افترضنا أن فئة معينة من الشباب الجزائري والتي وصلت للجامعة كمرحلة من المراحل التعليمية المتقدمة، فيفترض أنه قد تم إكسابها مجموعة من القيم في ظل النظام التربوي عبر مراحل التعليمية الثلاثة "الابتدائي، الإكمالي والثانوي" هذه المراحل التي نعتبرها المراحل الأساسية لإكساب أفراد المجتمع مجموعة من القيم المحددة مسبقا وتقدم للتلاميذ بطريقة منظمة وممنهجة، وإذا اعتبرنا أن التلميذ الذي مر بالمراحل التعليمية الثلاثة قد تم إكسابه هذه القيم الأساسية وإن لم تكن كل القيم الاجتماعية، على الأقل أهمها التي وجودها يقلل من انتشار سلوكيات اجتماعية سلبية، والتي إن وجدت كانت دلالة على عدم تفعيل قيم اجتماعية أساسية، والذي قد يعود لوجود خلل ما في الأبنية الاجتماعية الأخرى المساعدة للنظام التربوي على تفعيل هذه القيم المكتسبة في إطار النسق الاجتماعي الكلي.

بناء على ما سبق سنبحث من خلال هذه الدراسة هل للنظام السياسي كونه أداة المجتمع لتحقيق أهدافه وأداة تحقيق استمراره؛ من خلال أداء مؤسساته لوظائفها دور أساسي في تفعيل قيم المواطنة وقيم الانتماء لدى الشباب، وهل لأزماته وبالأخص أزمة الشرعية وأزمة

المواطنة دور أساسي في إعاقة تفعيل هذه القيم، بمعنى هل وجود درجة معينة من ممارسة كل من قيم الانتماء وقيم المواطنة بين الشباب الجزائري يتحملها النظام السياسي لوحده ام يتقاسمها مع غيره من أفراد المجتمع وذلك بطرحنا للتساؤل التالي:

هل للنظام السياسي الجزائري دور أساسي في تفعيل القيم المواطنة والانتماء لدى الشباب؟

2. مبررات اختيار مشكلة البحث:

كان لاختيار موضوع النظام السياسي الجزائري ودوره في تفعيل قيم المواطنة والانتماء لدى الشباب مجموعة من المبررات نلخصها كما يلي:

- انتشار كثرة اللامبالاة وعدم اهتمام أفراد المجتمع في أدائهم كل المهام التي يجب أن يؤديها في إطار اجتماعي متكامل وكذلك الكثير من الظواهر الاجتماعية السلبية، وتحميل النظام السياسي الجزائري مسؤولية كل ما يبرز من مشكلات نتيجة هذه اللامبالاة الاجتماعية، فكان اهتمامنا بدراسة دور النظام السياسي في تفعيل قيم المواطنة والانتماء لدى الشباب، وذلك لاعتقادنا أن القيم الاجتماعية ومن أهمها قيمتي المواطنة والانتماء هي الموجه الأساسي لكل أفراد المجتمع ومنهم الشباب لاتباع سلوكيات معينة دون أخرى.

- كما أن اختيارنا لهذا الموضوع لما طرحه النظام السياسي الجزائري من مشكلات في مراحل تشكله، وما افرزته الطول والايديولوجيات المتبعة في وقت سابق، ومظاهرها وتجلياتها على واقعنا الاجتماعي اليوم.

- كل ذلك جعلنا نبحث عن دور النظام السياسي في تفعيل قيم المواطنة والانتماء لدى الشباب، وذلك لأن هذه الفئة العمرية لها دور مهم في دعم كل عمليات التنمية التي يسطرها النظام السياسي، وعلى الخصوص من خلال مشاركته السياسية.

3. أهمية مشكلة البحث والهدف منها:

3.1 أهمية مشكلة البحث:

تأتي أهمية دراسة دور النظام السياسي في تفعيل قيم المواطنة والانتماء لدى الشباب الجزائري في كونها سنتناول الجوانب التالية:

- النظام السياسي باعتباره جزء أساسي من النظام الاجتماعي العام، والذي يتم من خلاله اتخاذ القرارات السياسية الموجهة للمجتمع وقضاياه، وذلك بالاعتماد على مجموعة من المؤسسات المنظمة تنظيمًا قانونيًا، تكون بذلك مؤسسات رسمية ومرتبطة في نفس الوقت ثم بأهداف هذا المجتمع العليا وبقيمه الأساسية، هذه المؤسسات تعمل في شكل متناسق ومتربط تقوم بأداء وظائف وأدوار تلزم لبقائه وتسيير شؤون أفرادها، في حركة تفاعلية بين هذه المؤسسات وباقي أفراد المجتمع، إذ تتوقف استمرارية أي نظام سياسي على قدرته على التكيف مع أفراد المجتمع وفق إيديولوجيا محددة؛ تتحدد من خلالها حركة هذه التفاعلات، لكسب أكبر قدر ممكن من تأييد أفراد المجتمع، والتقليل من المعارضة.

- كما تكمن أهمية هذه الدراسة أنها تخص فالنظام السياسي الجزائري كمتغير مستقل ولأهميته كنظام سياسي كغيره من الأنظمة السياسية الأخرى، وللخصائص المميزة له في مراحل تشكله منذ بداية تشكله في مرحله التاريخية الأولى قبل حتى اندلاع ثورة الفاتح نوفمبر، أين كانت الجذور الأولى لتشكله في الحركة الوطنية، والتي أسست لاندلاع الثورة في 1954، ثم عقد مؤتمر الصومام في 20 أوت 1956، والذي تمت فيه إعادة هيكلة حزب جبهة التحرير الوطني والتي كان منها إنشاء 'لجنة التنسيق والعمل' هذه الأخيرة التي تحولت في 19 سبتمبر 1958 إلى الحكومة المؤقتة للثورة الجزائرية والتي كانت القاعدة الأساسية لبناء نظام سياسي في الجزائر قبل الاستقلال، وبعد اتفاقية إيفيان وبعد نيل الجزائر لاستقلالها وبعد عقد مؤتمر طرابلس ومع ظهور عدم اتفاق القيادات في جيش وجبهة التحرير الوطني وأزمة صائفة 1962، بالرغم من كل ذلك تغلب الجانب العسكري على الجانب المدني وتغلب قيادات الداخل على

قيادات الخارج وبرغم كل تلك الظروف، كان تأسس نظام سياسي جزائري في جزائر مستقلة، كل تلك الظروف التي كان في ظلها التأسيس كانت ولا يزال لها دور في كل ما يحيط بالنظام السياسي الحالي، كل هذه المراحل التاريخية الممهدة لتشكل النظام السياسي تزيد من أهميته وأهمية هذه الدراسة.

- كما تكمن أهمية هذه الدراسة من أهمية أزمات النظام السياسي وإعاققتها له لأداء أدواره بالشكل المطلوب، وعلى الخصوص أزمته الشرعية والمشاركة، فوجود أزمة الشرعية تغيب طابع المصادقية على كل الأدوار والوظائف التي يقوم بإنجازها وأدائها النظام السياسي مهما كانت طبيعته، مما ينتج عنه غياب مشاركة أفراد المجتمع في كل الحياة الاجتماعية والسياسية بشكل فاعل وهو ما يولد أزمات أخرى كأزمة المشاركة وهو ما يكون له الأثر المباشر على حياة أفراد المجتمع.

- كما تكمن أهمية هذه الدراسة في أهمية القيم الاجتماعية لما لها من أهمية في حياة الأفراد والمجتمعات، ولما تعبر عنه من حقائق عن البناء الاجتماعي، وهو ما أثبتته عديد الدراسات، أن للقيم دور مهم وفعال في حياة الأفراد والمجتمعات، واعتبروها حجر الأساس في البناء الثقافي لأي مجتمع، فهي التي تساهم في تحقيق التوازن الاجتماعي داخل إطار هذا المجتمع وبين أفرادها، كما أنها تعمل على حراسة الأنظمة الاجتماعية من التدهور والانحيار، وذلك لأن القيم تعمل على تهيئة أساسيات العمل الفردي والجماعي، فالقيم تؤثر على آراء واتجاهات وأنماط سلوك الفرد، كما تتخذ كأساس للحكم على سلوك الآخرين.

- وما يزيد من أهمية دراسة القيم في هذه الدراسة، تركيزها على قيمتين من أهم القيم الاجتماعية وهما، قيم المواطنة وما تمثله من اعتقادات لدى أفراد المجتمع حول مجموعة من الحقوق والامتيازات والواجبات تظهر كعوامل مساعدة على توجيه الأفراد في علاقاتهم، وكما تظهر أهمية هذه الدراسة من أهمية قيم الانتماء والذي يعبر عن عضوية الفرد في الجماعة، والتي تظهر في طبيعة العلاقات الاجتماعية التي يشكلها الفرد بينه وبين جماعات المجتمع

الذي يعيش به، وبذلك تنتج لديه شعوره بالاطمئنان والشعور بالذات والمكانة الاجتماعية والذي يتجسد في تمثّل قيم ومعايير الجماعة التي ينتمي إليها.

- كما تكمن أهمية هذه الدراسة في أنها تبحث عن تفعيل قيم المواطنة والانتماء لدى فئة الشباب، هذه المرحلة العمرية التي تعد من أهم مراحل حياة الأفراد والمجتمعات، ففيها تظهر معالم الشخصية مما اكتسبه من قيم في المراحل السابقة لتتجسد في سلوكياته، وتظهر أهمية هذه المرحلة أيضا في أنها هي التي يتم فيها استثمار وتوظيف قدراتها وإمكانياتها لتنمية وتطوير المجتمع، إذا لاقت هذه الفئة الاهتمام اللازم لبنائها وتكوينها في المراحل السابقة وتوفير ما تحتاجه لتفعيل نشاطها والاستفادة من قدراتها، وتظهر أهمية هذه الفئة أيضا كونها الشريحة الأكبر عددا في المجتمع الجزائري، كما أنهم أكثر القوى الاجتماعية قدرة على تقبل التغيير والتجديد والأخذ بزمام المبادرة، لذلك كانت مشاركة الشباب في تطوير الحياة الاجتماعية هي أساس تطور المجتمعات وأساس نجاح السياسات العامة للنهوض بالدول وتحسين مستوياتها لما يشكلونه من قوة دافعة للبناء ولتحقيق المجتمعات لأهدافها.

3.2. هدف مشكلة البحث:

لكل دراسة علمية هدف محدد يسعى الباحث لتحقيقه، في هذه الدراسة نهدف لبحث طبيعة الدور الذي يقوم به النظام السياسي لتفعيل قيم المواطنة والانتماء لدى الشباب وذلك من خلال ما يلي:

- التعرف على درجة ممارسة قيم المواطنة بين الشباب.
- التعرف على درجة ممارسة قيم الانتماء بين الشباب.
- التعرف على دور مؤسسات النظام السياسي -من خلال أدائها لوظائفها- في تفعيل قيم المواطنة لدى الشباب.
- التعرف على دور مؤسسات النظام السياسي -من خلال أدائها لوظائفها- في تفعيل قيم الانتماء لدى الشباب.
- التعرف على دور أزمة الشرعية في إعاقة تفعيل قيم المواطنة لدى الشباب.

- التعرف على دور أزمة الشرعية في إعاقة تفعيل قيم الانتماء لدى الشباب.
- التعرف على دور أزمة المشاركة في إعاقة تفعيل قيم المواطنة لدى الشباب.
- التعرف على دور أزمة المشاركة في إعاقة تفعيل قيم الانتماء لدى الشباب.

4. الدراسات السابقة:

يطلق لفظ الدراسات السابقة على الدراسات والبحوث التي تم إنجازها حول مشكلة أو موضوع البحث أو الرسالة الجاري إنجازها والتي تحترم القواعد المنهجية في البحث العلمي، والتي إما أن تكون مطابقة للدراسة الجاري إنجازها في هذه الحالة يشترط اختلاف ميدان الدراسة، أو أن تكون دراسة مشابهة وفي هذه الحالة يدرس الباحث الجانب الذي تختص به دراسته، كما قد تكون دراسات نظرية مكتبية أو دراسات ميدانية¹، وتكمن أهمية عرض هذه الدراسات في تكوين خلفية نظرية عن موضوع الدراسة والاستفادة من مجهود الآخرين والتبصر لأخطائهم².

في هذا الجزء من البحث سيتم عرض مجموعة من الدراسات، والتي كانت بمثابة الدراسات المرجعية التي تم الانطلاق منها في تكوين خلفية نظرية لجوانب عديدة ومختلفة للنظام السياسي الجزائري والقيم الاجتماعية، وذلك بعد الاطلاع على الأطر النظرية والتصورية لهذه الدراسات، وعلى الأساليب والطرق المنهجية المطبقة وصولاً للنتائج التي توصلت إليها، بهدف الاستفادة منها في بناء إطار نظري مناسب للدراسة الحالية، ولتوظيف نتائجها في مرحلة لاحقة عند تحليل نتائج الدراسة، ومقارنتها بما خلصت إليه الدراسات السابقة من نتائج بنتائج الدراسة الحالية.

¹- الطاهر أجيج: مكانة الدراسات السابقة وكيفية توظيفها في إعداد الرسائل الجامعية، أساسيات في منهجية وتقنيات البحث في العلوم الاجتماعية، قسنطينة، منشورات جامعة منتوري، 2005-2006، ص. 149.

²- ميلود سفاري: الأسس المنهجية في توظيف الدراسات السابقة، في: فضيل دليو (محزر): دراسات في المنهجية، ط 04، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2011، ص ص. 37-44.

وتجدر الإشارة إلى أن عرض الدراسات السابقة سيكون مشتملا على معلومات موجزة حولها، إضافة إلى أهم النتائج التي تضمنتها، مع تقديم عرض لأوجه التشابه والاختلاف بينها وموضوع الدراسة الحالية، مع بيان مواقع الاستفادة منها.

1 4 . عرض الدراسات السابقة

ترتيبنا لعرض الدراسات السابقة تم على أساسين ابتداء رتبت على التوالي الدراسات الجزائرية، ثم العربية وأخيرا الدراسة الغربية، ثم اعتمدنا المجال الزمني لإجراء الدراسة في ترتيب عرض الدراسات التي تشترك في المجال المكاني (جزائرية، عربية).

1 1 4 . الدراسة الأولى:

وهي رسالة من إعداد كعباش رابح مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الدولة في علم اجتماع التنمية تحت عنوان: **النظام السياسي والتحويلات الاجتماعية في الريف الجزائري، جامعة منتوري قسنطينة، قسم علم الاجتماع، للسنة الجامعية 1999-2000.**

حيث قامت هذه الدراسة على فكرة محورية تمثلت في توضيح العلاقة القائمة بين النظام السياسي والمجتمع، لفهم وتفسير الأسباب التي جعلت الدولة تسيطر على المجتمع وتحتويه منذ العهد العثماني مرورا بفترة الاستعمار الفرنسي وصولا إلى الدولة الوطنية الحديثة، حيث تم البحث للكشف عن طبيعة العلاقة (تنافرية أم تكاملية) من خلال تعامل النظام مع القطاع الريفي دون غيره من القطاعات، وذلك بالتركيز على نموذج التنمية المقدم لإحداث التغييرات في الريف من خلال أنماط الإصلاحات الزراعية التي طبقت تباعا وخاصة بعد الاستقلال وذلك بطرحه للتساؤل التالي:

هل هناك عملية متواصلة ومترابطة الحلقات في سلسلة من التوجيهات والأوامر من أعلى هرم السلطة إلى الفلاح والقطاع الريفي من جهة ومن الفلاح واحتياجاته وتطلعاته إلى السلطة دون انقطاع من جهة أخرى؟ فالإشكالية الرئيسية لهذه الدراسة تتمثل في نوعية العلاقة القائمة بين الدولة والمجتمع، وعلى الأخص المجتمع الريفي في الجزائر.

وتقوم هذه الدراسة على اعتماد تصور أساسي هو أن سياسة التنمية التي اتبعتها النظام السياسي الجزائري تميزت بالتركيز على تفضيل التصنيع والحضر وتهميش الزراعة والريف، كما تميزت السياسات الزراعية في الوسط الريفي بمركزية دور الدولة التي نتج عنها تهميش دور الفلاحين، مما أدى إلى ركود القطاع الزراعي، وإفقار الريف بدل تنشيطه وتحسينه، إلى أن حولت الجزائر من بلد زراعي إلى مستورد لغذائه اليومي، ورسخت هذه السياسات حلقات التبعية وعمقتها بدلا من خلق القدرة الإنتاجية الذاتية.

حيث كان الهدف منها توضيح تصور ورؤية الدولة الوطنية لهذا القطاع الحيوي من خلال خطابها السياسي والكيفية التي تعاملت بها معه عمليا وميدانيا والنتائج المترتبة عن كل ذلك. ولتحقيق هذا الهدف من هذه الدراسة كان انطلاق الباحث من الفرضيات التالية:

الفرض الأول:

رغم اختلاف الأنظمة السياسية في الجزائر، بدءا بالعهد العثماني ومرورا بالحكم الاستعماري الفرنسي إلى الدولة الوطنية، والفلاح الجزائري يعيش مهمشا ومبعدا عن المشاركة في صناعة القرار الذي يمس واقع الريف.

الفرض الثاني:

تمثل الهدف الفعلي من الإصلاحات الزراعية في تخفيض فعالية وتأثير ملاك الأراضي الكبار واتساع سيطرة الدولة على القطاع الريفي واحتوائه، بحيث انتقلت قوة النفوذ والسيطرة من الملاك الكبار إلى الدولة وبقي الفلاح مبعدا عن تحديد مقدراته بنفسه.

الفرض الثالث:

إن تدخلات الدولة لهيكلية وإعادة هيكلية المجتمع الريفي، من خلال الإصلاحات الزراعية، اتسمت بالنظرة التقنية البيروقراطية في طرق التشخيص والمعالجة، بحيث لم تراعى خصائصه الاجتماعية والاقتصادية والثقافية. وقامت الهياكل البيروقراطية بتأطير الفلاحين

وإخضاعهم للمراقبة المؤسسية التي كبلت كل إرادة ومبادرة ذاتية لتحقيق مستويات معينة من الإنتاج وتحسينه. مما ولد وضعية تميزت بعدم استقرار الفلاحين في علاقاتهم بالأرض كمهنة دائمة دون اللجوء إلى مصادر أخرى لاستكمال مواردهم خارج النشاط الزراعي.

ولإثبات أو نفي هذه الفرضيات استخدم الباحث أسلوبا تحليليا نقديا معتمدا على المنهج الاستدلالي بمختلف قواعده العقلية، اللفظية والنصية، حيث اعتمد الباحث على إثبات الحقائق وتحليل وعرض وتركيب الأفكار بالاستتباط والقياس، أو التمثيل بالانتقال من الكل (العام) إلى الجزء (الخاص) ومن الجزء إلى الكل حسب مقتضيات الشواهد والمعطيات النظرية والواقعية التاريخية والمعاصرة.

كما استعان الباحث بنموذج تحليل النظم لايستون Easton وألموند Almond لمعرفة ما إذا كانت القرارات التي تتخذ في أعلى هرم السلطة آتية من انشغالات ومشاكل الناس، أم أنها قرارات فوقية ناجمة عن سلطة لا تأبه بما يدور في المجتمع، بل تريد أن تشكله حسب رؤيتها وتصورها.

وخلص الباحث من خلال هذه الدراسة إلى أن:

- المجتمع الجزائري منذ الفترة العثمانية وهو يعيش انفصال شبه كلي مع الدولة، وحسب الباحث مهما اختلفت درجة هذا الانفصال والتباعد إلا أن دولته لم تتبثق منه بل فرضت عليه من أعلى، وتكاد تكون غريبة عنه.
- كما أثبتت هذه الدراسة صحة كل من الفرضيتين الأولى والثالثة ومطابقتها لواقع ما عاشه الفلاح الجزائري والقطاع الزراعي بكامله.

أما الفرضية الثانية فتعاضم واتساع سيطرة الدولة في المجتمع الريفي واحتواءها له تتجلى بوضوح. إلا أن الدولة من خلال إصلاحاتها الزراعية لم تقوض أو تضعف مقومات قوة وسلطة الملاك الكبار الأراضي الزراعية بحيث لم تؤثر فيهم تلك الإصلاحات بل على العكس من ذلك

فهم الذين أثروا فيها ودفعوها للإخفاق، وبقي تأثيرهم قوي وذلك من خلال تمثيلهم الفعال في أجهزة الدولة أو من خلال تحالفهم مع برجوازيته

كما استخلص الباحث من خلال هذه الدراسة أنه:

- أثناء الحكم التركي، علاقة النظام التركي بالمجتمع الريفي لم تتسم بتحطيم البنية العقارية ولا تدمير بنائه الاجتماعي، لأن حرص النظام الشديد كان موجها إلى الحفاظ على التوازن في ميزان القوى القبلي، ليجعلها حليفته ويكسب ولاءها له لكيلا يعرض سلطته للأخطار الحقيقية، وهذا ما جعل المجتمع الريفي في ظل الحكم العثماني يحافظ على أبنيته وتنظيمه الاقتصادي والاجتماعي والثقافي.
- أما فترة الحكم الاستعماري الفرنسي فقد تميزت بتحويلات هيكلية تكاد تكون جذرية مست أسس المجتمع الريفي الجوهريّة وخاصة في أبنيته الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية.
- فالإستعمار الفرنسي لم يكن استعماراً استغلاليًا فقط بل كان استعماراً استيطانيًا، فقد ركز على ضرب القاعدة العقارية في الزراعة وذلك بتغيير الطابع العرفي للملكية سواء عن طريق القوة العسكرية أو جعلها تخضع لجملة من القوانين الجائرة التي أدت إلى تحطيم القاعدة المادية للجماعات الريفية، وتكوين على أنقاضها قاعدة مادية جديدة تخدم مصلحته الاستعمارية.¹

¹- كعباش رابح: النظام السياسي والتحويلات الاجتماعية في الريف الجزائري، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الدولة في علم اجتماع التنمية، (غير منشورة)، قسم علم الاجتماع، قسنطينة، جامعة منتوري، 1999-2000.

2 1 4 . الدراسة الثانية:

التحولات الاجتماعية والاقتصادية وآثارها على القيم في المجتمع الجزائري (1967-1999) دراسة ميدانية تحليلية لعينة من الشباب الجامعي، وهي دراسة جاءت استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة دكتوراه الدولة في علم الاجتماع للباحث طاهر بوشلوش، حيث استغرقت هذه الدراسة ست سنوات من نوفمبر 1999 إلى نوفمبر 2005.

حيث أثار الباحث من خلال هذه الدراسة جملة من التساؤلات الرئيسية كما يلي:

- 1- ما طبيعة التحولات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي حدثت في المجتمع الجزائري خلال الفترة (1967-1999)؟
 - 2- ما هي التأثيرات التي أحدثتها تلك التحولات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية على النسق القيمي في المجتمع الجزائري بصفة عامة ولدى الشباب الجامعي بصفة خاصة؟
 - 3- ما هي القيم السائدة في المجتمع الجزائري بصفة عامة ولدى الشباب الجامعي بصفة خاصة؟ وما هي القيم المستحدثة؟
 - 4- هل تتباين القيم لدى الشباب الجامعي بتباين المستويات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئة الجغرافية؟
 - 5- هل توجد فروقات ذات دلالة إحصائية في القيم والاتجاهات بين الطلبة والطالبات؟
- وبناء على هذه التساؤلات المطروحة هدف الباحث من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق ما يلي:

- 1- الكشف عن ماهية التحولات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي حدثت في المجتمع الجزائري خلال الفترة (1967-1999).
- 2- الكشف عن أثر التحولات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية على النسق القيمي في المجتمع الجزائري بصفة عامة ولدى الشباب الجامعي بصفة خاصة في الفترة (1967-1999).

3- الوقوف على القيم السائدة لدى الشباب الجامعي بصفة خاصة لدى المجتمع بصفة عامة.

4- التعرف على التحولات الاجتماعية والاقتصادية التي شهدتها المجتمع الجزائري خلال الفترة المذكورة ولا سيما في العقد الأخير.

5- استعراض كافة الاتجاهات الفلسفية والاجتماعية والسيكولوجية التي عالجت موضوع القيم، وتحليل جميع هذه الاتجاهات تحليلا نقديا يبرز الوجوه الإيجابية والسلبية وهدف الباحث من خلال ذلك التوصل لرؤية نظرية لأجل فهم طبيعة التغيرات الطارئة على النسق القيمي في المجتمع الجزائري نتيجة للتحولات الاجتماعية والاقتصادية التي شهدتها المجتمع.

6- استعراض بعض الدراسات الإمبريقية السابقة التي عالجت مسألة التحولات الاجتماعية والاقتصادية وما أحدثته من تغيرات على النسق القيمي في المجتمع، وتحليل تلك الدراسات تحليلا نقديا يبرز إيجابياتها وأوجه الضعف التي تعاني منها.

ولتحقيق هذه الأهداف قام الباحث بصياغة فرضية عامة تمثلت في:

هناك تأثيرات وانعكاسات سلبية على النسق القيمي في المجتمع، والناجمة عن التحولات الاجتماعية والاقتصادية التي تعرض لها المجتمع الجزائري خلال فترة زمنية تتجاوز ثلاثة عقود من الزمن.

وانطلاقا من هذه الفرضية قام الباحث بصياغة مجموعة من الفروض الفرعية يتضمن كل واحد منها عدة مؤشرات وأبعاد كما يلي:

الفرض الأول:

إن التحولات الاجتماعية والاقتصادية قد تؤدي إلى حدوث تغيرات في القيم الأسرية، وتتحدد هذه التغيرات في تغير بعض القيم، أهمها قيم الطاعة المطلقة للوالدين، قيم التنشئة

الاجتماعية، قيم الاختيار للزواج وقيم الإنجاب، وقيم معاملة الأبناء، المشاركة في القرار، والاتجاه نحو الاستقلال عن المسكن العائلي خاصة بعد الزواج.

الفرض الثاني:

إن التحولات الاجتماعية والاقتصادية قد تؤدي إلى حدوث تغيرات في القيم التعليمية لدى أفراد المجتمع، وتتحدد هذه التغيرات في تغير النظرة اتجاه التعليم وبخاصة التعليم الجامعي والميل أكثر نحو التعليم الذي يؤهل إلى المهن الحرة، وتغيرت النظرة تجاه تعليم الفتاة، وزاد الاهتمام بوسائل الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية، وبخاصة الأجنبية منها.

الفرض الثالث:

إن التحولات الاجتماعية والاقتصادية قد تؤدي إلى حدوث تغيرات في القيم الاقتصادية لدى أفراد المجتمع، وتتحدد هذه التغيرات في تغير بعض القيم الاقتصادية، من أهمها اتجاه الأفراد نحو الاهتمام أكثر بالعائد المادي والسعي وراء الكسب السريع بشتى الطرق، وتغيرت المعايير اتجاه تقييم الأشخاص ومازال الشباب ولا سيما الجامعي يتجه نحو العمل المكتبي أكثر من الاتجاه نحو العمل اليدوي.

الفرض الرابع:

إن التحولات الاجتماعية والاقتصادية قد تؤدي إلى حدوث تغيرات في القيم الدينية، وتتحدد هذه التغيرات في اتجاه الشباب بصفة عامة والجامعي منه بصفة خاصة نحو الإقبال على تأدية الفروض الدينية، كما زاد وعيه بأهمية الدين ودوره في سعادة الإنسان، واتجه اهتمامه أكثر نحو الإقبال على الثقافة الدينية.

الفرض الخامس:

إن التحولات الاجتماعات والاقتصادية ستؤدي إلى حدوث تغيرات في القيم السياسية لدى أفراد المجتمع، وتتحدد هذه التغيرات القيمية في تغير نظر الشباب الجامعي تجاه المشاركة

السياسية، كالإقبال على التصويت في الانتخابات والانضمام إلى الأحزاب السياسية والمنظمات الطلابية، والإقبال على وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية ولا سيما الأجنبية منها.

الفرض السادس:

توجد فروقات ذات دلالة إحصائية من القيم بين الطلبة والطالبات من حيث الأهمية والترتيب.

وللبحث عن إثبات أو نفي هذه الفرضيات ميدانيا، أجرى الباحث دراسته الميدانية بكليات العلوم الإنسانية والاجتماعية، بأربعة جامعات جزائرية تم اختيارها على أساس تقع بالمدن الكبرى وتستقطب أكبر عدد من الطلبة من مختلف نواحي مختلفة من التراب الوطني، وتمثلت هذه الجامعات في: جامعة بن يوسف بن خدة الجزائر، جامعة الإخوة منتوري قسنطينة، جامعة السانبا وهران، جامعة محمد خيضر بسكرة.

واختار الباحث عينة عشوائية طبقية تمثلت في 510 طالبا وطالبة من عدة أقسام وتخصصات من كليات العلوم الإنسانية والاجتماعية التابعة للجامعات السابقة الذكر.

كما استعان الباحث بثلاث أدوات صنفها بأنها رئيسية تمثلت في: المقابلة وصحيفة الاستبيان ومقياس للقيم، نوجزها كما يلي:

1- المقابلة:

حيث اعتمد الباحث 'مقابلة جماعية' مع مجموعة من الطلبة والطالبات الجامعيين وبالأخص السنتين الثالثة والرابعة بالجامعات المذكورة سابقا، كما قام الباحث أيضا بإجراء مقابلات حرة بالاعتماد على دليل المقابلة، حول عدة موضوعات لها علاقة بأهداف الدراسة، حيث أجرى الباحث مقابلاته ودار الحديث عن بعض القضايا والموضوعات التي لها علاقة وثيقة بموضوع الدراسة مثل أوضاع الشباب وقضاياهم كالتعليم والعمل والزواج والقيم السلوكية والتربوية ودور التعليم في غرس القيم الوطنية لدى الشباب، وبالإضافة إلى مواضيع أخرى

تعلقت بالمشاركة السياسية ودور الدين في حياة الفرد والمجتمع، وكذا رأي الشباب في فاعلية الأحزاب السياسية، والتطلعات المستقبلية بالنسبة إلى المشاركة السياسية.

2- صحيفة الاستبيان:

اعتمد الباحث أيضا على صحيفة الاستبيان لجمع البيانات الميدانية كأداة أساسية من أدوات جمع البيانات والتي اشتملت 29 سؤالاً قسمها إلى محورين.

3- مقياس القيم:

وهو مقياس قام بإعداده الباحث وفقا لخصوصيات المجتمع الجزائري، يقيس خمسة أنواع من القيم هي: القيم الأسرية، التعليمية، الاقتصادية، الدينية والسياسية، إذ احتوى المقياس ستون عبارة موزعة بالتساوي على القيم الخمس السالفة الذكر بواقع 12 عبارة لكل قيمة، أما طريقة الإجابة عن العبارات فهي موافق، غير موافق، أو لا أدري.

كما استعان الباحث بمجموعة من المناهج تمثلت في المنهج التاريخي، المنهج الوصفي، المنهج الكمي، معتمدا على مجموعة من الأساليب الإحصائية، أهمها المتوسط الحسابي، معامل الارتباط بيرسون، اختبار (ت) للكشف عن الدلالة الإحصائية للفروق بين الطلبة والطالبات في التوجه نحو القيم، وتفريغ البيانات والتحليل الإحصائي باستخدام الحزم الإحصائية SPSS.

وخلص الباحث من هذه الدراسة إلى استخلاص عام مؤداه أن هناك آثارا واضحة وملموسة تعرض لها النسق القيمي في المجتمع الجزائري ممثلا بالعينة، وذلك نتيجة للعديد من التحولات الاجتماعية والاقتصادية التي عرفها المجتمع خلال أكثر من ثلاثة عقود، حيث كان لها أعمق الأثر على النسق القيمي وتغييره وبخاصة في المجال الأسري والتعليمي والاقتصادي

والديني والسياسي، وهي عبارة عن أنساق فرعية متفاعلة ومتبادلة التأثير مع بقية الأنساق الاجتماعية الأخرى.¹

3.14. الدراسة الثالثة:

وهي دراسة بعنوان: آليات حل الأزمة في الجزائر بالأساليب السلمية (1992-2008)، من إعداد فاضل آمال وهي أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية فرع التنظيم السياسي والإداري، بقسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية بجامعة الجزائر، للسنة الجامعية 2008-2009.

حيث انطلقت هذه الدراسة من طرح الإشكالية التالية: ما هي الآليات التي استخدمتها السلطات العمومية للحل السلمي للأزمة بالشكل الذي مكن الدولة من الحفاظ على استمرارية مؤسساتها، دون تقديم أية تنازلات سواء القيمية أو سلطوية للطرف الذي رفع تحدي المعارضة المسلحة ضدها؟

في ظل هذه الإشكالية أدرج الباحثة مجموعة من التساؤلات والمتمثلة في:

- 1- هل العنف المسلح بالجزائر مرجعه توقيف المسار الانتخابي، أم أن له أبعاد أخرى مرتبطة بحركية وتطور الدولة منذ نشأتها بعد الاستقلال؟
- 2- هل اللجوء إلى الأساليب السلمية في التعامل مع الجماعات المسلحة مرجعه فشل الإجراءات الأمنية المسخرة ضدها؟
- 3- هل كان الهدف من اعتماد الدولة للأساليب منذ سنة 1992 وإلى غاية سنة 2006 البحث عن حلول توافقية بين كل الأطراف المعنية بالأزمة، أم كانت أدوات إما لاحتوائها أو لإضعافها؟

¹ - طاهر محمد بوشلوش: التحولات الاجتماعية والاقتصادية وآثارها على القيم في المجتمع الجزائري (1999-1967) دراسة ميدانية تحليلية لعينة من الشباب الجامعي، الجزائر، دار مرابط، 2008.

- 4- هل كان للمتغيرات الدولية دورا في مساعدة مختلف الفاعلين داخل أجهزة الدولة في تجاوز ضغط الجماعات المسلحة؟
- 5- هل وضعت الحلول السلمية المتجسدة في إطار الحوار والوثام المدني والمصالحة الوطنية حدا للأبعاد الأزماتية للدولة، أم عمقت منها؟
- ولبحث إجابة للتساؤلات والإشكالية المطروحة طرحت الباحثة الفرضية العامة التالية:
- أفضت مشاريع السلم المعتمدة لحل الأزمة الأمنية إلى استتباب الاستقرار والسلم المدني، غير أنها لم تكن من تجاوز كل الأبعاد الأزماتية للدولة.

كما أدرجت الباحثة مجموعة من الفرضيات الجزئية ندرجها كما يلي:

- 1- الوضع الأمني المتردي الذي عرفته الجزائر عقب توقيف المسار الانتخابي مرجعه جملة من التناقضات متعددة الأبعاد بدأت ملامحها منذ مرحلة ما قبل الاستقلال وتأسيس الدولة.
- 2- محدودية الإجراءات الأمنية دفعت بالدولة إلى البحث عن أساليب ذات بعد سلمي من أجل احتواء وتحييد ضغط الجماعات المسلحة.
- 3- أسفرت مشاريع استعادة السلم عن معارضة حادة لمنطق الدولة في تجاوز الأزمة، تمكنت من احتوائها عن طريق ترسانة من الجمعيات والأحزاب الموالية لها.
- 4- مكنت الموارد المالية للدولة، إضافة إلى الدعم الدولي لها من تجاوز خطر فتح باب العدالة العقابية ومعرفة الحقيقة حول خلفيات جرائم العشرية السوداء.
- 5- منطق اللاعقاب والتعويض المادي الذي تضمنته قوانين بلوغ السلم المدني فتح على الدولة أبعادا أخرى لأزمته المشاركة والمشروعية.
- حيث اعتمدت الباحثة في هذه الدراسة على التحليل النسقي لدافيد إستون واعتبرت من خلاله النظام السياسي الجزائري نسقا يتعامل مع مجموعة من الأنساق الفرعية المحيطة به الداخلية والخارجية.

كما استعانت هذه الدراسة بمهج تحليل المضمون في القراءة التحليلية لمختلف القوانين المرتبطة بإجراءات إرساء السلم، بدءا من قانون الوثام المدني، فميثاق السلم والمصالحة الوطنية والمراسيم المرتبطة به.

كما استعانت أيضا الباحثة في هذه الدراسة بالمنهج التاريخي للاستدلال بما يساعد على إعطاء وزن أكبر للتحليل.

وكان من بين نتائج هذه الدراسة ما يلي:

- منذ قيام الدولة الجزائرية لم يسعى القائمون عليها إلى بلورة ثقافة سياسية قائمة على الولاء المدني والمواطنة، والتي لا تتأني إلا بفتح منافذ المشاركة السياسية بأشكالها المتعددة ثقافيا، سياسيا، واقتصاديا أمام جميع الشرائح الاجتماعية.
- عقلية وممارسات الإقصاء تم الكشف عنها عبر تناول آليات تطور الأنساق الاجتماعية الثلاث على مستوى النظام السياسي الجزائري، خلال فترة كانت الجزائر تبدو فيها رائدة على الأقل بين العديد من الدول العربية في مجال التنمية الاقتصادية، وقد كان الإقصاء مصدرا لنمو علاقة طردية بين التناقضات الكامنة بين الأنساق الثلاث وتطور العنف على شكله المسلح.
- تم التضييق على الحريات السياسية والاقتصادية دستوريا وعمليا طيلة فترة الأحادية الحزبية، وكان ينمو وراء ذلك غليان اجتماعي حاد، وجد في الدين ملاذا للعديد من الشرائح الاجتماعية للتعبير عن رفضها للقيم التي بنيت عليها الدولة، ولأسس تسييرها مباشرة عقب توقيف المسار الانتخابي سنة 1991.
- النظام السياسي نمى وتطور ضمن سياق مليء بالتناقضات، وما توقيف المسار الانتخابي بعد أول انتخابات تعددية عرفتها الجزائر إلا المنفذ الذي وجدت فيه تلك التناقضات متنفسا للتعبير عن ذاتها.
- الانفتاح المتعدد الأبعاد سياسيا، اقتصاديا واجتماعيا كان ينذر بإحداث تغييرات جذرية في التوزيع السلطوي للقيم والمناصب والمزايا الاقتصادية، وقد تجسد هذا التهديد في

مشاركة حزب جبهة الإسلامية للإنقاذ الوصول إلى السلطة بما يحمله من قيم وأسس لبناء دولة تستند إلى الدين وأحكام الشريعة كمصدر لبناء الدولة، والتي يكون توقيف المسار الانتخابي قد كشف عن أزمة مشروعية ومشاركة وحتى توزيع حادة، أي إلى نمو معارضة مسلحة رمت البلاد فيما سمي بالعثرية السوداء.

- استمرار منطق الانفراد بالسلطة لا يزال يميز الدولة من خلال رفض الفئة المحكرة للحكم مبدأ التداول الفعلي لها، معتمدة في ذلك على آليات قانونية وإيديولوجية ومؤسسية تضمن لها البقاء والاستمرارية مهما بلغت درجة التهديد أو حدة النزاع الذي يطرح عليها، وهو ما تجسد بعدما عرفت الجزائر من تهديدات للدولة ومؤسستها خلال العشرية السوداء، حيث جاءت آليات تجاوز ذلك من خلال إجراءات قانونية فوقية لإقرار المصالحة دون الأخذ بعين الاعتبار لأطراف هي جزء أساسي للأزمة.
- يبدو لأول وهلة أن سبل تجاوز الأزمة المتعددة الأبعاد في الجزائر ممكنة، غير أنه بدراسة مختلف الفاعلين المرتبطين بها، يتضح أن عقلية الإقصاء متأصلة في كل تيار منها، بما يؤدي إلى طرح سؤال يصعب الإجابة عليه وهو: هل الوضع الحالي أفضل أم التعبير الذي قد يفتح بابا آخر من موجة العنف؟¹

¹- فاضل أمال: آليات حل الأزمة في الجزائر بالأساليب السلمية-1992-2008، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، (غير منشورة)، قسم العلوم السياسية والعلاقات العامة، الجزائر، جامعة الجزائر، 2008-2009.

4.14. الدراسة الرابعة:

وهي دراسة للباحث شعيب مختار جاءت بعنوان: الشباب والسياسة في مصر المحروسة
البحث عن المشاركة، وهي دراسة أجراها الباحث في سنة 2004، حيث أجرى دراسة ميدانية
على 100 قيادي من القيادات الشابة الناشطة في مجال العمل العام ومن مختلف القوى
السياسية، كان منهم أعضاء في أحزاب أو أعضاء في جمعيات أهلية وفي نقابات مهنية.

وكان الهدف من هذه الدراسة للإجابة على عدد من التساؤلات وهي:

1- ما التصور لمشاركة الشباب في السياسة وتحدياتها ومشكلاتها؟

2- هل يرضى الشباب عن دورهم في العمل العام؟

3- ما القنوات التي يرونها لتفعيل مشاركتهم؟

4- كيف ينظرون للأحزاب السياسية؟

5- ما موقف الشباب من عمليات الإصلاح السياسي؟

وكان من نتائج هذه الدراسة:

- 38% من الشباب لا يقرؤون الصحف

- 52% يعانون الأمية السياسية.

- 08% أعضاء في أحزاب سياسية أو جمعيات أهلية في مصر.

- 52% غير مقيدين في جداول انتخابية.

- 58% لا يذهبون إلى صناديق الانتخابات، ويرون أنه ليس لصوتهم قيمة.

- 71% ليس لديهم بطاقة انتخابية.

- 58% لا يهتمون بالشأن العام.

- 08% فقط يرون أن المشاركة السياسية واجب وطني.

- 65% يرون أنه لا جدوى من المشاركة.

- 92% يخشون العمل السياسي.

5 1 4. الدراسة الخامسة:

وهي دراسة لقنديل لسنة 2005 في حول "دور الشباب الجامعي في المشاركة السياسية"، حيث أظهرت هذه الدراسة أن:

- غالبية الشباب يعتقدون أن النظام السياسي يحول دون حرية المشاركة السياسية.
- غياب المشاركة السياسية تشمل غالبية الشباب رغم تباين خلفياتهم الاجتماعية والاقتصادية.
- كما أشارت الدراسة إلى أن من أسباب تدني نسبة المشاركة، ضعف الدور التعليمي في تدعيم ممارسة الأنشطة السياسية، والتي أثرت سلباً على المشاركة السياسية.
- كما كان من نتائج هذه الدراسة وجود علاقة بين الدور السلبي لوسائل التنشئة، وأزمة المشاركة السياسية وعدم الجدوى من المشاركة السياسية¹.

6 1 4. الدراسة السادسة:

دراسة بعنوان دور الشباب الجامعي في العمل التطوعي والمشاركة السياسية، وهي دراسة ميدانية منشورة للدكتورة هناء حسني محمد النابلسي من جامعة البلقان، عمان، 2009، حيث تناولت هذه الدراسة البحث عن الدور الذي يقوم به الشباب في مجال العمل التطوعي والمشاركة السياسية، كما تناولت نظرتهم للعمل التطوعي والمشاركة السياسية، والعوامل التي تؤثر على عملية المشاركة واستطلاع نظرتهم المستقبلية نحو عملية المشاركة، كما تناولت هذه الدراسة العلاقة المتبادلة بين العمل التطوعي والمشاركة السياسية، كما اختبرت هذه الدراسة تأثير عدد من المتغيرات على دور الشباب في المشاركة في كلا المجالين.

حيث قامت هذه الدراسة للبحث عن إجابة للتساؤلات التالية:

- 1- ما مدى مشاركة الشباب الجامعي من خلال العضوية والانتساب في العمل التطوعي والمشاركة السياسية؟

¹- فاضل أمال: نفس المرجع، ص ص. 33-34.

- 2- ما مدى مشاركة الشباب الجامعي في مجالات العمل التطوعي والمشاركة السياسية؟
- 3- هل للأسرة دور في تشجيع أبنائها الطلبة على المشاركة في العمل التطوعي والمشاركة السياسية؟
- 4- هل للأصدقاء تأثير على المشاركة بالعمل التطوعي والمشاركة السياسية؟
- 5- ما نظرة الشباب الجامعي للعمل التطوعي والمشاركة السياسية؟
- 6- ما العوامل التي تؤثر على مشاركة الشباب الجامعي في العمل التطوعي والمشاركة السياسية؟
- 7- ما التوجهات المستقبلية للشباب حول المشاركة في العمل التطوعي والمشاركة السياسية؟
- 8- ما هو تأثير المتغيرات النوعية للشباب الجامعي على دوره بالعمل التطوعي والمشاركة السياسية؟
- 9- هل هناك فروق بين مشاركة الشباب في الفعاليات التطوعية ومشاركته بالفعاليات السياسية؟
- 10- هل هناك فروق بين نظرة الشباب إلى العمل التطوعي ونظرتهم للمشاركة بالفعاليات السياسية؟
- 11- هل هناك فروق بين دور الأسرة في التأثير على المشاركة في العمل التطوعي وتأثيرها على المشاركة السياسية؟
- 12- هل هناك فروق بين دور الأصدقاء في التأثير على المشاركة في العمل التطوعي والتأثير على المشاركة السياسية؟
- 13- هل هناك فروق بين دور الأصدقاء في التأثير على المشاركة في العمل التطوعي والتأثير على المشاركة السياسية؟
- 14- هل هناك فروق بين النظرة المستقبلية للشباب نحو المشاركة في العمل التطوعي ونظرتهم نحو المشاركة السياسية؟
- 15- هل هناك فروق بين معوقات المشاركة في العمل التطوعي ومحددات المشاركة السياسية؟

وبناء على هذه التساؤلات المطروحة سعت هذه الدراسة إلى تحقيق عدد من الأهداف وهي:

- 1- التعرف على مدى مشاركة الشباب المجتمعي في مجال العمل التطوعي والمشاركة السياسية.
- 2- التعرف على أثر بعض المتغيرات الاجتماعية والديمغرافية والاقتصادية على المشاركة في العمل التطوعي والمشاركة السياسية.
- 3- التعرف على مدى تأثير الأسرة على المشاركة في العمل التطوعي والمشاركة السياسية.
- 4- التعرف على مدى تأثير الأصدقاء على المشاركة في العمل التطوعي والمشاركة السياسية.
- 5- التعرف على نظرة الشباب الجامعي للعمل التطوعي والمشاركة السياسية.
- 6- التعرف على نظرة الشباب الجامعي المستقبلية لدوره في العمل التطوعي والمشاركة السياسية.
- 7- التعرف على العوامل التي تؤثر على مشاركة الشباب في كلا المجالين.
- 8- المقارنة بين دور الشباب في العمل التطوعي ودوره في المشاركة السياسية.

ولتحقيق هذه الأهداف والإجابة على التساؤلات المطروحة اتم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي، مستعينا باستمارة الاستبيان كأداة لجمع البيانات والمعلومات، والتي وزعت على عينة عشوائية طبقية من طلبة الجامعة الأردنية للعام الدراسي 2005-2006، بنسبة قدرت بـ 4% من حجم مجتمع الدراسة والبالغ عددهم 1360 طالب موزعين على 17 كلية.

بعد جمع بيانات الدراسة الميدانية استعان الباحث بالبرنامج الاحصائي 'spss' برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية، حيث اختارت الباحثة مجموعة من الأساليب الإحصائية الملائمة والمتمثلة في:

- ألفا كرونباخ الذي استخدم لقياس الاتساق الداخلي لأداة الدراسة.
- واختبار كاي مربع لاختبار مدى دلالة المتغيرات المستقلة والتابعة.
- كما استعانت الباحثة باختبارات لحساب فروق العينات المتزوجة.
- ومعامل ارتباط بيرسون لاختبار وجود علاقة ارتباطية بين المشاركة في العمل التطوعي والمشاركة السياسية.

وجاءت نتائج هذه الدراسة كما يلي:

- فيما يتعلق بمدى مشاركة الشباب الجامعي من خلال العضوية والانتساب في فعاليات العمل التطوعي والسياسي، تبين أن المشاركة ضعيفة في كلا المجالين وأنها أكثر ضعفا في المجال السياسي.
- فيما يتعلق بمدى مشاركة الشباب الجامعي في مجالات العمل التطوعي والسياسي المختلفة من خلال المشاركة في بعض النشاطات فإن المشاركة ضعيفة بكلا المجالين وأنها الأكثر ضعفا في الفعاليات السياسية.
- فيما يتعلق بتأثير الأسرة على المشاركة في العمل التطوعي والمشاركة السياسية تبين أن تأثير الأسرة ضعيف على أبنائها للمشاركة في العمل التطوعي وكذلك الحال لتأثير الأسرة على المشاركة السياسية، حيث أن دورها سلبي في كلا المجالين والأكثر سلبية يلاحظ في مجال المشاركة السياسية.
- فيما يتعلق بتأثير الأصدقاء على المشاركة في العمل التطوعي والمشاركة السياسية نجد كذلك أن التأثير ضعيف في كلا المجالين، حيث لا يشجع الأصدقاء بعضهم على المشاركة في العمل التطوعي أو المشاركة السياسية.
- أما النظرة إلى العمل التطوعي والنظرة إلى المشاركة السياسية يتضح من الدراسة أن غالبية أفراد العينة ينظرون نظرة إيجابية للعمل التطوعي ودوره في بناء الوطن ودعم مسيرة التنمية، بينما لا نجد الأمر كذلك عند النظر إلى المشاركة السياسية.

- فيما يتعلق بالمعوقات التي تؤثر على المشاركة في العمل التطوعي فإن غالبية أفراد العينة يعيق مشاركتهم، الانشغال بالدراسة والاهتمام بالأمر الشخصية، وعدم توافر المعلومات حول التطوع وأماكنه وأوقاته يشكل عائق، كما أن أكثر من نصف أفراد العينة يرون أن العمل التطوعي يفتقد للمصداقية وهم غير مقتنعين بالأسلوب الذي يتم فيه.
- أما عن المشاركة السياسية فإن أكثر من نصف أفراد العينة يرون أن الانشغال بالدراسة والاهتمام بأمور الحياة الشخصية يعوق مشاركتهم، وكذلك عدم وجود قهوة وعدم توافر المعلومات حول القضايا السياسية، والجهل بكيفية وأماكن المشاركة وكذلك فإن عدم القناعة بالأسلوب، وفقدان المصداقية في العمل السياسي، وعدم توافر الحوافز للمشاركة وعدم توافر الرغبة في المشاركة كان لدى أكثر من نصف العينة.
- أما التوجهات المستقبلية للمشاركة في العمل التطوعي والمشاركة السياسية، فإن لدى غالبية أفراد العينة توجهات للمشاركة في المستقبل في الفعاليات التطوعية، وعكس ذلك ينطبق على المشاركة السياسية، حيث إن الغالبية العظمى من أفراد العينة ليس لديهم ميل للمشاركة السياسية، سواء بالتصويت أم الترشح أو الانتساب لحزب ما.
- كما أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مكان الإقامة وكل من المشاركة من خلال العضوية والانتساب، من خلال المشاركة في النشاطات السياسية، وتأثير الأصدقاء على المشاركة السياسية والتوجهات المستقبلية نحو المشاركة.
- كما أظهرت نتائج هذه الدراسة عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مكان الإقامة وتأثير الأسرة على المشاركة السياسية وبين النظرة إلى المشاركة.¹

¹ - هناء حسني محمد النابلسي: دور الشباب الجامعي في العمل التوعوي والمشاركة السياسية، عمان، دار مجدلاوي، 2009.

7 1 4 . الدراسة السابعة:

وهي دراسة للباحث عبد الله بن سعيد بن محمد آل عبود، بعنوان "قيم المواطنة لدى الشباب وإسهامها في تعزيز الأمن الوقائي"، الرياض بالمملكة العربية السعودية، تم نشرها في سنة 2011.

حيث هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مستوى قيم المواطنة لدى الطلبة السعوديين من فئة الشباب في جامعات المملكة العربية السعودية، ومدى إسهام تلك القيم في تعزيز الأمن الوقائي، من خلال استجابات عينة الدراسة لبعض قيم المواطنة، كما هدف الباحث من خلال هذه الدراسة إلى التعرف على المعوقات التي تحد من ممارستهم لهذه القيم، والمقومات اللازمة لتفعيل ممارستها على أرض الواقع، بالإضافة إلى التعرف على قياس بعض المتغيرات المتعلقة بعينة الدراسة، حيث انطلقت هذه الدراسة من طرح الباحث للتساؤل الرئيسي التالي: إلى أي مدى تسهم قيم المواطنة لدى الشباب الجامعي في تعزيز الأمن الوقائي؟ ويتفرع عن هذا التساؤل مجموعة من الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما مستوى قيم المواطنة لدى الشباب في جامعات المملكة العربية السعودية وإسهامها في تعزيز الأمن الوقائي؟
2. ما المعوقات التي تحد من ممارسات قيم المواطنة لدى الشباب في جامعات المملكة العربية السعودية؟
3. ما مقومات تفعيل ممارسة قيم المواطنة على أرض الواقع لدى الشباب في جامعات المملكة العربية السعودية؟
4. هل توجد فروق في مستوى قيم المواطنة بين الشباب (الطلبة) في جامعات المملكة العربية السعودية تعزى لمتغيرات (العمر، التخصص، المستوى الدراسي، الحالة الاجتماعية، المشاركة في الأنشطة الجامعية)؟

وتكمن أهمية هذه الدراسة في أهمية موضوعها بجانبه؛ المواطنة لدى الشباب والأمن الوقائي في جميع المجالات المختلفة.

وللبحث عن إجابة للتساؤلات المطروحة، تم تطبيق هذه الدراسة على عينة عشوائية من خمس جامعات في المناطق الرئيسية للمملكة العربية السعودية على النحو التالي: المنطقة الوسطى (جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية)، المنطقة الغربية (جامعة الملك عبد العزيز)، المنطقة الشرقية (جامعة الملك فهد للبترول والمعادن)، المنطقة الجنوبية (جامعة الملك خالد)، والمنطقة الشمالية (جامعة اليرموك).

وكان زمن إجراء هذه الدراسة ميدانياً على الشباب من طلاب الجامعات الخمس المحددة خلال العام الدراسي 2009، على شباب تراوحت أعمارهم ما بين 18 و33 سنة.

ولجمع البيانات اللازمة للإجابة عن التساؤلات المطروحة، اعتمد الباحث في هذه الدراسة على المنهج الوصفي، حيث تمثل مجتمع الدراسة في كافة الطلاب السعوديين (مرحلة البكالوريوس) في الجامعات الحكومية المختلفة في جميع مناطق المملكة العربية السعودية، باختيار عينة طبقية تناسبية بالطرق الإحصائية المناسبة حيث بلغ عدد أفراد عينة الدراسة 384 طالب.

كما قام الباحث بتصميم استبانة للدراسة لجمع البيانات الميدانية، وفقاً لمقياس ليكرت الخماسي.

كما استعان الباحث بمعالجة البيانات إحصائياً باستخدام الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية 'spss' وبما يتناسب مع متغيرات الدراسة وتضمن ذلك الآتي:

- التكرار والنسب المئوية، لتوضيح عدد تكرار كل فئة ونسبتها مقارنة بالعدد الإجمالي.
- المتوسطات الحسابية، الانحرافات المعيارية لتقدير مدى أهمية العنصر على ضوء الوزن النسبي الفارق المكون من خمس درجات، ولتحديد الترتيب التنازلي حسب أعلى

- قيمة بالنسبة للمتوسط الحسابي، وحسب أقل قيمة للانحراف المعياري عند تساوي قيم المتوسطات الحسابية للعنصر.
- معامل ألفا كرونباخ لتقدير الثبات.
 - معامل ارتباط بيرسون للتأكد من الصدق البنائي للاستبانة.
 - اختبار مربع كاي لحسن المطابقة (للتأكد من عدم التطابق في استجابات أفراد المجتمع).
 - اختبار 'ت' للعينات المستقلة للتعرف على الفروق بين المجموعات في مستوى قيم المواطنة.
 - تحليل التباين الأحادي والمتعدد للتعرف، هل هناك دلالة إحصائية في الفروق بين الطلبة في مستوى قيم المواطنة.
 - اختبار LSD (أقل فرق معنوي) إذا ظهر تحليل التباين وجود فروق معنوية (أو دالة إحصائية)، للتعرف على مصدر الفروق في مستوى قيم المواطنة بين الطلبة في المجموعات.
- ومن بين ما أظهرته نتائج هذه الدراسة ما يلي:
- أعلى نسبة لمفردات الدراسة من حيث العمر تقع بين 18 و32 سنة، يلي ذلك من هم بين 23 و28 سنة.
 - لقيمة المشاركة لدى المبحوثين مستوى عام مرتفع.
 - كما حصلت قيمة المشاركة في الجانب المعرفي والوجداني لدى غالبية المبحوثين على مستوى مرتفع إلى مرتفع جداً، كما يتضح من العبارات التالية على التوالي: تحقق الأمم الكثير إذا شاع بين أبنائها الشعور بمسؤولية المشاركة، المشاركة تتضمن المساهمة في صنع القرار لخدمة الوطن والمواطن، مشاركة الشباب في إدارة شؤون المجتمع، لا تستطيع الأجهزة الأمنية القيام بأعمالها على أكمل وجه دون مشاركة المواطن، تجنب

- السلوكات المنحرفة (الاستقامة الشخصية) من أنواع المشاركة غير المباشر، المشاركة في تحمل المسؤولية تعرض الانسان لمتاعب هو في غنى عنها.
- حصلت قيمة المشاركة لدى غالبية المبحوثين في الجانب السلوكي على مستوى منخفض إلى متوسط كما وضحته العبارات: أقوم بمساعدة الآخرين وإن تطلب ذلك وقتا إضافيا، أميل إلى العزوف عن المشاركة والتعاون مع رجال الأمن، سبق أن قدمت مقترحات هادفة لتحقيق مصلحة عامة، يميل غالبية المبحوثين إلى تقديم المساعدة للآخرين بوجه عام.
 - كما أظهرت النتائج أن هناك معوقات مهمة إلى مهمة جدا، تحد من ممارسة قيم المواطنة على الوجه المطلوب.
 - وأظهرت النتائج أن هناك اثني عشر معوقا تعد مهمة جدا، تحد من ممارسة قيم المواطنة على الوجه المطلوب نذكر منها: عدم تناسب الدخل مع غلاء المعيشة وارتفاع الأسعار، عدم إيجاد وظائف مناسبة لخريجي الجامعات (البطالة)، انتشار الوساطة والعلاقات الشخصية للحصول على ميزة أو وظيفة، انتشار الفساد الإداري (فالمواطنة والفساد ضدان لا يجتمعان)، تقاعس بعض المسؤولين عن نقل آمال وهموم المواطن لأصحاب القرار بكل شفافية وحياد، الشعور بخيبة الأمل في الحصول على الحقوق عند تعرضها للامتهان والاعتداء، ضعف توعية الأفراد بحقوقهم للمطالبة بها عند الحاجة، ضعف المساءلة عند محاسبة المقصرين في أداء مصالح الوطن والمواطن، ضعف دعم روح المبادرة والابتكار.
 - ومن نتائج الدراسة أيضا وجود عشرة معوقات مهمة تحد من ممارسة قيم المواطنة على الوجه المطلوب نذكر منها: اقتناع البعض بعدم جدوى مشاركة المواطن الاجتماعية (عملية تهميش مشاركة الشباب)، تدني مستوى العدالة الاجتماعية أمام النظام، غياب حرية الصحافة الهادفة لتحقيق الصالح العام وكشف التجاوزات والمخالفات، تدني وجود القدوة الصالحة.

- كما أظهرت نتائج المحور الثالث المتعلق بمقومات المواطنة أن جميع المقومات الواردة في هذه الدراسة تعد مهمة جدا، كونها تسهم في تفعيل ممارسة قيم المواطنة على أرض الواقع وهي على التوالي: تأمين سبل العيش الكريم للأسر المحتاجة وتوفير احتياجاتهم الأساسية، الاستقرار والإحساس بالأمان، توفير العدالة الاجتماعية والمساواة للجميع أمام القانون دون استثناء، مكافحة ظاهرة الفساد بشتى صورته بحزم وشفافية، توفير فرص عمل للشباب مع اعتماد سلم رواتب مجزي يتناسب مع ظروفهم المعيشية، تأسيس هيئة عليا تختص بقضايا الشباب ودراسة مشكلاتهم لمعالجة قضاياهم وتعزيز مواطنتهم داخل الوطن وخارجه.
- كذلك من المقومات المهمة جدا؛ تمتع المواطن بحقوقه مقابل الواجبات المطلوبة منه، توفير كافة الخدمات كالتعليم والصحة وغيرها للجميع دون استثناء، معالجة مشكلة التعصب بكافة أشكاله وأنواعه، تحقيق التنمية العادلة المتوازنة بين كافة المناطق، تهيئة الظروف الملائمة لتحقيق تكافؤ الفرص أمام الجميع عند التوظيف وتقلد المناصب، دعم وتشجيع ممارسة قيم المواطنة (كالمشاركة والابتكار) بموضوعية، العمل على إظهار القدوة الصالحة بموضوعية وتشجيعها ومكافأتها.
- كما جاء من المقومات المهمة جدا كذا تجنب التحيز والمحسوبية عند تطبيق الأنظمة والتعليمات في جميع الأنشطة والأعمال، تنمية الوعي بالعمق الاستراتيجي والديني للوطن إقليميا وعربيا وإسلاميا وعالميا، التأسيس الشرعي لمسألة المواطنة وحب الوطن في الخطاب الدعوي والتربوي، الاحتفاء الهادف بالمناسبات الوطنية لتعزيز مكانة الوطن ورجاله أمام الأمم الأخرى.¹

¹ - عبد الله بن سعيد بن محمد آل عبيد: قيم المواطنة لدى الشباب وإسهامها في تعزيز الأمن الوقائي، المملكة العربية السعودية، جامعة نايف للعلوم الأمنية، 2011.

8.14. الدراسة الثامنة:

وهي دراسة لجارفز وآخرون سنة 2005، حول "المشاركة السياسية عند الشباب العامل وطلبة الكليات الجامعية"، حيث كان من افتراضات هذه الدراسة أن:

- الشباب في الجامعة يتلقون مناهج تزيد من مهاراتهم المدنية.
 - الشبكات الاجتماعية تزيد من الأنشطة السياسية.
- حيث أجريت هذه الدراسة من قبل مكتب البحث الاستطلاعي في جامعة تكساس في أوستن على 1000 شاب من الجامعة ومن خريجها، تراوحت أعمارهم بين (19-23) سنة، أتت النتائج كما يلي:

- أن طلبة الجامعات هم الأكثر اهتماما بالسياسة.
- أن طلبة الجامعات يمتلكون مهارات مدنية.
- الانتماء للجماعة يؤثر على مشاركتهم أكثر من الشباب من غير الطلبة.
- الشباب الجامعي الأكثر مشاركة في جماعات العمل السياسي مقارنة مع الشباب غير الجامعي.
- طلبة الجامعة هم الأكثر تصويتا والأكثر تسجيلا للتصويت والتطوع.
- لطلبة الجامعة شعور بأنهم الأكثر قدرة على إحراز التغيير في مجتمعاتهم.
- الشباب غير الجامعي والعامل هو الأقل تكفيا سياسيا والأقل مشاركة في مجموعات العمل السياسي، مقارنة بأقرانهم الملتحقين بالكليات.
- الشباب غير الجامعي والعامل هو الأقل من حيث التصويت والتطوع والشعور بإمكانية إحراز تغيير في مجتمعاتهم.
- لممارسة المهارات المدنية تأثير كبير على المشاركة السياسية.
- المشاركة بالسياسة ومدى الاهتمام بالسياسة وعضوية الجماعات والتعبئة الشخصية والنشأة السياسية كلها عوامل تؤثر على المشاركة السياسية.
- المتغير الأكثر مساهمة في زيادة مشاركة طلبة الجامعة هو الاهتمام بالسياسة.

- نمو الاهتمام بالسياسة درجة واحدة نتج عنه ثلث إضافي في العمل السياسي، بالإضافة للعلاقات الاجتماعية برزت عضوية الجماعة كمتغير قوي للمشاركة السياسية، وذلك بسبب تهيئة العضوية الجماعية للسياق الذي يمكن أن تنشأ فيه فرص من التعلم لاكتساب المهارات والفرص السياسية.
- لم يكن لكل من للتحصيل العلمي/ الجنس/ المهارات المدنية والعلاقات الشخصية أي دلالة إحصائية.¹

2.4. مجالات الاستفادة من الدراسات السابقة

اختلفت مجالات الاستفادة من الدراسات السابقة، من دراسة إلى أخرى لكن يمكن إجمالاً أن نلخصها كما يلي:

- * مثلت إطاراً مرجعياً لبناء فرضيات الدراسة وبالأخص الدراسيتين الأولى والثانية.
- * كما تم الاستفادة منها في بناء الإطار النظري للدراسة؛ وبالأخص الدراسات التي تناولت النظام السياسي الجزائري، وبالأخص في الدراسة الأولى: 'النظام السياسي والتحول الاجتماعي في الريف الجزائري'، والدراسة الثالثة: آليات حل الأزمة في الجزائر بالأساليب السلمية (1992-2008)، كما تمت الاستفادة أيضاً من الإطار النظري للدراسة الثانية حول القيم في المجتمع الجزائري، 'التحولات الاجتماعية والاقتصادية وآثارها على القيم في المجتمع الجزائري (1967-1999) دراسة ميدانية تحليلية لعينة من الشباب الجامعي'.
- * كما تمت الاستفادة من الدراسات السابقة الجوانب المنهجية، وبالأخص في اختيار المنهج واختيار وبناء أداة جمع البيانات.
- * كذلك الاستفادة من نتائج هذه الدراسات في عملية التحليل والتفسير، ومقارنة نتائجها بنتائج هذه الدراسة.

¹ - هناء حسني محمد النابلسي: مرجع سبق ذكره، ص ص. 44-45.

3.4. علاقة الدراسات السابقة بالدراسة الحالية

في عرضنا لعلاقة الدراسة الحالية بالدراسات السابقة سنحاول التركيز على نقاط الاتفاق ونقاط الاختلاف بين هذه الدراسة والدراسات السابقة.

1.3.4. نقاط الاتفاق

تتشترك هذه الدراسة مع الدراسة الأولى في دراسة النظام السياسي الجزائري، كما يشتركان في دراستهما للعلاقة بين النظام السياسي والمجتمع؛ كما يشتركان أيضا بالاعتماد على نموذج دافيد ايبستون في تحليل النظام السياسي، وهو ما تشترك به مع الدراسة الخامسة أيضا. كما تشترك هذه الدراسة مع الدراسة الثانية في القيم الاجتماعية في المجتمع الجزائري كمتغير تابع لكل من الدراستين، كما تشترك مع هذه الدراسة في الجانب الميداني حيث اعتمدت كلاهما على عينة من طلبة الجامعة الجزائرية، كما يشتركان أيضا في المنهج الوصفي كمنهج للدراسة الميدانية، واستخدام استمارة الاستبيان لدراسة القيم.

كما تشترك هذه الدراسة مع الدراسة السابعة في دراسة مستوى قيم المواطنة لدى الشباب من فئة الطلبة الجامعيين، وكذلك معوقات التي تحد من درجة ممارسة هذه القيمة. بينما تشترك هذه الدراسة مع الدراسة الثالثة في دراسة أزمة الشرعية وأزمة المشاركة كأبعاد لدراسة النظام السياسي، وهو ما تشترك فيه مع كل من الدراسة الرابعة والدراسة الخامسة، كذلك الدراستين السادسة والثامنة.

كما تشترك هذه الدراسة مع كل من الدراسات؛ الرابعة والخامسة والسادسة والسابعة والثامنة في المجال البشري فئة الشباب وبالأخص الشباب الجامعي ما عدى الدراسة الرابعة التي لم تخصص دراستها على الشباب الجامعي.

2.3.4. نقاط الاختلاف

سنركز في طرح نقاط الاختلاف بين هذه الدراسة والدراسات السابقة على أساسين مهمين في كل الدراسات الميدانية وهما الهدف والمجالات نجملها كما يلي:

1. 2. 3. 4. من حيث الهدف:

نهدف من خلال دراستنا هذه للتعرف هل للنظام السياسي دور أساسي في تفعيل قيم المواطنة والانتماء لدى الشباب بينما اختلفت أهداف كل دراسة من الدراسات السابقة المعروضة عن دراستنا كما يلي:

- الدراسة الأولى: تهدف إلى التعرف على العلاقة القائمة بين النظام السياسي والمجتمع، ومن خلالها التوغل في فهم وتفسير الأسباب التي جعلت الدولة تسيطر على المجتمع وتحتويه منذ العهد العثماني مروراً بفترة الاستعمار الفرنسي ووصولاً إلى الدولة الوطنية الحديثة.
- الدراسة الثانية: هدفت إلى التعرف على آثار التحولات الاجتماعية والاقتصادية على القيم في المجتمع الجزائري.
- الدراسة الثالثة: هدفت هذه الدراسة لمعرفة الآليات التي استخدمتها السلطات العمومية للحل السلمي للأزمة بالشكل الذي مكن الدولة من الحفاظ على استمرارية مؤسساتها، دون تقديم أية تنازلات سواء القيمية أو سلطوية للطرف الذي رفع تحدي المعارضة المسلحة ضدها.
- الدراسة الرابعة: هدفت هذه الدراسة للتعرف على تصور الشباب للمشاركة السياسية وتحدياتها ومشكلاتها، وما القنوات التي يرونها لتفعيل هذه المشاركة، كما هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على نظرت الشباب للأحزاب السياسية، وما موقف الشباب من الإصلاحات السياسية.
- الدراسة الخامسة: هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور الشباب الجامعي في المشاركة السياسية.

- الدراسة السادسة: هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الدور الذي يقوم به الشباب في مجال العمل التطوعي والمشاركة السياسية.
- الدراسة السابعة: كان الهدف من هذه الدراسة هو التعرف على المشاركة السياسية بين الشباب العامل وطلبة الكليات الجامعية.

2 2 3 4. من حيث المجال المكاني:

- تمثل المجال المكاني لهذه الدراسة في الكليات الست بجامعة محمد خيضر بسكرة، بينما اختلف مجالات الدراسات السابقة عن هذه الدراسة نذكرها كما يلي:
- أجرى الباحث في الدراسة الثانية دراسته الميدانية بكليات العلوم الإنسانية والاجتماعية، بأربعة جامعات جزائرية تم اختيارها على أساس أنها تقع بالمدن الكبرى وتستقطب أكبر عدد من الطلبة من مختلف نواحي التراب الوطني، وتمثلت هذه الجامعات في: جامعة بن يوسف بن خدة الجزائر، جامعة الإخوة منتوري قسنطينة، جامعة السانبا وهران، جامعة محمد خيضر بسكرة.
 - بينما كان المجال المكاني للدراسة الرابعة بجمهورية مصر العربية.
 - أما الدراسة السادسة فقد كانت بجامعة البلقان بعمان.
 - وكان المجال المكاني للدراسة السابعة، خمس جامعات في المناطق الرئيسية للمملكة العربية السعودية على النحو التالي: المنطقة الوسطى (جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية)، المنطقة الغربية (جامعة الملك عبد العزيز)، المنطقة الشرقية (جامعة الملك فهد للبترول والمعادن)، المنطقة الجنوبية (جامعة الملك خالد)، والمنطقة الشمالية (جامعة اليرموك).
 - فيما تمثل المجال المكاني للدراسة الثامنة في جامعة تكساس في أوستن بالولايات المتحدة الأمريكية.

بينما كانت كل من الدراستين الأولى والثالثة؛ دراسات تحليلية كما هي موضحة في عرض الدراسات السابقة، أما الدراسة الخامسة فلم يتضح لنا المجال المكاني لها من المصدر الذي تم الاعتماد عليه في عرض هذه الدراسة.

خلاصة

في هذا الفصل الأول للدراسة تم التعريف بمشكلة الدراسة بضبط سؤالها الرئيسي وتوضيح أهميتها وأهدافها، لتكون نقطة الانطلاق لباقي خطوات هذه الدراسة، فمن خلال تحديدنا للإشكالية يتبين لنا الهدف من الدراسة وكذلك متغيراتها، المستقل النظام السياسي الجزائري ومتغيرها التابع وموضوعها والمتمثل في قيم المواطنة والانتماء.

ولأجل فهم أعمق للإشكالية المطروحة وللإحاطة بجميع الجوانب الممكنة لتحقيق هذا الفهم سنتناول في الفصول الموالية إطارا نظريا لمتغيرات الدراسة، وذلك لعرض الجوانب المختلفة لكل من النظام السياسي الجزائري، والقيم الاجتماعية، ليكون بذلك الفصلين السابقين قاعدة بناء فصل الربط بين النظام السياسي وقيم المواطنة والانتماء.

الفصل الثاني

النظام السياسي الجزائري

تمهيد

1. مفاهيم أساسية

2. التحليل الوظيفي للنظم السياسية

3. تبلور النظام السياسي الجزائري وأهم خصائصه

4. مؤسسات ووظائف النظام السياسي الجزائري

5. أزمات النظام السياسي الجزائري

خلاصة

تمهيد:

نبحث من خلال هذه الدراسة عن دور النظام السياسي في تفعيل قيم المواطنة والانتماء لدى الشباب، وبعد التعريف بمشكلة الدراسة في الفصل السابق، نعرض من خلال هذا الفصل أول الفصول النظرية والمتمثل في النظام السياسي الجزائري، والذي نتناوله من خلاله مجموعة من العناصر التي سنستند عليها في دراسة هذا المتغير ميدانيا وفي الاعتماد عليها في تحليلنا للنتائج الميدانية، بدءا من تحديد المفاهيم، ثم التحليل الوظيفي للنظام السياسي، تليه عرض مختصر لتشكل النظام السياسي الجزائري، ثم خصائص النظام السياسي الجزائري مؤسساته ووظائفه والأزمات التي يمر بها كغيره من الأنظمة السياسية مع التركيز على أزمتهن هما أزمة الشرعية وأزمة المشاركة.

1. مفاهيم أساسية**1.1 النظام:**

1.1.1 التعريف اللغوي: النظام في اللغة من أصل نظم، ويقال نظم الأشياء نظما ألفها وضم بعضها إلى بعض، ويقال نظم أمره أقامه ورتبه وانتظم الشيء تألف واتسق، يقال نظمه فاننظم ويقال انتظم أمره استقام ونظم الأشياء جمعها وضم بعضها إلى بعض. والنظام هو الترتيب والاتساق ويقال نظام الأمر قوامه وعماده والنظام الطريقة؛ يقال ما زال على نظام واحد¹؛ النَّظَامُ كُلُّ شَيْءٍ مَنظُومٍ، نَظَّمْتُ أَنْظِمَ نَظِيمًا وَنَظْمًا، جمع النَّظَامِ أَنْظَمَةٌ وَنَظْمٌ وَقَدْ نَظَّمْتَهُ فَاننَظَّمَتْ وَتَنظَّمْتُ وَاسْمُ مَا نَظَّمْتَهُ النَّظْمُ². والنِّظَامُ - بالكسر - (نَظَّمْتُ) الأمر (فاننَظَّمْتُ) أي أقمته فاستقام وهو على (نِظَامٍ) واحد أي نهج غير مختلف³. ويقول ابن منظور النُّظْمُ التَّأْلِيفُ نَظَمَهُ يَنْظُمُهُ نَظْمًا وَنِظَامًا وَنَظَّمَهُ فَاننَظَّمَتْ وَتَنظَّمْتُ؛ وَنَظَمَ الْأَمْرَ عَلَى الْمَثَلِ وَكُلُّ شَيْءٍ قَرْنَتَهُ بِآخِرِ أَوْ ضَمَمْتَهُ بَعْضَهُ إِلَى بَعْضٍ فَقَدْ نَظَّمْتَهُ وَالنَّظْمُ الْمَنظُومُ وَصَفَ بِالْمَصْدَرِ وَالنَّظْمُ مَا نَظَّمْتَهُ؛

¹ مجمع اللغة العربية: المعجم الوسيط، ط 04، مصر، مكتبة الشروق الدولية، 2004، ص. 963.

² أبو الحسن علي بن إسماعيل: المخصص، الجزء 05، بيروت، دار إحياء التراث العربي، 1996، ص. 369.

³ أحمد بن محمد بن علي المقرئ الفيومي: المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، الجزء 02، بيروت، المكتبة العلمية، دون تاريخ، ص. 612.

والتَّظَامُ ما نَظَمْتَ فيه الشيء؛ ونِظَامُ كلِّ أمرٍ مِلاكُهُ والجمعُ أَنْظِمَةٌ؛ يقالُ ليسَ لأمره نِظَامٌ أي لا تستقيم طريقته؛ والانتظام الاتساق؛ وليس لأمرهم نِظَامٌ أي ليس له هَدْيٌ ولا مُتَعَلِّقٌ ولا استقامة وما زالَ على نِظَامٍ واحدٍ أي عادةً¹.

2.1.1. التعريف الاصطلاحي: كان تداول مصطلح النظام في البداية يشمل مختلف الظواهر الطبيعية والاجتماعية، وهناك من عرف النظام بأنه: "سلسلة من المتغيرات أو مجموعة عناصر لأي شيء أو أنه لتنظيم"².

في علم الاجتماع يستخدم مصطلح النظام مثل استخدامه الشائع للإشارة إلى كل ما هو ثابت ومقرر في المجتمع ويشير أيضا إلى اعتبار النظم على أنها أعضاء وأجهزة تقوم بوظائف المجتمع.³

2.1. السياسة

1.2.1. التعريف اللغوي: يقال في اللغة ساس فلام السلطان والوالي الرعية أي: "تولى أمرها ودبرها وأحسن النظر إليها"، ويقال أيضا فلان مجربٌ قد ساس وسييس عليه أي أدب وأدب⁴. ويضيف الفيروز آبادي في شرحه اللغوي لمصطلح السياسة: "وسُتُّ الرِّعِيَّةُ سِياسَةً أمرُها ونَهْيُها"⁵. والسياسة في أصل معناها اليوناني هي: "تدبير المدينة"، والمقصود بالمدينة "الدولة"؛ والتدبير هنا يكون بمساهمة "المواطنين" في المناقشة واتخاذ القرار، وسيلتهم في ذلك مقارعة الحجة بالحجة⁶، ومصطلح السياسة في اللغة اليونانية القديمة استخدمت من شقين Polis أي المدينة، و Tkenchne فن التدبير. وبهذا يكون معنى هذه الكلمة فن إدارة وتدبير شؤون المدينة، كما استخدم اليونانيون كلمة Politieai بمعنى الدولة، وكلمة Politica بمعنى

¹ محمد بن مكرم بن منظور: لسان العرب، الجزء 12، بيروت، دار صادر، دون تاريخ، ص. 578.

² ناجي عبد النور: النظام السياسي الجزائري من الأحادية إلى التعددية السياسية، الجزائر، منشورات جامعة 08 ماي 1945، ص. 03.

³ فاروق مداس: قاموس مصطلحات علم الاجتماع، دون بلد، دار مدني، 2003، ص. 273.

⁴ بطرس البستاني: محيط المحيط، لبنان، مكتبة لبنان، دون تاريخ، ص. 440.

⁵ محمد بن يعقوب الفيروز آبادي: مرجع سبق ذكره، ص. 551.

⁶ محمد عابد الجابري: قضايا في الفكر المعاصر العولمة صراع الحضارات العودة إلى الأخلاق التسامح الديمقراطية ونظام القيم الفلسفة والمدينة، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1997، ص. 150.

المصالح المدنية؛ وفي اللغة الفرنسية تعني كلمة سياسة *Politique* معرفة كل ما يتعلق بفهم حكم الدولة والقانون السياسي الذي يساهم بموجبه المواطن في حكم الدولة.

كما ورد في قاموس القرن العشرين أن كلمة سياسة في اللغة الإنكليزية 'Polity' تعني تلك المؤسسة السياسية التي تضم مجموعة من الأفراد، تحت قيادة حكومة معينة تمثل الدولة¹. من خلال مجموع التعريفات السابقة لمصطلح السياسة يمكن أن نقول بوجود اتفاق في وضع تعريف لهذا المصطلح بين اللغة العربية واللغات الأجنبية، بأن السياسة هي تدبير أو تسيير شؤون مجموعة من الأفراد لمجتمع دولة ما.

2 2 1. التعريف الاصطلاحي: عرف الإنسان بأنه كائن اجتماعي بطبعه لا يمكن له العيش بمفرده؛ فظهرت السياسة كوليد لحاجة الإنسان إلى الجماعة؛ كما يقول "دوركايم" بأنها: «الظاهرة الاجتماعية الوحيدة التي صمدت أمام عاصفة التاريخ الحديث»²، فكان من دلالات مصطلح السياسة: «استخدام تلك الأساليب غير المباشرة التي يلجأ إليها الفرد -أو الجماعة- في ظروف خاصة، لتحقيق هدف معين»³. هذا التعريف للسياسة ركز على الأساليب أو مجموعة الإجراءات والطرق المؤدية لاتخاذ قرارات من أجل المجموعات البشرية للتوفيق بين جملة التوجهات الإنسانية المختلفة والتفاعلات بين الأفراد لأجل الوصول لتحقيق أهداف محددة. وجاء في "معجم المصطلحات السياسية والاستراتيجية" في شرحه لمفهوم السياسة أنها: «طريقة يمكننا من خلالها أن نفهم وننظم شؤوننا الاجتماعية وهي الوسائل التي يستطيع من خلالها بعض الأفراد والجماعات السيطرة على الوضع أكثر من الآخرين، وهو مفهوم يستخدم كجزء من النماذج والأطر الذهنية التي نفسر من خلالها أو نحاول أن نفهم العالم من حولنا»⁴.

ويرى "عبد الله حسن الجوجو" أن السياسة هي: «كل ما يتعلق بالأفكار والمبادئ التي يتكون منها البناء العقائدي، وبالتنظيم الذي يصنع القرارات داخل الجماعة والتي قد تتخذ بطريقة

¹ عطا محمد زهرة: مقدمة في العلوم السياسية، الأردن، مؤسسة حمادة للدراسات الجامعية، 2008، ص ص. 14-15.

² محمد طه بدوي: أصول علم السياسة، الإسكندرية، المكتب المصري الحديث، 1970، ص. 460.

³ المنتدَى الإسلامي: مجلة البيان، العدد 08، مجلة شهرية، ص. 28، من موقع:

<http://7anini.com/vb/showthread.php?t=17919>، 2012/05/06، H9:06.

⁴ إسماعيل عبد الفتاح: معجم المصطلحات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العربي للنشر، 2008، ص. 168.

الإجبار المادي بحيث لا يفسر نشاط الجماعة على هذا الأساس، أو التعلق بالقوة عن طريق العنف».¹ بينما "ملحم قريان" وفي بحثه عن مقياس لتحديد حقل السياسة يرى بأن السياسة بمعناها الوصفي تشير إلى: «ما يقوم به السياسيون من أعمال بصفتهم سياسيين» فكانت المقاييس المقترحة لدراستها حسبها متعددة الزوايا كالقوة، والدولة، والتوزيع السلطوي للقيم وفض النزاعات... وغيرها من الزوايا². هذا التعريف ربط السياسة بالدولة؛ من خلال سياساتها المتبعة في تسيير أمور مجتمعتها، ونبه أيضا بتعدد توجهات دراسة السياسة؛ كقدرة طرف ما على فرض إرادته على طرف آخر؛ فالسياسة في هذه الحالة ستتكون من أطراف قوية وأخرى ضعيفة، كما يمكن ألا يستطيع الطرف الغالب فرض كل ما يريد فتكون عملية مساومة مستمرة لأجل الحصول على أعلى المكاسب الممكنة وتقديم أقل التنازلات.

ويذهب تعريف آخر للسياسة بأنها: «في الحقيقية السعي إلى السيطرة»، وهو ما يتفق مع تعريفات أخرى كالتعريف القائل بأن السياسة هي: «صراع من أجل القوة والسيطرة» وتعريف آخر قائل بأن: «جوهر العمل السياسي هو تحقيق الانسجام بين الإرادات المتصارعة».³ محور التعريفات السابقة لمصطلح السياسة هو مفهوم "القوة"؛ إذ يوضح أحمد حافظ أن مفهوم القوة يشير إلى صفة لعمل أو فعل، فالقوة تدخل في العمل السياسي إما غاية أو وسيلة لتنفيذ غاية، وإن كانت القوة هي العامل الأساسي للسياسة وتعريفها، فإن التعريف بهذا يكون قاصرا، كما أن اعتبار القوة العامل الوحيد الفريد المميز للعملية السياسية، يجعل من هذا المفهوم أداة بطش وقهر للأفراد.⁴ كما فصل "أبو الحسن الماوردي" في وضعه لتعريف للسياسة في حديثه عن الملك وقواعده التي يبني عليها إذ يقول: «إن قواعد الملك مستقرة على أمرين، تأسيس وسياسة؛ أما تأسيس الملك فيكون في تثبيت أوائله ومبادئه وإرساء قواعده ومبانيه؛ وتنقسم ثلاثة أقسام:

¹ - عبد الله حسن الجوجو: الأنظمة السياسية المعاصرة دراسة مقارنة، دون بلد، الجامعة المفتوحة، 1996، ص. 17

² - ملحم قريان: الواقعية السياسية، ط 02، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات، 1981، ص. 18.

³ - أشرف حافظ: أيديولوجيا النظم السياسية والإسلام، الأردن، دار كنوز المعرفة، 2009، ص. 81.

⁴ - أشرف حافظ: نفس المرجع، ص. 81.

تأسيس دين، وتأسيس قوة، وتأسيس مال وثروة؛ وأما سياسة الملك فيكون بعد تأسيسه واستقراره فتشمل على أربعة قواعد وهي: عمارة البلدان، حراسة الرعية، تدبير الجند، وتقدير الأموال»¹.

من خلال ما فصل فيه أبو الحسن الماوردي في الملك وقواعده عرف السياسة بأنها عمارة البلدان والقيام على شؤون سكانها بأكملها ورتبها في مرتبة ثانية بعد تأسيس الملك أي السياسة في الدول تكون، بعد انتشار الاستقرار والأمن في البلاد والذي ربط تأسيسها بعوامل ثلاث أساسية حددها في الدين والقوة والمال والثروة تكون أساس لبناء سياسة لهذه الدولة.

بينما تعرف السياسة أيضا بأنها: «طريقة يمكننا من خلالها أن نفهم وننظم شئوننا الاجتماعية، وهي الوسائل التي يستطيع من خلالها بعض الأفراد والجماعات السيطرة على الوضع أكثر من الآخرين»². هذا التعريف لمصطلح السياسة ركز على جانبين إثنين لهذا المصطلح؛ الأول: ربط السياسة بالكيفية التي نستطيع من خلالها فهم وترتيب الشؤون الاجتماعية للأفراد، أما الجانب الثاني: أرجع مفهوم السياسة لميزة يتحلى بها مجموعة من الأفراد والجماعات داخل المجتمع تستخدم وسائل معينة لأجل السيطرة على الأوضاع الاجتماعية للأفراد الآخرين.

كما عرفت السياسة بأنها: «العملية التي تصنع من خلالها قرارات الجماعة، هذه الجماعة التي يمكن أن تضيق وتشمل الأسرة أو تتسع لتشمل الجماعة الدولية، هذا القرار السياسي الذي يمكن الوصول إليه عن طريق العنف والنقاش والتراضي والمساومة أو عبر التصويت»³. هذا التعريف ربط السياسة بالعملية أو الطريقة التي تصنع بها الجماعة مجموع القرارات التي تدير شؤونهم، هذه الجماعة التي تتشكل في العادة من مجموعة من الأفراد يمكن أن تكون بعدد محد منهم لتشكل الأسرة أو تتسع لتشمل أكبر عدد من الأفراد لتمثل أفراد المجتمع الدولي؛ كما أشار هذا التعريف أن هذا القرار يمكن أن تعدد طرق الوصول إليه بين

¹- أبو الحسن الماوردي: **تسهيل النظر وتعجيل الظفر**، بيروت، دار العلوم العربية، 1987، ص ص. 39-41.

²- إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي: **الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية عربي انجليزي**، دون بلد، كتب عربية للنشر، 2005، ص. 246.

³- Rod (H.) and Martin (H.): **Comparative Government**, E 02, U S A, Humanities Press International, 1990, P. 13.

العنف بأن يجبر أصحاب القرار السياسي بقية أعضاء الجماعة بإتباعه، أو أن يكون بالتراضي والنقاش أو بشكل ديمقراطي بين أصحاب القرار وبقيّة الأعضاء عن طريق الانتخابات.

وفي تعريف آخر للسياسة تم ربطها بسلطة الدولة وبالقرارات المتخذة على المستويين الداخلي والخارجي مع الأخذ بعين الاعتبار القواعد النظرية السياسية المتبعة ليتم بناء عليها تحديد السلوك السياسي البشري حيث تعرف بأنها: «السلطة والتحكم في مقررات الدولة على المستوى الخارجي والداخلي في ضوء القواعد النظرية السياسية بما يحدده السلوك السياسي البشري»¹. هذا التعريف ربط السياسة بالسلطة التي يكون أساسها المجتمع والتي تعمل لصالحه. كما يرى "إسماعيل علي سعد" السياسة بأنها: «كل ما يتصل بالسلطة وبالذات حينما تأخذ شكل الدولة»؛ كما يرى أن ظاهرة السلطة والسلطة السياسية على وجه الخصوص: «تمارس لصالح المجتمع باعتباره هو موجدتها فالسلطة حسبه تنبثق عن المجتمع وليس العكس»². بينما يعرف "ديفيد ايستون" علم السياسة بأنه: «دراسة عملية التوزيع السلطوي للقيم المختلفة من أجل المجتمع أي هو علم دراسة كيفية تقسيم الموارد في المجتمع عن طريق السلطة»³. وهو التعريف الذي نتخذه كتعريف إجرائي لهذه الدراسة.

3.1 النظام السياسي

اختلف الباحثون في وضع تعريف موحد وشامل للنظام السياسي لصعوبة تحديد مكوناته التي تيسر دراسته كنظام علمي له مفاهيمه ومناهجه، من جهة والأهداف التي يريدون تحقيقها من جهة أخرى.

يعرف النظام السياسي بأنه: «كل ما يتعلق بالحياة السياسية في المجتمع، وبمعنى آخر السلوك السياسي فالنظام السياسي مرتبط بالنشاطات السياسية والسلوك السياسي»⁴. وفقا لهذا

¹- محمد سعد أبو عامود ومحمد محمد جاب الله عمارة: العلوم السياسية في إطار الكونية البشرية، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 2005، ص. 13.

²- إسماعيل علي سعد: دراسات في العلوم السياسية، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 2001، ص. 130.

³- أحمد عارف ارحيل الكفارية: مقدمة في العلوم السياسية، عمان، دار قنديل، 2011، ص. 32-33.

⁴- ناجي عبد النور: مرجع سبق ذكره، ص. 5-6.

التعريف يعتبر النظام السياسي جزء من النظام الاجتماعي العام الذي يضم غيره من الأنظمة الفرعية والتي تعمل في شكل متكامل فيما بينها لتحقيق أهداف النظام الاجتماعي العام.

وجاء في "معجم العلوم الاجتماعية" أن النظام السياسي: «هو الهيكلية الإنسانية التي تتخذ من خلالها القرارات السياسية الموجّهة للمجتمع وقضاياها»¹. هذا التعريف ربط مفهوم النظام السياسي بطبيعة القرارات التي تكون عاملا موجها للمجتمع؛ هذا المجتمع الذي أعطاه صفة الهيكل المركب من مجموع العناصر البشرية.

بينما نجد في تعريف آخر يرى أن عبارة النظم السياسية في مدلولها الدقيق تعني: «المؤسسات السياسية بمعناها المتقدم، أي كمؤسسات منظمة تنظيمًا قانونيًا مسبقًا، وهي لذلك مؤسسات رسمية ومرتبطة في نفس الوقت بإيديولوجيا مجتمعها ومن ثم بأهداف هذا المجتمع العليا وقيمه الأساسية التي أرسنها الإيديولوجيات»². هذا التعريف للنظم السياسية تجاوز في مفهومه لهذا المصطلح مجموع القوانين المنظمة لمؤسسات المجتمع سواء في كيانها العضوي أو الوظيفي إلى فهم هذه المؤسسات الاجتماعية والحكم عليها في ضوء الإيديولوجيات والأفكار المذهبية التي جاءت بها المؤسسات، وبمعنى آخر التركيز على مدى اهتمام والتزام مؤسسات المجتمع بالقيم الأساسية والأهداف العليا، مع انتماء هذه القيم والأهداف إلى الأفكار المذهبية للمجتمع لا إلى نظام قانوني؛ أي أن دراسة النظم السياسية وفقا لهذا المفهوم تكون بالجمع بين دراسة المؤسسات السياسية الرسمية من حيث هي منظمات قانونية من جهة، وبين دراسة أفكارها المذهبية المحددة للقيم السياسية الأساسية لمجتمعها مما يمكن من دراسة تلك المؤسسات بطريقة أكثر شمولًا.

وفي تعريف آخر للنظام السياسي اعتمد في توضيحه لمفهوم هذا المصطلح على مختلف الأجهزة والمؤسسات الموجودة فيه، والوظائف والأدوار المتعددة لهذه الأجهزة حيث عرف كما يلي: «مجموعة من الأجهزة والمؤسسات المتناسقة المترابطة فيما بينها تقوم بأداء وظائف وأدوار تلزم لبقاء هذا النظام، ويتضح فيه نظام الحكم ووسائل ممارسة السلطة وأهدافها

¹ - فريدريك معتوق: معجم العلوم الاجتماعية - إنكليزي فرنسي عربي -، لبنان، أكاديمية أنترناشيونال، 1998، ص. 261.

² - محمد طه بدوي ولىلى أمين مرسي: المبادئ الأساسية في العلوم السياسية، مرجع سبق ذكره، ص. 137.

وطبيعتها ودور الفرد ومركزه فيها، كما تحدد أيضا عناصر القوى المختلفة التي تتصارع أو تتعاون داخل النظام من أجل الحصول على السلطة والسلطان وكيف تتم عملية التفاعل في هذا النظام¹. ويعرف النظام السياسي أيضا بأنه: «هو مجموع العناصر ذات الطبيعة الإيديولوجية والمؤسسية السوسولوجية التي تشكل معا حكومة دولة معينة خلال مرحلة محددة»²

أما تعريف النظم السياسية من الناحية "السوسولوجية" والذي لم يختلف كثيرا في هذا الطرح عن التعريفات الأخرى إذ ركز على جانب واحد في دراسة النظام السياسي وهو ما يعرف بالقوة، حيث يرى "محمود عودة" أن النظام السياسي يشير إلى: «توزيع القوة والسلطة والنفوذ داخل المجتمع والطرق التي ينتظم هذا التوزيع وفقا لها»³. فالنظام السياسي وفقا لهذا التعريف دراسة ظاهرة القوة وتوزعها في المجتمع؛ ويقصد بالقوة حسب محمود عودة في هذا التعريف الذي طرح فيه واحد من أبعاد دراسة هذا المصطلح والذي اعتبره كمدخل تمهيدي لدراسته وباعتباره يمثل جوهر هذا النظام؛ أن القوة تمثل قدرة فرد أو جماعة اجتماعية على ممارسة مجموعة من الأفعال كاتخاذ القرارات أو تحديد جدول أعمال كتمهيد لعملية اتخاذ القرارات التي قد تكون⁴.

أما "إستون" وفي تحليله للحياة السياسية يعتبر النظام السياسي هو: «ذلك الجهاز الذي يقوم برسم السياسات التي تستهدف تنظيم وتوزيع المواد، والذي يتبع سياساته وقراراته بما يتمتع به من سلطة، وتكون قراراته وسياساته ملزمة للمجتمع ككل أي أن يكون هناك شعور عام في المجتمعات بقبول هذه القرارات وتلك السياسات على أنها ملزمة»، ويفهم من هذا المفهوم للجهاز السياسي أنه عبارة عن نسق يضرب بجذوره في أعماق المجتمع ويمثل المجتمع بكل ما فيه من نظم وثقافة للبيئة الداخلية للنظام السياسي⁵، وهو التعريف الذي نتخذه كتعريف إجرائي لهذه الدراسة.

¹ محمد سعد أبو عامود ومحمد محمد: مرجع سبق ذكره، ص. 21.

² أحمد ناصوري: النظام السياسي وجدلية الشرعية والمشروعية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 24، العدد الثاني، دمشق، 2008، ص. 345.

³ محمود عودة: أسس علم الاجتماع، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1998، ص. 237.

⁴ محمود عودة: نفس المرجع، ص. 237.

⁵ عبد العالي دبله: الدولة رؤية سوسولوجية، القاهرة، دار الفجر، 2004، ص. 180.

1 4. مؤسسات النظام السياسي:

تشير عبارة مؤسسة في الاصطلاح المعاصر إلى مجموعة من العناصر البشرية لها وظائف وأهداف، ووصفها بالسياسية فمرده إلى نوعية الوظائف التي تقوم عليها والأهداف التي تنشدها؛ وبناء على ما سبق فالمؤسسة سياسية تبعا لكون وظائفها سياسية؛ بينما تعتبر الوظيفة سياسية تبعا لكونها تدور حول بث قيم المجتمع بثا سلطويا عن طريق السلطة على مستوى المجتمع الكلي، أي في عملية صنع القرارات العامة المجردة المتمتعة بقوة النفاذ بالإكراه المادي إذا دعت الحاجة لذلك، من خلال سن القوانين واللوائح التنظيمية وفي كون هذه القرارات عامة ومجردة أي موجهة إلى المجتمع الكلي.¹

كما تعرف مؤسسات النظام السياسي أيضا بأنها: «صورة معينة من التنظيمات القانونية أو الدستورية»². هذا التعريف ربط المؤسسة السياسية بالتشريعات القانونية واللوائح التنظيمية وما يتم سنه من دساتير منظمة للحياة الاجتماعية، فتركيز هذا التعريف على القوانين جعل من مؤسسات النظام السياسي بعيدة عن طبيعتها التي وجدت من أجلها.

كما عرفت مؤسسات النظام السياسي بأنها عبارة عن: «مجموعة من التوقعات والنشاطات التي يتوفر لها عنصر الاستمرار» أو هي: «نمط مستقر ومعترف به من سلوك جماعة ما أو مجتمع بأسره... يكفل التوفيق بين المصالح والعمل مع الآخرين من أجل تحقيق الأهداف المشتركة... ويؤدي انتهاكه أو عدم مراعاته إلى الاضطراب وعدم الاستقرار».³

من خلال هذا التعريف يتضح لنا أهمية تشكيل وبناء مؤسسات النظام السياسي لأنها تعتبر أساسية بالنسبة للمجتمعات النامية والمتقدمة بنفس الدرجة من الأهمية وبالأخص للمجتمعات التي تسعى لتطوير وتنمية نظامها السياسي.

بينما عرفت مؤسسات النظام السياسي أيضا بمصطلح: «مكتب» هذا التعريف وحسب "عبد الله حسن الجوجو" ينكر على النظام السياسي دور العنف، وهذا ما يجعل النظام السياسي

¹ - محمد طه بدوي وليلى أمين مرسي: مدخل إلى العلوم السياسية، الإسكندرية، منشأة المعارف، 2001، ص. 62.

² - نفس المرجع، ص. 29.

³ - السيد عبد الحليم الزيات: التنمية السياسية دراسة في علم الاجتماع السياسي، الجزء الثاني (البنية والأهداف)، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 2002، ص. 54.

حسبه عاجزا عن مجابهة لزومية التغيير، فيفشل في حفظ استقراره؛ كما أضاف على تعريف "فان ديك" لمؤسسات النظام السياسي عنصري الديمومة والاستمرارية إذ يعرفها بقوله: «إن المؤسسة عبارة عن نظام مستقر في السلوك السياسي الجماعي».¹

فإيجاد تعريف شامل لمؤسسات النظام السياسي من الصعوبة بما كان، فالحكومة والحزب وجماعة الضغط وكذلك التجمع السياسي لقوى الشعب كلها تعتبر من المؤسسات السياسية، كذلك البرلمان والأجهزة التنفيذية والقضائية تشملها أيضا المؤسسة السياسية، فيقال بأنها جهاز أو مكتب منظم على أساس هرمي يتمتع بسلطة معينة لتنفيذ وظيفة محددة؛ وإيجاد المؤسسة يتطلب وجود مجموعة من الأفراد يتعاملون فيما بينهم حيث يؤثرون ويتأثرون ويترجموا الأهداف التي أوكلت إليهم بوظائف محددة كونهم هم صانعو النظام السياسي.²

من خلال هذا التعريف يمكن تحديد مكونات المؤسسة التي يمكن أن تكون مجموع الأفراد الذين يشكلون جهاز متكامل البناء والوظائف، يحدد لكل أجزائه وعناصره أنشطة يناط لهم القيام بها، هذا البناء تكون له سلطة مقبولة من الجماعة السياسية تخول له القيام بكل وظائفه، وهو التعريف الذي نتخذه كتعريف إجرائي لهذه الدراسة.

5.1. الأزمة

تعتبر الأزمة عن ظواهر ومواقف مختلفة مثلا أزمة ثقة، أزمة سكانية، أزمة هوية... إلخ، ومن بين التعاريف العديدة المقدمة للأزمة يمكن أن نقول بأن معناها ينحصر فيما يلي: «الأزمة موقف مؤثر جدا في الروابط بين أطراف مختلفة، ولكنه لا يصل بالضرورة إلى مرحلة التصعيد والحرب، رغم تصاعد التوتر والمشاعر العدائية بين أطراف موضوع الأزمة».³

وفي النظام السياسي ارتبط مفهوم الأزمة بالعلاقة بين مدخلات النظام ومخرجاته، بالأخص بين عملية التعبئة الاجتماعية وما يترتب عليها من نتائج وآثار من ناحية، وبين المقومات الفكرية والبنائية والعمليات الدينامية للنظام السياسي من

¹ - عبد الله حسن الجوجو: مرجع سبق ذكره، ص. 29.

² - نفس المرجع: ص. 29.

³ - عامر مصباح: معجم مفاهيم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2005، ص. 22.

ناحية أخرى؛ فإذا تغير بناء المطالب أو المدخلات سواء كان ذلك نتيجة زيادة كمية المدخلات عما تستطيع مؤسسات النظام السياسي وقدرات استيعابه، أم بسبب ظهور موقف جديد يتحدى التوازنات القائمة ويؤثر على القيم الأساسية ولا يمكن مواجهته أو التكيف معه بالأساليب التقليدية المتعارف عليها أو المعمول بها؛ يكون ذلك احتمال كبير لظهور أزمة؛ ونتيجة لذلك يصير النظام السياسي مطالباً إما بتطوير نسقه الأيديولوجي وتكوينه النظامي وقدراته وتغيير العلاقات القائمة بينها أو الدور النسبي لكل منها، وإما بإفساح المجال لنظام آخر بديل أكثر قدرة وكفاءة على مواجهة هذا التغيير. وبناء على المراحل المختلفة لتطور النظام السياسي في المجتمعات المتقدمة أم في المجتمعات النامية بوجه خاص أشار معظم الباحثين في تطور المجتمعات إلى أن الأنظمة السياسية في هذه المراحل تواجه خمس أزمات رئيسية، تشكل في مجملها تحديات لقدراته وفعالته وفي ذات الوقت تهدد وجوده واستمراره، كما تحدد استجابته لأي منها قدرته المستقبلية على الاستجابة لغيرها، وبالتالي إمكانية تطوره، تتمثل هذه الأزمات في: أزمة الشرعية، أزمة التغلغل، أزمة التوزيع، أزمة المشاركة وأزمة التكامل.¹

6.1. أزمة الشرعية:

الشرعية هي صفة تكنى بها الدولة التي تستند في أعمالها إلى القواعد المقررة في الدستور أو النظام القانوني، وبالتالي فالشرعية في القانون الوضعي (شرعية دستورية، شرعية قانونية،...) ²، وترتبط هذه الأزمة بوجه خاص بأداء النظام السياسي، وقدراته وتشير إلى تغير طبيعة السلطة العليا التي يدين لها الالتزام السياسي، وتتحدد هذه الأزمة بشكل أساسي من خلال مواقف الناس تجاه السلطة المركزية ومخرجاتها.³

¹- السيد عبد الحليم الزيات: التنمية السياسية دراسة في علم الاجتماع السياسي -البنية...، مرجع سبق ذكره، ص. 62-63.

²- فوزي أوصديق: الوسيط في النظم السياسية والقانون الدستوري-دراسة مقارنة (النظرية العامة للدولة)-، القسم الأول، الكويت، دار الكتاب الحديث، 2000، ص. 117.

³- السيد عبد الحليم الزيات: التنمية السياسية دراسة في علم الاجتماع السياسي -البنية...، مرجع سبق ذكره، ص. 63.

وتتعلق هذه الأزمة بعدم تقبل المواطنين المحكّومين لنظام سياسي أو نخبة حاكمة باعتباره غير شرعي، أو لا يتمتع بالشرعية أي لا يتمتع بسند أو أساس يخول له الحكم واتخاذ القرارات؛ وقد يعود بالأساس للطابع الكاريزمي أو التاريخي للزعيم أو إلى الدين أو الأعراف أو التقاليد أو القانون¹. وتصدر هذه الأزمة عن عوامل أربعة تشكل في مجملها المظاهر الأساسية لها وجوهرها فقد تصدر من: (الخلاف حول قواعد السلطة، الصراع من أجل القوة، فقدان الثقة بالقيادة، قصور عمليات التنشئة الاجتماعية والسياسية)².

7.1. أزمة المشاركة:

لمصطلح المشاركة معاني متعددة تختلف باختلاف الميادين التي يستخدم فيها فمؤلفات علم الاجتماع السياسي تجمع على أن المشاركة هي: «جهود مشتركة للأفراد والجماعات لتحقيق الحاجات الضرورية»، إلا أنها تختلف في تحديد أساس وأسباب اشتراك هذه الجهود، فالبعض اعتمد على فكرة التنظيم الرسمي المبني على التخطيط المسبق للأهداف، والآخر اعتمد على الجانب الشخصي والنفسي للمشاركة باعتبارها تعاون قائم على الشعور المشترك بالمسؤولية.

وتعرف المشاركة في علم الاجتماع بأنها: «السلوك الرسمي أو غير الرسمي المنظم أو العفوي للأفراد والجماعات من أجل القيام بمجموعة من الأنشطة التي تهدف إلى تحقيق الصالح العام وتحقيق المشاركة للأطراف التي تتبنى هذا السلوك نوع من الإشباع والرضا، وذلك من خلال الوصول للأهداف المراد تحقيقها»³، كما يمكننا أن نحدد معنى المشاركة لهذه الدراسة بأنها منح كل أفراد المجتمع فرص متساوية لتحديد طبيعة نظام الحكم والمساهمة في تقرير مصير بلادهم سياسيا واقتصادية واجتماعية على النحو الذي يرغبون الحياة في ظلّه، فتظهر المشاركة من خلال مظاهر ثلاث تتمثل في: **الفعل** ويقصد به الحركة النشيطة لتحقيق أهداف معينة؛ **التطوع** ويقصد به قيام المواطنين بالمشاركة طوعا واختيارا منهم في إنجاز

¹ - أسامة الغزالي حرب: مرجع سبق ذكره، ص. 31.

² - السيد عبد الحليم الزيات: التنمية السياسية دراسة في علم الاجتماع السياسي، البنية...، مرجع سبق ذكره، ص. 63-67.

³ - أحمد بنيني: الإجراءات الممهدة للعملية الانتخابية في الجزائر، أطروحة مقدمة أنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم القانونية، (غير منشورة)، قسم الحقوق، بانتة، جامعة لخضر، 2005-2006، ص. 07.

قضايا مجتمعهم دون الضغط أو الإكراه؛ الاختيار ويقصد به إعطاء الحق للمشاركين بتقديم المساندة للعمل السياسي المسؤولين السياسيين في حالة تعارض جهودهم مع أهدافهم المشروعة¹، وهو التعريف الذي نتخذه تعريف إجرائي لهذه الدراسة.

بينما تعرف المشاركة السياسية بأنها: «تلك الأنشطة الإدارية التي يقوم بها المواطنون بهدف التأثير بشكل مباشر أو غير مباشر في عملية اختيار الحكام أو التأثير في القرارات أو السياسات التي يتخذونها»². فبالتالي يمكن لنا القول أن المشاركة السياسية تعبر عن وجود وعي بين أفراد المجتمع، وذلك من خلال المساهمة في اتخاذ وتنفيذ القرارات السياسية والتي تمس مصالحهم الخاصة في ظل ما يخدم الصالح الاجتماعي العام وذلك من خلال المشاركة في التعبير عن وجهات نظرهم والمشاركة الفعلية في تقديم الخدمات. أما أزمة المشاركة؛ فتنشأ هذه الأزمة عن عدم تمكن أعداد متزايدة من المواطنين من الإسهام في الحياة العامة لبلادهم، مثل المشاركة في اتخاذ القرارات السياسية، أو اختيار المسؤولين الحكوميين؛ وتحدث هذه الأزمة عندما لا تتوافر مؤسسات سياسية معينة يمكن أن تستوعب القوى الراحبة في تلك المشاركة.³

وبناء على التعريفات السابقة نحدد تعريفا إجرائيا لأزمة المشاركة لهذه الدراسة كما يلي:

تعبر أزمة المشاركة عن عزوف بعض أفراد المجتمع عن القيام بمجموعة من الأنشطة ذات العلاقة بالنظام السياسي ومنها العزوف عن المساهمة في اختيار ممثليهم في مؤسسات النظام السياسي، والتأثير بشكل مباشر أو غير مباشر في اتخاذ وتطبيق القرارات التي يتخذها المسؤولون في مؤسسات النظام السياسي القريبة من الفرد.

¹ - أحمد بنيني: نفس المرجع: ص. 08.

² - هناء حسني محمد النابلسي: مرجع سبق ذكره، ص. 124.

³ - أسامة الغزالي حرب: مرجع سبق ذكره، ص. 31.

2. التحليل الوظيفي للنظم السياسية:

يقوم التحليل في النظرية الوظيفية على أساس الوظيفة والتي تعرف بأنها الدور أو الاسهام الذي يقدمه الجزء من أجل النسق الاجتماعي الكلي، وبأنها تلك النتائج أو الآثار التي يمكن ملاحظاتها، والتي تؤدي إلى تحقيق التكيف والتوافق في نسق معين.¹

والوظيفة لها معان متعددة ومن هذه المعاني ما يحدث الأثر الذي يمارسه شيء ما أو ظاهرة معينة، وتتمثل هذه الآثار في تعزيز الترابط بين الأفراد، وتقوية التماسك الاجتماعي بها، فالأثر الذي تمارسه بعض العادات الاجتماعية ناشئ عن وجود هذه الصور من أشكال السلوك الاجتماعي، وهذا الأثر هو الوظيفة التي يؤديها السلوك الاجتماعي في هذا النسق.²

ودراسة النظام السياسي على وفقا للتحليل الوظيفي يقوم على الفكرة القائلة بأن وجود وبقاء وتطور النظام السياسي مرتبط بأداء وظائف محددة، وإن كان في سبيل ذلك يأخذ صورا مختلفة ومتعددة وله تطبيقات كثيرة، ومن أهم من نادى بتطبيق هذا المنهج 'جابريل ألموند' و'ديفيد إستون'. إذ ترتبط النظرية ببيان أن لكل نظام سياسي وظائف محددة لا بد من القيام بها في أي نظام سياسي، وإن اختلفت نوعية الأداء من نظام لآخر، كما أن لكل نظام سياسي لابد وأن يحتوي على جزئيات أو أنظمة فرعية، أو تركيبات داخلية، كل منها تؤدي وظيفة من الوظائف الخاصة بها، كما لا يمكن إنكار دور وتأثير البيئة الخارجية على النظام الداخلي.³

هذا النوع من التحليل العلمي ساعد على إجراء العديد من الدراسات التي أكدت على الوظائف الهامة التي يقوم بها النسق السياسي في إطار نسقه الاجتماعي، بعد أن كانت الدراسات الاجتماعية الوظيفية تهمل وظائف النسق السياسي كنسق تحتوي يعمل في إطار نسقه الاجتماعي الشامل.⁴

ومن أبرز النماذج التي قدمت في إطار التحليل الوظيفي وأكثرها انتشارا لدراسة النظم السياسية المعاصرة نموذج "جابريل ألموند" و"ديفيد إستون"؛ فالوظائف عند "ألموند" عبارة عن

¹- علي عبد الرزاق جليبي: نظرية علم الاجتماع، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1991، ص. 331.

²- محمد عارف: المجتمع بنظرة وظيفية، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، دون تاريخ، ص. 96.

³- محمد سعد أبو عامود ومحمد محمد جاب الله: مرجع سبق ذكره، ص. 24.

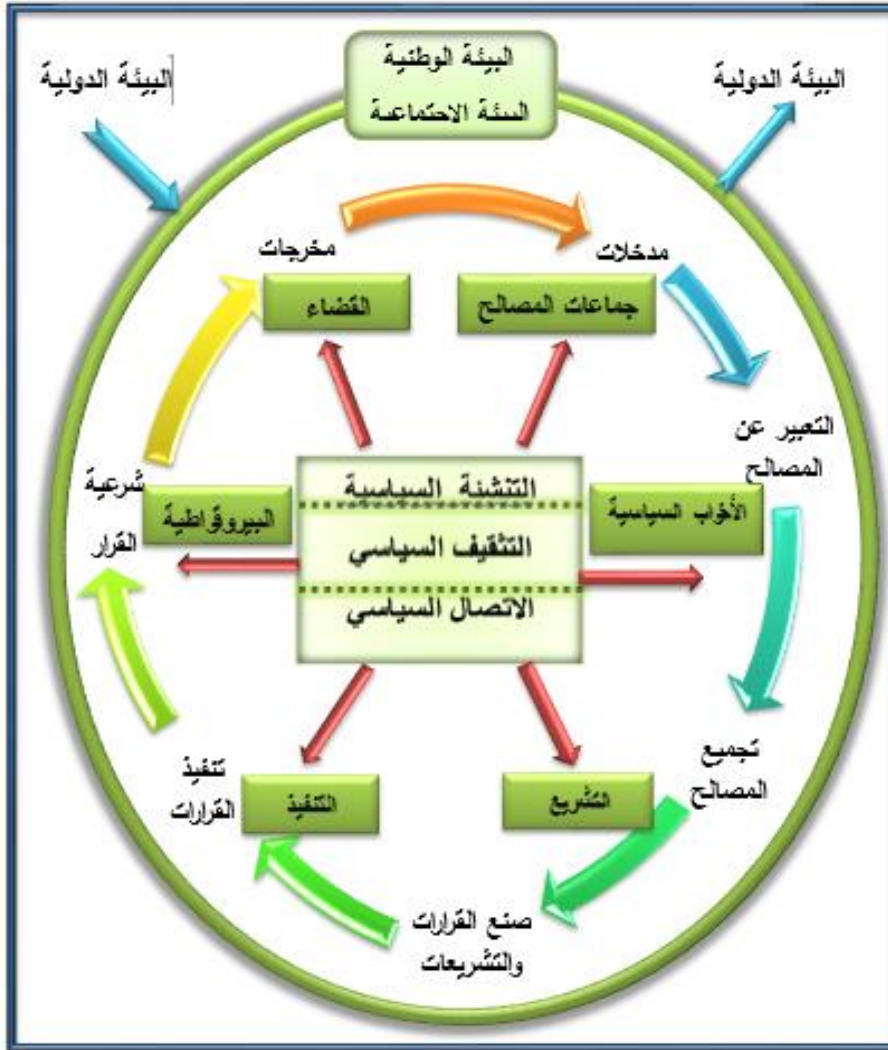
⁴- عادل فتحي ثابت عبد الحافظ: مرجع سبق ذكره، ص. 189.

تداخل لأفعال الأجزاء المكونة للنسق السياسي؛ بينما البنية هي: الإطار الذي يتم فيه تداخل الأفعال في عالم السياسة كبنية كلية بداخلها عدة بنيات متشادة مترابطة؛ وانطلاقاً من هذه المفاهيم (البنية-الوظيفة) قال "ألموند" بضرورة دراسة القوى الفعلية غير الرسمية (ورغم ذلك فقد أهملها في نمودجه).

فبتقديمه لهذا النمودج لتحليل الأنظمة السياسية يتصور أنه قدم أساساً علمياً لتحليل ومقارنة الأنساق السياسية المختلفة في المجتمعات المتقدمة والنامية على حد السواء، كما أكد أن "الجهاز السياسي" هو أداة المجتمع لتحقيق أهدافه من ناحية، وأداة تحقيق استمراره من ناحية أخرى، ولتوضيح ذلك ميز ألموند بين نوعين من الوظائف هما وظيفة خاصة بالمدخلات، وأخرى خاصة بالمخرجات.

وفي مرحلة ثانية قام ألموند بتطوير نمودجه الوظيفي، حيث أضاف قدراً من التعديل على صياغته لوظائف الجهاز السياسي، ليتخلص من الانتقادات الحادة التي وجهت لتحليله السابق بأنه ليس ديناميكياً، فقام بدمجها بوظيفتين رئيسيتين؛ وظيفة تحويلية ووظيفة ابقائية؛ وفيما يلي رسم توضيحي لنمودج ألموند للمرحلة الثانية:

شكل (01): رسم تخطيطي يوضح نموذج أmond للمرحلة الثانية



*المصدر: عادل قحي ثابت عبد الحافظ: مرجع سبق ذكره، ص. 194.

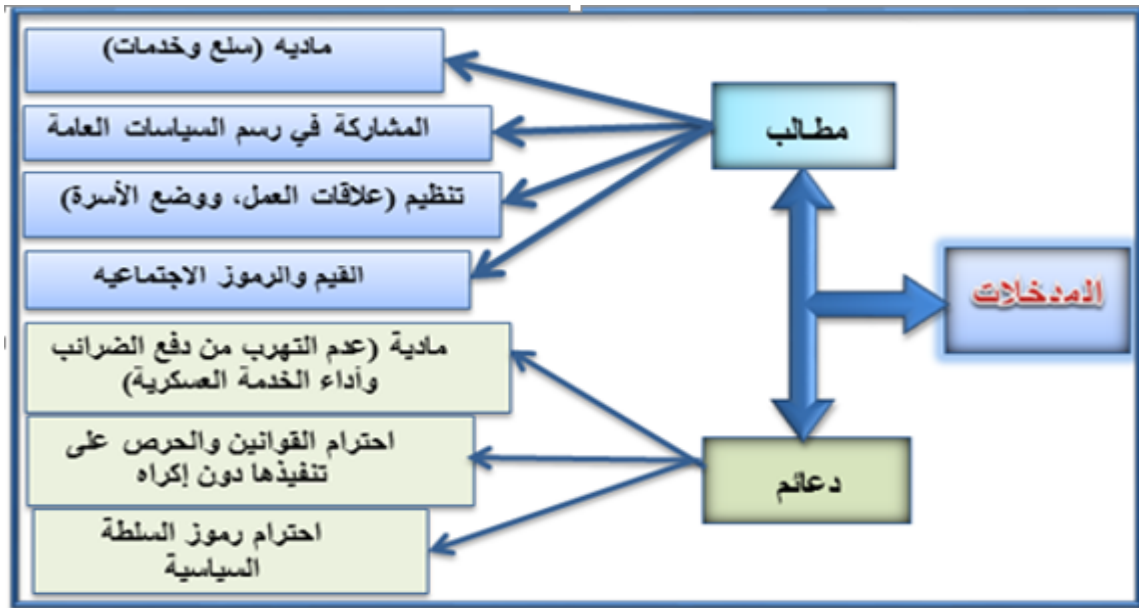
في هذه المرحلة طور أmond نموذج الوظيفة حيث حدد قدرات للجهاز السياسي تتخذ كمؤشرات للحكم على أدائه الوظيفي.

وبالنسبة لقدرات الجهاز السياسي فقد قدم "أmond" إطارا تحليليا لدراستها حيث حدد ما المقصود بالمدخلات والمخرجات ووضح القدرات التي تجعل الجهاز السياسي على درجة عالية من الكفاءة في الاستجابة للمشاكل اليومية التي يتعرض لها: فأوضح "أmond" أن المدخلات تقسم إلى مطالب ودعائم، وأن المطالب تأخذ عدة أشكال، فقد تكون مادية تتعلق بالسلع والخدمات أو مطالب تتعلق بالمشاركة في رسم السياسات العامة للمجتمع أو مطالب تتعلق بتنظيم علاقات العمل ووضع الأسرة، أو مطالب تتعلق بالقيم والرموز الاجتماعية. أما الدعائم فأوضح "أmond" أنها تأخذ عدة أشكال فقد تكون مادية تتمثل في عدم التهرب من دفع

الضرائب وأداء الخدمة العسكرية أو دعائم تتمثل في احترام القوانين والحرص على تنفيذها دونما إكراه مادي، إلى جانب احترام رموز السلطة السياسية.

فبالتالي فالمدخلات عند ألموند يمكن تحليلها من ثلاثة جوانب، من حيث الكم (أي حجم المدخلات)، ومن حيث الكيف (أي مضمون المدخلات من حيث موضوعها وما إذا كان يسودها طابع التأييد أو الرفض للجهاز السياسي)، ومن حيث المصدر (من البيئة الوطنية أو الدولية). بينما المخرجات تتمثل عنده في مجموعة القرارات والسياسات التي تصدر عن الجهاز السياسي، ولي يحدد "ألموند" كيفية أداء الجهاز السياسي لوظائفه (التحويلية والإبقاء)، فقد حدد قدرات للجهاز نستطيع من خلالها أن نصل لمؤشرات للحكم على مستوى الأداء الفعلي للجهاز السياسي¹. ويمكن لنا أن نلخص الإطار التحليلي الذي وضعه ألموند لدراسة قدرات النظام السياسي بالشكل التالي:

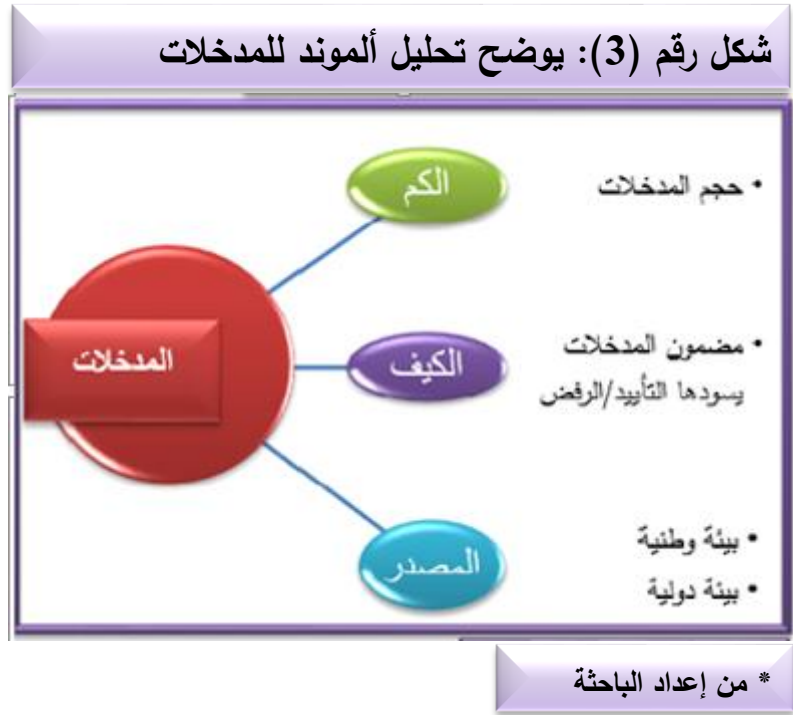
شكل رقم (2): رسم تخطيطي يوضح الإطار التحليلي لألموند لدراسة قدرات النظام السياسي



* من إعداد الباحثة

¹ - عادل فتحي ثابت عبد الحافظ: نفس المرجع، ص ص. 193-195.

كما يمكن تلخيص تحليل الموند للمدخلات كما يلي:



بينما يقوم تحليل النظام السياسي عند "ديفيد استون" على أربعة مفاهيم رئيسية كما يلي: * **النظام**: من خلال اعتبار الحياة السياسية نظام سلوكي أو نظام من السلوك. * **البيئة المحيطة**: إنه من الممكن التفريق بين النظام و بين البيئة التي يعيش فيها يتأثر بها ويؤثر فيها .

* **الاستجابة**: إن اختلاف وتعدد البنى والعمليات داخل أي نظام يمكن تفسيرها بأنها مجموعة من الأنشطة التي يقوم بها النظام من خلال استجابته ومواجهته لمجموع المطالب والضغوط التي قد يتعرض لها من البيئة المحيطة أو من داخله.

* **الاسترجاع (التغذية العكسية)**: إن قدرة النظام على الاستمرار في مواجهته للضغوط التي يتعرض لها تتأثر بوجود وفعاليتها المعلومات والمؤثرات التي تأتي إلى صانعي القرار السياسي من البيئة المحيطة.

كما يفترض إيستون أن كل الأنظمة تقوم بأنشطة وعمليات سياسية والتي تختلف من نظام لآخر باختلاف المكان والزمان وهما:

- قدرته على اتخاذ القرارات الملائمة وتنفيذها على نطاق المجتمع.

- إلزام المواطنين على قبول تلك القرارات ويكون ذلك بالقوة أو الشعور بشرعية تلك القرارات ويتكون نموذج دافيد ايستون في تحليل النظام السياسي من العناصر التالية:

*** المدخلات:** وتشكل مجموع الضغوط والتأثيرات التي تدفع النظام للحركة والنشاط تتبع من بيئته المحيطة وتكمن أهميتها في معرفة الأحداث والظروف البيئية التي تحيط بالنظام السياسي وبدونها سيكون من الصعب التصور الدقيق للوضع الذي تكون عليه قطاعات المجتمع وتنقسم المدخلات إلى نوعين:

- المطالب: وهي ما يتقدم به الأفراد من مطالب تتضمن حاجاتهم التي يتقدمون بها إلى النظام السياسي، من أجل قيامه بوظيفته في اصدار القرارات الإلزامية إلى المجتمع ونظرا لكثرة المطالب فلا بد أن تكون هناك قنوات مهمتها توضيح وايصال تلك المطالب إلى النظام السياسي وتحقيق هذه المطالب يعتمد أساسا على قوة تأثير كل فئة في المجتمع وليس الحاجة الحقيقية للمطالب لأن النظام السياسي لا يستطيع تلبية كل المطالب لكثرتها.

- المساندة: يرى ايستون أن عنصر التأييد يتكون من نوعين: تأييد محدد وتأييد عام، والمساندة تشكل حجم الولاء الذي قد يحظى به النظام السياسي لأن استمرارية أي نظام متعلقة بمتغير التأييد والولاء فكلما نقص حجم التأييد ذهب مكانة النظام.

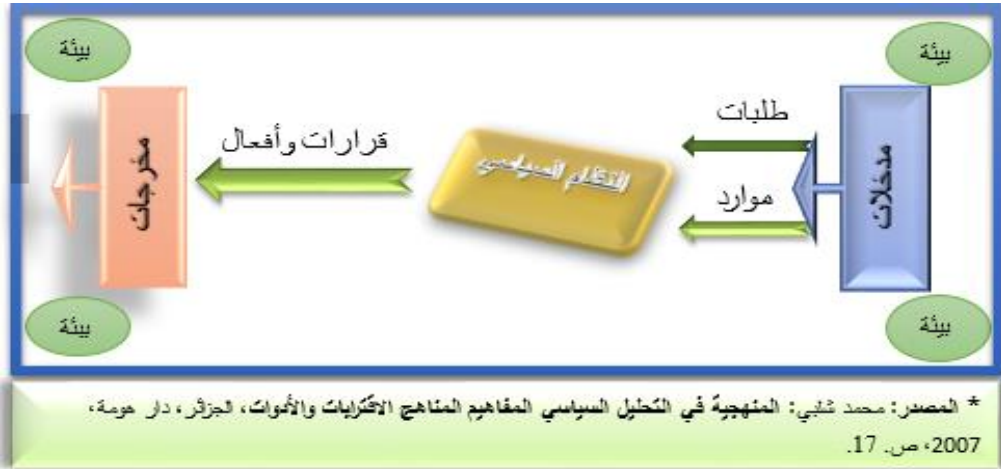
- المخرجات: تمثل استجابة النظام للمطالب السياسية أو القرارات المتعلقة بتوزيع السلطة للموارد وقد تكون ايجابية أو سلبية أو رمزية.¹

ويمكن لنا أن نلخص نموذج ايستون وفقا للشكل التالي:

1- جابر سعيد عوض: اقتراب تحليل النظم في علم السياسة، ندوة اقترابات البحث في العلوم الاجتماعية، 03 ديسمبر 2009، من موقع:

<http://bohothe.blogspot.com/2009/12/1992-20.html>، 2012-07-28، H18:15.

الشكل رقم (4): يوضح نموذج ديفيد إيستون لتحليل وظائف النظام السياسي



3. تبلور النظام السياسي الجزائري وأهم خصائصه:

1.3. خلفية تاريخية لتبلور النظام السياسي الجزائري

انطلاقاً من الحكمة القائلة: "أن الذي لا يدرس الماضي لا يمكن أن يفهم الحاضر، ومن ثمة فهو لا يستطيع بناء المستقبل"، ولأن عملية البناء والتشييد تعتمد أساساً على الواقع المعاش، سنحاول في بداية هذا الفصل أن نعرض الخلفية التاريخية لتبلور النظام السياسي الجزائري منطلقين من الأحداث التي سبقت اندلاع ثورة الفاتح نوفمبر 54، وصولاً للنظام السياسي الحالي، عرضاً مختصراً مركزين على أهم الأحداث، بهدف التعرف على أهم المراحل التاريخية التي تشكل النظام السياسي الجزائري الذي نعرفه قائماً اليوم؛ وذلك مروراً بالأحداث التالية:

* المقاومة الشعبية / * المقاومة السياسية / * الحركة الوطنية / * الثورة التحريرية /

* الحكومة المؤقتة / * نظام حكم بن بلة / * نظام حكم هواري بومدين /

* نظام حكم شادلي بن جديد / * المجلس الأعلى للدولة (محمد بوضياف / علي كافي)

* نظام حكم عبد العزيز بوتفليقة.

على مر التاريخ عرفت الجزائر حملات استعمارية متعددة تركت كل منها وصمة على هذا المجتمع، كان آخر هذه الحملات الاستيطانية، الإستعمار الفرنسي الذي تعرضت له

الجزائر منذ 1830 إلى أن نالت استقلالها في الخامس من شهر جويلية 1962، حيث وعى الشعب الجزائري بضرورة استرجاع الحرية التي سلبت منه، فكان اختيارهم للمقاومة المسلحة من خلال المقاومات الشعبية المختلفة والمتفرقة، منها مقاومة الأمير عبد القادر بالغرب الجزائري (1832-1847)، مقاومة أحمد باي بالشرق (1830-1836)، مقاومة الزعاطشة 1849، مقاومة بوعمامة (1881-1904) وغيرها من المقاومات انتهت كلها بالفشل للوصول لجزائر مستقلة، بالرغم من الانتصارات التي حققتها، ويعود السبب الرئيسي لسببين رئيسيين على الأقل هما؛ أن هذه المقاومات كانت جهوية أو محلية تفتقد إلى عنصري التنظيم والاتحاد، الشيء الذي جعلها تفشل في النهاية، هذا من جهة؛ ومن جهة أخرى عدم التكافؤ في العدة والعتاد بين عناصر المقاومة وأفراد الجيش الفرنسي. وعلى إثر هذا الفشل تحول النضال لاستخدام وسيلة أخرى لتحقيق المطالب، وهي النضال السياسي بداية من سنة 1900.¹

وبقرار المقاومة السياسية تشكلت عديد الجمعيات والحركات الوطنية، التي اختلفت منذ بداياتها في التوجه الذي تتبناه لأجل تحرير الجزائر؛ فمنها من طالبت بالمساواة والحرية ومنها من دعا إلى الاندماج، فكانت لجنة المغاربة 1830، كتلة المحافظين 1900، جماعة النخبة 1907، حركة الشباب الجزائريين 1912، الحركة الإصلاحية السياسية 1919... وغيرها من التشكيلات السياسية الأخرى.² والأحزاب السياسية بدورها منها من تبني فكر التيار الإصلاحي وانضوى تحت لوائه، ومنهم من تبني فكر التيار الليبرالي الاندماجي وآخرون اختاروا لواء التيار الاستقلالي؛ هذه الأحزاب على اختلاف إيديولوجياتها الفكرية تقدمت خلال مرحلة نضالها بمجموعة من المطالب السياسية المتنوعة والمختلفة في تصوراتها لمبادئ دستورية وصيغ مؤسساتية تصب في مجملها لهدف تحقيق الوحدة الوطنية،³ هذه المطالب التي طالبت بها مختلف الحركات السياسية الجزائرية على اختلاف توجهاتها قوبلت بالرفض من طرف النظام السياسي الفرنسي والمعمرين الاستعماريين الذين رفضوا أي نوع من الإصلاح،⁴ هذه الأحزاب

¹- نور الدين حاروش: مواقف بن يوسف بن خدة النضالية والسياسية-قراءة في تاريخ الجزائر الحديث-، الجزائر، دار الأمة، 2011، ص.ص. 8-9.

²- أحمد الخطيب: جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وأثرها الإصلاحي، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1985، ص. 41.

³- ناجي عبد النور: مرجع سبق ذكره، ص. 65.

⁴- Amin (S.): *The Maghreb In The Modern World*, Penguin Books, Hammonds worth, 1970, P. 109.

والحركات السياسية، وبعد نضال منفرد لكل واحدة منها، اتحدت مع بعضها تحت راية جبهة التحرير الوطني، وشكلت في وقت لاحق مخططا لنيل الاستقلال والتخلص من التبعية للمستدمر الفرنسي، ليشكلوا "الحركة الوطنية السياسية".

وفي 01 من نوفمبر 1954 ومع اندلاع الثورة التحريرية ووقوع عدة عمليات عسكرية عبر التراب الوطني، تم الإعلان عن تأسيس جيش وجبهة التحرير الوطني¹، هذه الأخيرة التي كان هدفها الأساسي تحرير الجزائر من الاستعمار الفرنسي واستعادة الشعب الجزائري لشخصيته العربية-الإسلامية-، إذ يقول "محمد جغابة" عن ميلاد الجبهة كما سماها بأنها: «جبهة وطنية عريضة ترحب بكل من يريد تجاوز المحنة الداخلية ومكافحة المحتل الأجنبي، جبهة لا تميز بين أي فرد يرغب ويطمح في أن يساهم في المقاومة الشعبية بما يستطيع... جبهة لا حزبية ضيقة ولا فئوية ولا جهوية ونخبوية، جبهة للجميع وفوق الجميع، رؤوفة بوطنيتها، عنيفة بثورتها»².

ومن خلال وصف "محمد جغابة" لكلمة "جبهة" أول كلمة واردة في 'جبهة التحرير الوطني' نستشف جزء من الهدف الرئيسي من تشكيلها والمتمثل في لَبِّ شمل الجزائريين لأجل تحقيق هدف واضح هو 'مكافحة المحتل الأجنبي'، مبينا أنه لا مجال للتفرقة الحزبية ولا الجهوية بين كل أفراد الجبهة فهي تمثل الجميع على السواء. ويضيف في شرحه للمصطلحين الباقيين أن 'التحرير' يعني: «قلع جذور الواقع الاستعماري وصفته الاستيطانية واسترجاع الأنا النفسي والشرعي للبلاد والعباد» ويضيف أن "الوطني": «قد أثبتت الأحداث أن هذه الصفة كانت أكثر من ضرورية عندما حاول الاستعمار تمزيق اللحمة الوطنية لكسر الثورة، وهي تعني الجزائر كلها جنوبا وشمالا وشرقا وغربا، كفاح وطني يعني نظاما واحدا خطة واحدة طموحا واحدا»³.

¹ نور الدين حاروش: مرجع سبق ذكره، ص. 527.

² محمد جغابة: بيان أول نوفمبر دعوة إلى الحزب رسالة للسلام-قراءة في البيان-، الجزائر، دار هومة، 1999، ص. 53-54.

³ نفس المرجع، ص. 54.

في ذلك الوقت لم تعر جبهة التحرير الوطني اهتماما كبيرا لرسم سياسة أو وضع أيديولوجيا واضحة للجزائر، وقد يكون من الأسباب التي جعلت قادة الثورة يتحفظون على ذلك هو عدم وجود الرؤية الكاملة لديهم عن النظام السياسي الذي ستأخذ به الجزائر¹، لأن الهدف الأول والأساسي بالنسبة لهم هو تحرير أرض الجزائر من قبضة المستعمر الفرنسي.

وهو ما نوافق فيه ناجي عبد النور عن عدم وضع قادة جبهة التحرير الوطني لطبيعة النظام السياسي الجزائري الذي ستبنى به بعد الاستقلال ويمكن لنا أن نضيف أن عدم وجود رؤية واضحة قد يكون سببه؛ الاختلافات الإيديولوجية بين القادة، والذي قد امتصته ثورة نوفمبر وقللت من حدته، وبرغم ذلك كانت أحيانا تطفوا إلى السطح وتظهر في مشادات وصلت حتى تصفيت القيادات لبعضهم البعض أثناء الثورة²، وحتى بعد انتهائها والذي تجسد على وجه الخصوص في أزمة 1962، والتمردات العسكرية (آيت احمد - شعباني) وأيضا تصفية البعض من الذين كانوا ضمن قيادات جبهة التحرير الوطني، بعد الاستقلال².

كما أننا لا نتفق مع عبد القادر يفصح في قوله: «ولهذا فإن الصراع على السلطة في الأيام الأولى من الاستقلال لاحتكارها لم يكن صراعا أيديولوجيا أو فكريا بل كان صراع طموحات مختلفة تغذيها خصومات ونزاعات الأشخاص»³، لأنه باعتقادنا من يشارك لتحرير دولة مثل الجزائر بالأوضاع والمعطيات التي كانت عليها قبل اندلاع الثورة؛ ويخطط لتشكيل جيش لصناعة التحرير فيها؛ ضد دولة عظمى مثل فرنسا لا نظن أن تحركه أطماع للوصول إلى السلطة في دولة معالمها لا تزال غير حقيقية؛ وإن وجد ذلك فيكون فقط لأنه يرى أن لديه الفكرة الأنجع لأجل بناء جزائر قوية، وبالتالي يكون الأساس الأول للصراع بين قادة الجزائر ومفجري الثورة في أصله صراعا أيديولوجيا، نابعا من إطار تكوينهم وتتشنتهم، وما نسميه

¹ - ناجي عبد النور: مرجع سبق ذكره، ص. 84.

* كما صرح بذلك الدكتور والمناضل السابق في جيش التحرير الوطني، وأحد أعضاء الحكومة السابقة بعد الاستقلال عبد الحميد الإبراهيمي، في حوار له لقناة الجزيرة في الموقع: <http://www.youtube.com/watch?feature=endscreen&v=yQ53kJKDypI&NR=1> حيث قال أن كل من القائدين: (كريم بلقاسم وبوصوف) هما من قتلا القيادي عيان رمضان لأنه أراد أن يتزعم الثورة لوحده.

² - للاطلاع أكثر يمكن العودة لكتاب محمد الطاهر الزبييري: مرجع سبق ذكره؛ وأيضا عبد الحميد إبراهيمي: مرجع سبق ذكره؛ وأبو القاسم سعد الله: مرجع سبق ذكره.

³ - Abdelkader (Y.): Op cit, P. 67.

نحن صراعاً بين القادة يمكن أن نعيده إلى أصله الأساسي والمتمثل في حب الجزائر وليس طمعاً في السلطة كسلطة بحد ذاتها، وما ندلل به على كلامنا ببساطة الانتماءات الحزبية والرؤى المختلفة بين القادة من قبل الاتحاد فيما بينهم في ظل جبهة التحرير الوطني؛ كما يمكن أن نضيف ما قاله "شريف بلقاسم" في وصفه للوفد الممثل للحكومة المؤقتة المفاوض لهيئة الأركان للقبول باتفاقية إيفيان بأنهم: «...ولكن هذا لا ينقص من أقدارهم ومما قاموا به، وكل ما قاموا به دخل في مجال الأمور المقدسة، لأننا حصلنا على الاستقلال وهذا ليس بالأمر البسيط... لقد كانوا آباءنا الروحانيين الذين نفخر بالانتماء إليهم وخلافاتنا معهم كانت رمزية...»¹؛ فبالرغم من اتفاق القادة على إقامة دولة "جزائرية ديمقراطية واجتماعية" وذات سيادة ضمن إطار المبادئ الإسلامية، إلا أن طبيعة وخصوصيات ذلك النظام لم تكن واضحة ومتفقاً عليها، مع اقتناع الجميع بأن جبهة التحرير وحزب جبهة التحرير كحزب واحد هو القائد للثورة وله الأولوية على الدولة.

فالنظام السياسي الجزائري تشكل في رحم الحركة الوطنية ثم الثورة التحريرية، والتي كان انطلاقها الدعوة التي أرسلها قادة جبهة التحرير الوطني لكافة التشكيلات السياسية إلى الإعلان عن حل نفسها رسمياً، ودفع مناضليها للالتحاق فرادى بالصفوف، وأكدت من خلال النداء الأول وفي مناسبات عديدة، أن التفاوض لا يكون إلا معها بصفتها قائداً للكفاح المسلح وممثلاً وحيداً للشعب الجزائري²؛ تطورت الحركة السياسية الوطنية منذ بداية العشرينيات من القرن الماضي إلى بداية الأربعينيات إلى أن وصلت إلى مستويات راقية في أدائها ونضالها غير أن التعنت الاستعماري الذي قابله ارتفاع كبير للحس الوطني لدى الجزائريين عجل باندلاع الثورة التحريرية في نوفمبر 1954 فأصبح العمل المسلح هو العمل الرئيسي لهياكل الثورة مع وجود عمل سياسي ودبلوماسي وإعلامي وفني ونضال مدني لإسناد الثورة والمساهمة في قيادتها، وفي 20 أوت 1956 انعقد مؤتمر الصومام وهو أول مؤتمر جامع لقادة الثورة والذي تم فيه إعادة تشكيل هيكله حزب جبهة التحرير الوطني للوصول

¹- نور الدين حاروش: مرجع سبق ذكره، ص. 352.

²- محمد العربي الزبيري: تاريخ الجزائر المعاصر 1954-1962-دراسة-، الجزء الثاني، دمشق، اتحاد الكتاب العرب، 1999، ص. 09.

لانسجام أفضل، حيث أنشئت قاعدة سياسية لتحقيق الأهداف المرجوة من كفاح التحرير بسن الشروط والقوانين التي تضبط المفاوضات مهما كانت درجاتها؛¹ منها "المجلس الوطني للثورة الجزائرية ولجنة التنسيق والعمل".

ووفقا لمجريات مؤتمر الصومام أسست لجنة التنسيق والتنفيذ بعد اجتماع 27 أوت 1957، استمرت هذه اللجنة لغاية اجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية تحولت لجنة التنسيق والتنفيذ إلى الحكومة المؤقتة للثورة الجزائرية بتاريخ 19 سبتمبر 1958²؛ هذه اللجنة التي كانت بمثابة السلطة المنفذة لقرارات المجلس الوطني للثورة، وبذلك تولت الحكومة المؤقتة السلطات والمهام التي كانت تتولاها لجنة التنسيق والتنفيذ، وكان أعضاء الحكومة مسؤولين بصفة جماعية أمام المجلس الوطني، وفرديا أمام رئيس مجلس الوزراء وهم جميعا أعضاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية الذي فوض السلطات اللازمة للحكومة في إطار الخطة التي يرسمها.³ وفي 18 جانفي 1960 أنشأ المجلس الوطني للثورة الجزائرية قيادة أركان جيش التحرير الوطني وأسندت رئاسته للعقيد هواري بومدين. وبعد مرور حوالي أربع سنوات من النضال، تم الاعتراف باستقلال الجزائر في تصريح لرئيس الحكومة الفرنسية، وتم نقل ما يخص الجزائر إلى الهيئة التنفيذية المؤقتة من قبل المحافظ السامي لفرنسا في الجزائر، وتم تعيين مارسيل جنبي سفير لفرنسا لدى الجمهورية الجزائرية.⁴

وبعد نيل الجزائر لاستقلالها ونهاية تواجد المستعمر الفرنسي بالأراضي الجزائرية، عقد قادة الثورة مؤتمر طرابلس في 1962، لإنهاء الخلاف والخروج بنتيجة يتم من خلالها تحديد مسار الجزائر السياسي والمؤسسي، غير أن هذا المؤتمر لم يحقق آمالهم بالوصول للنتيجة المرجوة من عقده، إذ أخفق في الفصل نهائيا في تعيين القيادة السياسية التي تتولى متابعة الأهداف المسطرة ورسم خطة مستقبل النظام السياسي الجزائري؛ وفتح باب الصراع، بدءًا

¹ - Dahou (O. K.): *Les Accords d'evian –Contacts, négociations et pourparlers Algéro-Français durant la lutte de libération nationale 1954-1962-*, Alger, Conseil de la Nation, 2010, P. 14.

² - مولود ديدان: مباحث في القانون الدستوري والنظم السياسية، الجزائر، دار النجاح للكتاب، 2005، ص ص. 334-335.

³ - الطاهر بن خرف الله: المؤسسات السياسية للثورة الجزائرية، مجلة الذاكرة للدراسات التاريخية، العدد 01، خريف 1994، ص ص. 40-41.

⁴ - الطاهر بن خرف الله: نفس المرجع، ص. 336.

بأزمة صائفة 1962 التي أكدت أن التكتل من أجل تحقيق الاستقلال لم يقضي على التوترات والتناقضات الداخلية التي أجلت إلى حين، ولم تكن في جوهرها سوى تعبير عن ظهور اختلافات جوهرية في أفكار القادة حول مستقبل النظام السياسي.¹ ونتيجة لهذه الخلافات السياسية برزت ثلاثة تيارات إيديولوجية متصارعة داخل جبهة التحرير الوطني، مقدمة جملة من التصورات المختلفة والمتعارضة لما يمكن أن يكون عليه نموذج النظام السياسي الجزائري بعد الاستقلال متمثلة في:

* التيار الاشتراكي: وهو تيار يدعو إلى بناء مجتمع جزائري اشتراكي، يعكس طروحات الاتجاهات الماركسية، وذلك بتحويل الثورة الجزائرية إلى ثورة اجتماعية من خلال القطيعة مع النظام الإستدماري.

* التيار الرأسمالي: هذا التيار يعبر عن مصالح البرجوازية الوطنية وكبار مالكي الأراضي، يدعو إلى إقامة مجتمع رأسمالي ليبرالي والتعامل مع فرنسا.

* تيار رأسمالية الدولة الوطنية: وهو تيار عكس طروحات الجهاز الإداري والجيش من البرجوازية الصغيرة ذات النزعة الوطنية، يدعو إلى ضرورة خلق دولة وطنية مركزية تعمل على أساس التخطيط المركزي، وتقوم باسترجاع الثروات الطبيعية والوطنية.²

ومع تطور الأوضاع في الجزائر بعد الاستقلال، نشأت أزمة بين قادة الثورة السياسيين والعسكريين حول جدلية أولية العسكري على المدني أو العكس*، وجدلية الداخل على الخارج أو العكس، فتغلب العسكري على المدني والداخل على الخارج ضمن حركة تحالفات معقدة أدت إلى حسم مستقبل الجزائري للصالح العسكري على حساب المدني؛³ وكان ذلك من خلال محطتين أساسيتين.

¹- ناجي عبد النور: مرجع سبق ذكره، ص. 84.

²- ناجي عبد النور: نفس المرجع، ص. 84-85.

* ويقصد بها حسب ما جاء في كتاب محمد العربي الزبيري السابق الذكر في الصفحة 56: "أن قرار الرجل العسكري يأتي في الدرجة الثانية كوسيلة لدعم مواقف المسؤول السياسي".

³- Abdelkader (Y.): *La question du pouvoir en Algérie*, Alger, E N.A.P, 1992, P. 67.

في المرة الأولى: في صائفة 1962 حين نجح مسؤولو قيادة أركان جيش التحرير الوطني بزعامة هواري بومدين، الذي استطاع أن يتحالف مع السياسي أحمد بن بلة، في مواجهة الحكومة الجزائرية المؤقتة للتحكم في زمام الأمور غداة الاستقلال.

وفي المرة الثانية: حينما أطاح هواري بومدين في 19 جوان 1965 بحليفه بن بلة، الذي كان يمثل الواجهة السياسية للحكومة الجزائرية بعد الاستقلال والذي كان يريد التمكين للجانب السياسي بدل العسكري، وإعطاء الأسبقية لحزب جبهة التحرير الوطني على حساب المؤسسة العسكرية في نظام الحكم الجديد. ومنذ ذلك الحين أصبحت المؤسسة العسكرية هي جوهر وأساس نظام الحكم في الجزائر مع تغيرات في الشكل وأشكال التوازنات بين رئاسة الجمهورية والجيش من فترة إلى أخرى.¹

في الفترة الأولى ما بين 1962-1965 أين أسندت الرئاسة لبن بلة، والذي يمثل نظريا كما يقول 'عبد الحميد الإبراهيمي' التوجه العربي الإسلامي في جبهة التحرير الوطني وجيش التحرير الوطني، واجه عداوة قادة سابقين في الحكومة المؤقتة ذوي ثقافة غربية، أو بعض مسؤولي جيش التحرير الوطني المتحالفين مع الحكومة المؤقتة؛ حيث عرفت هذه الفترة صراعات سياسية، وأحيانا مسلحة بين مختلف الزعماء من جهة، وقيام حساسيات سياسية مختلفة في جبهة التحرير الوطني من جهة أخرى.² ويمكن أن نلخص أهم ما ميز هذه الفترة من الناحية السياسية الداخلية ما يلي:

- استمرار الصراعات على السلطة/- صدور دستور الجزائر عام 1963 وميثاقها عام 1964.³ وبرغم كل ظروف هذه الفترة التي أسند فيها الحكم إلى بن بلة إلا أنه استطاع أن يحقق نوع من التوازن في النظام ولو أنه كان مؤقتا؛ إذ يقول عنه 'أبو القاسم سعد الله' بأنه: «لملم الأطراف التي كانت تبدو متناقضة، وجعل منها منظومة متقاربة تحت مظلته، واستطاع أن يؤلف من هذا الليف؛ حكومة ودستورا ومجلسا وجيشا، أي استطاع أن يقيم هيكل دولة جديدة لم يكن نموذجها بالطبع، لا دولة الحاج حسين، ولا دولة الأمير عبد القادر»، كما وصفت أيضا الفترة

¹ عبد الرزاق مقري: النظام السياسي الجزائري، من موقع: <http://www.youtube.com/watch?v=SJSCAwGYkI8>، 12-03-2012، H21:30.

² عبد الحميد الإبراهيمي: في أصل الأزمة الجزائرية 1958-1999، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، 2001، ص. 96.

³ بن قويدر نور الدين: الطبري في التاريخ، الجزائر، دار هومة، 2002، ص. 264.

بين 1962-1965 بأنها مرحلة رومانتيكية للثورة، لأنها حسبه: «قد تميزت بالعاطفية والخطابية والحماسة الشديد، والتطلعات، أي امتداد الحلم القديم إلى المستقبل».¹ كما وصف لطفي الخولي في حديثه عن الصراعات التي فجرت حركة 19 يونيو 1965، بأنه: "ولم يعد الصراع داخل السلطة والقيادة مكتوماً، بل انفجر على السطح، انفطرت القيادة الجماعية وصار الطابع العام للقرارات فردياً من جانب بن بلا... ورغم أن خط التطور على الطريق الاشتراكي ظل ممتداً، إلا أنه افتقد القوة المحركة له بعمق وفاعلية، وصار من الواضح استحالة استمرار الوضع على ما هو عليه"²

بينما كانت فترة بومدين من جوان 1965 إلى ديسمبر 1978 هي فترة الارتباط الكلي بين مؤسسة الرئاسة والمؤسسة العسكرية ضمن تبعية مطلقة لرئيس الجمهورية، حيث تركزت السلطة في يد رجل واحد، فقد جعل بومدين أغلب السلطات بين يديه، فهو رئيس الدولة ورئيس مجلس الوزراء، ووزير الدفاع ورئيس الحكومة. وبناء عليه أصبحت السلطة متجسدة في شخصية بومدين والذي أصبح يمثل النظام والسلطة والقوة؛³ حيث كان يرغب في أن يجعل من الجزائر قوة كبرى ومثالا للعالم الثالث، ولتحقيق مشروع المجتمع الخاص به، كان يستند إلى التكنوقراطيين، مستلهما أفكاره من الاشتراكية الخاصة بالجزائر من أبعاد ثلاثة:

- بعد ثقافي: (الانتماء إلى الحضارة العربية الإسلامية) / -بعد سياسي (التأثر بالشيوعية).
- وبعد ثالث اقتصادي تقني (التأثير الرأسمالي).⁴

ويمكن أن نلخص أهم ما ميز هذه المرحلة من الناحية السياسية الداخلية ما يلي:

- ظهور المجلس الوطني للثورة كسلطة عليا في البلاد / -إجراء انتخابات أولى للمجالس الشعبية البلدية عام 1967 / -المصادقة على الميثاق والدستور عام 1976 / -انتخاب هواري بومدين رئيسا للجمهورية في 1976 / -انتخاب المجلس الشعبي الوطني عام 1977.⁵

¹- أبو القاسم سعد الله: مرجع سبق ذكره، ص. 15.

²- لطفي الخولي: عن الثورة في الثورة وبعث الثورة حوار مع بومدين سنوات 1965-1966-1974، عين مليلة الجزائر، دار الهدى، 2011، ص. 69.

³- Abdelkader (Y.): Op cit, P. 198.

⁴- عبد الحميد الإبراهيمي: مرجع سبق ذكره، ص. 112.

⁵- بن قويدر نور الدين: مرجع سبق ذكره، ص. 267.

ويصف أبو القاسم سعد الله هذه المرحلة بقوله: «أما مرحلة 65-78 فيمكن وصفها بالواقعية، ولا يعود ذلك إلى الاختلاف فقط في مزاج الأشخاص (بن بلة-بومدين) بقدر ما يعود إلى أسلوب العمل والحكم الذي تبناه كل منهما وكما أنها تميزت بالغموض الذاتي في صدور القرار».¹ ويضيف أيضا عن أسلوب قيادة بومدين بأنها اتسمت بالفردية إذ يقول: «رغم أن بومدين رفع شعار "الجماعية"، فإنه تخلى عنها إلى الفردية أيضا، وشياً فشيئاً تحول نظامه إلى نظام "الرجل القوي" الشائع في العالم الثالث، وهو تعبير لطيف لكلمة الدكتاتور».² غير أن الضابط في جيش ثورة التحرير، ورئيس الوزراء السابق بالحكومة الجزائرية الدكتور عبد الحميد الإبراهيمي، يقر بعكس ذلك في حوار لقناة تلفزيونية يقول: «بومدين كان يعتمد على جماعة حوله تسير الجزائر في الواقع لم يكن لوحده، بل كان يعتمد على مجموعة، ليس فقط ليستشيرهم وإنما يتخذون القرار في مقاليد الحكم وليس فقط يستشارون»³، وما يؤكد رأي الإبراهيمي ما جاء في مذكرات الشاذلي إذ يصفه بأنه: «...قليل الحديث يستمع أكثر مما يتكلم، لا يتسرع في اتخاذ القرارات ويشاور المقربين منه، ولم يكن مستفردا بالرأي كما يشاع عنه، لكنه في الوقت نفسه كان فعالا وصارما حين يتعلق الأمر بمصلحة البلاد... وحين أصبح وزيرا للدفاع وعندما تولى منصب الرئاسة لم يتغير في الجوهر إلى أن رحل عن هذه الدنيا»⁴، كما يضيف في وصف دقيق لطريقة بومدين في اتخاذ القرارات ما يلي: «أما في إدارته لشؤون الدولة فقد كان بومدين سواء في الجيش أو في مجلس الثورة أو الحكومة يستشير مساعديه في أهم القرارات التي يتخذها، كتن محاورا ذكيا ومجادلا مقنعا، وكان نهجه في إدارة شؤون البلاد يستند إلى رؤية بعيدة المدى تنبذ الارتجال والتسرع، وبعد موته حاول البعض التنصل من مسؤولياتهم المباشرة في بعض القرارات التي اتخذت جماعيا ونسبت نتائجها السلبية أو فشلها إلى بومدين

¹- أبو القاسم سعد الله: مرجع سبق ذكره، ص. 15.

²- نفس المرجع: ص. 16.

³- حوار مع عبد الحميد الإبراهيمي: في حصة أضواء على الحدث، لقناة الحوار، في الذكرى 45 لاستقلال الجزائر، من موقع، <http://www.youtube.com/watch?feature=endscreen&v=GfAbAZO9ph8&NR=1>

⁴- الشاذلي بن جديد: مذكرات الشاذلي بن جديد ملامح حياة 1929-1976، الجزء الأول، تحرير: عبد العزيز بوباكير، الجزائر، دار القصة، 2011، ص. 284.

وأريد أن أؤكد أننا كلنا نتحمل القرارات الكبرى في عهد بومدين بسلبياتها وإيجابياتها، والواقع أنه لم يكن يحكم وحده»¹

ورغم كل ما قيل ويقال على هذه الفترة من حكم الرئيس بومدين للجزائر إلا أننا نرى أن؛ طبيعة المجتمع الجزائري آن ذاك، وعشية الاستقلال الوطني بالأوضاع الاجتماعية والاقتصادية المتدهورة، مع وجود صراعات أيديولوجية متعدد بين قيادات الثورة، والتي ظهرت بشكل جلي في مرحلة حكم الرئيس بن بلة، بالإضافة إلى الثروات التي كانت آن ذاك تابعة للمستدمر الفرنسي وغيرها من ظروف الجزائر حديثة الاستقلال، تحتاج إلى قيادي ذو شخصية قوية، تكون فذة وذكية جدا تصل إلى حد الدكتاتورية، لإكمال نتائج ثورة نوفمبر والتي جاءت منقوصة حسب آراء بعض المؤرخين في اتفاقية إيفيان، وهو الإنجاز الأكبر الذي استطاع الرئيس هواري بومدين تحقيقه، بإحكام سيطرته.

أما حزب جبهة التحرير الوطني في هذه الفترة، وحسب محمد العربي الزبيري ظل مجرد جهاز رغم المصادقة على "الميثاق الوطني" والذي سرعان ما أخذ طريقه إلى الرفوف ليعتليه الغبار وليكتنفه النسيان، وبقيت الإدارة هي مصدر القرار في البلاد تتخذه باسم الحزب والجيش معا ثم تعطي له الشرعية². حيث أكد ميثاق 1976 على وحدوية الحزب الذي تسند إليه مهمة مراقبة سياسة البلاد، كما أكد تبعية المنظمات الجماهيرية لجبهة التحرير الوطني وسيطرة هذه الأخيرة عليها، وهو يشير إلى أن الهدف من تأسيس هذه المنظمات هو إعادة إنتاج النظام وتأييد توجهاته وأفكاره؛ حيث جاء في الميثاق: «المنظمات الجماهيرية بإشراف ومراقبة الحزب تعتبر مدرسة للتربية والانضباط الوطني، ولتلقين الاشتراكية. كما يجب أن تصبح أجهزة نشيطة لنشر أيديولوجية جبهة التحرير الوطني، ويتحتم أن يتولى مناضلون في الحزب المسؤولية داخل هذه المنظمات...»³.

¹- الشاذلي بن جديد: نفس المرجع، ص. 285.

²- محمد العربي الزبيري: المؤامرة الكبرى أو اجهاض ثورة، ط 02، الجزائر، المؤسسة الجزائرية للطباعة، 1990، ص. 57.

³- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: الميثاق الوطني 1976، الجزائر، جبهة التحرير الوطني، 1976، ص. 86.

بعد وفاة الرئيس هواري بومدين بتاريخ 7 ديسمبر 1978 تولى رايح بيطاط الرئاسة لمدة 45 يوماً¹، في هذه الفترة الزمنية عادت المؤسسة العسكرية للواجهة وكانت هي الطرف الوحيد الذي فصل في مستقبل الحكم حيث فصل القادة العسكريون آنذاك في الصراعات* وتم تعيين الشاذلي بن جديد رئيساً للجزائر وتم انتخابه رئيساً للجمهورية في 9 فبراير 1979 في انتخابات رئاسية كان هو مرشحها الوحيد؛ ويذكر أحد المحللين السياسيين أن وصول الشاذلي بن جديد إلى رئاسة الحكم كان ثمرة لمساواة ضمنية بين التيارات اليسارية المؤدية لمواصلة سياسة الانفتاح على الصعيدين السياسي والاقتصادي، حيث كان كل فريق منهم يحاول أن يحتكر السلطة.² وكان حزب جبهة التحرير الوطني في هذه الفترة هو الحزب المسيطر والمحتكر للسلطة السياسية، حيث أكد ميثاق 1986 مبدأ الحزب إذ جاء فيه: «إن النظام التأسيسي في الجزائر يقوم على واحدة الحزب»³؛ هذا الاحتكار أدى إلى خنق الحريات الفردية والعامّة، ومصادرتها أحياناً ومن ثمة التعسف في استخدام السلطة، وهو ما أدى إلى إخفاق الجهاز البيروقراطي في أداء مهامه، بوصفه وسيلة للاتصال وأداة لتنفيذ البرامج والمخططات، وهو ما أحدث الفجوة بين النظام السياسي والمجتمع، وأدى إلى ظهور المواجهة بينهما مما أنتج فقدان النظام السياسي لمصادقيته وشرعيته في هذه الفترة لدى مختلف شرائح المجتمع؛ فظهرت الخلافات والاختلافات في المؤسسات السياسية والعسكرية حول إدارة الأزمة وظهرت حركات معارضة لها قاعدة شعبية كبيرة مثل (الحركة الإسلامية، الحركة الثقافية البربرية، والمنظمات اليسارية)، هذه الحركات على اختلاف توجهاتها وأهدافها اتفقت جميعاً على أمر أساسي وهو معارضة النظام السياسي ومعارضة الممارسات التي تقوم بها عناصر السلطة، ومطالبها كانت واضحة ومنسقة، تتمثل في وضع برنامج منهجي للإصلاحات المؤسسية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية؛ وأدرك النظام السياسي أنه أمام متغيرات يصعب ضبطها، فظهرت على رموز النظام علامات الارتباك والانقسام تجاه مطالب المعارضة، ومع ذلك رفض التنازل عن المكتسبات السياسية التي حققها

¹- بن قويدر نور الدين: مرجع سبق ذكره، ص. 267.

* وهي صراعات قامت على من سيستخلف الرئيس الراحل هواري بومدين، بين عبد العزيز بوتفليقة المقرب من بومدين ووزير خارجيته ومحمد الصالح يحيوي منسق الحزب، وفي الأخير تم اختيار عسكرياً غير معروف في الأوساط الشعبية هو الرئيس الأسبق الشاذلي بن جديد.

²- زهرة بن عروس وآخرون: الإسلاموية السياسية-المأساة الجزائرية-، ترجمة: غازي البيطار، بيروت، دار الفرابي، 2002، ص. 247.

³- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: الميثاق الوطني 1986، الجزائر، حزب جبهة التحرير الوطني، 1986، ص. 114.

مما أدى إلى انفجار الأوضاع في الدولة في أكتوبر عام 1988.¹ اشتد الصراع وبلغ أوجه حسم شعبيا لصالح الجبهة الإسلامية للإنقاذ، وأكدت تفوقها في انتخابات 26 ديسمبر 1991 وبقيت في موقع جيد استعدادا للدورة الثانية، غير أن الأمر حسم في الأخير عسكريا لصالح الجبهة المعارضة للحزب وفائز العلمانيون، الضباط الكبار وبعض الأحزاب والمنظمات من مختلف التيارات، حيث تم إلغاء المسار الانتخابي وحل جبهة الإنقاذ، بعدها دخلت الجزائر الفتنة، وأصبحت لغة السلاح هي اللغة السائدة وأصبحت المؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية هي صاحبة الموقف وسيدة القرار، غير أنها كانت في حاجة إلى واجهة ذات مصداقية تغطي على موقف إلغاء انتخابات ديموقراطية وحل الحزب الفائز وإدخال الآلاف للسجون والمحتشدات، في 11 جانفي 1992 استقال شاذلي بن جديد من منصبه على إثر الانتخابات التشريعية التعددية الأولى التي فازت بها الجبهة الإسلامية للإنقاذ في 26 ديسمبر 1992، يمكن لنا أن نلخص أهم ما ميز هذه الفترة من الناحية السياسية الداخلية ما يلي:

- انتخاب المجلس الشعبي الثاني في 23 مارس 1983 - إعادة انتخاب الشاذلي بن جديد رئيسا للجمهورية في 1984 - المصادقة على ميثاق الجزائر في 16 جانفي 1986 - انتخاب المجلس الشعبي الثالث في 26 فيفري 1987 - أحداث 05 أكتوبر 1988 وإعلان الإصلاحات في 10 أكتوبر 1988 - المصادقة على مراجعة الدستور في 3 نوفمبر 1988 - تشكيل أول حكومة تعددية للجزائر (مولود حمروش).²

وبتاريخ 11 جانفي 1992 قدم الشاذلي بن جديد استقالته للمجلس الدستوري تم الإعلان بسرعة عن حدوث فراغ دستوري واقتراح الاستقالة بحل البرلمان، وبتاريخ 12 جانفي 1992 اجتمع المجلس الأعلى للأمن وأصدر بيانا عقب الاجتماع جاء فيه: «لاحظ المجلس استحالة مواصلة المسار الانتخابي حتى تتوفر الشروط الضرورية للسير العادي للمؤسسات، كما قرر أن يتكفل بكل قضية من شأنها المساس بالنظام وأمن الدولة وأنه سوف يتجه دون توقف لأداء التزاماته حتى تتوصل الهيئات الدستورية التي تم إشعارها إلى إيجاد حل لشغور منصب رئيس

¹ ناجي عبد النور: مرجع سبق ذكره، ص. 98.

² بن قويدر نور الدين: مرجع سبق ذكره، ص ص. 267-268.

الجمهورية»، وأثناء توقيف المسار الانتخابي عمل قادة المؤسسة العسكرية باستشارة بعض الشخصيات الحربية وتم اختيار 'محمد بوضياف' لرئاسة المجلس الأعلى للدولة والذي باشر مهامه ابتداء من 16 جانفي 1992.¹

حاول بوضياف مواجهة عدة صعوبات سياسية واجتماعية واقتصادية وأمنية باعتماده على بعض الإجراءات المتشددة لمواجهة الوضع الأمني والحد من العنف ومحاربة الفساد المالي، إلا أن سرعة تدهور الأوضاع الأمنية ساهمت في انتشار أعمال العنف السياسي في الجزائر والذي اغتيل به في عنابة يوم 29 جوان 1992 لتضاف مشكلة جديدة للنظام زيادة على الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية، وأهم ما ميز هذه الفترة رغم قصرها إلا انها كانت مرحلة استثنائية عطلت فيها الحياة السياسية بتعطيل العمل الدستوري وحتى إن لم يعطل فإن إعلان حالة الطوارئ بحجة مواجهة العنف، أعطت الحق لقوى الأمن للتدخل في الإطاحة بحقوق الأحزاب ونشاطها السياسي.²

وبعد اغتيال بوضياف تم اختيار علي كافي لرئاسة المجلس الأعلى للدولة في يونيو 1999، وقد جاء اختياره كاستمرار للجوء إلى الشرعية التاريخية الثورية التي يعد كافي رمزا لها، كما استمر تحجيم المتغير الديني واستخدام أساليب قمعية ضد جبهة الإنقاذ خاصة بعد إنكار سمة الشرعية عن ممارستها وفشل النظام قيادتها، حيث تزامن استخدام كافي أساليب قمعية ضد بعض رموز جبهة الأنقاض، سياسة موازية للمصالحة الوطنية التي عمل من خلالها على تهدئة مع جبهة الإنقاذ وبقية التنظيمات الإسلامية الطرفية والهامشية، كما سعى كافي إلى مد جسور المصالحة الوطنية إلى بقية أطراف المعادلة السياسية وخاصة الأحزاب العلمانية حيث تم فتح حوار مع الأحزاب والتنظيمات بهدف التوصل إلى أرضية مشتركة ووفقا وطنيا، ومع انتهاء فترة ولاية كافي تدخل الجيش بشكل واضح وأعلن أن تعيين رئيس الجمهورية من اختصاص

¹ مرزود حسين: الأحزاب والتداول على السلطة في الجزائر (1989-2010)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع التنظيم السياسي، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر، جامعة الجزائر 3، السنة الجامعية 2011-2012، ص ص. 189-199.

² مرزود حسين: نفس المرجع: ص ص. 198-201.

المجلس الأعلى للأمن الذي أعلن أن اللواء الأمين زروال هو مرشحه الوحيد لشغل منصب رئيس الدولة¹.

اعتمد الأمين زروال فور توليه للحكم سياسة مزدوجة للتعامل مع الموقف الجزائري قوامها الحوار مع كافة القوى دون استثناء، حيث أخرج شيوخ الجبهة الإسلامية من السجن ووضعهم تحت الحراسة في منازلهم وتفاوض معهم سرا، كما استخدم الأساليب القمعية فأنشأ منصب مدير لمكافحة الإرهاب وأنشأ شبكة من وحدات الشرطة المحلية واستخدام القمع للقضاء على تمرد المسجونين الإسلاميين من ناحية أخرى، ومع وصول سياسة الحوار أو الوفاق الوطني إلى سقفاها الأعلى أعلن لمين زروال في نوفمبر 1994 عزمه إجراء انتخابات رئاسية في أواخر 1995 باعتبارها الوسيلة الوحيدة لتجاوز الأزمة السياسية، أجريت الانتخابات التعددية الأولى في تاريخ الجزائر وفاز فيها الأمين زروال، هذه الانتخابات اكتسبت الشرعية السياسية، إذ حقق لبرنامجها الخاص بالاستقرار السياسي ومحاولة تجديد شرعية النظام والدولة نجاح ملحوظ مع الانتخابات البرلمانية في 1997، وبذلك يكون زروال قد ساهم لحد ما في تحريك المصالحة والوفاق الوطني باتجاه هدف واحد هو إخراج الجزائر من أزمتها، من ناحية أخرى فقد اتسعت الهوة ما بين المؤسسة العسكرية ومؤسسة الرئاسة وذلك اثر تنفيذ زروال لبرنامج وتحييد المؤسسة العسكرية، وتصارع الصراع بينهما إلى أن أعلن الرئيس لمين زروال استقالته في خطاب سبتمبر 1997 مفسرا قراره الذي أدى إلى إجراء انتخابات مبكرة في أبريل 1999.

بعد استقالة اليمين زروال اختار الجيش عبد العزيز بوتفليقة ليكون رئيسا للجزائر ومع ذلك تواجد إلى جانب بوتفليقة ستة مرشحين إلا أنهم انسحبوا ولم يتبق سوى بوتفليقة وبذلك تحولت الانتخابات التعددية إلى استفتاء على شخص عبد العزيز بوتفليقة رئيسا شرعيا للجزائر².

أظهر عبد العزيز بوتفليقة منذ البداية رغبته في أخذ صلاحياته كاملة ودخل في خصومات خطابية كبيرة مع المؤسسة العسكرية حيث اتهمها باستعمال العنف في إلغاء انتخابات 1991 واتهم ضباطا دون أن يسميهم بالفساد مما أدى إلى نشوب صراعات خفية بين

¹ - هناء عبيد: أزمة التحول الديمقراطي في الجزائر، في: أحمد منسي (محرر)، التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي، القاهرة، مركز

الدراسات السياسية والاستراتيجية، 2004، ص. 142.

² - نفس المرجع، ص ص. 144-146.

الطرفين انتهت باستقالة قائد الأركان محمد العماري. غير أن العارفين بشؤون التوازنات السياسية داخل الحكم يدركون بأنه وقع في الأخير ضبط التوازن بين الرئاسة والمؤسسة العسكرية حيث عرف كل طرف بأن قضاء أي من الطرفين على الطرف الآخر تكون كلفته عالية على كل الأصعدة فتقرر التعايش ولكن ضمن قاعدة التوازن غير المستقر الذي يبقى عرضة للطوارئ وعوائد الزمن.¹

بعد هذا العرض المختصر لظروف وتاريخ تشكل النظام السياسي في الجزائر يمكن لنا القول، أن الكثير من التحليلات لمراحل تطور النظام السياسي الجزائري من الاستقلال إلى اليوم تأخذ وجهتين؛ أولى ترى أن كل ما يحدث في النظام السياسي هو من إفرازات انضمام الفارين من الحزب الفرنسي، لحزب جبهة التحرير وسيطرتهم على أهم مراكز القوة في النظام السياسي. ووجهة ثانية ترى أنها أساسا هي نتيجة لصراع إيديولوجيات من ناحية والصراع على القيادة من ناحية أخرى.

لكننا نتفق مع ناصر الدين سعيدوني في رؤيته عن أزمة الجزائر وأسبابها في قوله: «إن الأزمة في الجزائر تتمثل في صراع بين نظرتين مختلفتين، وتوجهين متباينين أحدهما ينبع من أعماق الأمة الجزائرية ويتمثل في الإسلام كدافع والعروبة كإنتماء، والوطنية كمحرك، أما الاتجاه الثاني فهو ينحصر فيما يعرف بفكر التغريب، وتمثله بعض الطبقات، يتصف بالجهوية كميول، والفرنكوفونية كثقافة، والشيعوية كتنظير، وكان من الممكن أن يكون هناك توفيق ما بين التوجه الأصيل والنظرة المتغربة... وهو ما أدى إلى وضع متأزم والذي نسميه بأزمة هوية».²

فالتطورات والتحولت التي عرفها النظام السياسي بمراحلته المختلفة، تثبت أن كل ما عرفه هذا النظام في مراحل تحوله من مرحلة لأخرى، هو في الأساس نتيجة لاختلاف الرؤى والتصورات التي يجب أن يبني عليها مجتمع الجزائر المستقلة بين قيادات الثورة التحريرية، وغياب الحل الوسط بينهم لتقادي كل الأزمات التي عرفها المجتمع الجزائري على مر السنين؛

¹ - عبد الرزاق مقري: مرجع سبق ذكره.

² - ناصر الدين سعيدوني: الجزائر منطلقات وآفاق مقاربات للواقع الجزائري من خلال قضايا ومفاهيم تاريخية-، بيروت، دار الغرب الإسلامي، 2000، ص. 237.

هذا من ناحية؛ من ناحية أخرى الإيديولوجيات التي تم اختيارها من الأنظمة السياسية السابقة لم تراعي طبيعة المجتمع الجزائري، ثقافته، قيمه، عاداته وتقاليده، لتكون عنصرا مساعدا على بناء المجتمع انطلاقا من الأيديولوجيا التي يتبناها نظامه السياسي؛ فالوصول إلى الحل الوسط بين الإيديولوجيات التي كان يراها قيادات ثورة التحرير ورجال الجزائر المستقلة، كان يمكن أن يفصل فيها طبيعة المجتمع الجزائري والأهداف التي يمكن له تحقيقها في ظل ظروفه وإمكانياته بإتباع الإيديولوجيا التي سيتبناها.

3 2. خصائص النظام السياسي الجزائري

تتسم النظم السياسية بشكل عام بالمرونة والليونة والصيغ التوفيقية،¹ وهو ما أوجد خصائص معينة لكل نظام سياسي وجدت نتيجة الظروف التي نشأ ويعيش فيها هذا النظام، ووفق النظرية السياسية التي تحكم طبيعته والأهداف التي يعمل من أجلها والأسس التي قامت عليها مؤسساته السياسية، ودور الفرد في النظام السياسي إضافة إلى الخصائص التي تشترك بها الأنظمة السياسية والتي تعتبر القاسم المشترك لأكثر الأنظمة السياسية.² إذ تعددت تقسيمات خصائص النظام السياسي باختلاف اتجاهات الباحثين نذكر منها الخصائص التالية:

- عمومية النظم السياسية. / - عمومية الأبنية السياسية.

- عمومية الوظائف. / - تعدد وظائف الأبنية السياسية.

- الثقافة السياسية المختلفة للنظم السياسية.³

كما تجدر بنا الإشارة إلى أنه لكل نظام خصائص خاصة به من الصعب إيضاح مفرداتها كل منها على حدة، ولكن يمكن إجمال هذه الخصائص في أربعة خصائص هي: الشكل أو البناء أو الهدف أو الدور والتخصيص وتعقد التركيب؛ هذه الخصائص متواجدة في كل النظم السياسية بصرف النظر عن اتسامها بالتقليدية أو أنها نظم تأخذ بالتحديث السياسي.⁴

¹ - محمد نصر مهنا: مرجع سبق ذكره، ص. 147.

² - عبد الله حسن الجوجو: مرجع سبق ذكره، ص. 30.

³ - بومدين طاشمة: دراسات في التنمية السياسية في بلدان الجنوب قضايا وإشكاليات، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2011، ص. 61.

⁴ - محمد نصر مهنا: مرجع سبق ذكره، ص. 95.

بينما "عبد الله حسن الجوجو" يضع تصنيفا آخر لخصائص النظام السياسي نلخصها كما يلي:

* **شكل النظام:** فلكل نظام سياسي شكل معين يتضح من خلال الدستور بصرف النظر عن بساطة تركيبه أو تعقده، وسواء كان هذا النظام بدائيا أو تقليديا، متطورا أو متقدما، فلكل نظام من هذه الأبنية شكل يميزه عن غيره من الأنظمة السياسية الأخرى. فالشكل يعني بصورة عامة هيكل النظام السياسي من حيث المؤسسات التي يتكون منها وتركيبها وعلاقتها فيما بينها.

* **أهداف النظام السياسي ودوره:** وجد النظام السياسي لتحقيق أهداف الجماعة السياسية، هذه الأهداف هي وظيفة الدولة ويختلف دور كل نظام سياسي في تحقيق هذه الأهداف، بسبب القيادات السياسية المتنوعة والمختلفة من نظام لآخر وكذلك اختلاف المذاهب السياسية التي يقوم عليها.

* **اختصاص النظام السياسي:** يتكون النظام السياسي من مجموعة مؤسسات يناط بها وظائف معينة، والغاية من هذه المؤسسات تحقيق أهداف محددة، القصد منها أن تلعب دورا واضحا في النظام السياسي؛ وهو ما يقصد بتخصيص هذه المؤسسات وتحديد الأهداف الموكلة لها، ومهما تم تحديد وظائف هذه المؤسسات فإن وظائف النظام السياسي متشابكة ومتداخلة مع بعضها البعض، يعود سبب هذا التداخل إلى تعقد وظائف مؤسسات النظام السياسي وطبيعتها من جهة، وما يحرص عليه النظام السياسي من لزومية التغيير لأجل حفظ الاستقرار الذي يكفل بقاء النظام نفسه.

* **تركيب النظام السياسي:** من أهم سمات النظام السياسي التعقيد في تركيبه، هذا التعقيد الذي يزداد في الجوانب الثقافية، وأسباب هذا التعقيد كثيرة تقوم على عاملين:

- العامل الأول: هو أن النظام السياسي نظام فرعي متشابك مع نظم فرعية أخرى، ومتفاعل معها في نظام كلي هو النظام الاجتماعي.

- العامل الثاني: هو دور النظام السياسي في تحقيق أهداف الجماعة السياسية من خلال وظائفه المتشابكة.¹

بينما يرى "روبرت أ. دال" أن النظم السياسية تتسم في تحليلها من حيث ارتباطها بالتحكم في الموارد السياسية وتوزيعها بالسمات التالية:

- لكل مجتمع وظائف متخصصة، ففي المجتمعات المتقدمة يكون التخصص مكثفا، هذا التخصص في الوظائف يوجد اختلافات في القدرة على الاستفادة من الموارد السياسية.

- لا يبدأ كل أفراد المجتمع حياتهم بنفس قدرة الاستفادة من الموارد، بسبب الاختلافات الموروثة؛ فالأفراد الذين كانت لهم بدايات متفوقة عادة ما يعظمون من مركزهم المتقدم.

- اختلاف الميراث البيولوجي والاجتماعي بالإضافة إلى الخبرات يؤدي إلى بروز اختلافات في حوافز وغايات الأشخاص المنتمين لأي مجتمع، واختلاف الدوافع يؤدي إلى اختلاف المهارات والموارد؛ فيكون الأفراد غير متساوين في الحوافز التي تدفعهم للاشتغال بالسياسة أو تجعلهم قادة أو التي تكسبهم الموارد اللازمة لكي يمتلك القائد نفوذا بإزاء الآخرين.

- بعض الاختلافات في الحوافز والغايات عادة ما تلقى تشجيعا في كل المجتمعات، لإعداد الأفراد لمختلف التخصصات، وإذا كان التخصص في الوظائف يعتبر أمرا نافعا فبعض الاختلافات في الدوافع يعتبر مفيدا أيضا، ومن المرجح أن تقود هذه الاختلافات في الدوافع إلى اختلافات في الموارد.² وتركيز "روبرت أ. دال" على أهم خصائص وسمات النظام السياسي على أساس امتلاك الموارد السياسية وتوزيعها بين أفراد المجتمع ربطها بتخصص الأفراد بوظائف محددة داخل هذه المجتمعات، هذا التخصص في الوظائف هو ما ينتج الاختلافات في التمكن من الاستفادة من الموارد السياسية، هذه الأخيرة التي قد يرثها أفراد المجتمع حسبها وقد تكون سبب ظهور الاختلاف في الحوافز وهو ما يؤدي إلى ظهور اختلاف موارد الفرد.

بينما الحديث عن خصائص النظام السياسي الجزائري سيتم عرضه على أساسين إثنين.

¹- عبد الله حسن الجوجو: مرجع سبق ذكره، ص ص. 30-31.

²- محمد نصر مهنا: مرجع سبق ذكره، ص ص. 147-148.

* الأساس الأول: خصائص النظام السياسي الجزائري كجزء من مجموعة الدول النامية؛ على اعتبار أن الجزائر تشترك مع هذه الدول في أهم الخصائص والنتائج كلها عن سمة "التخلف" كسمة مشتركة؛ والتي تظهر في جوانب متعددة لعل أهمها (الاقتصادي، الاجتماعي وسياسي):

- الجانب الاقتصادي: الذي يميز هذه الدول، والبارز في تخلف طرق الإنتاج، انتشار البطالة، التمايزات الطبقة الحادة.
- الجانب الاجتماعي: والذي تظهر ملامح تخلفه في، انتشار الأمية، تضخم الفجوة بين الريف والحضر، بالإضافة لارتفاع معدلات الوفيات.
- سياسيا: اشتركت هذه الدول في غياب التكامل، وغياب الرشادة في صنع القرارات، وانتفاء القواعد المؤسسية المستقرة للتداول على السلطة، الأمر الذي يؤدي إلى عدم وجود الاستقرار السياسي، ويفتح المجال أمام تدخل العسكريين في الحكم.

* الأساس الثاني: فهو خصائص النظام السياسي كنظام من النظم السياسية العربية، وذلك لتميز الدول العربية في إطار الدول النامية ويقال لها الأمة العربية أو الوطن العربي.¹ كما يعتبر اختيار عرض خصائص النظام السياسي الجزائري لما يكون بالموازات مع الأنظمة التي له علاقة مباشرة بها، يكون عرض هذه الخصائص بهذه الطريقة أوضح من عرضها بطابع منفصل عن باقي الأنظمة السياسية خاصة القريبة منه.

1 2 3. خصائص النظام السياسي الجزائري كجزء من مجموعة الدول النامية:

تشترك الجزائر مع الدول النامية في مجموعة من الخصائص منها:

* الخبرة الاستعمارية: وهي نتيجة لخضوع الدول النامية للتجربة الاستعمار، وما تركته هذه التجربة من آثار على أفراد هذه المجتمعات على جميع الأصعدة السياسية

¹ - علي الدين هلال ونيفين مسعد: النظم السياسية العربية - قضايا الاستمرار والتغيير -، ط 04، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، 2008، ص ص. 15-16.

والثقافية، والاقتصادية.¹ والجزائر كغيرها من الكثير من الدول النامية خضعت للإستعمار الفرنسي، هذه الخبرة تركت العديد من الآثار السلبية، على مختلف الأصعدة، الاقتصادية والثقافية والسياسية.

وهو ما كنا قد أشرنا إليه في عرضنا للتطور التاريخي للنظام السياسي الجزائري، وكيف أثر العسكريون الفارين من الجيش العسكري الفرنسي الذين التحقوا بجهة التحرير الوطني، في كل مراحل تحول النظام إلى المرحلة الحالية التي نعيشها اليوم، والدور الكبير الذي لعبوه في ظهور عديد الأزمات في النظام السياسي الجزائري على مر الزمن، كما تظهر هذه الخبرة أيضا في لغة المستعمر التي سادت ولازالت تسود العديد من مؤسساتنا السياسية، ونلاحظها موجودة اليوم حتى في خطابات العديد من المسؤولين في النظام السياسي الجزائري، في المقابل يمكن أن نقول أن للخبرة الاستعمارية أثر إيجابي أيضا ظهر بالأخص أثناء الفترة الاستعمارية، وهو تعميق الوعي بالتناقض الأساسي مع المستعمر الأجنبي والشعور بوحدة التحديات بين أبناء المجتمع الواحد.²

وهو ما ينطبق أيضا على الجزائر، إذ يقول مصطفى الأشرف الذي انطلق من الموقف الذي يجعل من الجزائر أمة مميزة يجمع بين أفرادها رابطة روحية تكونت عبر كفاح هؤلاء الطويل جعلها تصمد في وجه الاحتلال الفرنسي وتنتصر عليه أخيرا يقول: "ومهما تصورنا الكيان الجزائري؛ كأمة متمثلة في دولة؛ أو أمة متمثلة في شعب؛ أو مجرد وطن قومي موحد الكلمة، فإن الجزائر قد توفر فيها عامل أساسي جعلها تصمد طيلة 130 سنة أمام دولة إمبريالية قوية، وترغمها على الرجوع إلى الحق".³ كما أن اكتساب الخبرة العسكرية لدى الشباب الجزائري الذي شارك مع الجيش الفرنسي في الحرب العالمية الثانية، أكسبهم خبرة عسكرية لا يستهان بها، كما شكل لهم قناعة بأن لهم هوية متميزة عن باقي أفراد المجتمع الفرنسي بالأخص بعد أحداث 05 ماي 1945، والمجازر التي أقامها جيش المستعمر

¹ - علي الدين هلال ونيفين مسعد: نفس المرجع، ص ص. 16-17.

² - حورية مجاهد: الاستعمار كظاهرة عالمية-حول الاستعمار والإمبريالية والتنمية، القاهرة، عالم الكتب، 1985، ص. 128.

³ - موسى معيرش: دراسات وأبحاث في العقل الجزائري: الجزائر، دار بهاء الدين، 2008، ص. 76.

الفرنسي في عديد ولايات الوطن، أعطت قناعة لكل الجزائريين بضرورة استرداد أراضيهم بالقوة، وإعادة بناء دولة جزائرية مستقلة؛ إذ يقول أبو القاسم سعد الله: "إذا كان للاحتلال الفرنسي من فضل علينا فهو إيقاظه لنا كي نخرج من عهد القبيلة إلى عهد الوطنية، ومن عهد الإقطاع إلى عهد الشعب"¹

* **التبعية:** وهي مفهوم ظهر بعد انتهاء الاستعمار في صورته التقليدية، والتبعية عند بعض المحللين مفهوما يتكون من شقين أساسيين، شق العلاقات حيث تصير التبعية هي: "الموقف الذي تكون فيه اقتصاد مجموعة معينة من الدول مشروطة بنمو وتوسع اقتصاد آخر"؛ وشق آخر هو شق المؤسسات حيث تصير التبعية إلى: "تكييف البناء الداخلي لمجتمع معين، بحيث يعاد تشكيله وفقا للإمكانيات البنوية لاقتصادات قومية محددة أخرى"².

كما عبر عنه عالم الاجتماع النرويجي غالتونغ بأنها: "تلك العلاقة غير السوية" باستخدام مصطلح "الاستعمار الهيكلي" الذي يشير إلى تفاعل رأسي بين المركز والأطراف في صورة تبادل تجاري واقتصادي يتسم بعدم المساواة، نتيجة احتكار المراكز للسلع المصنعة مقابل مسؤولية الأطراف عن المواد الأولية، الأمر الذي يحرم دول الأطراف من تحقيق وفورات خارجية"، وبهذا المعنى يكون مفهوم التبعية يختلف كلياً عن مفهوم الاعتماد المتبادل الذي يعبر عن علاقات متكافئة بين دول مختلفة.³ وهي شبيهة بالعلاقة القائمة بين الجزائر وفرنسا الدولة المستعمرة في زمن مضى، حيث إلى اليوم لازالت الجزائر تابعة لها ثقافياً واقتصادياً، فالجانب الثقافي كان المدخل المناسب لفرنسا لأجل خلق علاقة التبعية وتكريسها بين أفراد مجتمع الجزائر المستقلة، وذلك يظهر أساساً من خلال الترويج لنمط الحياة الغربية، وتظهر التبعية الاقتصادية بالأخص من خلال إشاعة مجموعة من القيم الاستهلاكية، حتى يبقى الاعتماد على فرنسا قائماً لتلبية الاحتياجات الأساسية للفرد الجزائري؛ وهو ما يفسر عدم استقلالية القرارات السياسية في الجزائر، كما أشار محمد العربي الزبيري إلى ذلك في حديثه

¹- أبو القاسم سعد الله: أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، الجزء الرابع، بيروت، دار الغرب الإسلامي، 1996، ص. 13.

²- علي الدين هلال ونيفين مسعد: مرجع سبق ذكره، ص ص. 17-18.

³- نفس المرجع: ص. 18.

عن أزمة 1962 وما أفرزته من تبعية للمستعمر الفرنسي بعد نيل الجزائر لاستقلالها بقوله: "كذلك أبقى على التنظيم الإداري كما وضعت فرنسا مع نوع من التغيير في التركيبة البشرية فقط، كما أضفي الطابع الرسمي على أجهزة العدالة الاستعمارية بحجة أن القانون فوق الجميع".¹ في المقابل حاول النظام السياسي الجزائري كغيره من الأنظمة السياسية للدول النامية طرح العديد من المفاهيم والطرق الجديد، للتقليل من الاعتماد على دول خارجية وتقليص تبعيتها بالأخص للدولة التي كانت مُستعمرة، مثل فتح مشاريع القروض المصغرة للشباب، ومشاريع الاستصلاح والدعم الفلاحي، وبالأخص المفهوم الذي تسعى الجزائر للعمل على تحقيقه وهو ما يعرف بالتممية المستدامة في جميع التخصصات، وغيرها من المشاريع، لكن المفارقة أن مع هذه المشاريع المطروحة يبقى مشكل أساسي مطروح، وهو أن معظمها ظل شعارات ايديولوجية أكثر من كونها مناهج للعمل.

* **محدودية الموارد:** تعتبر معظم الدول النامية دول محدودة الموارد، ليس من ناحية كينونتها أو وجودها، وإنما هذه المحدودية هي من ناحية القدرة على توظيفها والاستفادة من مواردها*، والتي تنتزع على مجموعات أساسية كما يلي:

- مجموعة الدول المصدرة للنفط /- مجموعة الدول المتوسطة التطور، والمتنوعة الهياكل الإنتاجية وصادراتها تعتمد أساسا على القطاع الزراعي، مع وجود قطاع صناعي يقوم بتصنيع المواد الغذائية والملابس دون المعدات وآلات النقل.²

هذا التصنيف ينطبق على طبيعة النظام السياسي الجزائري، لأن الجزائر تعتمد في أكبر صادراتها على البترول الخام، وهو ما يجعلها كغيرها من الدول النامية عرضة لهزات اقتصادية، مرهونة بسعر البترول، وحجم البراميل المسموح لكل دولة بتصديره، بناء عليه يكون نظامها السياسي غير دائم الاستقرار، لأن أكبر مورد من موارده المالية عرضة للتقهقر

¹- محمد العربي الزبيري: مرجع سبق ذكره، ص. 11.

* توجد مجموعة من الدول النامية التي استطاعت أن تخرج من هذا التصنيف النمطي والذي يركز على استيراد المواد المصنعة في الغرب، والتي تعرف بمجموعة الدول الصناعية الجديدة مثل: (كوريا الجنوبية، تايوان، هونغ كونغ، ماليزيا، سنغافورة وإندونيسيا).

²- نفس المرجع: ص. 19.

والانهيار في أي وقت؛ بالإضافة إلى أنها تحاول الاعتماد على القطاع الزراعي، من خلال عديد المشاريع التي يطرحها النظام السياسي لهذا القطاع، مع وجود نشاط صناعي يعتمد على صناعة منتوجات بسيطة، كتصنيع بعض المواد الغذائية مثل (التعليب، تصبير الطماطم، صناعة بعض المشروبات، وغيرها)، وبعض الملابس البسيطة، دون أن يكون للجزائر صناعات ثقيلة، كصناعة المحركات الكبيرة، أو صناعة السيارات، أو الأجهزة الكهربائية وغيرها، هذه الصناعات والتي إن وجدت يكفي النظام السياسي فقط بجعلها صناعات تركيبية، باستيرادها قطعا مجزأة والعمل على تركيبها، دون صناعة المواد الأولية لها.

* المعاناة من مشكلات المرحلة الانتقالية وأزماتها: كل دولة من دول العالم الثالث

تعرف مراحل انتقالية في مراحل تنمية أنظمتها السياسية، هذا التطور تواجه فيه هذه الأنظمة أزمات عديدة في مراحل تنميتها،¹ حيث تكون الأزمات متعددة ومختلفة للنظام السياسي، والتي قد تواجهه دفعة واحدة أو بمراحل تاريخية مختلفة، منها: (أزمة الهوية، أزمة التغلغل، أزمة التوزيع، أزمة المشاركة، وأزمة الشرعية). (كما سيتم عرضه في خطوة لاحقة من هذا الفصل في أزمات النظام السياسي الجزائري).

من خلال ما تم عرضه يمكن لنا أن نستنتج أن تحديد خصائص النظام السياسي الجزائري، على علاقة مباشرة بالجانب الاقتصادي للجزائر، لأن التنمية الاقتصادية يمكن اعتبارها كأحد مدخلات النظام السياسي ولها تأثير مباشر على أدائه، كما تعتبر التنمية الاقتصادية أيضا أحد مخرجات النظام السياسي والذي يتوقف نجاحه على درجة شرعية هذا النظام السياسي وقدرته على الأمن والاستقرار في جميع النواحي.

¹ - محمد العربي الزبيبي: نفس المرجع: ص. 21.

3 2 2. خصائص النظام السياسي الجزائري كجزء من النظم السياسية العربية:

يوصف النظام السياسي الجزائري كغيره من الدول العربية بأنه ذو طابع مزدوج، فهو من ناحية أنه ينتمي إلى الدول النامية؛ ويقاسمها العديد من المشاكل السياسية (كضعف المؤسسات، ونقص المشاركة)، ومن ناحية أخرى له خصوصية مصدرها علاقته بالأنظمة السياسية العربية، والتي تجعل منه واحد منها بتميزها بتفاعلات سياسية تتم بينها بسبب العروبة؛ مثل قيام دعوات فكرية تدعو إلى الوحدة العربية. كما أن الأيديولوجيات والأفكار تنساب بين الجزائر وعديد الدول العربية دون عوائق، وتتبادل معها التأثيرات السياسية.¹

وبناء على ما تقدم يمكن أن نلخص أهم خصائص النظام السياسي الجزائري كما يلي:

✎ التجربة الاستعمارية: تشكل النظام السياسي اليوم بمراحل عديدة، كانت بدايتها من أثناء فترة الإستعمارية الفرنسية، ثم مرحلة الكفاح (السياسي/ والمسلح)، إلى مرحلة ما بعد الاستقلال، فالمرحلتين الأولى والثانية كان لها الأثر الكبير في رسم معالم النظام السياسي الجزائري اليوم وطوال مراحل الانتقال السابقة.

✎ تبعية النظام السياسي الجزائري للدولة المستدمرة، ولدول أوروبية أخرى، وهو كما يقول ابن خلدون: "المغلوب مولع دائماً بتقليد الغالب".

✎ اعتماد النظام السياسي الجزائري على الريع البترولي، في تدبير شؤون كل أفراد المجتمع الجزائري، وفي رسم مخططات باقي الأنظمة الاجتماعية الأخرى.

✎ مواجهة النظام السياسي للعديد من الأزمات السياسية، كأزمة الهوية وأزمة المشاركة وأزمة التوزيع.

✎ للنظام السياسي الجزائري طابع الازدواجية؛ لانتمائه لأنظمة الدول النامية من جهة، ولأنظمة الدول العربية من جهة ثانية.

¹- محمد العربي الزبيبي: نفس المرجع، ص. 23.

4. مؤسسات ووظائف النظام السياسي الجزائري

4.1. مؤسسات النظام السياسي الجزائري

لمؤسسات النظام السياسي المعاصرة أهداف متعددة يمكن أن نحصرها في هدف أساسي هو السعي المتواصل لتحقيق المجتمع الأمثل على مقتضى القيم الأساسية المحددة في فلسفة المجتمع السياسية وأيديولوجيته، وبذلك يكون الرابط الأساسي بين الوظيفة السياسية المتمثلة في بث القيم بثا سلطويا على مستوى المجتمع الكلي وبين أهداف المؤسسات القائمة لأجل تحقيق ذلك هي من نفس علاقة الوظيفة بهدفها، فالوظيفة السياسية تتمثل في بث القيم الأساسية للأجل البناء الاجتماعي انطلاقا من الإيديولوجيا المحدد مسبقا، هذه المؤسسات تكون قادرة على تحقيق أهدافها من خلال ما يتوافر لها من سلطة الإكراه المادي.¹

والهدف من إنشاء هذه المؤسسات وصول النظام السياسي بمؤسساته الرسمية وغير الرسمية إلى مستوى معين من العمليات التي تهدف إلى تطوير أنماط مستقرة للتفاعل الاجتماعي المرتكز على قواعد رسمية وقوانين وعادات جماعية وطقوس، أو ما يسمى بالتكوين النظامي والذي يجعل من الممكن التنبؤ بالسلوك الاجتماعي، من خلال تحديد السلوك المتوقع والذي يعتبر شرعيا بالنظر إلى أدوار اجتماعية معينة؛ إذ يوفر هذا التكوين النظامي نسقا من العلاقات الاجتماعية المنظمة، كما يوجد في كل المجتمعات بدرجات مختلفة للسلوك تبعا لاختلاف جوانب الحياة الاجتماعية داخل المجتمع؛ لأن العملية السياسية لا يمكن أن تكون إلا من خلال منظمات وإجراءات سياسية منظمة، فبقدر ما تصبح هذه المنظمات والإجراءات أنماطا من السلوك الدائم والمتواتر والمعترف به تتشكل بالمجتمعات مؤسسات سياسية ثابتة.² فالعمليات التي تهدف إلى تطوير أنماط مستقرة للتفاعل الاجتماعي لبناء المؤسسات السياسية تختلف من مجتمع لآخر من حيث المقومات والقواعد التنظيمية، هذا الاختلاف الذي يعكس أبعادا ثقافية وقيمية وتاريخية عديدة متباينة، وليس أدل على ذلك من أن التنظيمات والإجراءات السياسية التي تناسب المجتمع الزراعي البسيط لا تلائم طبعا المجتمع الصناعي الكبير والمعقد؛

¹ - محمد طه بدوي ولبلي أمين مرسى: المبادئ الأساسية في العلوم السياسية، مرجع سبق ذكره، ص. 135.

² - السيد عبد الحليم الزيات: التنمية السياسية دراسة في علم الاجتماع السياسي-البنية...، مرجع سبق ذكره، ص. 54.

كما توجد أنماط متعددة من التنظيمات والإجراءات السياسية التي قد تلائم المجتمعات البسيطة، فالمجتمع الذي يمتلك منظومة معينة من المؤسسات قد يمارس بعض الأدوار بطريقة أكثر سهولة من مجتمع آخر شبيه به لكنه يمتلك مؤسسات سياسية مغايرة. وبمثل ما تختلف المؤسسات والإجراءات السياسية من مجتمع لآخر، كما يوجد اختلاف أيضا في مدى ما تتمتع به من تأييد، وفي مستوى تكوينها النظامي أيضا، فإذا كان الانتماء إلى التنظيمات السياسية محصورا في نطاق جماعة محدودة من الطبقة العليا، تتصرف وفق مجموعة معينة من الإجراءات، فيكون بذلك مستوى التأييد محدود؛ في حين يتسع هذا المستوى من التأييد كلما وجد عدد كبير من السكان منظمين سياسيا ويسيرون وفق الإجراءات السياسية المتعارف عليها؛ وعلى هذا الأساس تصبح العمليات التي تهدف إلى تطوير أنماط مستقرة للتفاعل الاجتماعي المرتكز على قواعد رسمية وقوانين وعادات جماعية، وطقوس هي العملية التي تضفي على التنظيمات والإجراءات السياسية قدرا معينا من الثبات والتقدير، بحيث توجههم في النهاية إلى أنماط من السلوك الدائم والمتواتر والمتعارف عليه.¹

للتعرف على طبيعة النظام السياسي الجزائري لا بد لنا من التعرف على مؤسساته التي يتكون منها، فالأنظمة السياسية على اختلافها تقوم على مؤسسات أساسية مركزية منظمة بواسطة الدستور الذي يبين كيفية تشكيلها واختصاصها وعلاقتها ببعضها، هذه المؤسسات تقسم في النظام السياسي الجزائري إلى ثلاثة مؤسسات متكاملة فيما بينها وهي المؤسسة التشريعية والمؤسسة التنفيذية والمؤسسة القضائية.²

وفي عرضنا لمؤسسات النظام السياسي؛ سنتبع التقسيم الذي يصنفها إلى صنفين، مؤسسات رسمية (المؤسسة التشريعية والمؤسسة التنفيذية والمؤسسة القضائية)، وأخرى غير رسمية (الأحزاب السياسية، المجتمع المدني).

¹ - السيد عبد الحليم الزيات: نفس المرجع، ص ص. 54-55.

² - سعيد بوشعير: القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة، ط 07، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2005، ص. 10.

114. المؤسسات الرسمية للنظام السياسي الجزائري: وتقسّم إلى

* **المؤسسة التنفيذية:** وهي مؤسسة يرأسها شخص واحد يطلق عليه 'رئيس الدولة'، يقوم بتعيين مساعديه، وتكون له السلطة التنفيذية* في الدولة، ويختلف أسلوب هيمنته من نظام لآخر؛ فإذا كان النظام مطلق وشمولي، تكون هيمنة رئيس الدولة قوية؛ وإذا كان النظام الرئاسي تكون السلطة تنفيذية هي المهيمنة على النظام السياسي، أما في النظام شبه الرئاسي، فيتشارك الوزراء مع رئيس الدولة في ممارسة السلطة التنفيذية، وفي النظام البرلماني يكون الرئيس منتخبا، تعهد دساتير تلك الأنظمة بممارستها إلى الوزارة التي تكون مسؤولة أمام البرلمان.

يمثل رئيس الجمهورية محور النظام السياسي في الجزائر والمؤسسة التنفيذية هي أقوى مؤسسات النظام، وذلك بناء على اختصاصاته، وصلاحياته الدستورية والسياسية. حيث نص دستور 1963 على اختصاصه في تحديد سياسة الحكومة وتوجيهها وتسيير السياسة الداخلية والخارجية للبلاد، كما يمارس السلطة التنظيمية، ويمارس السلطة التشريعية؛ وأضيفت له في دستور 1976 اختصاصات جديدة، كرئاسة مجلس الوزراء وقيادة الجيش، ورئاسة الحزب وهو ما سمح له بتدعيم سلطاته الشخصية، وأن يكون في قمة النظام السياسي.¹

ومنذ تسلم 'هوارى بومدين' السلطة وحتى اختيار المؤسسة العسكرية للشاذلي بن جديد رئيسا للجمهورية، كان لهذا الأخير -رئيس الجمهورية- دورا مركزيا في الحياة السياسية الجزائرية،² وهو ما أكسب المؤسسة التنفيذية في الجزائر قوة حقيقية مكنتها من تعزيز مكانتها في الحياة السياسية.³ بينما جاء دستور 1989 الذي أحدث نقلة نوعية وهامة حيث أخذ بمبدأ الفصل بين السلطات وكرس الفصل بين الدولة والحزب، وهو ما جعل رئيس الجمهورية يتنازل عن

* كما يشتمل مفهوم السلطة التنفيذية كل الموظفين الذين يشاركون في تنفيذ القرارات والقوانين بدءا من رئيس الدولة حتى آخر موظف في السلم الإداري للدولة حسب طبيعة الاختصاص المعهودة له.

¹ - سعيد بوشعير: مرجع سبق ذكره، ص. 10.

² - ناجي عبد النور: مرجع سبق ذكره، ص. 103-104.

³ - فدوى مرابط: السلطة التنفيذية في بلدان المغرب العربي -دراسة قانونية مقارنة-، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، 2010، ص. 14.

منصب الأمين العام للحزب، كما نقل بعض صلاحيات رئيس الدولة إلى رئيس الحكومة، كما تبنى مبدأ ثنائية السلطة التنفيذية.

وبناء على ما سبق يمكن لنا القول؛ أن المؤسسة التنفيذية تتكون من رئيس الجمهورية وحكومته، والمتكونة من رئيس الحكومة بوصفه الوزير الأول، وعدد من الوزراء يختارهم رئيس الجمهورية.

* المؤسسة التشريعية: وهي المؤسسة التي تسهر على سن القوانين التي تقوم السلطة التنفيذية بالسهر على تنفيذها، وتسمى مؤخرًا بالبرلمان؛ هذا الأخير يمارس وظيفتين أساسيتين، الوظيفة التشريعية، والوظيفة الرقابية؛ إذ يقوم بإعداد النصوص القانونية ودراستها ومناقشتها داخل لجان مختصة مع الحكومة؛ ثم يعد تقرير حولها، لتعرض للتصويت عليها فإذا حصلت على الأغلبية المطلوبة أرسلت لرئيس الدولة لإصدارها ونشرها والسهر على تنفيذها¹.

* المؤسسة القضائية: من أهم شروط النظام الديمقراطي قيام نظام قانوني يتيح للقاضي دوره في حماية الحريات الاقتصادية إذا كان القاضي يمارس سلطته باستقلال وفي إطار القانون؛² كما جاء في المادتين 138 و 139 من دستور 2008، فالمؤسسة القضائية مؤسسة مستقلة وتمارس في إطار القانون وتحمي المجتمع والحريات وتضمن للجميع ولكل واحد المحافظة على حقوقهم الأساسية.

* المؤسسة العسكرية: وقد أدرجناها ضمن المؤسسات الرسمية لما لهذه المؤسسة من دور حاسم لعبته في صنع القرارات في كل مراحل النظام السياسي الجزائري من الاستقلال إلى اليوم، وإن كانت نظريًا لا تعتبر كذلك، لكن الواقع الجزائري فرضها كمؤسسة من المؤسسات الرائدة في النظام السياسي؛ ولما لهذه المؤسسة من قوة مكنتها من أن تكون مركز قوة النظام السياسي، ومحور التوازن السياسي في الدولة، لذلك أصبح القرار السياسي الجزائري مرهونًا

¹ - سعيد بوشعير: مرجع سبق ذكره، ص. 23.

² - أبو العلا يسري: دور القاضي في المواد المالية والاقتصادية المنصوص عليها في الدستور والاجتهاد، مجلة الاجتهاد القضائي، العدد الرابع، مارس 2008، ص. 10.

بموافقة المؤسسة العسكرية، ويصل ذلك حتى لاختيار الرئيس الذي لا يمكن أن يتم إلا من خلال موافقتها،¹ وبناء عليه كانت العلاقة بين الجيش والرئاسة تتسم بالجدلية؛ حيث تتجاذب الأدوار بين المؤسسة العسكرية والمؤسسة الرئاسية² لأن الجيش الوطني الشعبي الجزائري لا ينحصر دوره فقط في الدفاع عن الوطن، وإنما يتجاوزه إلى حماية الثورة والمشاركة في التنمية، فقد أدى دورا كبيرا ومهما لأجل استقلال الجزائر³. كما اكتسبت المؤسسة العسكرية هذه القوة أيضا كونها كان السبب في تشكل النظام السياسي الجزائري كما عرضنا له في بداية هذا الفصل.

2.14. المؤسسات غير الرسمية للنظام السياسي الجزائري:

بعد دخول الجزائر مرحلة التعددية الحزبية فكان انفتاح النظام السياسي الجزائري، فدخلت بذلك العديد من المؤسسات حيز النشاط السياسي، كالأحزاب السياسية ومختلف فعاليات المجتمع المدني، فشكلت مؤسسات النظام غير الرسمية.

* **الأحزاب السياسية:** مرت التجربة الحزبية في الجزائر بمرحلتين، المرحلة الأولى عرفت بالأحادية الحزبية، أين ظهر حزب جبهة التحرير الوطني كحزب وحيد لقيادة الحياة السياسية في الجزائر، وهو ما جاء في المشروع الدستوري لعام 1963 في مادته 23 على أن "جبهة التحرير الوطني هي حزب الطليعة الوحيد في الجزائر"، وأضافت المادة التي تليها مباشرة؛ المادة 24 على أنها تحدد سياسة الأمة حيث نصت على "أن جبهة التحرير الوطني تحدد سياسة الأمة وتوجه عمل الدولة وتراقب عمل المجلس الوطني والحكومة".⁴ إلى غاية 1971 صدر نص خاص بتنظيم الجمعيات والمتمثل في الأمر رقم 79/71 المؤرخ في 03 ديسمبر 1971، إذ صدر في مادته 23 تنص على: "تؤسس الجمعيات ذات الطابع السياسي بموجب مقرر من السلطات العليا للحزب، يكون التأسيس موضوعا لمرسوم ينشر في الجريدة

¹ - ناجي عبد النور: مرجع سبق ذكره، ص. 104.

² - أحمد منبسي: التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي، مصر، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 2004، ص. 165.

³ - فدوى مرابط: مرجع سبق ذكره، ص. 40.

⁴ - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: دستور 1963، المادتين 23-24.

الرسمية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ويخضع حل الجمعيات ذات الطابع لنفس الأوضاع المتعلقة بتأسيسها" وتوجه دستور 1976 إلى تكريس مبدأ الحزب الواحد¹، بالرغم من ذلك وجدت أحزاب سياسية في عهد الأحادية نذكر منها: جبهة القوى الاشتراكي، الحزب الاجتماعي الديمقراطي، الحركة من أجل الديمقراطية في الجزائر، والحركات الإسلامية.

ثم جاء تعديل الدستور لسنة 1989 والذي شكل هذا الأخير نقطة التحول الكبيرة في تشكيل الأحزاب السياسية بالجزائر، حيث نشر في 5/02/1989 نص الدستور الجديد وطرح للمناقشة الشعبية ولوحظ في نص هذا الدستور الجديد الإقرار بحق إنشاء جمعيات ذات طابع سياسي ونقابي وإنشاء مجلس إسلامي واقتصار دور الجيش على الدفاع الوطني.² وقد جاء هذا التعديل سعياً لتأطير التحول الديمقراطي مؤسسياً بعد الأزمة السياسية التي عرفت الجزائر وتفاعلت معها، وهو ما نصت عليه المادة 40 "حق إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي معترف به ولا يمكن التذرع بهذا الحق لضرب الحريات السياسية والوحدة الوطنية والسلامة الترابية واستغلال البلاد وسيادة الشعب."³ وعليه ظهر على الساحة السياسية حوالي 40 حزب سياسي وصلت لما يزيد عن 60 حزب فيما بعد، صنفت الأحزاب السياسية إلى ثلاثة تيارات مختلفة هي: أحزاب التيار الوطني ويضم عدداً من الأحزاب من أهمها حزب التجمع الوطني الديمقراطي وحزب جبهة التحرير الوطني، والتيار الإسلامي الذي يضم عدداً من الأحزاب من أهمها يأتي في مقدمتها حركة مجتمع السلم "حمس" أو "حماس" سابقاً وحركة النهضة والجبهة الإسلامية للإنقاذ التي تم حلها عام 1992، والتيار العلماني ومن الأحزاب التي يضمها، حزب العمال، وجبهة القوى الاشتراكية والتجمع من أجل الثقافة والديمقراطية والحركة الديمقراطية الاجتماعية "الحزب الشيوعي سابقاً"⁴.

* **المجتمع المدني:** يعرف عبد الفتاح إسماعيل المجتمع المدني بأنه: "المؤسسات

السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعمل في ميادينها المختلفة، في استقلال عن

¹ - أحمد سويقات: التجربة الحزبية في الجزائر 1962-2004، مجلة الباحث، العدد 04، 2006، ص. 123.

² - زهرة بن عروس: الإسلاموية السياسية-المأساة الجزائرية-ترجمة: غازي البيطار، بيروت، دار الفارابي، 2002، ص. 81-82.

³ - أحمد سويقات: مرجع سبق ذكره، ص. 124.

⁴ - أحمد منيسي: مرجع سبق ذكره، ص. 157.

سلطة الدولة لتحقيق أغراض متعددة منها أغراض سياسية كالمشاركة في صنع القرار...، ومنها أغراض نقابية كالدفاع عن المصالح الاقتصادية لأعضاء النقابة، ومنها أغراض ثقافية كما في اتحادات الكتاب والمثقفين، ومنها أغراض اجتماعية للإسهام في العمل الاجتماعي لتحقيق التنمية".¹ بينما يرى 'شميتز' المجتمع المدني بأنه: نظام أو مجموعة من الجماعات الوسيطة المنظمة ذاتيا والتي تتمتع:

- باستقلال نسبي عن كل السلطات العامة و وحدات الإنتاج الخاصة، أي العائلات والمشروعات.

- كما أنها قادرة على إتخاذ أنشطة جماعية للتعبير والدفاع عن رغباتها ومصالحها.
- لا تسعى إلى أن تحل محل أجهزة الدولة، أو أن تقبل مسؤولية تولي مهام الحكم بشكل عام.
- تقبل العمل في ظل قاعدة محددة سلفا ذات طبيعة مدنية، تؤكد على الاحترام.²
ويرى محمد العربي ولد خليفة المجتمع المدني الجزائري بأنه: "شبكة منظمة أو شبه منظمة من النخب والقيادات السياسية والثقافية والاجتماعية تتمتع بالقدرة على الحركة والرد السريع والتأثير على مراكز القرار والإعلام بوجه خاص، وتضم الأطباء والمحامين والمهندسين والمناضلين والنقابيين أو الصحافيين والضباط والأساتذة والمفكرين والطلاب والمعلمين وغيرهم".³ من خلال ما سبق يمكن لنا القول أن للمجتمع المدني ميزتين هما، الجانب التنظيمي والجانب الاستقلالي، وهما ميزتان ارتبطتا بالمفهوم فالمجتمع المدني.

عرفت الجزائر في الفترة بين 1988 إلى أواخر التسعينات مرحلة انتقالية صعبة جدا، لدرجة انها سميت بالعشرية السوداء للجزائر، هذه السنوات أعطت صبغة خاصة للحياة الاقتصادية والاجتماعية بين كل أفراد المجتمع الجزائري، جعلت معظمهم يعيش أزمات مختلفة فيما بينها نوعا ودرجتا، هذه الظروف ساعدت في ظهور منظمات المجتمع المدني في الجزائر بشكل جلي خلال هذه الفترة. وتعود الانطلاقة الحقيقية للمجتمع المدني في الجزائر،

¹ الحبيب الجناحي وسيف الدين عبد الفتاح إسماعيل: المجتمع المدني وأبعاده الفكرية، دمشق، دار الفكر، 2003، ص. 31.

² - Philippe (S.): *Civil society at west*, in Larry Diamond et al (eds), *Consolidating the Third Wave Democracies, Themes and Perspectives*, Baltimore, Johns Hopkins University Press, 1997, P. 240.

³ - محمد العربي ولد خليفة: الأزمة المفروضة على الجزائر - مقاربة أولية على هدى استراتيجية ثورة التحرير الوطنية -، الجزائر، دار الأمة، 1998، ص. 176.

مع تأسيس اللجان والجمعيات لحماية ضحايا القمع على إثر حوادث أكتوبر 1988، لتكون بداية الانطلاقة لجمعيات مختلفة، كالجمعيات الخيرية، والمهنية، جمعيات ضحايا الإرهاب وغيرها من الجمعيات، وبإعلان قانون الجمعيات ذات الطابع الاجتماعي كإطار قانوني وشرعي لممارسة حق تكوين الجمعيات، كحق إنساني تؤكد كل مواثيق حقوق الإنسان، عرفت الجزائر تسجيل اعتماد كم كبير من الجمعيات، فقد تأسس بين سنتي 1991 و 1995 حوالي 434 جمعية، وقد فسر عبد القادر بهلول هذه الظاهرة بقوله: 'في تقديرنا إن ضياع الثقة بين الأفراد في المجتمع، والصراع السياسي بين الأشخاص الذين مارسوا العمل السياسي قبل الثورة التحريرية وأثناءها في نظام الحزب الواحد هما سببان في تشكيل الأحزاب، أما الجانب الشكلي فهو عامل التسهيلات المفرطة التي يقدها نص قانون الجمعيات، حيث يكفي أن يجتمع على الأقل خمسة عشرة شخصا ليؤسسوا جمعية.¹ ويمكن أن نذكر أن أهم تنظيمات المجتمع المدني في الجزائر تمثلت في:

* تنظيمات العمال والزراع/ * النقابات المهنية / * المنظمات النسوية /
* جمعيات حقوق الإنسان/ * الجمعيات التطوعية/ * الجمعيات الثقافية.²

4. 2. وظائف النظام السياسي الجزائري:

النظام السياسي كغيره من النظم الاجتماعية يمارس العديد من الوظائف والأدوار المتميزة والمتكاملة في آن واحد، كنتيجة لتعدد الحياة الاجتماعية، وتعدد المطالب التي يتلقاها النظام وتتنوع التحديات التي يتعرض لها هذا من جهة، وإلى تعدد وتنوع البنى والمؤسسات التي يعتمد عليها من جهة أخرى.³ إذ تتحدد ووظائف أي نظام في ظل الأهداف والغايات التي يسعى لتحقيقها، والتي يتوقف نجاحها على مدى تحقيق الأهداف المسطرة من طرف النظام وعلى حجم ونوع وكفاءة القدرات التي يتحلّى بها النظام نفسه، والبنى والميكانيزمات التي يعتمد عليها.

¹ عبد القادر بهلول: الجزائر بين الأزمة الاقتصادية والأزمة السياسية، الجزائر، دار دحلب، 1993، ص. 86.

² عبد الرحمن برقوق وصونيا العيادي: المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الجزائر، كراسات التحول الديمقراطي، جامعة محمد خيضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، ديسمبر 2005، ص ص. 96-98، من موقع:

http://www.univ-biskra.dz/fac/droit/index.php?option=com_content&view=article&id=58&Itemid=58

³ السيد عبد الحليم الزيات: التنمية السياسية دراسة في علم الاجتماع السياسي-الأبعاد المعرفية والمنهجية-، الجزء الأول، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 2002، ص. 211.

إذ حدد بعض الباحثين وظيفتين للنظام هما: "التشريع" و"التنفيذ" أي ربط وظائف النظام السياسي بعملية صنع القوانين العامة من ناحية وفي صنع اللوائح العامة التي يقتضيها أعمال تلك القوانين العامة من ناحية أخرى؛ هاتان الوظيفتان سياسيتان تبعا لكونهما تقومان على صنع القرارات العامة المجردة التي تستهدف بث القيم على مستوى المجتمع الكلي.¹

بينما ميز 'جبريل ألموند' بين نوعين رئيسيين من وظائف النظام السياسي؛ تمثل الأول في "وظائف المدخلات" يشمل عدة وظائف: التنشئة والتثقيف السياسي، التعبير عن المصالح، تجميع المطالب (المصالح)، تحقيق الاتصال السياسي.

الثاني يسميه "وظائف المخرجات" ويشمل وظائف: صنع القواعد، تطبيق القواعد، والفصل في المنازعات وفق القواعد.

- **وظائف المدخلات:** وتشمل هذه الوظائف ما يلي:

* **التنشئة والتثقيف السياسي:** من خلال هذه الوظيفة يسعى النظام السياسي إلى تأهيل الفرد للقيام بالدور المطلوب منه في المجتمع، وذلك بإعطائه قدرا مناسباً من الثقافة السياسية والاجتماعية السائدة.

* **التعبير عن المصالح:** ويعني ألموند بهذه الوظيفة فتح المجال للمواطنين للتعبير عن مصالحهم ومطالبهم المختلفة للجهاز السياسي عن طريق قنوات ووسائل وطرق اتصال للوصول إلى معرفة مطالب بيئة الجهاز السياسي.

* **تجميع المطالب (المصالح):** في هذه الوظيفة يقوم الجهاز السياسي حسب ألموند بتجميع مصالح ومطالب واحتياجات المواطنين بصورة جماعية.

* **تحقيق الاتصال بين الجهاز السياسي والمواطنين:** وتعني هذه الوظيفة اتخاذ الجهاز الإداري لعدة طرق ووسائل لإيصال قراراته السياسية إلى المواطنين من ناحية، وإيصال احتياجات المواطن إلى الجهاز السياسي من ناحية أخرى.

¹ - محمد طه بدوي وليمي أمين مرسى: مرجع سبق ذكره، ص. 135.

- وظائف المخرجات: وحددها ألموند في وظائف ثلاثة كما يلي:

* عملية صنع القوانين والتشريعات التي تقوم عليها السلطة التشريعية.

* تنفيذ القوانين والتشريعات من جانب السلطة التنفيذية.

* التأكد من أن القوانين والتشريعات لا تخالف الدستور من ناحية وأن القوانين قد نفذت

وطبقت بعدالة على المواطنين من ناحية أخرى، ويقوم القضاء على هذه الوظيفة.¹

فالوظائف الثلاث الأخيرة في رأي جبريل ألموند هي نفس الوظائف السابقة للفصل بين السلطات، وإن اكتسبت مسميات جديدة بهدف تحريرها من طبيعتها الاستاتيكية وإضفاء الطابع الحركي عليها، وأثبتت العديد من الدراسات أن تعدد الوظائف السياسية بالنسبة للبنية أو المؤسسة السياسية الواحدة وجد في أغلب النظم السياسية التاريخية والمعاصرة، ومن أمثلة ذلك الوظائف السبع للنظام السياسي تمارس في إنجلترا من خلال أكثر من بناء أو مؤسسة سياسية أو شبه سياسية واحدة، وإن كان ذلك بدرجات متفاوتة؛ وقد أوضح ألموند وباول ذلك في كتابهما "السياسية المقارنة اليوم" حيث سجلا هذه الظاهرة على النحو التالي:

جدول رقم (01): يوضح الوظائف السبع للنظام السياسي الممارسة في إنجلترا لأكثر من مؤسسة سياسية:

الوظائف السياسية	المؤسسات الاجتماعية	جماعات المصالح	الأحزاب السياسية	البرلمان	مجلس الوزراء	البيروقراطية	المحاكم
التنشئة السياسية	+++	++	++	++	++	+++	+
الاتصال السياسي	+++	+	+++	+++	+++	+++	++
التعبير عن المصالح	+	+++	++	++	++	++	-
تجميع المصالح	-	+	+++	+++	+++	+++	-
صنع القواعد	-	+	+	+++	+++	+++	-
تطبيق القواعد	-	+	-	+++	+++	+++	-
الفصل في المنازعات	-	-	-	-	-	++	+++

لا شيء -
 قليل +
 بدرجة متوسطة ++
 بدرجة عالية +++

*المصدر: السيد عبد الحليم الزيات: التنمية السياسية دراسة في الاجتماع السياسي الجزء الأول الأبعاد المعرفية والمنهجية، مرجع سبق ذكره، ص. 212.

¹ عادل فتحي ثابت عبد الحافظ: النظرية السياسية المعاصرة دراسة في النماذج والنظريات التي قدمت لفهم وتحليل عالم السياسة، الإسكندرية، الدار الجامعية، 2007، ص ص. 191-192.

وبقراءة بسيطة لهذا الجدول يمكن أن نستنتج أن الوظائف السياسية الأكثر ممارسة حسب نتائج دراسة "الموند وباول" في إنجلترا هي وظيفة التنشئة السياسية، ووظيفة الاتصال السياسي، والملاحظ أن هاتين الوظيفتين تمارس من المؤسسات السياسية السبع التي حددها الباحثان في هذه الدراسة بدرجات متفاوتة، حيث مورست هذه الوظيفة بدرجة عالية من المؤسسات الاجتماعية ومن خلال تطبيق البيروقراطية في هذه المؤسسة، وبنفس الدرجة من الممارسة، كانت لوظيفة الاتصال السياسي غير أن هذه الوظيفة قد مورست من مؤسسات أكثر من السابقة حيث نجدها ممارسة بالإضافة للمؤسستين السابقتين من طرف الأحزاب السياسية، البرلمان ومجلس الوزراء.

وبدرجة أقل من السابقة أي بدرجة متوسطة كما حددها الباحثان نجد أن نجد وظيفة التنشئة السياسية ممارسة بدرجة متوسطة عند جماعات المصالح والأحزاب السياسية والبرلمان ومجلس الوزراء، بينما في وظيفة الاتصال نجد فقط المحاكم كمؤسسة من مؤسسات النظام السياسي حسب هذه الدراسة من تمارس التنشئة السياسية بدرجة قليلة وذلك قد يعود لأن مؤسسة للفصل بين المنازعات أكثر منها للتنشئة السياسية، وهو ما يظهر في ممارسة هذه القيمة بدرجة عالية من المؤسسة السياسية واستخدام البيروقراطية. فالتنشئة السياسية تعتبر إحدى عمليات النظام السياسي التي يترتب عنها مجموعة من النتائج المؤثرة في أداء النظام السياسي، وحسب المدخل البنوي الوظيفي فالتنشئة السياسية هي وسيلة لدعم وتأييد النظام السياسي، فهي عملية يتم من خلالها خلق قيم ومعارف مناسبة لدى المواطنين تجاه نظام سياسي معين، على افتراض أن التأييد الأساسي عامل ضروري لاستمرارية أي نظام سياسي عبر الزمن¹.

وحسب هذا الجدول يتضح أن وظيفة التعبير عن المصالح ممارسة بدرجة عالية عند جماعات المصالح وفي استخدام البيروقراطية، بينما ممارسة بدرجة متوسطة عند الأحزاب

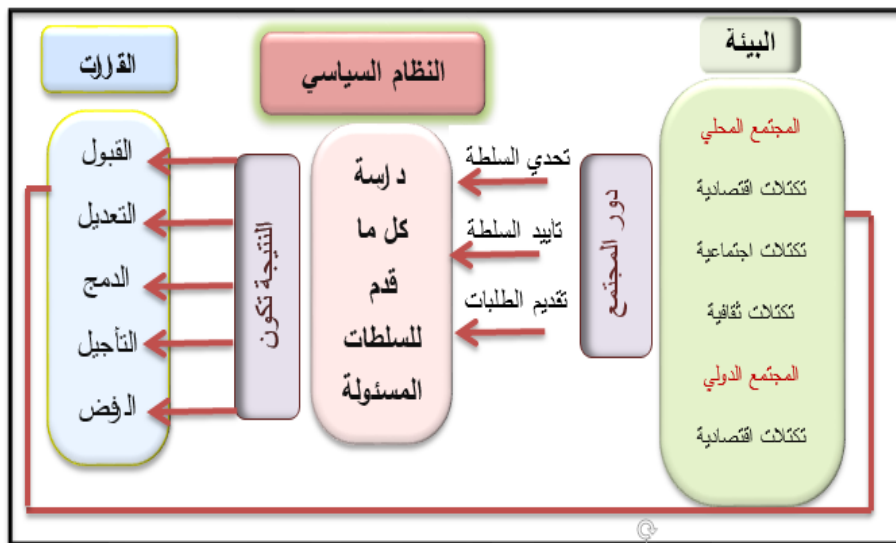
¹ ريتشارد داوسن وآخرون: التنشئة السياسية دراسة تحليلية، ترجمة: مصطفى عبد الله أبو القاسم خشم ومحمد زاهي محمد بشير المغربي، ط 02، بنغازي، منشورات جامعة فارينوس، 1998، ص ص. 23-24.

السياسية والبرلمان ومجلس الوزراء، بينما نجد هذه الوظيفة ممارسة بدرجة قليلة عند المؤسسات الاجتماعية، وغير ممارسة عند المحاكم.

ونستنتج أيضا من هذا الجدول أن كل من وظيفة تجميع المصالح ووظيفة صنع القواعد ووظيفة تطبيق القواعد متقاربة في درجات الممارسة من طرف مؤسسات النظام السياسي، حيث نجد هذه الوظائف الثلاث ممارسة بدرجة عالية من طرف البرلمان ومجلس الوزراء والبيروقراطية، بالإضافة إلى مؤسسة الأحزاب السياسية التي تمارس أيضا وظيفة تجميع المصالح بدرجة عالية عن غيرها من الوظائف الثلاثة، حيث نجد هذه المؤسسة تمارس وظيفة صنع القواعد بدرجة قليلة بينما تطبيق القواعد غير ممارسة عند هذه المؤسسة، كما نجد هذه الوظائف الثلاثة أيضا غير ممارسة عند المؤسسات الاجتماعية وكذلك المحاكم.

أما الوظيفة الأخيرة حسب تصنيف الباحثان فهي غير ممارسة من طرف كل مؤسسات النظام السياسي المطروحة في هذه الدراسة ما عدا في البيروقراطية بدرجة متوسطة، وبدرجة عالية في المحاكم، وهي نتيجة منطقية على أساس أن الوظيفة الأساسية للمحاكم هي فض النزاعات والفصل فيها بشكل نهائي. كما يمكن لنا نلخص وظائف النظام السياسي حسب محمد نصر مهنا في الرسم التخطيطي التالي والذي لخص فيه الطريقة التي يعمل بها النظام كما يلي:

شكل رقم (05): يوضح الطريقة التي يعمل بها النظام السياسي



*المصدر: محمد نصر مهنا، مرجع سبق ذكره، ص 504.

سنحاول من خلال هذا العنصر أن نعرض وظائف النظام السياسي الجزائري من خلال موثيقها ودراساتيرها كما يلي:

4 2 1. وظائف النظام السياسي الجزائري في ظل دستور 1963:

اتخذ الدستور الجزائري من الاشتراكية مذهباً وشعاراً صريحاً للدولة، وأشار إليها في صلب الدستور في مقدمته "فمضت الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية توجه مناحي نشاطها إلى طريق تشييد البلاد، وفاء منها للميثاق الذي أقره المجلس القومي للثورة الجزائرية في طرابلس، وطبقاً للمبادئ الاشتراكية والممارسة الفعلية للسلطة من طرف الشعب الذي يشكل طليعته الفلاحون، والجماهير الكادحة، والمتفقون الثوريون".¹ كما حدد في المادة رقم (10) الأهداف الأساسية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وهي: - صيانة الاستقلال الوطني وسلامة الأراضي الوطنية والوحدة الوطنية/ - ممارسة السلطة من طرف الشعب الذي يؤلف طليعته فلاحون وعمال ومتفقون ثوريون /- تشييد ديمقراطية اشتراكية، ومقاومة استغلال الإنسان في جميع أشكاله، وضمان حق العمل ومجانبة التعليم وتصفية جميع بقايا الاستعمار/ - الدفاع عن الحرية واحترام كرامة الإنسان /- مقاومة كل نوع من التمييز وخاصة التمييز العنصري والديني /- السلام في العالم /- استتكار التعذيب وكل مساس حسي أو معنوي بكيان الإنسان.² أما المادة (22) فقد بينت ثوابت الجزائر مع تأكيدها اتباع النهج الاشتراكي إذ جاء فيها: "لا يجوز لأي كان أن يستعمل الحقوق والحريات السالفة الذكر في المساس باستقلال الأمة وسلامة الأراضي الوطنية والوحدة الوطنية ومؤسسات الجمهورية ومطامح الشعب الاشتراكية، ومبدأ وحدانية جبهة التحرير الوطني".³

في عديد التحليلات التي أجراها محللون سياسيون أكدوا أن دستور 1963 عبارة عن برنامج وليس دستور قانون، فهو مشحون بالأيديولوجيا الاشتراكية، فحاول أن يكرس هذه الخلفية الأيديولوجية على سائر هيئات ومؤسسات الدولة وبالتالي فإن الدولة دولة متدخلة ذات دور

¹ - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: دستور 10 سبتمبر 1963، الجزائر، ص. 02.

² - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: نفس المرجع، ص. 04.

³ - نفس المرجع: ص. 05.

إيجابي كقولها في المادة (16): "تعترف الجمهورية بحق كل فرد في حياة لائقة وفي توزيع عادل للدخل القومي". وفي المادة (18): "التعليم إجباري، والثقافة في متناول الجميع بدون تمييز إلا ما كان ناشئاً عن استعدادات كل فرد وحاجيات الجماعة".

في الأخير يمكن لنا القول أن الجزائر في هذه المرحلة انتهجت الفكر الاشتراكي دون الانتقاص منه، فالحقوق الأساسية المعترف بها لكل مواطن بالجمهورية تمكنه من المساهمة بطريقة كاملة وفعالة في مهمة تشييد البلاد وهي تمكنه من تحقيقه لذاته بصورة منسجمة في نطاق المجموعة طبقاً لمصالح البلاد واختيارات الشعب، وفقاً لما جاء في مقدمة الدستور.¹

2.2.4. وظائف النظام السياسي الجزائري في ظل دستور 1976:

جعل التنظيم الدستوري لهذه الفترة الاشتراكية مجالاً واسعاً، سواء في الميثاق الوطني أو صلب الدستور ذاته فتحدث الميثاق عن الإسلام والثورة الاشتراكية، في الدستور كان الاختيار الاشتراكي من الثوابت التي لا يجوز ولا يمكن لأي مشروع لتعديل الدستور أن يمسه (المادة 195) والتي نصت على: <لا يمكن لأي مشروع لتعديل الدستور أن يمسه:

بالصفة الجمهورية للحكم / بدين الدولة / بالاختيار الاشتراكي / بالحريات الأساسية للإنسان والمواطن / بمبدأ التصويت عن طريق الاقتراع العام المباشر والسري / بسلامة التراب الوطني.>

كما أبرز هذا الدستور مهام الفلسفة الاشتراكية في الفصل الثاني المعنون بـ: "الاشتراكية"، اشتمل المواد من (10) إلى (24)، حيث اعتبر الاشتراكية هي تعميق لثورة الفاتح نوفمبر 1954، ونتيجة منطقية لها، وتحدد الثورة الاشتراكية خطوط عملها الأساسية للتعبير بترقية الإنسان إلى مستوى من العيش يتلاءم وظروف الحياة العصرية، وتمكين الجزائر من إرساء قاعدة اجتماعية اقتصادية متحررة من الاستغلال والتخلف المادة (11)، كما اعتبرت المادة (13) ملكية الدولة أعلى أشكال الملكية الاجتماعية، وحددت المادة (16) طبيعة الملكية الفردية: (الملكية الفردية ذات الاستعمال الشخصي أو العائلي مضمونة. الملكية الخاصة غير

¹ فوزي أوصديق: الوسيط في النظم السياسية والقانون الدستوري -دراسة مقارنة-، القسم الأول -النظرية العامة للدولة-، الكويت، دار الكتاب الحديث، 2000، ص. 301.

الاستغلالية، كما يعرفها القانون، جزء لا يتجزأ من التنظيم الاجتماعي الجديد. الملكية الخاصة، لا سيما في الميدان الاقتصادي، يجب أن تساهم في تنمية البلاد وأن تكون ذات منفعة اجتماعية. وهي مضمونة في إطار القانون. حق الإرث مضمون).¹ كما أدرج في هذا الدستور، توزيع الدخل القومي، حيث تجري الاشتراكية على أن يمنح كل فرد نصيبه من الدخل القومي وفقا لعمله وظروفه وهو أكدته المادة (24): «يرتكز المجتمع على العمل، وينبذ التطفل نبذا جذريا، ويحكمه المبدأ الاشتراكي القائل: "من كل حسب مقدرته ولكل حسب عمله". العمل شرط أساسي لتنمية البلاد، وهو المصدر الذي يضمن به المواطن وسائل عيشه. يتم توظيف العمل حسب متطلبات الاقتصاد والمجتمع، وطبقا لاختيار العامل، وبناء على قدراته ومؤهلاته». كما ظهر أثر الاشتراكية في قائمة الحقوق والواجبات التي أقرها الدستور الجزائري للمواطنين، حيث عنون الفصل الرابع من الدستور بعنوان "الحريات الأساسية وحقوق المواطن" على قائمة مفصلة لتلك الحقوق اشتملتها المواد (من 39 إلى 73) وهي على التوالي:

المساواة بين الأفراد (من المادة 39 إلى 42) / حرمة حياة الأفراد (المادة 49) / حرمة المسكن (المادة 50) / حرية المعتقد (المادة 53) / حرية الابتكار الفكري والفني والعلمي (المادة 54) / حرية التعبير والاجتماع (المادة 55) / حرية إبقاء الجمعيات (المادة 56) / حرية التنقل (المادة 57) / حق الترشيح والانتخاب (المادة 59).

أما الحقوق والحريات ذات الطابع الاشتراكي أو الاجتماعي تبدأ من المواد التالية:

حق العمل (المواد من 59 إلى 62)، ومن المفارقات وجود حق الإضراب معترف به إلا في نطاق القطاع الخاص / الحق في الراحة (المادة 63) / حماية الشيخوخة والطفولة (المادة 64) / حماية الأسرة (المادة 65) / الحق في التعليم (المادة 66) / الحق في الرعاية الصحية (المادة 67) / حماية أموال الأجانب (المادة 68) / حماية اللاجئين السياسيين (المادة 70).

إلى جانب هذا انفراد المشرع الجزائري بمادة مميزة تكرر هذا التوجه الاشتراكي بل تعتبره معيارا لممارسة، هذه الحقوق فيقول المشرع الجزائري في المادة (73) أنه: «يحدد القانون شروط إسقاط الحقوق والحريات الأساسية لكل من يستعملها قصد المساس بالدستور أو بالمصالح

¹- فوزي أوصديق: نفس المرجع، ص ص. 203-203.

الرئيسية للمجموعة الوطنية، أو بوحدة الشعب والتراب الوطني، أو بالأمن الداخلي والخارجي للدولة، أو بالثورة الاشتراكية.

أخيرا فإن المشرع الجزائري قد أدرج في الفصل الخامس واجبات المواطن من (المادة 74 إلى المادة 81)، حيث استعمل فيها عبارات توحى بتكريس الأيديولوجيا الاشتراكية كقوله: <يحدد القانون شروط إسقاط الحقوق والحريات الأساسية لكل من يستعملها قصد المساس بالدستور أو بالمصالح الرئيسية للمجموعة الوطنية، أو بوحدة الشعب والتراب الوطني، أو بالأمن الداخلي الخارجي للدولة، أو بالثورة الاشتراكية> أو قوله: <على المرأة أن تشارك كامل المشاركة في التشييد الاشتراكي والتنمية الوطنية>¹.

4 2 3. وظائف النظام السياسي الجزائري في ظل دستور 1989:

عرف عن دستور فبراير أنه دستور قانون وليس دستور برنامج، بالرغم من ذلك فالنظام السياسي الجزائري لم يتخلى عن بعض الخدمات الاجتماعية والاقتصادية، بل لا يخلو من ذكر قائمة مفصلة من الحقوق الاجتماعية للمواطن في مختلف مراحل حياته. وعملية تنفيذ ما جاء في الدستور يتوقف على المقدرة الاقتصادية للدولة وبالأخص في جزائر الثمانينات، فقد عرفت أزمات متعددة الجوانب <مديونية، تضخم اقتصادي>، وهو ما جعل النظام السياسي يتخلى عن العديد من مهامه وتراجع عن الكثير من الثوابت الاجتماعية والاقتصادية <كعدم التكفل بالبناء الاجتماعي، ورفع الدعم عن بعض المواد الأساسية، إلغاء مجانية الصحة، وتراجع منظومة التربية>، أما الواجبات المحددة دستوريا التي وضعتها المادة (31) والتي نصت على: <الحريات الأساسية وحقوق الإنسان والمواطن مضمونة، وتكون تراثا مشتركا بين جميع الجزائريين والجزائريات، واجبههم أن ينقلوه من جيل إلى جيل كي يحافظوا على سلامته، وعدم انتهاك حرمة>، هذه المادة نصت بأن مؤسسات الدولة تستهدف مساواة كل المواطنين في الحقوق والواجبات بإزالة العقبات التي تعوق تفتح شخصية الإنسان وتحول دون مشاركة الجميع في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ ومن

¹ - فوزي أوصديق: نفس المرجع، ص ص. 203-204.

خلال نص هذه المادة نجد أن دستور 89 وبرغم الظروف التي وجد فيها اهتم بالحقوق المدنية والسياسية، كمنصه في المادة (31) أن: <الحريات الأساسية وحقوق الإنسان والمواطن مضمونة، وتكون تراثا مشتركا بين جميع الجزائريين والجزائريات، واجبهم أن ينقلوه من جيل إلى جيل كي يحافظوا على سلامته، وعدم انتهاك حرمة> وما أكدته أيضا المادة (32): <الدفاع الفردي أو عن طريق الجمعية عن الحقوق الأساسية للإنسان وعن الحريات الفردية والجماعية، مضمونة>، كما كرس التعددية الحزبية في المادة(40): <حق إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي معترف به، ولا يمكن التذرع بهذا الحق لضرب الحريات الأساسية، والوحدة الوطنية، والسلامة الترابية، واستقلال البلاد، وسيادة الشعب>¹.

بعد ما عرضنا أهم وظائف النظام السياسي الجزائري في ظل الدساتير السابقة؛ يمكن لنا أن نستنتج، أن وظائف النظام السياسي الجزائري الحديث، أصبحت مختلفة عن وظائفه وفقا لصورته السابقة والمنبثقة من الاشتراكية، كما أنها لم تأخذ بالمذهب الفردي بشكل تام، وأخذ بالمذهب الاجتماعي عن طريق تدخل الدولة في بعض الشؤون، واحتفاظها بالقيم الاجتماعية المتعارف عليها، كالدين، الأسرة، والملكية الفردية، وحرية العقيدة والتفكير وتطوير كل هذه القيم بما يتفق وحاجات المجتمع الجزائري الجديد، كما يسمح للدولة بأن تتدخل بالقدر اللازم لتحقيق تلك الأهداف، كإقرار العدالة الاجتماعية ومكافحة البطالة أو غير ذلك من الأغراض المصيرية.

كما أن الدستور الجزائري وإن لم يشر بشكل صريح للاشتراكية فإن نصوصه لم تخل من ذكر بعض الخدمات للمواطنين من هذا القبيل، فتكفل الدستور ببعض الحقوق الاجتماعية، مثل كفالة الحق في الحماية والأمن والنظافة والعمل كما جاء في المادة (52) والتي نصت على: <لكل المواطنين الحق في العمل. يضمن القانون في أثناء العمل الحق في الحماية، والأمن، والنظافة، الحق في الراحة مضمون، ويحدد القانون كيفية ممارسته>.

¹ - فوزي أوصديق: نفس المرجع، ص ص. 205-206.

كما ضمنت المادة (50) التعليم المجاني كل أفراد المجتمع، بالإضافة، كما ضمنت المادة (51) الرعاية الصحية واعتبرتها حق للمواطنين. هذا ونجد أيضا الدستور الجزائري قد تضمن بعض الأحكام التي لا توجد في العادة إلا في الدساتير الاشتراكية ومن ذلك المادة (09) التي نصت على لا يجوز للمؤسسات أن تقوم بما يأتي: - لممارسات الإقطاعية، والجهوية، والمحسوبية / إقامة علاقات الاستغلال والتبعية/ السلوك المخالف للخلق الإسلامي وقيم ثورة نوفمبر. ونجده أيضا في نص المادة (14) والتي تقول: <تقوم الدولة على مبادئ التنظيم الديمقراطي والعدالة الاجتماعية

1

4 2 4. وظائف النظام السياسي الجزائري في ظل دستور 1996 و2008:

بصدور دستور 1996 تدعم التوجه الذي رسمه دستور 1989، حيث أقر تقنيات لم تكن موجودة في الدساتير السابقة ومن أهم المبادئ التي أرساها في تأكيد التوجيه الديمقراطي للنظام؛ تعميقه للتعددية كمبدأ مستقر دستوريا باستخدام مصطلح الأحزاب السياسية بدل الجمعيات ذات الطابع السياسي، كذلك مفاهيم جديدة مست الإدارة والقوانين العضوية، والتوازنات الكبرى بين السلطات، كما أجرى تعديل في صياغة البرلمان الذي كان يتكون من غرفة واحدة في دستور 1989 أصبح يتكون من غرفتين-المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة- في دستور 1996، بالإضافة لتحديده مدة عهدة رئيس الجمهورية بعهدتين². في 15 نوفمبر 2008 جاءت المبادرة من طرف رئيس الجمهورية بتعديل الدستور دون عرضه على الاستفتاء الشعبي، طبقا للمادة 176 من الدستور³، حيث تم فيه تعديل جزئي للدستور السابق حيث لم تحدد عدد العهديات وتم إعطاء رئيس الجمهورية صلاحيات واسعة تتعدى صلاحيات الرئاسة إلى صلاحيات الجهاز التنفيذي، وتجاوز البرلمان في مجال التشريع بالأوامر⁴.

¹- فوزي أوصديق: نفس المرجع، ص ص. 306-307.

²- عبد الجليل مفتاح: الإصلاحات الدستورية والقانونية وأثرها على حركة التحول الديمقراطي في الجزائر، كراسات الدخول الديمقراطي في الجزائر، الجزائر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 10-11 ديسمبر، 2005، ص. 72.

³- مولود ديدان: دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، آخر تعديل اه نوفمبر 2008، دون بلد، دار بلقيس، 2008، ص. 3.

⁴- عبد الجليل مفتاح: مرجع سبق ذكره، ص ص. 72-73.

5. أزمات النظام السياسي:

حدد لوجود الأزمة مجموع الخصائص، نذكر منها الخصائص التي ذكرها "تشارلز هيرمان" كما يلي: * تحديد الأهداف الرئيسية لصناع القرار أو "الدولة" / * الوقت المحدود الممكن لصناعة القرار قبل أن يحدث تغيير في الوضع / * مفاجأة صناع القرار بالحدث.¹

عرف النظام السياسي الجزائري كغيره من الأنظمة السياسية لباقي دول العالم مجموعة من الأزمات، وتماشيا مع أهداف الدراسة سنعرض لأزمتين من الأزمات المتعددة الأبعاد تفاعلت لتشكل ضغطا في المحيط الداخلي للمجتمع الجزائري نوردها كما يلي:

1.5 أزمة الشرعية في النظام السياسي الجزائري:

أزمة الشرعية في النظام السياسي الجزائري جذورها متأصلة منذ بدايات تشكل نظام سياسي للحكومة المؤقتة قبل الاستقلال وفي الجزائر المستقلة؛ وذلك لأن أخذ زمام السلطة في الجزائر تميز منذ البداية بطابعه العنيف والذي ارتبط أساسا بقوة النخبة العسكرية، إذ أطيح بالحكومة المؤقتة التي قادت مفاوضات إيفيان - كتنظيم سياسي - بالقوة العسكرية واعتلى بن بلة السلطة بفضل دعم الجيش له برغم مقاومة بعض قيادات جيش الولايات²، في هذه المرحلة ظهرت أولوية الجهاز التنفيذي وعلى رأسه رئيس الجمهورية كسلطة عليا على حساب المؤسسة التشريعية كواقع مباشر بعد الاستقلال، إذ بعد إنشاء المكتب السياسي في 22 جوان 1962 من طرف قيادة الأركان العامة كسلطة موازية للحكومة المؤقتة والتي عادت إليه مشروعية تسيير شؤون البلاد بعد أحداث صائفة 1962، تولى هذا المكتب تعيين أعضاء الجمعية التأسيسية (البرلمان) وعلى أساس القائمة المقترحة تم تنظيم انتخابات صادق عليها الشعب بتاريخ 20 سبتمبر 1962 تؤكد تبعية هؤلاء النواب للحكومة، فقد استفادت الجزائر بعد الاستقلال من الإرث التاريخي لجبهة التحرير الوطني فاعتمد هذا الإرث على مر أنظمة الحكم المتعاقبة من سنة 1962 إلى ما بعد الانفتاح السياسي كأساس لمشروعية الحكم انطلاقا من الأحقية التاريخية

¹- حسين قادري: النزاعات الدولية-دراسة وتحليل-، الجزائر، منشورات خير جليس، 2007، ص. 21.

²- إسماعيل قيرة وآخرون: مستقبل الديمقراطية في الجزائر، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2002، ص. 93.

والثورية التي تؤهله للمحافظة على استمرارية الدولة ومؤسساتها، ويبرر 'ميشال كامو' استناد النخب الحاكمة إلى الحزب الحاكمة إلى الحزب كأساس للمشروعية كونه يرمز إلى الوحدة، وإلى عدم وجود تناقضات وانقسامات داخل المجتمع، فجبهة التحرير الوطني تجسد ذاكرة الماضي وتاريخ الكفاح المسلح وتستقطب طموحات وأمني الشعب وكل هذه المعايير كفيلة بأن تضمن الولاء داخل أي تنظيم اجتماعي.¹

غير أن مشروعية النظام السياسي في الجزائر لم تستند فقط على القيم النابعة من الإرث التاريخي للكفاح المسلح، وبالموازات مع ذلك وبعد أحداث 19 جوان 1965 حاول الرئيس الراحل هواري بومدين " تبرير الانقلاب باسترجاع الشرعية الثورية، وفي فترة حكمه حرص على أن تبقى له السيطرة والأولوية على الحزب، وهكذا تم التحالف بين الجيش والتكنوقراطيين وأعطيت الأولوية لبناء الدولة على أسس متينة والقيام بتنمية سريعة للخروج من الوضعية الاقتصادية والاجتماعية وذلك بغض النظر على الضعف الإيديولوجي للحزب الذي أعطيت له مرتبة ثانوية.² فبذلك عمل الرئيس هواري بومدين على إرساء أسس للمشروعية انطلاقاً من الإنجازات، ففي سنة 1966 بدأت حملة التأميم الواسعة سمحت للجزائر من خلال المؤسسات الوطنية بمراقبة مواردها المنجمية والطاقوية، وكذا نشاطاتها الصناعية البنكية، وعلى أساس هذه القاعدة شرعت الدولة في مباشرة سياسة طموحة من خلال المخططات التنموية انطلاقاً من سنة 1967، فانطلقاً من هذه الإجراءات حاول الرئيس هواري بومدين إعطاء بعد واقعي لعدد واسع من المحاور المؤسسة للخطابات الثورية، مثل مناهضة الإمبريالية وبناء قاعدة صناعية وتحقيق الاستقلال الاقتصادي وغيرها، فكان نمط المشاركة السياسية القائم على التعبئة الجماهيرية أساس آخر لبناء مشروعيته.

وقد رأى 'ميشال كامو' أن استناد الدولة إلى المشروعية التاريخية هو نتاج أزمة شرعية مستها بعد الاستقلال وذلك راجع إلى التناقضات الداخلية التي كانت تعرفها جبهة التحرير الوطني (كما عرضنا له بنوع من التفصيل في بداية هذا الفصل - خلفية تاريخية لتبلور النظام

¹- فاضل أمال: مرجع سبق ذكره، ص ص. 58-55.

²- ناجي عبد النور: مرجع سبق ذكره، ص. 197.

السياسي الجزائري-)، وعلى الرغم من ذلك تمكن النظام السياسي القائم من احتواء أي شكل من أشكال المعارضة من جهة، وشخصنة السلطة من جهة أخرى، كما تمكن من ضبط المجال السياسي وضمان حد من الاستقرار والسلم الاجتماعي وذلك بحكم الرفاه الاقتصادي الذي عرفته الجزائر خلال تلك الفترة والناجم عن ارتفاع أسعار النفط، لكن منذ الثمانينات صار من الصعب على الحكومة مواصلة تمويل السلم الاجتماعي بسبب الشح المتزايد للموارد المالية إثر التدهور المتزامن لكل أسعار المحروقات وقيمة الدولار الأمريكي، وكذا عجز المؤسسات الاقتصادية العمومية بسبب سوء التسيير وابتعادها المتواصل عن المنطق الاقتصادي لفائدة الاعتبارات الاجتماعية لاسيما توفير أكبر قدر ممكن من مناصب العمل، وفي ظل انهيار شرعية حزب جبهة التحرير الوطني ونشوب الصراعات الداخلية بين أطرافه وقياداته وتدهور المكانة الشعبية للحزب والنظام في ظل تطورات الأوضاع الداخلية والإقليمية والدولية، إذ شكل ضعف الأداء الاقتصادي للجزائر أحد الأسباب التي أدت إلى ظهور الاحتجاجات في المجتمع كتعبير عن حالة التذمر السائدة في أوساط الشعب، هذه الاحتجاجات زادت حدتها مع استمرار تدهور الوضع الاقتصادي للدولة إلى أن ظهرت إلى العلن معبرة بذلك عن أزمة شرعية حادة للدولة نابعة أساسا من:

- غياب بناء مؤسساتي فعال قادر على خلق قنوات لأجل تنظيم العملية السياسية.
- بداية رفض المرجعية التاريخية كأساس للحكم، وفشل الحكام في الوفاء بوعودهم.

حيث تجسدت أزمة الشرعية في الجزائر في شكلين أساسيين:

- المطالب المتعلقة بالثقافة لتبلغ ذروتها فيما يسمى بالربيع الأمازيغي سنة 1980، والذي طالب من خلاله أنصاره بضرورة إتاحة فرصة التعبير لعنصر أساسي في الثقافة الوطنية، تبين من خلاله فشل السياسة اللغوية المعتمدة من قبل الدولة منذ الاستقلال، إلى جانب المطالب الإسلامية والتي بدأت بصورة علنية سنة 1982، فالمراقبة السياسية الصارمة للحياة الدينية وغلق منافذ التعبير أمامها، أدى إلى تكوين مجموعة من الحركات الدينية، استغلت

هذه القيمة لضرب الدولة ومؤسساتها والتشكيك في مشروعيتها وفعاليتها، ومن ثمة طرح مشروعية بديلة.

- بينما الشكل الثاني من أزمة الشرعية فتجسد من خلال ما يعرف بأحداث أكتوبر 1988، حيث سبق هذه الأحداث مظاهرات أخرى مماثلة ذات طابع سياسي وقعت في كل من الجزائر وعنابة وبجاية وقسنطينة في ماي 1981، وسعيدة في فيفري من سنة 1982، وهران وسيدي بلعباس ومعسكر وغيرها من الولايات في أبريل 1984 هذه المظاهرات التي مست رموز الدولة، صنفت بأنها معبرة عن أزمة شرعية لأن أعمال التخريب مست وبصورة أخص المؤسسات السياسية والعمومية في الدولة لاسيما مقرات الحزب في الوقت الذي لم يتم فيه المساس بالمحلات أو المكتسبات ذات الطابع الخاص¹ إذ يؤكد الجنرال خالد نزار أن المتظاهرين كان هدفهم المساس بمؤسسات الدولة قوله: «...اعتدنا على مواجهة متظاهرين يقطعون الطرقات لكننا لم نواجه أبدا متظاهرين يحرقون ويهدمون رموز الدولة»².

فقد تعددت القراءات حول أسباب الأزمة الجزائرية ووقد تصل على درجة الاختلاف الذي يبرز وجود تعددية سياسية وحزبية كل منها له صياغة سياسية لحل الأزمة لكن قد يجمع الجميع أنها أم الأزمات وتشكل مفصل رئيسي في الإشكالية السياسية الجزائرية، هذه المحصلة عكست ترددا واضطرابا واضحا في قرار السلطة وصل في نهاية تقييم تجربة لديها أن هنالك مفارقة وجب ضبط ميزانها وهي: هل نقوي الدولة ثم تعطى الفرصة للخيار الديمقراطي؟ أم أنها تعطى الخيار الديمقراطي لتقوية الدولة؟ ومع التجارب الفاشلة زاد تردد السلطة في اتخاذ قرار مناسب ويبدو أنها فضلت خيار تقوية الدولة على فسح المجال للخيار الديمقراطي، ولم تعلم أن فسح المجال عقد الأزمة وزادها تركيبا وكانت النتيجة النهائية هي تأجيل الشرعية الدستورية وتفضيل معالجة الوضع بديمقراطية الواجهة الموجهة، فالشرعية التي ماتزال معطوبة بفعل أعمال التزوير والتحايل على الإرادة الشعبية من شأنه أن يعمق الأزمة ويكسب للدولة أعداء جدد وبالتالي استنساخ محن وفتن جديدة ولا يمكن مع هذا الوضع

¹ - ناجي عبد النور: نفس المرجع، ص ص. 59-61.

² - Khaled (N.): *Memoirs du Général Khaled Nezzar*, Alger, Chihab Editions, p. 141.

الأخير إلا جبر كسر الشرعية بانتخابات نزيهة ونظيفة وتحمل الجميع سلطة وأحزابا مسؤولة رهن عقد آخر من عمر الجزائر¹.

2.5. أزمة المشاركة السياسية:

عرفت الجزائر المشاركة السياسية في كل مراحلها التاريخية وقد كانت أشكالها في كل مرة مرتبطة بالنظام السياسي القائم، ولكن من خلال تصفح التاريخ السياسي للجزائر نجد أن هذه المشاركة كانت في الغالب بعيدة عن المشاركة الشعبية نظرا للأحداث التي مرت عليها في كل المراحل تاريخية مما أوقع النظام السياسي في أزمة مشاركة سياسية على مر هذه المراحل². سبق وعرفنا أن حزب جبهة التحرير الوطني الممثل السياسي الوحيد لكل فئات الشعب، إذ سيطرت مؤسسة الرئاسة على الحزب بالدور التشريعي إلى جانب المجلس الشعبي الوطني، مثلما سيطرت على وسائل الإعلام التي سخرت لنشر إيديولوجية الحزب الواحد، لكن مظاهر ضعف النظام الأحادي التوجه تتضح بفقدانه شبه المطلق للسيطرة على المجتمع الذي عبر عن رفضه وسخطه على النظام القائم بحركات اجتماعية احتجاجية عنيفة عرفت مناطق متعددة من البلاد نتيجة غلق المجال السياسي أمام أي مشاركة سياسية حقيقية لم يعد النظام السياسي في تلك الفترة بقادر على استيعاب القوى السياسية التي ظهرت على الساحة عقب الأحداث التي شهدتها عام 1988 لغياب التقاليد السياسية³. وأزمة المشاركة السياسية تظهر حسب 'وينر' في كل الأنظمة السياسية تبعا لظروف وعوامل نلخصها فيما يلي:

- اعتقاد النخب الحاكمة أنها الوحيدة التي لها الحق في أن تحكم، ومن ثمة ترفض المطالب المتعلقة بالمشاركة السياسية التي تنادي بها جماعات اجتماعية أخرى، بل وتعتبر هذه المطالب غير مشروعة.

¹- طيفور فاروق أبو سراج الذهب: لماذا يقاطع الجزائريون الانتخابات؟ ثقافة مجتمع أم أزمة نظام سياسي، دراسات استراتيجية، العدد 04،

جويلية 2007، الجزائر، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية، ص. 08

²- شريفة ماشطي: المشاركة السياسية أسس الفعل الديمقراطي، مجلة الباحث الاجتماعي، عدد 10، قسنطينة، سبتمبر 2010، ص. 166.

³- ناجي عبد النور: مرجع سبق ذكره، ص. 119.

- السبب الثاني الذي يدفع لظهور أزمة المشاركة السياسية يكمن في أن الجماعات التي تطالب بالمشاركة من الممكن أن تكون منظمة ضمن مؤسسات تعتبرها النخب الحاكمة غير مشروعة.
- من الممكن أن تعتبر النخب الحاكمة مطالب المشاركة السياسية على أنها غير مشروعة، فالعديد من الأنظمة السياسية التسلطية يمكن أن تقبل اقتسام السلطة ولكن فقط مع الذين يقبلون الخوض في المجال السياسي عبر قنوات محددة وموضوعة من قبل الدولة.
- عندما تعتبر النخب الحاكمة نمط من المطالب غير مشروع، ومن ثمة لا يمكن الإقرار به ضمن السياسات العامة للدولة. رفض الأفراد المعنيين بها اقتسام السلطة مع النخب المتواجدة في الحكم، وهذا لطموحهم في أن يحلوا مكانها بصفة كلية، فتعتبرهم النخبة لحاكمة أنهم غير شرعيين مما يوسع مفهوم أزمة المشاركة السياسية.

ويعتبر حل هذه الأزمة حسب 'وينر' بصفة نهائية أمر غير ممكن للاعتبارات التالية:

- أن التغيير ملازم وبصورة كبيرة للمجتمعات الحديثة، وهذا التغيير هو الذي يجعل المواطنين غير راضين عن الوضع السياسي القائم، وأولى هذه التغييرات هي تلك التعديلات السوسيواقتصادية للمجتمع.
- تغير الأجيال، فالأجيال الجديدة تكون في غالب الأوقات غير راضين عن كل ما قام به السابقون عليهم، كون أن المؤسسات والبنى التي تم إنشاؤها وفقا لحاجيات الجيل السابق تصبح لا تتوافق مع حاجياتهم ومستلزماتهم.¹

¹- فاضل آمنة: مرجع سبق ذكره، ص ص. 32-34.

خلاصة:

عرف النظام السياسي الجزائري تطورات وتحولات عديدة منذ نشأته، لم يتحدد من خلالها الرؤية التي سببني عليها مجتمع الجزائر المستقلة، مما أدى بهذا النظام الدخول في أزمات عديدة لعل أبرزها أزمته الشرعية والمشاركة، والذي يمكن أن نعيده إلى غياب الاتفاق على رؤية موحدة بين قيادات الثورة من قبل الاستقلال والذي تواصل إلى ما بعد الاستقلال بطروحات ايديولوجية متعددة ومختلفة، لم تستطع أن تتصهر فيما بينها، للاتفاق على مبدأ واحد، مما أدخلها في خلاف آخر مع ثقافة المجتمع الجزائري وعاداته.

الفصل الثالث

القيم الاجتماعية

تمهيد

1. مفاهيم أساسية

2. القيم الاجتماعية من منظور وظيفي

3. أهمية وخصائص القيم الاجتماعية ومصادر اكتسابها

4. تصنيفات القيم ووظائفها

5. طرق اكتساب القيم وأساليب قياسها

خلاصة

تمهيد

أكدت عديد الدراسات أن للقيم الاجتماعية على اختلافها دور مهم في الحفاظ على استقرار واستمرار الحياة الاجتماعية، فهي الموجه الأساسي لكل أفراد المجتمع في تحديد اختياراتهم وضبط سلوكياتهم وأداء وظائفهم، مما يجعل للقيم دور في تحديد طبيعة ونوعية العلاقات التفاعلية في الوسط الاجتماعي. ففي هذا الفصل سنتناول عرضاً نظرياً للقيم الاجتماعية، وذلك بعرض أهم التعريفات المقدمة لها، لنعرض من خلالها علاقتها ببعض المفاهيم، ثم نعرض رؤية القيم من منظور وظيفي وهو المنظور الذي سنتبناه في هذه الدراسة كتصور حول القيم ووظائفها في الوسط الاجتماعي، ثم أهيتها وخصائصها وأهم مصادرها، لنصل بعد ذلك لنعرض تصنيفات القيم ووظائفها في الوسط الاجتماعي، لنصل في آخر ذا الفصل لطرق اكتساب القيم وأساليب قياسها.

1. مفاهيم أساسية:

1 1. تعريف القيم: يعد مفهوم القيمة من المفاهيم التي لاقت الكثير من الاهتمام من باحثين في مجالات مختلفة، كالفلسفة والاقتصاد والتربية وعلم الاجتماع وغيرها من التخصصات العلمية الأخرى، فكثرت بصددتها وجهات النظر وتعددت حولها الآراء؛ وفي بداية هذا الفصل سنعرض أهم التعريفات لهذا المصطلح والتي تتماشى وموضوع دراستنا لغة واصطلاحاً.

1 1 1. لغة: في معاجم اللغة العربية يأخذ مصطلح القيمة المعاني التالية:

* في مختار الصحاح: «القيمة واحد القيم، وقوم الشيء تقويماً فهو قوم مستقيم، وقيمة الشيء أي قدره».¹

* وفي لسان العرب: «القيمة واحدة القيم، وأصله الواو لأنه يقوم مقام الشيء» و «قوم الأمر (بكسر القاف) نظام الأمر وعماده، وما له قيمة إذا لم يدم على شيء».²

¹- محمد بكر الرازي: مختار الصحاح، بيروت، مكتبة لبنان، 1988، ص. 232.

²- الفيروزي أبادي: مرجع سبق ذكره، ص. 1152.

* وفي المعجم المحيط: «قيمة الشيء: الثمن الذي يعادله، قيمة الإنسان: قدره»¹.

* المعجم الوسيط: «قيم الشيء تقييما أي قدره، واستخدمت القيمة أيضا بمعنى

الاستقامة والاعتدال»²، إذ يقول تعالى في الآية 161 من سورة الأنعام: ﴿كُلِّ لِنِّ هِرَانِي رَبِّي إِلَهَ صِرَاطٍ مَسْتَقِيمٍ وَبِنَا قِيمًا مَلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا وَمَا كَانَ مِنَ الْمُتَكَبِّرِينَ﴾ دينا قيما أي مستقيما³.

* وفي قاموس 'Longman Dictionary' القيمة 'Value' بمعنى: «مقياس لفكرة أو ميزة يعتقد بها الناس من الميزات الجيدة»⁴.

* أما في مقدمة الفلسفة العامة فالمعنى الأصلي للقيمة هو: «أنا قوي» أو «إنني بصحة جيدة». أي أنه يشتمل معنى المقاومة والصلابة وعدم الخضوع للتأثيرات، وأيضا على معنى التأثير في الأشياء والقدرة على ترك بصمات قوية عليها.⁵

من خلال المعاني اللغوية السابقة يمكن لنا القول أن لمصطلح القيمة عدة معان لغوية نلخص أهم ما جاء في التعريفات السابق كما يلي:

- الاستقامة /-الدلالة على أمر ما /-أساس نظام أمر ما /-الثبات على الأمر
- الثمن /-القدر /-الاستقامة والاعتدال /-مقياس لما يعتقدده الناس / - مقدار المنفعة / -المقاومة والصلابة / -عدم التأثير / - التأثير في الآخرين

ومن خلال هذه المعاني يمكن لنا الاستنتاج أن معنى القيمة في مجملها احتوت جانب إيجابيا يعكس أهميتها في حياة الفرد والمجتمع.

¹- أديب اللجمي وآخرون: المعجم المحيط، ط 03، الجزء 03، القاهرة، مجمع اللغة العربية، 1994، ص. 1011.

²- مجمع اللغة العربية: المعجم الوسيط، الجزء 02، طبعة 03، القاهرة، دار عمران، ص. 797.

³- أبي بكر جابر الجزائري: أيسر التفاسير لكلام العلي الكبير، مجلد 02، دون ناشر، 1993، ص. 148.

⁴- Longman dictionary: Longman dictionary of contemporary English. Lebanon. Lebanon Library, 1978, P. 1213.

⁵- يحيى حويدي: مقدمة في الفلسفة العامة، ط 05، القاهرة، دار النهضة العربية، 1968، ص. 273.

2 1 1 . اصطلاحا

بالرغم ما للقيم من أهمية في حياة الأفراد والمجتمعات، إلا أن وضع مفهوم موحد للقيمة لا يزال موضع خلاف بين العديد من العلماء والباحثين على اختلاف الميادين وتعددتها، كما هو محل خلاف بين المدارس والمذاهب في ظل ميدان واحد كالفلسفة والاقتصاد وعلم الاجتماع وغيرها من المادين الأخرى.

فمعنى القيم في الاقتصاد ارتبط بنظرية السعر أو الثمن، بينما في الفلسفة فهي جزء من الأخلاق أو الفلسفة السياسية وعلم الجمال؛ بينما القيم في الدراسة السوسولوجية تختلف عن دراستها في غيرها من العلوم الأخرى، على اعتبار أنها عناصر بنائية تشتق أساسا من التفاعل الاجتماعي بين الأفراد والجماعات.

أما 'بكري خليل' فيقول أن: «القيم أشياء تشغل مكانها في المكان والزمان الواقعيين، مثلما أنها ليست موجودة في الذات أو هي من خلقها، فهي توجد ضمنا وجودا يختلف عن الكيان العيني أو الوجود الملموس للأشياء، لذا فإنها في عداد الموجودات الماهوية، التي يمتزج فيها الذاتي بالموضوعي في علاقة تقويمية وتقديرية، وذلك أن الذات تحكم على الشيء في الإطار المعرفي بأنه صواب أو خطأ، بينما تحكم عليه في ميدان الفعل والسلوك بأنه خيرا أو شر، وفي الموضوع الجمالي بأنه جميل أو قبيح»¹.

وفي علم الاجتماع فالقيم هي: «حقائق تعبر عن البناء الاجتماعي ونابعة منه، فهو - علم الاجتماع- لا يهتم بتخمين وبحث وزنها الجوهرية بقدر ما يهتم بتطبيقها على الأفراد والجماعات في علاقاتهم الاجتماعية وتفاعلاتهم المستمرة فيما بينهم؛ بغية معرفة مستوياتهم الاجتماعية والفوارق السيكولوجية التي تميز الأفراد والجماعات بعضهم عن بعض»².

¹- بكري خليل: الإيديولوجيا والمعرفة، الأردن، دار الشروق، 2002، ص. 262.

²- دونالد ماكري: قيمة، في: مشال دانك (محرر): قاموس علم الاجتماع، ترجمة: عبد الهادي الجوهري، ط 02، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 1988، ص ص. 192-193.

رغم اتفاق علماء الاجتماع على أهمية القيم في بناء الأنظمة الاجتماعية، إلا أنهم لم يتفقوا على تحديد تعريف موحد لها، فتعدد بذلك تعريف العلماء لها بتعدد اتجاهاتهم وتوجهاتهم؛ ندرج منها ما يلي:

تعرف القيم بأنها: «أي شيء مهم بالنسبة لنا، يتوافق مع رغباتنا العميقة، ولهذا نحن مستعدون للتحرك لتحقيقه».¹ هذا التعريف ربط القيم بكل ما له أهمية عند الفرد، هذه الأهمية تكون نابعة بالأساس للوصول لتحقيق رغبات يطمح بتحقيقها والسعي للوصول إليها.

وهو ما يتوافق وتعريف 'جان بول رزقير' والذي جاء فيه أن القيم: «ليست البتة مثلاً علياً متعالية، بل إنها تمثل المرجعيات الضرورية للتواصل، كما تمثل الأشكال الضرورية للتعبير عن الرغبة».² 'جان بول رزقير' في تعريفه للقيم يرى أنها بالإضافة لكونها تعبيراً عما يرغب فيه الأفراد، فهي تمثل أيضاً الخلفية المرجعية التي يستند عليها في تفاعلاته مع غيره.

وفي تعريف آخر ربط بين القيم ورغبات الفرد عرفت -القيم- أيضاً بأنها: «الخصائص المرغوب فيها والتي توجه السلوك الاجتماعي على أساس أن ما يحكم السلوك والعلاقات هي ما يتوقعه الناس طبقاً لنظام القيم أو موجّهات السلوك».³ هذا التعريف حدد الرغبة فيما يريد الفرد تحقيقه، وجعل منها موجّهاً لسلوك الفرد داخل المجتمع، لأن هذا السلوك سيكون متماشياً وتوقعات أفراد المجتمع.

أما 'حسين عبد الحميد أحمد رشوان' يرى أن القيم: تمثل وحدة واحدة من طبيعة واحدة، هي كما يقول الطبيعة الإنسانية والاجتماعية، وهي خلقية مهما كانت ماهيتها وأياً كان مصدرها ويعرفها بأنها: «معايير ومقاييس يستخدمها الناس لتنظيم وترتيب رغباتهم المتنوعة، وهي تعمل على ضبط سلوك الأفراد في تعاملهم مع بعضهم البعض، فكل نسق اجتماعي وكل جماعة اجتماعية تواجه بمهمة الاختيار من بين القيم البديلة».⁴

¹- Charles (M.): *Valeurs Pour Temps*, Lyon, chronique sociale, 1991, P. 19.

²- جان بول رزقير: *فلسفة القيم*، بيروت، عويدات للنشر والطباعة، 2001، ص. 34.

³- نبيل توفيق السمالوطي: *الدين والبناء الاجتماعي*، الجزء الأول، جدة، دار الشروق، 1981، ص. 83-84.

⁴- حسين عبد الحميد أحمد رشوان: *الثقافة -دراسة في علم الاجتماع الثقافي-*، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، 2006، ص. 160.

نلاحظ أن 'حسين رشوان' قد اعتبر أن القيم هي نفسها المعايير تستخدم كوسيلة لقياس ومعرفة رغباتهم وميولهم، كما تستخدم أيضا لضبط سلوك الأفراد والجماعات أثناء تفاعلهم مع بعضهم البعض.

بينما 'سلوى عبد الحميد الخطيب' اعتبرت القيم هي: «الأساس الذي تتبع منه المعايير والجوانب الأخلاقية لدى الفرد، وهي التي تساعدنا على تقييم الأشياء والأفعال والمشاعر والأحداث من حولنا فنحكم على الشيء بالصواب أو الخطأ، وبالحلال أو الحرام»¹.

التعريف الثاني للقيمة ربط أيضا بين القيم والمعايير، لكنه اختلف عن التعريف الأول، فالتعريف الأول ساوى بين القيم والمعايير حيث جعل القيم هي نفسها المعايير، بينما في التعريف الثاني جعل من مجموع القيم التي يكتسبها الفرد داخل المجتمع هي مصدر المعايير لديه، وبالتالي حسب هذا التعريف تكون القيم سابقة للمعايير في التشكل.

وغير بعيد عن التعريفين السابقين فالقيم في نظر 'روكيش': «هي معايير مثالية توجه السلوك من داخل الفرد، أي أنها في جوهرها شخصية في حين أن المعايير الاجتماعية تمثل قواعد أو توقعات من الجماعة لسلوك أو اتجاه معين، أي أن مصدرها جماعة وليس الفرد»².

وهو ما يتفق مع تعريف 'مالينوفسكي' حيث يرى بأن القيم تمثل: «ارتباط قوي وحتمي بين الكائن الحي وبعض الأهداف والمعايير والأشخاص»³.

وفي تعريف آخر للقيمة؛ وباعتبارها أحد عناصر الثقافة في المجتمع وتشكل جزءا مهما منها في مرحلة تاريخية معينة، وتعتبر عن المرغوب فيه اجتماعيا عرفت بأنها: «المبادئ والأحكام والاختيارات التي تحمل معاني اجتماعية خلال تجربة الإنسان»⁴، هذا التعريف ربط القيم بما يكتسبه الفرد من مبادئ وأحكام خلال مراحل حياته.

¹- سلوى عبد الحميد الخطيب: نظرة في علم الاجتماع المعاصر، القاهرة، مطبعة النيل، 2002، ص. 296.

²- إسماعيل عبد الفتاح: القيم السياسية في الإسلام، القاهرة، الدار الثقافية، 2001، ص. 13.

³- إحسان محمد الحسن: موسوعة علم الاجتماع، لبنان، الدار العربية للموسوعات، 1999، ص. 514-515.

⁴- محمد السويدي: مفاهيم علم الاجتماع الثقافي ومصطلحاته، الجزائر، المؤسسة الوطنية، 1991، ص. 7.

وبرؤية لا تختلف كثيرا عن السابقة يرى 'عبد الهادي الجوهري' أن القيم: «عبارة عن أحكام مكتسبة من الظروف الاجتماعية يتشربها الفرد ويحكم بها، تحدد مجالات تفكيره، وسلوكه وتؤثر في تعلمه، تختلف هذه القيم باختلاف المجتمعات، والقيمة قد تكون إيجابية أو سلبية»¹. بناء على التعريف السابق، فالقيم عبارة عن مجموعة من الأحكام يكتسبها الفرد في مراحل حياته المختلفة، وتكون مساعدة له في بناء أفكاره وتحديد اتجاهاته سلبا أو إيجابا تماشيا مع طبيعة وظروف المجتمع الذي اكتسبت منه.

كما عرفت القيم أيضا بأنها: «عبارة عن مجموعة من الديناميكيات التي توجه سلوك الفرد في حياته اليومية، حيث يستخدمها في الحكم على الأحداث والأشياء مادية كانت أم معنوية في مواقف التفضيل والاختيار»². هذا التعريف يوضح أن القيم عبارة عن مجموعة من العناصر الدائمة الحركة، والتي تعمل على توجيه الفرد في حياته اليومية، للحكم على ما يواجهه من أحداث.

وبمنظور آخر يرى 'فرايز' القيم: «ماهي إلا مجموعة اتجاهات اجتماعية، تمثل في شكلها النهائي أحد المظاهر الذاتية للقيم»؛ ويرى آخرون أيضا أنها: «بؤرة لتجمع الاتجاهات، حيث إنها مجموعة اتجاهات شاملة، تتجمع حول محور مركزي، هذا المحور هو القيمة»³. أما 'المعجم النقدي لعلم الاجتماع' فقد جاء فيه أن القيم: «تتشأ من نقاشات ونزاعات أو تسويات بين تنوع من الآراء ووجهات النظر فهي، لا تختزل في أفضليات فردية، تلزم الذين ينتمون إليها»، مضيفا إلى ذلك أنها: «ترتيبات معيارية خاصة تظهر دائما مركبة»⁴.

أكد المعجم النقدي في تعريفه للقيم أنها تمثل ما يفضل الأفراد وتكون ملزمة لهم، هذه القيم يكون مصدرها حسبه ما يعيشه الإنسان وما يتلقاه في علاقاته مع غيره، من منازعات وتبادل للآراء وغيرها، وأخذ نفس منحى تعريفات سابقة للقيم بأن أعطائها صفة المعيارية وأضاف أنها تتشكل من عديد العناصر المتكاملة.

¹ - دونالد ماكري: مرجع سبق ذكره، ص ص. 192-193.

² - ماهر محمود عمر: سيكولوجيا العلاقات الاجتماعية، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 2006، ص. 138.

³ - إيمان العربي النقيب: القيم التربوية دراسة في مسرح الطفل، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 2002، ص. 15.

⁴ - بودون وف بوديكو: المعجم النقدي لعلم الاجتماع، ترجمة: سليم حداد، المؤسسة الجامعية، دون ناشر، ص. 452.

ويعرف حميد خروف القيم الاجتماعية-الثقافية-بأنها: «مجموعة المعتقدات الصريحة أو الضمنية التي تحدث في سياق اجتماعي وثقافي متميز، الأمر الذي يضيف عليها هوية ترتبط بطبيعة البناء الاجتماعي وتحدد ما هو مرغوب فيه أو عنه اجتماعيا، وتتسم بالدينامية والاستمرار النسبي فتنشأ من التفاعل بين الفرد والواقع الاجتماعي المحيط به، وتفصح هذه القيم الاجتماعية الثقافية عن نفسها من خلال التفضيل والاختيار بين البدائل المتاحة في الأنماط السلوكية المختلفة للأفراد وفي اهتماماتهم واتجاهاتهم».¹

بينما بمنظور آخر تعرف القيم بأنها: «المعتقدات حول الأمور والغايات وأشكال السلوك المفضلة لدى الناس، توجه مشاعرهم وتفكيرهم ومواقفهم وتصرفاتهم واختياراتهم، تنظم علاقتهم بالواقع والمؤسسات والآخرين وأنفسهم والمكان، وتوسّع مواقعهم، وتحدّد هويّتهم».²

هذا التعريف يلخص معنى القيم في مجموع المعتقدات الموجودة عند أفراد المجتمع، وتعمل على توجيههم في كل مناحي الحياة المختلفة، وترتب طريقة علاقتهم مع كل ما يحيط بهم، وهو التعريف الذي نتخذه كتعريف إجرائيا لهذه الدراسة.

1 2. القيم وعلاقتها ببعض المفاهيم

انطلاقاً من أن القيم تمثل حقائق نابعة من المجتمع وتصور لنا طبيعة بنائه، وبالاعتماد على التعريفات السابقة يمكن لنا القول؛ أن هذه التعريفات أغلبها يتفق على أن القيم موجهة لسلوك الفرد داخل المجتمع الذي وجدت فيه، وهو ما يمكن لنا أن نعتبره وظيفة القيمة عند الفرد، أو ما الحاجة لوجود القيم عند الفرد والمجتمع؛ بينما لم تتفق التعريفات السابقة حول كنه هذه القيم أو في ماذا تتمثل، إذ تعددت التوجهات حول هذه النقطة، حيث تم ربطها بمفاهيم عديدة ومختلفة وهي: معايير، معتقدات، واتجاهات)؛ وبذلك ارتأينا أن نوضح الفروقات النسبية بين هذه المفاهيم والقيم كما يلي:

¹ حميد خروف: التنمية والقيم الاجتماعية-الثقافية دراسة لبعض أنماط السلوك الاجتماعي لعمال مركب الأسمدة الفوسفاتية بعنابة-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة، في علم اجتماع التنمية، معهد علم الاجتماع، قسنطينة، جامعة منتوري، 1997، ص. 35.

² حليم بركات: المجتمع العربي المعاصر-بحث استطلاعي اجتماعي-، ط2، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1985، ص. 324.

1 2 1 . القيم والمعايير :

يطلق لفظ معيار على مجموعة من السلوكيات النموذجية التي يقاس عليها تصرفات الأفراد في المواقف المختلفة، إذ يتكون هذا السلوك المعياري من التفاعلات الشخصية للأفراد مع بعضهم البعض، بالتعرف على أدوارهم التي تحدد تصرفاتهم ليسهل بذلك تعاملهم في إطار المجتمع الواحد. ويعرف المعيار بأنه: «تكوين فرضي معناه ميزان أو قاعدة أو إطار مرجعي للخبرة وسلوك اجتماعي»¹، ويعرف أيضا في نظرية القيمة بأنه: «مقياس الحكم على قيم الأشياء». هذا المصطلح وجد تداخل كبير بين مفهومي، القيمة والمعيار، مما نتج عنه خلطا شائعا بين المفهومين، غير أن المعيار هو تعبير عن النواهي والتوجيهات والمحظورات للممارسات السلوكية، بينما تعبر القيم عن الأوامر والترغيبات والتفضيلات، من ثمة يمكن القول أن المعايير هي قواعد سالبة، أما القيم فهي مبادئ إيجابية.² فبارسونز في تصوره للقيم يرى أن التمييز الوحيد بينها وبين المعايير هو تمييز على مستوى التوجيهات، بدلا من أن يهتم بنمط التوجيه. والتفرقة بين القيم والمعايير في ضوء خصوصية الممارسة، فما يعد مرغوبا فيه من أعضاء المجتمع يحدد على أساس مقولات عامة، يدخل في نطاق القيم، وما يحدد في ضوء مقولات خاصة أو نوعية يدخل ضمن فئة المعايير. ويمكن القول بأن القيم والمعايير هما نموذجين مختلفين من الموجهات الرمزية، فالقيم تحدد التفضيلات الاجتماعية والمعايير تعين القواعد والالتزامات الاجتماعية. وبذلك تكون **القيم** تصورات لما هو مرغوب فيه على مستوى أكثر عمومية في حين أن المعايير هي تصورات حول نفس الشيء على مستوى الخصوصية. فنظريا **القيم** تشير إلى تلك الأساليب المفضلة لتوجيه الناس نحو فئات محددة للخبرة الإنسانية. أما **المعايير** هي قواعد للسلوك في مواقف معينة أي تتضمن تصورات إنسانية عن الواجبات والالتزامات وكل منهما خاضع للتغيير من خلال التحديث.³ والجدول رقم (02) يلخص الفرق بين القيم والمعايير كما يلي:

¹- عبد الله الرشدان ونعيم جعيني: المدخل إلى التربية والتعليم، الأردن، دار الشروق، 1994، ص. 211.

²- جميل صليبا: المعجم الفلسفي، الجزء الثاني، بيروت، دار الكتاب اللبناني، 1973، ص. 339-400.

³- إسماعيل عبد الفتاح: مرجع سبق ذكره، ص. 24.

جدول رقم (2): يوضح الفرق بين القيم والمعايير

المعايير	القيم
يشير إلى منحى سلوكي نوعي	تشير إلى منحى سلوكي يتجه نحو غاية أو مثل عليا
تلتزم الجماعة بإتباع ترتيب معين في موقف ما	يحترمها المجتمع ويعلي من شأنها
مجردة ¹	أكثر تجريدا
تمثل قواعد وتوقعات من الجماعة لسلوك أو اتجاه معين، مصدرها جماعة خارج الفرد.	معايير مثالية توجه السلوك من داخل الفرد
ترشد الشخص إلى أنواع من السلوك في المواقف النوعية المحددة في الزمان والمكان والشخاص	ترشد السلوك إلى الغايات النهائية للحياة
تحدد ما هو (مقبول/غير مقبول) من الجماعة في موقف معين ²	يرتب فئات السلوك المقبول حسب أفضليتها

* من إعداد الباحثة.

1 2 2. القيم والمعتقدات:

تختلف المعتقدات عن غيرها بأنها تتصل بالصور التي يحملها الناس في عقولهم³، إذ يعرف المعتقد بأنه: «حكم صادق يتسم بالواقعية ويؤسس على الملاحظة الامبيريقية، والمنطق ويقبله الفرد باعتباره صحيحا»⁴.

كما عرف أيضا بأنه: «تنظيم لتصورات الفرد ومعارفه حول موضوع معين سواء كان هذا الموضوع أشخاص أم مواقف أم أشياء»⁵.

¹ - عبد السلام الشيخ: علم النفس الاجتماعي، الإسكندرية، 1992، ص ص. 95-96.

² - إسماعيل عبد الفتاح: مرجع سبق ذكره، ص ص. 24-25.

³ - بكري خليل: مرجع سبق ذكره، ص. 266.

⁴ - إسماعيل عبد الفتاح: مرجع سبق ذكره، ص. 20.

⁵ - عبد اللطيف محمد خليفة: دراسات في علم النفس الاجتماعي، المجلد الثاني، القاهرة، دار قباء، 2000، ص. 271.

من خلال التعريفين السابقين يمكن أن نقول إن المعتقدات هي ما نطلقه من أحكام على وقائع نعيشها ونكسبه صفة الصحة لنستطيع القبول به، وهو أيضا: «وسيلة لتنظيم ما يكتسبه الفرد من معارف مهما كان نوعها»، بينما يرى بعض الباحثين أن التمييز بين القيم والمعتقدات يكون على أساس تميز المعارف في القيم عن باقي المعارف الأخرى بالخاصية "التقييمية"، أي أن القيم تتضمن أحكاما تقييمية، فيكون بذلك للقيم أن تشير إلى "الحسن مقابل السيئ، أما المعتقدات فتشير إلى 'الحقيقة مقابل الزيف'¹.

بينما يرى البعض الآخر بأن القيمة تتضمن المعتقد وأنها تمثل مجموعة المعتقدات الشائعة بين أعضاء المجتمع الواحد².

ويعتبر آخرون أن القيمة هي نفسها المعتقد، إذ تعرف القيم بأنها: «معتقدات نابعة من الثقافة ومن تفاعل الأفراد فيما بينهم، بالإضافة إلى الخبرات المكتسبة في الحياة»؛ وقد ميز 'ميلتون روكيش' بين ثلاث أنواع من المعتقدات:

- معتقدات وصفية: تكون صحيحة أو خاطئة.

- معتقدات تقويمية: يتم على أساسها الحكم على موضوع المعتقد على أنه حسن أو سيئ.

- معتقدات آمرة وناهية: وفيها نحكم على بعض الوسائل أو الغايات بوصفها مرغوبة أو غير مرغوبة³. وفي تقدير 'بلام' فإن دور المعتقد هو تعيين ما هو قائم، بينما تتعلق القيم بما يجب أن يكون، فالمعتقدات حسب رأيه تشكل أرضية لتبني هذا النظام القيمي، بينما 'ميلتون روكيش' يربط عضويا بين القيم والمعتقدات ونجد عنده القيمة هي اعتقاد ثابت، أما نظام القيم فهو "نظام من المعتقدات الثابتة يتصل بالأنماط المفضلة من السلوك أو حالة وجود ذات أهمية نسبية أو متصلة"، أما 'ميردال' فيؤكد أن المعتقدات تؤثر في العملية القيميية ولكن البحث عن الحقيقة العلمية والتربوية تصحح هذه المعتقدات، ففي الحضارة العقلانية لا تتشكل المعتقدات

¹- معتز سيد عبد الله وعبد اللطيف محمد خليفة: علم النفس الاجتماعي، القاهرة، دار غريب، 2001، ص. 361.

²- زكريا عبد العزيز محمد: التلفزيون والقيم الاجتماعية للشباب والمراهقين، الإسكندرية، الجلال، 2002، ص. 34.

³- علي عبد الرزاق جاني: دراسة في المجتمع والثقافة والشخصية، بيروت، دار النهضة العربية، 1984، ص. 131.

بواسطة القيم، ولكن تتأسس القيم على المعتقدات أو ما ينبغي أن تكون، أما في المواقف فإن الناس تعبر عن معتقداتها وكذلك عن قيمها في آن واحد.¹

ويمكن لنا أن نلخص الفرق بين القيم والمعتقدات بالجدول التالي:

جدول رقم (3): يوضح الفرق بين القيم والمعتقدات	
المعتقد	القيم
معارف عادية	معارف تقييمية (إيجابية/سلبية)
تشير إلى الحقيقة مقابل الزيف	تشير إلى الحسن/السيئ
* من إعداد الباحثة	

1 2 3. القيم والاتجاهات:

يعرف الاتجاه بأنه: «ميل بالموافقة أو الرفض إزاء موضوع ما أو موضوعات معينة، حيث يمكن التعرف على اتجاه الفرد إزاء هذا الموضوع من خلال سلوكه قولاً أم فعلاً»²، ويعرف أيضاً بأنه: «وحدة كلية أو نسق عام له ثلاث أبعاد (معرفية، وجدانية، سلوكية) تربط بينهم علاقة قوية»³.

كما تعتبر الاتجاهات واحدة من وظائف التعبير عن القيم: فإذا يتبنى الفرد اتجاهات تحدد سلوكه وهويته ومكانته في المجتمع، وفيها يجد إشباعاً بالتعبير عن اتجاهاته التي تتناسب والقيم التي يتمسك بها وفكرته عن نفسه، ويسعى صراحة للتعبير عن التزاماته والاعتراف بها⁴، كما تتداخل القيم مع الاتجاهات في عناصر عديدة، ويظهر طبيعة التداخل بينهما كما يلي:

- كلاهما من موجّهات السلوك.
- كلاهما مفهومان مكتسبان.
- كلاهما قابل للتعديل والقياس.

¹- بكري خليل: مرجع سبق ذكره، ص ص. 266-267.

²- إيمان العربي النقيب: مرجع سبق ذكره، ص. 15.

³- معتز سيد عبد الله: بحوث في علم النفس الاجتماعي والشخصية، المجلد الأول، القاهرة، دار غريب، دون تاريخ، ص. 145.

⁴- خليل عبد الرحمن المعاينة: مرجع سبق ذكره، ص. 172.

- يتكون كل منهما من ثلاثة أبعاد معرفية ووجدانية وسلوكية.
- كلاهما يدخل في تشكيل المعتقدات¹.

كما تنشأ الاتجاهات في ظل القيم، وتكون نحو الموضوعات والمواقف التي تبرز أفعال الشخص واتجاهاته، نحو الآخرين، كما تدعم هذه القيم الأحكام الأخلاقية التي تتصل بأفعال الشخص واتجاهاته نحو الآخرين.

كما قد تتجاوز القيم الأهداف المباشرة للسلوك إلى تحديد الغايات المثلى للحياة، وبشكل نظام القيم لدى الفرد اتجاهات بطريقة تبرز منها مركزية القيم أي كونها المركز الذي يدور حوله عدد كبير من الاتجاهات، فقد يكون لدى شخص الآلاف من الاتجاهات نحو موضوعات مختلفة، إلا أنه لا يكون لديه إلا عدد قليل من القيم لا تتعدى العشرات.

فالقيم أكثر عمقا وشمولا من الاتجاهات أنها تمثل معيارا لما ينبغي وما لا ينبغي أن يكون في عدد من مجالات السلوك، فالإتجاه أقل تجريدا، وأقل ثباتا، وهو سهل التغيير ويتكون بسرعة، ولا يحتاج لموافقة جماعية، فهو مجرد ميل لفعل ما ويمثل وعيا فرديا، أما القيم فهي أكثر تجريدا ورمزية وأكثر ثباتا لأنها لا تتغير إلا ببطء كما تتكون ببطء لحاجتها لاتجاهات وخبرات ومعارف كثيرة، ولها صفة العمومية وتتطلب موافقة اجتماعية لإقرارها، كما أنها تمثل وعيا جماعيا لأنها ترسم الأحكام والمعايير المتصلة بنشاطاتهم وتفاعلاتهم².

ويمكن أن نوضح الفروق بين القيم والاتجاهات كما يلي:

¹- خليل عبد الرحمن المعاينة: نفس المرجع، ص. 193.

²- إسماعيل عبد الفتاح: مرجع سبق ذكره، ص. 25.

جدول رقم (4): يوضح الفروق بين القيم والاتجاهات.

الاتجاهات	القيم
تعبّر عن ميل (موافقة/رفض) تجاه موضوع معين	تمثل الأمور التي تتجه نحوها اتجاهات الأفراد
لا تتطلب موافقة اجتماعية من المجتمع لإفرازها	تتطلب موافقة اجتماعية من المجتمع لإفرازها
تنبثق من: أهداف المجتمع، قيم المجتمع، النظام الثقافي للمجتمع	تكتسب ببطيء وعلى مدى الحياة لحاجتها إلى خبرات ومعارف مترجمة
أقل تجريدا وأقل ثباتا إذ يسهل تغييرها	تتميز بالتجريد والعمومية
أقل ثباتا ويسهل تغييرها	أكثر ثباتا ويصعب تغييرها

*المصدر: إيمان العربي النقيب: مرجع سبق ذكره، ص. 16.

بناء على ما سبق وبالرغم ما للقيم من علاقة بكل من المعايير والمعتقدات والاتجاهات ومع توضيح الفارق بينها إلا أن مفهوم القيم يبقى دائما مرتبط بالسياق الاجتماعي في معظم التعريفات المطروحة سواء للقيم أو للمصطلحات القريبة منها، وهو ما يثبت ما لها من دور فعال في حياة الفرد وبناء مجتمعات متكاملة.

2. القيم الاجتماعية من منظور وظيفي:

يتطلب وجود واستمرار البناء الاجتماعي، وجود عناصر بنائية محددة تقوم بوظائف معينة، وفي ضوء هذا تستخدم الاتجاهات الوظيفية لتفسير الوظيفة الاجتماعية التي تقوم بها ظاهرة معينة أو نظام معين في البناء أو النسق الاجتماعي، باعتباره جزء من النسق الكلي، فكل نظام من النسق الاجتماعي، يرتبط مع بقية النظم الأخرى.

فالآراء الوظيفية لا يقصد بها مجرد احتوائها على تلك القضايا التي تقرر أن هناك متغيراً يعتبر دالة لظاهرة معينة، كما أنه لا يعني بها، تلك النظريات التي تنطوي على القضايا التي تجسد المتغيرات، التي تؤدي وظائفها إلى استمرارية النظام وبقائه، بمعنى أن وجود النظام في إطار نسق اجتماعي يتوقف على عناصر أو متغيرات بذاتها، كما أن الاتجاه الوظيفي لا يعتمد بالضرورة على منهج التحليل الوظيفي الذي يرمي إلى تصنيف فاعليات الظواهر أو النظم إلى وظائف ظاهرة وظواهر كامنة ووظائف إيجابية أو وظائف سلبية، فكان بذلك تفسير السلوك من خلال تحليل هدفه الوظيفي الإيجابي في البناء الاجتماعي، وفي صلته بالنظم وأنماط السلوك الأخرى يتحقق في ظل النظرية الاجتماعية¹.

يعتقد علماء هذه النظرية أن للقيم وجود مستقل عن الأفراد، وأنها وليدة العقل الجمعي، كما يرى دوركايم، وتلعب وظيفة هامة في المجتمع أنها تشبع احتياج الأفراد للأمن والاستقرار، فهي تعمل على تماسك المجتمع، وهي التي تحدد الوسائل التي يمكن للأفراد إشباع احتياجاتهم بها بشكل مقبول اجتماعياً.

كما تعكس القيم مصالح المجتمع ككل، وتسعى لخدمة جميع أفرادها، وتتغير من وقت لآخر تبعاً لاختلاف احتياجات الأفراد، وهدفها الأساسي وهو المحافظة على تماسك المجتمع².

¹- أحمد الخشاب: التفكير الاجتماعي دراسة تكاملية للنظرية الاجتماعية، بيروت، دار النهضة، دون تاريخ، ص. 651-652.

²- سلوى عبد الحميد الخطيب: مرجع سبق ذكره، ص. 304.

يعتبر بارسونز من أبرز علماء الاجتماع المعاصرين الذين أفردوا للقيم مكانة خاصة في نظريته حول الفعل والنسق الاجتماعي، حيث بين أن القيم والمعايير هي موجهة للفعل، وحسبه فإن أي مجتمع يريد البقاء وضمان هذا البقاء عليه أن يضمن تجديد قيمه، فالمجتمع منظور إليه كنسق من القيم والثقافة والمعايير، والأفعال الفردية تستطيع أن تكون في توافق فيما بينها لأن الفاعلين الاجتماعيين يتصرفون من خلال معايير وقيم المجتمع¹.

كما يرى أنصار النظرية الوظيفية أن، القيم هي التي تشكل درجة الوعي الاجتماعي والاتفاق العام، وهي بدورها التي تحدد الأيديولوجية الاجتماعية التي تعزز من عمليات التماسك والتضامن الاجتماعي واتفاق الأعضاء ومكونات النسق الاجتماعي حول جميع الأهداف والغايات العامة التي يسعى ويهدف النسق الأكبر لتحقيقها، ويؤكدون على أهمية وجود نوع من الاتفاق حول عدد من القيم والمعتقدات العامة بين أعضاء النسق الاجتماعي مصدره وجود مجموعة من القيم الجمعية (ثقافية، اجتماعية، سياسية، اقتصادية، أو مجموعة من العادات والتقاليد والأعراف والقوانين) للوصول إلى تفاعل اجتماعي متماسك².

وفي كتابه النسق الاجتماعي، يرى 'تالكوت بارسونز' أن القيم: «عبارة عن عنصر في نسق رمزي مشترك يعتبر معياراً أو مستو للاختيار بين بدائل التوجيه التي توجد في الموقف»³. فبارسونز يعتبر القيم جزءاً من أجزاء النسق وأحد معايير اختيار بديل من بين جملة البدائل لدى الفرد قبل اتخاذه قرار الأخذ بسلوك معين بدل سلوك آخر، كما اعتبرها أيضاً أحد العناصر المميزة لتوجهات الفاعل.

وفي مقال علمي له رفقة 'إدوارد شيلر' نشر في كتاب "نحو نظرية عامة للفعل" اشتركا معا في تحريره بعنوان: "القيم والدوافع وأنساق الفعل" يرى أن الفاعل والموقف وتوجيه الفاعل إزاء الموقف تمثل الإطار المرجعي للفعل، وتوجيه الفاعل يمثل محور النظرية عنده والذي ميزه

¹- دبله عبد العالي: مدخل إلى التحليل السوسولوجي، الجزائر، الدار الخلدونية، 2011، ص. 92.

²- عبد الله عبد الرحمن: النظرية في علم الاجتماع النظرية السوسولوجية المعاصرة، جزء 02، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، دون تاريخ، ص. 24.

³- محمد عاطف غيث: قاموس علم الاجتماع، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، دون تاريخ، ص. 506.

بعنصرين توجيهيين هما توجيهات دافعية تمدنا بالطاقة التي ستبذل في الفعل، وأخرى قيمية تشير إلى مراعاة بعض المعايير والمستويات الاجتماعية.¹

أكد بارسونز على أن القيمة هي التي تحدد إطارات "بنية لفعل الاجتماعي" وتفرض هيكله وبنياته، لذلك يشتمل الإطار المرجعي للفعل الاجتماعي عنده على ثلاثة أدوار هي: "دور الفاعل، دور الموقف، ودور الموجهات"، بحيث تتوظف القيم عنده للقيام بدور موجهات الفعل في المواقف الاجتماعية، فأصبحت بمثابة "عناصر للثقافة" تعبر عن تصورات التفضيل الاجتماعي، فهي عناصر منظمة لسلوك الفرد في موقف، لأنها بمثابة تصورات ثقافية تصدر عن أشياء مرغوب فيها، فنربط القيم بعمليات الاختيار والترجيح.²

وحسب بارسونز حتى يكون المجتمع مستقرا ويستمر في الوجود، يجب أن يستجيب لأربع وظائف أو أنماط من القيم والتي اختصرها في الشعار التالي:

Adaptation Goal Intégration. latten Pattern A.G.I.L

* النسق الفرعي الاقتصادي يتوافق مع قيم التكيف.

* النسق الفرعي السياسي يتوافق مع قيم تحديد الأهداف.

* النسق الفرعي الثقافي يتوافق مع قيم الحفاظ على النمط والمعايير.

* النسق الفرعي الاجتماعي يتوافق مع قيم التكامل الاجتماعي.³

وفي دراسة بارسونز عن موجهات القيم وأنساق الفعل، فقد نظر إلى القيم باعتبارها مجموعة معايير أو قواعد للاختيار بين عدد من الموجهات، ومنها تؤدي القيم وظائفها الاجتماعية، باعتبارها أجزاء أساسية من الثقافة، حين تعبر عن تلك العناصر المشتركة، والجوانب المقبولة اجتماعيا والمحددة في أنساق رمزية؛ ومن ثم دخلت القيم كعنصر جوهري في

¹ محمود عودة وآخرون: نيقولا تيماشيف نظرية علم الاجتماع طبيعتها وتطورها، مراجعة: محمود عاطف غيث، طبعة 07، دون ناشر، 1978، ص ص. 355-356.

² فباري إسماعيل: علم الاجتماع والأيدولوجيا، الإسكندرية، المكتب العربي الحديث، 1979، ص. 89.

³ دبله عبد العالي: مرجع سبق ذكره، ص. 93.

تركيب "البناء الاجتماعي"، واستنادها إلى القيام بوظيفة عضوية وضرورية تقوم بها أنساق القيم، وهي وظيفة التماسك والتضامن من أجل الحفاظ على البناء الاجتماعي وإلا أصابته عوامل الانهيار والتفكك¹.

فالقيم عند بارسونز تعتبر واحدة من أهم مفاهيم تفكيره، إذ يعرفها في فرض ثانوي مؤداه: «أن نسق التوجيهات القيمية الذي يؤمن به أفراد نسق اجتماعي معين، يمكن أن يكون نقطة مرجعية أساسية لتحليل بناء وعملية الأنساق الاجتماعية». وبالإضافة إلى أن القيم عند بارسونز تمثل جزءا من أجزاء النسق ومعيارا لاختيار بديل من البدائل وأحد العناصر الموجهة لسلوك الفاعل فهي التزام من طرف الأفراد لتأييد بعض الاتجاهات أو أنماط الفعل من أجل جماعة النسق ومن ثمة تكتسب دورها في الوسط الذي هي جزء من أجزاءه².

¹ - قباري إسماعيل: مرجع سبق ذكره، ص. 82.

² - محمود عودة وآخرون: مرجع سبق ذكره، ص. 365.

3. أهمية وخصائص القيم الاجتماعية ومصادر اكتسابها:

3.1 أهمية وخصائص القيم الاجتماعية

ظهر مفهوم القيمة في الدراسات الفلسفية القديمة والحديثة، فعرفت هذه الأخيرة باتجاهها المثالي والعقلي، في تقصي أمور الوجود، والتدليل على صورته المبنية على المنطق العقلي، امتد هذا التيار إلى العصر الحديث، وأدى تطور الدراسات والبحوث عبر ذلك التاريخ الطويل، إلى ظهور التيار التجريبي إلى جانب التيار العقلي؛ حيث عمل التياران جنباً إلى جنب على تفسير المسائل الكونية المرتبة بالإنسان، وظهرت القيمة كمفهوم متعلق بموضوعات الحياة لتفسير كل سلوك، فازداد الاهتمام بالبحث في القيم كظاهرة تنظيم لحياة المجتمع.¹ كما أثبتت عديد الدراسات أن للقيم دور مهم وفعال في حياة الأفراد والمجتمعات على حد سواء، فهي حجر الأساس في البناء الثقافي للمجتمع، والتي تساهم في تحقيق التوازن الاجتماعي والنفسي داخل إطار هذا المجتمع وبين أفرادها.²

فالقيم كان لها أهمية خاصة في فكر الرواد الأوائل في علم الاجتماع (كونت، دوركايم، فيبر) إذ تصوروا أن القيم بمثابة موجّهات للفعل بغض النظر عن مصدرها الخارجي كما يرى دوركايم، أو داخلي كما رأى ذلك ماكس فيبر، أو داخلي وخارجي كما رأى بارسونز، بالرغم من ذلك يجمع كل علماء الاجتماع على أهمية القيم ودورها المحدد للسلوك البشري.³

كما تعبر القيم حسب وجهة نظر الكثير من الباحثين على المعطيات الثقافية والمعتقدات والمسلّمات المجتمعية التي تلعب دوراً أساسياً في تحديد السلوك المرغوب فيه أو المرفوض، إذا اعتبرناها عادات ومستويات سلوكية ومبادئ تعتبر مرغوبة في ثقافة أو جماعة من الناس.⁴

¹ الطاهر بوغازي: القيم التربوية-مقاربة نسقية-، الجزائر، منشورات الحبر، 2010، ص. 25.

² إيمان العربي النقيب: مرجع سبق ذكره، ص. 14.

³ عبد العالي دبلّة: مرجع سبق ذكره، ص. 91.

⁴ نظمية أحمد محمود سرحان: الخدمة الاجتماعية المعاصرة، القاهرة، مجموعة النيل العربية، 2006، ص. 184-185.

فهو المؤشر الرئيسي أو محكمات السلوك، ومن ثم فإن القيم التي يتبناها الأفراد هي عوامل محددة لسلوكهم¹.

إذ يتفق معظم العلماء والمفكرين على أهمية القيم في المجتمعات، للدور الهام الذي تلعبه في تكوين سلوك الفرد والجماعة، وعلى أساسها يتم إصدار الأحكام على الممارسات العملية، وكذلك تعتبر هي أساس بناء مجتمع سليم متكامل، فالقيم تتبع من الرأي الجمعي للجماعة، فلا يمكن فرضها على الجماعة من الخارج فرضاً لكنها تتولد في إطار السياق المجتمعي الذي تحياه الجماعة، ومن ثم فإنها تكون مقبولة ومعترفاً بها ويمكن أن نلخص أهميتها في النقاط التالية:

- * يمكن اعتبارها الأساس في تشكيل حياة المجتمع.
- * تعمل على حراسة الأنظمة وحماية البناء الاجتماعي من التدهور والانحيار.
- * تمثل الحلقة الوسطى التي تربط بين العقيدة والنظم الاجتماعية والسياسية.
- * تمثل أحد المصادر الدائمة للحركة الإنسانية.²
- * تزود الفرد بالإحساس بالغرض لكل ما يقوم به، وتساعد في توجيهه للوصول نحو ذلك الغرض.
- * تهيئ الأساس للعمل الفردي والجماعي الموحد.
- * تتخذ كأساس للحكم على سلوك الآخرين.
- * تمكن الفرد من معرفة ما يتوقعه من الآخرين، وماهية ردود أفعالهم.
- * توجد لدى الفرد القدرة على الإحساس بالصواب والخطأ.

¹- ضياء زاهر: القيم في العملية التربوية، القاهرة، مركز الكتاب للنشر، 1996، ص. 16.

²- إيمان العربي النقيب: مرجع سبق ذكره، ص. 21.

* تساعد الفرد على تحمل المسؤولية تجاه حياته ليكون قادرا على تفهم كيانه

الشخصي، والتمعن في قضايا الحياة التي تهمة، وتؤدي إلى الإحساس بالرضا.¹

يطلق لفظ خصائص القيم على كل ما يميزها لذاتها، وقد اختلف علماء الاجتماع في تحديد خصائصها، فقد أشار البعض بأن لها ثلاث خصائص مهمة تتمثل في: الثبات، التراتبية، والعمومية²، أما آخرون يرون أن أكثر ما ميزها أنها نسبية، متدرجة ومتكاملة.³

فالقيم كانت مثلا عالية، ولكن تحولت النظرة إليها فأصبحت حاجات تفرزها أوضاع الحياة الاجتماعية، وتطورت النظرة إلى القيم من التجريد إلى الواقعية، فصارت القيم استشفافا من خلال احتكاكات القانون بالحقيقة الاجتماعية، فتطور النظر إلى القيم عما اتصفت به في الماضي بأنها: "تطلعات ميتافيزيقية" ففهمت على أنها "معان يحكم بها على المسالك والأشياء تبعاً لجدواها في إشباع غايات إنسانية متصورة ومستهدفة على أنها حاجات واجبة الإيفاء بها".⁴ ويمكن تحديد أهم خصائصها كما يلي:

* تدخل في الأنساق الكبرى للفعل الإنساني، وهي المجتمع والثقافة والشخصية.

* القيم عبارة عن تعميمات من خلالها يمكن فهم فعل معين بأن له معنى، والقيم أيضا مفهومات تصويرية بمعنى أنها تشكل أو تصاغ في ألفاظ مطلقة لكنها تطبق في حدود موقفية خاصة.

* القيم لها درجة من العمومية، فلا يمكن أن تعبر عن تجربة مفردة أو موقف مفرد.

* لها دائما موضوعات مرغوبة، فهي ليست أشياء يرغبها الناس ليشكل رغباتهم.

* ليست كل القيم ظاهرة أو حتى شعورية، فنسق القيمة ثقافة معينة قد يكون مستترا أو غير متعارف عليه.

¹- خليل عبد الرحمن المعاينة: علم النفس الاجتماعي، عمان، دار الفكر، 2000، ص. 188.

²- الطاهر بوغازي: مرجع سبق ذكره، ص. 34.

³- رجب بن علي بن عبيد العويسي: القيم السلوكية، عمان، وزار التربية الوطنية، 2007، ص. 2.

⁴- إسماعيل عبد الفتاح: مرجع سبق ذكره، ص. 19.

- * ليست متساوية في الأهمية ولها درجات مختلفة من التأثير على الفعل.¹
- * تكون عادة منتشرة داخل المجتمع ككل وبين كل أفراد.
- * ضرورة لاختيار ما هو أفضل.²
- * أنها موضوعية: أكد 'ماكس شيلر' على مبدأ موضوعية القيم، حيث أن الوعي بقيمة الأشياء هو بمثابة رد فعل إنساني، أو حركة تبادلية بين عالم الأشياء ووجودها الواقعي من جهة، وبين عالم الذات وظروفها الاجتماعية من جهة أخرى، أي أن الوعي الموضوعي بالقيم هو بمثابة حركة مؤيدة لأشياء اجتماعية.
- فماكس شيلر حاول أن يعالج مسألة القيم من زاوية "الوعي" أو "الروح الموضوعي"، الذي يؤكد على وجود نماذج مضادة أو مثل عليا متناقضة وآمال متعارضة.
- * ليست بمثابة صور إستاتيكية ثابتة؛ فالقيمة لا تعبر عن الشيء، وإنما تعبر عنه صورة منظمة تنظيميا خاصا، بمعنى أن القيمة لا تمثل وسيلة بل غاية، لا مضمون أو محتوى وإنما صورة تحقق نوعا من التضامن أو التناسق العضوي.³
- * تؤثر القيم الاجتماعية السائدة على آراء واتجاهات وأنماط سلوك الفرد.
- * ملزمة وأمرة لكل أفراد المجتمع؛ لأن الفرد داخل أي مجتمع يعاقب ويثاب على أساسها.
- * يتم التعرف عليها من خلال الاستجابات اللفظية للفرد أو من خلال سلوكهم في تفاعلهم مع بعض داخل المجتمع.
- * أحيانا تكون صريحة وأحيانا أخرى تكون ضمنية.
- * نسبية؛ فهي تختلف من فرد لآخر داخل المجتمع الواحد على اختلاف رغبات الأفراد وظروفهم من جهة ولاختلاف الثقافة السائدة بالمجتمع من جهة أخرى.⁴
- وتظهر نسبية القيم في التغيرات التي تحصل في تطور المجتمع عبر الزمن، فارتباط القيم بالأشياء والموضوعات يفسر جانبا كبيرا من شدتها، فيحاول المجتمع أن يحافظ على

¹- حسان تريكي: ملاحظ نسق القيم الاجتماعية السائدة في المجتمع الجزائري-على ضوء دراسات بيار بورديو-، حوليات جامعة قلمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية، عدد 02، جوان 2011، ص. 234.

²- Mare (D.): *évaluer la formation des outils pour optimiser l'investissement formation*, France, SF éditeur, 2001, P. 13.

³- قباري إسماعيل: مرجع سبق ذكره، ص ص. 49-51.

⁴- أحمد عبد اللطيف وحيد: *علم النفس الاجتماعي*، عمان، دار المسيرة، 2001، ص. 70.

بقاء القيم بالثوابت الإنسانية والوطنية، بينما يضطر في مراحل تاريخية أن يغير اتجاه الأفراد نحو قيم جديدة تفرضها الظروف الخاصة بالمجتمع من أجل التوافق مع التطورات الحاصلة في العالم¹.

* قابلة للقياس والتقويم من خلال سلوك الفرد الملاحظ في تفاعله مع الآخرين.

* ذات طبيعة عامة وسط المجتمع.

* تشكل جزءا من ثقافة المجتمع².

* تمتاز بخاصية الانجذاب توجد في الأشياء والموضوعات، فتميز الأفراد والجماعات بمواقفهم وسلوكهم تجاهها.

* تحمل القيمة معنى في صميمها مما يعطي للحياة نظاما يسلكه الفرد والجماعة للوصول إلى الاستقرار في الحياة، وهي غائية يسعى المجتمع إلى تحقيقها في أفرادها.

* تتدرج القيمة من الاعتماد على أهمية الأشياء والموضوعات التي تؤثر في الفرد، إلى المثل العليا المتضمنة لمعاني أشمل وأوسع، لتشمل المثل العليا العديد من القيم، وتصبح بذلك خاصية المجتمع، ويظهر التعبير عن القيم العليا في السلوكيات الثابتة، وتعبّر عن تضحية الجماعة من أجلها.

* لها بعدين مثالي وواقعي، يظهر هذا الأخير فيما يمثله الفرد من قيم تفاعلية اجتماعية، أو تأملية فلسفية؛ فتحتوي بذلك على الجانب الروحي والمادي، فتصبح بعض القيم وسيلة، وبعضها غاية، كما يرى ذلك "روكاش"، و"ديوي".

* يتجاذب القيمة قطبان: قطب إيجابي؛ وقطب سلبي يكون ما يسمى بعكس القيمة، أو القيمة المضادة.

* تترايب القيم لدى الفرد في تنظيم تدريجي من أعلى قيمة مسيطرة على اتجاهاته إلى أدنى قيمة، تتبادل هذه القيم التآثر والتأثير، لتكوّن في مجموعها شخصية الفرد، ونموذج المجتمع المنفرد³.

¹- الطاهر بوغازي: مرجع سبق ذكره، ص. 35.

²- رجب بن علي بن عبيد العويسي: مرجع سبق ذكره، ص. 2.

³- الطاهر بوغازي: مرجع سبق ذكره، ص ص. 34-35.

- * مكتسبة يتعلمها الفرد من الوسط الاجتماعي الذي يعيش فيه.
- * تختلف باختلاف الدور والمركز الوظيفي للفرد، كما تختلف باختلاف الجنس والعمل والمعطيات الدينية والأخلاقية¹.
- * تحدد اتجاهات الفرد واهتماماته وسلوكه.
- * تتسم بخاصية الإلزام تكتسب في ضوء معايير المجتمع والإطار الحضاري الذي تنتمي إليه هذه القيم².
- كما تتميز القيم بعدة خصائص أخرى، كونها مشتركة بين عدد كبير من الناس، وتثير اهتمام الفرد والجماعة ولها أهداف خلقية، وتتصف أيضا بمساندة بعضها البعض؛ كما تعمل القيم كقوى اجتماعية في تشكيل اتجاهات الاختيار عند الأفراد، وهي التي توجه الفعل الاجتماعي نحو الأهداف الخاصة أو العامة، وللقيم درجات مختلفة من التأثير على الفعل، ويرجع ذلك إلى أنها ليست متساوية في الأهمية، ومن المعروف أن كل نسق قيمى يحتوي على بدائل مقبولة اجتماعيا لتسمح للمجتمع أو الأفراد بأن يكونوا على توافق مع المواقف الجديدة والمشكلات³.

¹- جابر نصر الدين ولوكيا الهاشمي: مفاهيم أساسية في علم النفس الاجتماعي، عين مليلة، دار الهدى، 2006، ص ص. 167-168.

²- فؤاد حيدر: مرجع سبق ذكره، ص. 97.

³- حسان تريكي: مرجع سبق ذكره، ص ص. 234-235.

3.2. أهم مصادر القيم الاجتماعية

للقيم العامة علاقة وطيدة بحياة الفرد والجماعات، فهم يتمسكون بها لأنها تعطي لوجودهم الإنساني معانيه التي تميزه عن وجود غيره من الكائنات الأخرى، فالفرد لا يستطيع العيش دون قيم، أو أن يترك البحث عما هو أسمى في نظره من القيم لأن القيمة بالنسبة له هي كل شيء¹. فعلماء الاجتماع منذ كونت أخذوا بمبدأ موضوعية القيم، نظرا لصدورها عن خارج الذات سواء كانت منبثقة من فكر الطبقة، أو بنية الثقافة، أو صدرت خلال سياق التاريخ، أو جاءت من عالم التصورات الجماعية، لذلك تعددت الجوانب السوسولوجية، بالرغم من استنادها جميعا إلى أساس وحيد وهو تأييد الأصل الموضوعي أو الأساس السوسولوجي للقيم.

فعلماء الاجتماع على اختلاف توجهاتهم ومدارسهم، قدموا رؤية مختلفة للمصادر الموضوعية للقيمة، فمنهم من يقول بأن مصدر القيمة موجود في الدين وفي التصورات الجماعية، كما قال بذلك دوركايم وجاءت في مختلف كتبه ومقالاته، ومنهم من وضعها في بنية الطبقة، كما فعل ذلك ماكس فيبر في نظريته للقيمة، ومنهم من بحث عن مصادر القيم من خلال تتبع أشكال الثقافة؛ مثل ما فعل 'سوركين' ذلك، ومنهم من توصل إلى مصدر القيمة من خلال التاريخ ومنطقه ودينامية العمليات في مواقف التاريخ، كما هو الحال عند 'شيرلر' و'كارل مانهايم'، بينما 'بارسونز': يرى أن القيم تتحقق في أدوار وموجهات ومواقف، وهو ما تضمنه الإطار المرجعي للفعل الاجتماعي حسب تصوره.

كل هذه المصادر السوسولوجية تؤكد على الإطار الاجتماعي للقيم بالنظر إلى نمط السلوك أو الثقافة، أو طبيعة الطبقة ومواقفها في التاريخ، أو موجهات الدور في المواقف الاجتماعية، إذ يتفق سائر علماء الاجتماع على أن العوامل الاجتماعية لها أثرها الكبير في اكتساب القيم وصدور أحكام القيمة².

ويأخذ محمد أحمد بيومي نفس التوجه في بحثه عن إثبات لمصدر القيمة؛ يرى أن قيمة الشيء إنما هي: "ما يحققه مقدار الشيء من آثار تنشأ بما له من خصائص ذاتية في

¹- صلاح قنصوه: نظرية القيمة في الفكر المعاصر بين النسبية المطلقة، القاهرة، دار الثقافة، 1980، ص. 327.

²- قباري إسماعيل: مرجع سبق ذكره، ص ص. 45-55.

ذات معينة"، وللتوصل لمصدر القيم يطرح تساؤلات عن "الذات" التي يتعلق تقدير قيمة الأشياء بها، والتي تستلزم أن يكون الأمر بالنسبة لها على هذا النحو؛ ويطرح التساؤلات التالية: - هل هي الفرد؟ وكيف يمكن تفسير نظام القيم الموضوعية الذي يوجد ويعترف به المجتمع؟ ولو أخذنا بهذا الرأي -الفرد صانع القيم-، فإن ما ينشئ القيم هو أثر الشيء في الحساسية، في حين أنه يوجد اختلاف بين ضروب الحساسيات الفردية، فما يسر له شخص قد ينفرد منه آخر.

وبذلك لا يمكن تفسير القيم بأسباب نفسية بحتة. وبذلك يطرح آخرون تصور الاعتماد النموذج الوسط كمصدر للقيم، لأنه يمثل أغلبية الأفراد، فيكون بناء على هذا الرأي التقدير الموضوعي للأشياء هو التقدير الذي يعبر عن الكيفية التي يتم من خلالها التأثير على الغالبية من أفراد المجتمع (الفرد المتوسط).

لكن الواقع يعكس أن المتوسط الشعوري لا يعطي تمثيلاً صحيحاً لمجال الشعور الحقيقي للفرد العادي، بل غالباً ما يكون هذا الشعور ضعيف قياساً لما يمكن أن يكون عليه الأمر بالنسبة لشعور الفرد الواحد.

فتم طرح بديل للمصدرين السابقين وهو إحلال "المجتمع" محل "الفرد" أو "المتوسط"، وهو ما أكده دوركايم بأنه هو الذي يضيف على الشيء قيمته، فالذات هي "ذات جمعية" وليست ذات فردية، وهو ما يحقق تقديراً موضوعياً لأن التقدير أصبح تقديراً جمعياً.¹

كما تعددت التفسيرات السوسولوجية حول طبيعة مصدر القيمة وتتبع أصولها وتحديد أبعادها، بين نظرة ثقافية وعضوية تفسر القيمة بحاجات بيولوجية وعناصر فسيولوجية، مثل ما ذكر 'جون ديوي' و'إبراهيم ماسلو' 'ماليونفسكي'، على اعتبار أن الثقافة هي عملية استجابة لتحقيق وإشباع الحاجات الإنسانية.

ووجدت نزعة أخرى فسرت القيم من زاوية مختلفة "منطقية خالصة"، وذلك بالنظر لعالم القيم على أنه عالم فريد ومستقل بذاته، بمعنى أن القيمة مستقلة عن واقعها، ومنفصلة

¹ - محمد أحمد بيومي: علم اجتماع القيم، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ص 37-38.

عن التاريخ والوقائع والأحداث، وحسبهم لا يمكن تفسير وجود القيم عن طريق مختلف الظواهر الوجودية القائمة في الثقافة والمجتمع، وبناء على هذه النظرة لا يمكن تحليل القيمة بالرجوع إلى القضايا الواقعية أو ظواهر عضوية وسيكو فيزيقية، أي أن القيم لا تخضع إلا للتحليل المنطقي فقط، ومنه لا تقبل دراسة القيم ذلك التحليل الإمبيريقى أو الواقعي، أو التفسير الثقافي أو العضوي.¹

بينما يرى مراد زعيبي أن قضية أصل القيم ومصدرها يمكن تحديده في أربعة آراء وهي:

- الرأي الأول: ويمثل هذا الرأي أصحاب الاتجاه الفردي، وحسبهم فإن الفرد هو الذي يعطي القيم للأشياء والأفعال، حيث يربطون القيم بالإنسان وينسبون أصلها إلى الطبيعة البشرية، أي أن القيمة تعتمد على الاختيار الحر والرغبة الذاتية للأفراد مما ينفي معنى الالتزام ويجعل من القيمة سهلة التغير.

- الرأي الثاني: يمثل هذا الرأي أصحاب الاتجاه الجماعي، والذين يرون أن مصدر القيم هو المجتمع، ويردون القيم إلى العقل الجمعي.

- الرأي الثالث: يرد أصحاب هذا الرأي القيم إلى طبيعة الأشياء والأفعال ذاتها، حيث يكتشف الإنسان هذه القيمة بعقله نظراً لجاذبيتها وقدرتها على التأثير في رغباته.

- الرأي الرابع: فالقيم عندهم تعلوا فوق الإنسان وقدراته، ولا بد أن تكون عامة، ثابتة مطلقة، كلية تطبق على الجميع دون استثناء، غير خاضعة لإرادتهم وأهوائهم الفردية والجماعية والذي لا يكون إلا بوجود الله الخالق.²

وبناء على ما سبق يمكن القول إن القيم جميعها موجودة لدى الفرد، غير أنها تختلف في ترتيبها من فرد لآخر ومن جماعة لأخرى قوة وضعفاً، أي أنها تنتظم في ترتيبها حسب قوة

¹- قباري إسماعيل: مرجع سبق ذكره، ص ص. 59-60.

²- مراد زعيبي: دراسات نقدية في علم الاجتماع رؤية نقدية، مخبر علم اجتماع الاتصال، قسنطينة، 2004، ص ص. 184-189.

كل منها لدى الفرد، كما أنها نسبية مكانا وزمانا، كما أنها ذاتية، وبرغم ذلك فهي تمثل الإطار المرجعي للسلوك في الحياة العامة للأفراد بكل المجتمعات.¹

4. تصنيفات القيم ووظائفها:

4.1 تصنيفات القيم

تشمل القيمة مجال كافة النشاط الإنساني، فكل نشاط يقوم به الإنسان يمكن أن نحكم عليه حكما قيميا، غير أن الكثير من الباحثين اختلفوا في وضع تصنيف موحد وشاملا للقيم الاجتماعية، فتعددت بذلك التصنيفات لصعوبة فصل القيم عن بعضها البعض، وبسبب أن القيم تعتبر من المفاهيم المعقدة والمتنوعة بالدراسة من مختلف العلوم الاجتماعية، ولاختلاف وجهات النظر وكذلك المداخل الفكرية التي يتبناها الباحثون للتصنيف، فبذلك تعددت التصنيفات المطروحة لتصنيف القيم، إذ يقول كلاهون: «إن جانبا كبيرا من الخلط الذي يحيط بمناقشة القيم راجع بغير شك إلى الحقيقة التي مؤداها أن الباحث يتحدث عن القيم وفي ذهنه مقولة عامة بينما يناقشها باحث آخر في ضوء نمط خاص للقيمة على حين يتبنى باحثا ثالث نمطا خصوصيا آخر ونحن لم نستطع أن نكشف حتى الآن تصنيفا شاملا للقيم»².

وقد صنف بعض العلماء والباحثين القيم عدة تصنيفات، بين قيم اقتصادية وقيم اجتماعية، ثم تم تصنيف القيم الاجتماعية وفق منشأها الفطري والعضوي، كالشعور الاجتماعي الفطري والتنازع والخلاف والآخر عقلائي إرادي كالتضامن والولاء، بينما صنف 'بركات' القيم على أساس واقع السكان الاجتماعي، حيث يرى في اختلاف تكوين ووظائف المجتمعات اختلافا في أنواع القيم، حيث يعتبر أن للمجتمع البدوي قيمه الخاصة به، كما للريف والمدن؛ وهو التصنيف الذي طرحه 'ابن خلدون' بين الريف والحضر في الأنساق القيمية، بينما 'ملتون ركوك' يرى أن هناك نوعين من القيم صنفها حسب الغاية أو الوظيفة الاجتماعية التي تؤديها، وحسب الواقع البنيوي الاجتماعي حيث هناك قيم الوسيلة وقيم الغاية، يتمثل النوع الأول في

¹- جابر نصر الدين ولوكيا الهاشمي: مرجع سبق ذكره، ص ص. 173-174.

²- علي عبد الرزاق جلبي: المجتمع الثقافة والشخصية، بيروت، دار النهضة العربية، 1984، ص. 140.

التفاضل بين سلوك وآخر أما قيم الغاية تتمثل في الغايات المثلى في السلم والعدالة والحرية فهي تتمثل في الغايات المثلى في السلم والعدالة والحرية.

وبهذا نستطيع القول؛ ان العديد من المفكرين الذين تناولوا موضوع القيم ربما قادتهم الاختلافات إلى تبني أقسام وتصنيفات عديدة للقيم، إلا أنهم قد اتفقوا على أهمية القيم الاجتماعية في حياة الجماعة، ومدى تأثيرها في تكوين سلوك الأفراد باعتبارها تشكل الدافعية للتعاون وتوجيه فعاليات الأفراد وتنظيم العلاقات فيها بين الزمان والمكان.¹

وعلى اعتبار أن المقصود بتصنيف القيم هو توزيعها في فئات أو مجموعات وفقا لبعد معين أو عدة أبعاد باعتبار أن كل فئة أو مجموعة تربطها معا خصائص أو سمات مشتركة، يمكن أن نلخصها كما يلي:

1 1 4 . تصنيف وايت:

يحتوي هذا التصنيف على ثمان فئات هي:

* القيم الاجتماعية / * القيم الأخلاقية والدينية

* القيم الترويجية / * القيم الجسمانية

* القيم الوطنية / * القيم المعرفية

* تكامل الشخصية / * القيم العملية الاقتصادية

2 1 4 . تصنيف ألبورت وفرنون وليدزي:

وضع العالمان قاعدة نظرية لتصنيف القيم، إذ يرتبط بسلم المنفعة "لهولندا" والمنفعة "لسترونج"، يقيس هذا في الشخصية ست مواقف هي:

1- القيمة النظرية: وتعني البحث عن الحقيقة عن طريق اكتساب المعرفة.

¹- حاتم بابكر هلاوي: العولمة الثقافية وانعكاساتها على الأنساق القيمية في الدول العربية، المجلة الجزائرية للدراسات السوسولوجية، مجلة سداسية محكمة، جامعة جيجل، العددان الثاني والثالث، جوان 2007، ص. 384.

2- القيمة الاقتصادية: وتعني الميل إلى المصلحة، إذ يتخذ الفرد المجتمع مجالاً للحصول على منفعه.

3- القيمة السياسية: وتعني اهتمام الفرد بالمسؤولية والسيطرة.

4- القيمة الاجتماعية: وتعني الارتباط بالجماعة والعمل على مساعدة الناس والتخلي بالإيثار.

5- القيمة الجمالية: وتعني ميل الفرد إلى جمال الأشياء وإظهار الارتياح والبهجة لكل ما يسره في الأشياء والطبيعة.

6- القيمة الدينية: الاهتمام بأصل الوجود، ومصيره، التشبث بمبدأ ديني يطمئن نفس الفرد في الحياة.¹

3 1 4. تصنيف ريتشرز:

العالم ريتشرز من خلال نظرة شاملة للقيم قام بتصنيفها وفق عدة منظورات حددها كالتالي:

المنظور الأول (مجال القيمة):

وتقسم القيمة فيه إلى: قيم شيئية، قيم بيئية، قيم ذاتية، قيم جماعية وقيم مجتمعية.

المنظور الثاني (موضوع القيمة):

وفقاً لهذا المنظور قسمت القيم إلى: قيم أخلاقية، قيم اقتصادية، قيم جمالية، قيم سياسية، قيم دينية، قيم عقلية، قيم عاطفية، قيم مهنية وقيم اجتماعية.

المنظور الثالث (التصنيف وفق مجموعة من المعايير):

في هذا المنظور تصنف القيم إتباعاً لمجموعة من المعايير هي: معيار الذاتية والموضوعية، معيار العمومية والخصوصية، معيار النهائية والوسطية، معيار العلاقة بين مختص القيمة والمستفيد منها، معيار المضمون.²

¹- الطاهر بوغازي: مرجع سبق ذكره، ص ص. 39-40.

²- إيمان العربي النقيب: مرجع سبق ذكره، ص ص. 22-25.

ويميز **سبرانجر** بين ستة أنواع للقيم هي: قيم اقتصادية، قيم جمالية، قيم اجتماعية، قيم سياسية، وقيم دينية.¹

4 1 4. تصنيف القيم على أساس الأبعاد المختلفة، وتشمل:

* **بعد المحتوى:** وقد قسمها سبيرينجر إلى ستة أنماط كما يلي:

- **قيم دينية:** ترتبط بالاهتمام بالمعتقدات والتعاليم الدينية.
- **قيم اجتماعية:** ترتبط باهتمام الفرد بحب الناس والتضحية من أجلهم وبذل الجهود من أجل سعادتهم وتحسين أحوالهم.
- **قيم اقتصادية:** وترتبط بالاهتمامات العملية ذات النفع المادي، والصناعة، والإنتاج، والثروة، واستثمار الأموال في الأعمال التجارية.
- **قيم معرفية:** وترتبط باهتمام الفرد وميله لاكتشاف الحقائق والمعارف والسعي إلى اكتساب المزيد من المعرفة العلمية.
- **قيم سياسية:** وترتبط بالسلطة، والقوة، والسيطرة، والعمل السياسي .
- **قيم جمالية:** وترتبط باهتمام الفرد وميله إلى ما هو جميل من حيث الشكل وكمال التنسيق والانسجام.²

* **بعد المقصد:**

قيم وسائلية: وهي وسائل لغايات أبعد.

قيم غائية أو هدفية: وهي الأهداف والفضائل التي تضعها الجماعات والأفراد لأنفسها.

* **بعد الشدة:**

وتقدر القيم بدرجة الإلزام وبنوع الجزاء الذي تقرره وتوقعه على من يخالفهما، أي أن

شدة القيم تتناسب تناسباً طردياً مع درجة الإلزام ونوع الجزاء، وهناك ثلاثة أنواع هي:

- **القيم الملزمة أو الآمرة النهائية:** أي (ما ينبغي أن يكون) وهي تتصل بكيان المصلحة

¹- خليل مخائيل معوض: علم النفس الاجتماعي، ط02، الإسكندرية، دار الفكر الجامعي، 2000، ص ص. 242-243.

²- رشدي طعيمة: تحليل المحتوى في العلوم الإنسانية - مفهومه أسسه استخداماته-، القاهرة، دار الفكر العربي، 1987، ص ص. 98-99.

العامة، أو هي التي تتصل اتصالاً وثيقاً بالمبادئ التي تساعد على تحقيق الأنماط المرغوب فيها، والتي تصطلح عليها الجماعة في تنظيم سلوك أفرادها من الناحية الاجتماعية والخلقية والعقائدية.

- القيم التفضيلية: أي (ما يفضل أن يكون)، وهي قيم يشجع المجتمع أفرادها على التمسك بها، ولكنه لا يلزمه بمراعاتها إلزاماً يتطلب عقاباً لمن يخالفها، ولا تحمل صفة القدسية.

- القيم المثالية أو الطوبائية: أي (ما يرجى أن يكون)، وهي قيم يحس الناس باستحالة تحقيقها بصورة كاملة على الرغم من ذلك، فإنها كثيراً ما تؤثر تأثيراً بالغاً في توجيه سلوك الفرد.¹

* بعد العمومية:

تنقسم القيم من حيث شيوعها وانتشارها إلى قسمين:

- القيم العامة: وهي القيم التي يعم انتشارها في المجتمع كله بغض النظر عن بيئته وطبقاته وفئاته.

- القيم الخاصة: هي القيم التي تتصل بمواسم معينة وبمواقف خاصة وبحكمها الزمان والمكان.

* بعد الوضوح:

وتنقسم تبعاً لذلك إلى قسمين:

- قيم ظاهرة وصریحة: وهي تلك القيم التي يصرح بها ويعبر عنها بالكلام.

- قيم ضمنية: وهي تلك القيم التي تستخلص ويستدل على وجودها من خلال ملاحظة الاختيارات والاتجاهات التي تتكرر في سلوك الأفراد بصفة منمطة لا بصفة عشوائية.

* بعد الدوام:

وتنقسم القيم إلى:

- قيم عابرة: وهي القيم الوقتية العارضة القصيرة الدوام السريعة الزوال.

- قيم دائمة: وهي ذات دوام طويل بحيث تبقى زمناً طويلاً مستقرة في النفوس يتناقلها

جيل بعد جيل ولها صفة القداسة والإلزام.²

¹- صالح محمد علي أبو جادو: سيكولوجية التنشئة الاجتماعية، عمان، دار المسيرة، 1998، ص ص. 236-237.

²- إسماعيل عبد الفتاح: مرجع سبق ذكره، ص ص. 30-31.

كما تصنف القيم إلى ثلاث فئات رئيسية، قيم عامة يتم الكشف عنها في سياق اجتماعي من خلال السلوك التفضيلي، قيم متصورة وتمثل تصورات مثالية عما يجب أن يكون وعلى أساسها يتم الحكم على السلوك، وقيم أخرى موضوعية¹.

5 1 4. تصنيف القيم على أساس مجموعة من المعايير:

* معيار الذاتية/ الموضوعية

- الذاتية: من خلال النظر إلى القيم باعتبارها غاية فضلى.
- الموضوعية: إمكانية قياس هذه القيم لدى الأفراد اعتمادا على وزن القيمة النسبي.

* معيار العمومية/ الخصوصية

- العمومية: شيوخ القيمة على مستوى المجتمع.
- الخصوصية: مدى تعلق القيمة بفئة معينة من المجتمع.

* معيار النهائية/ الوسيطة

وفيها يفرق بين النظر للقيمة باعتبارها غاية نهائية، أو كونها وسيلة تؤدي إلى غاية أخرى.

* معيار العلاقة بين مختص القيمة والمستفيد منها

- أي النظر للقيمة من حيث اتجاهها نحو استفادة الفرد أو المجتمع أو كليهما.
- * معيار المضمون:

أي النظر للقيمة من حيث كونها، قيمة اجتماعية، قيمة دينية، قيمة أخلاقية...²
بينما صنف علماء الاجتماع القيم إلى:

✓ قيم أخلاقية وهي: (القيم التي يشعر الفرد بأنها واجبة التنفيذ مثل الأمانة، الصدق، الإخلاص، عدم الالتزام بها يشعره بتأنيب الضمير).

¹ - فؤاد حيدر: علم النفس الاجتماعي دراسات نظرية وتطبيقية، بيروت، دار الفكر العربي، 1994، ص. 97.

² - حسن شحاتة: قراءات الأطفال، ط2، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، 1992، ص ص. 95-96.

✓ قيم خاصة بالسمات العامة للشخصية: (في هذا النوع من القيم حدد علماء الاجتماع أهم الصفات التي يفضل أن تتوفر في الفرد أو في الآخرين وتوصلوا إلى وضع 4500 صفة يمكن أن يوصف بها الفرد منها (طموح، مرن، متعاون، ...).

✓ قيم ذاتية تم تحديدها في مجموعة من الصفات الذاتية تساعد الفرد على النجاح وكذا الشعور بالرضا عن النفس.

✓ قيم خاصة بالتعامل مع الآخرين: (التعامل باحترام وتقدير، احترام خصوصية الغير، إلخ).¹

بينما ميز كل من 'كاتر' و'كاهن' بين نوعين من القيم هي قيم أخلاقية وقيم نفعية يؤكد العالمان على عدم الفصل بين هذين النوعين من القيم مع سيطرة نسق من هذه القيم على مجمل العلاقات السائدة بين مختلف الأفراد وجماعات العمل وذلك حسب طبيعة المجتمع الذي على أساسه تتحدد أنماط السلوك.²

وفي تصنيف آخر للقيم صنفت من حيث هي:

- وسيلة مفضية إلى غاية: وتمثل قيم خارجية، أو تعتبر كوسيلة لتحقيق هدف ما، تختلف باختلاف حاجات الناس ومطالبهم.

- القيم هي غاية تنشد لذاتها: تعتبر قيما باطنية أو ذاتية تستقل بذاتها ولا مجال للاختلاف حولها كما هو الحال في القيم الخارجية.

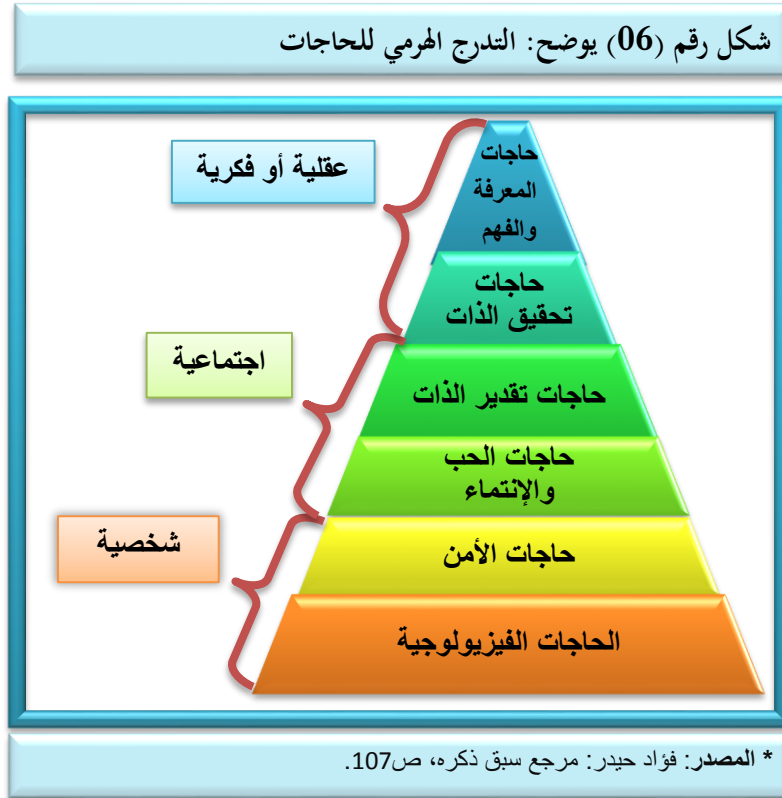
هذا النوع من القيم يكون تقديره في ذاته، وتسمى القيم من هذا النوع الأخير بالقيم أو المثل العليا.³

بينما ربط 'ماسلو' بين تطور القيم وبين الدوافع والحاجات، وهي ترتقي من الحاجات الأدنى إلى الحاجات الأعلى على النحو التالي:

¹- سلوى عبد الحميد الخطيب: مرجع سبق ذكره، ص. 297-300.

²- مصطفى عشوي: أسس علم النفس الصناعي التنظيمي، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1992، ص. 131.

³- فائزة أنور شكري: القيم الأخلاقية بين الفلسفة والعلم، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 2005، ص. 48.



ويمكن لنا أن نلخص أهم التصنيفات التي صنفت بها القيم مع مثال لكل واحدة كما

جدول رقم (05): يوضح تصنيف القيم

المثال	المعنى	التصنيف	الأساس
الفلاسفة، العلماء	اهتمام الفرد وميله إلى اكتشاف الحقيقة	نظرية	المحتوى
رجال المال والأعمال	اهتمام الفرد وميله إلى ما هو نافع ويتخذ من البيئة المحيطة به وسيلة للحصول على الثروة عن طريق الإنتاج والتسويق.	اقتصادية	
الفنانون	اهتمام الفرد إلى ما هو جميل ومتوافق ومنسق	الجمالية	
المصلحون الاجتماعيون.	اهتمام الفرد بغيره من الناس ومساعدتهم	الاجتماعية	
القادة	اهتمام الفرد بالنشاط السياسي والعمل السياسي.	السياسية	
رجال الدين	اهتمام الفرد وميله إلى معرفة ما وراء	الدينية	

	العالم الظاهري، ومعرفة أصل الإنسان ومصيره		
المقصد	وسائلية غائية	تعتبر وسائل لغايات أبعد تعتبر غاية في حد ذاتها	الترقي حب البقاء
الشدة	ملزمة	ما ينبغي أن يكون	تنظيم العلاقات بين الجنسين
	تفضيلية	ما يفضل أن يكون	إكرام الضيف
العمومية	مثالية	تحدد ما يرجى أن يكون	العمل للدنيا كأنه يعيش أبدا
	عامة	يعم شيوعها وانتشارها في المجتمع كله	أهمية الدين
الوضوح	خاصة	متعلقة بمواقف معينة خاصة أو جماعة خاصة	الأعياد
	ظاهرة	التي يصرح بها ويعبر عنها بالكلام	الخدمة الاجتماعية
الدوام	ضمنية	يستدل على وجودها من ملاحظة الميول والاتجاهات	السلوك الجنسي
	دائمة	تبقى زمنا طويلا وتنتقل من جيل إلى آخر	التقاليد
	عابرة	وقتيّة عارضة قصيرة سريعة الزوال	المرض

*المصدر: خليل عبد الرحمن المعاينة: مرجع سبق ذكره، ص ص. 187-188.

4. 2. وظائف القيم:

يقوم كل نظام اجتماعي على مجموعة من الأجزاء المترابطة والمتكاملة بينها، حيث يقوم كل جزء من النظام بأداء وظيفة محددة للحفاظ على النظام قائماً.

تعتبر القيم أحد العناصر الأساسية في بناء المجتمعات، فالمجتمع وحسب دوركايم يمثل القوة والسلطة وراء الفرد، هذا الأخير الذي تلعب القيم دور أساسي في تحديد سلوكه الاجتماعي، حيث اعتبرها دوركايم وأكد على أنها -القيم- ميكانيزمات للتضامن الاجتماعي.¹

فللقيم وظيفة أساسية في إحداث التوازن وتحقيق التكيف، حيث أن فقدان الإنسان لقيمه إنما يؤدي إلى فقدان التوازن، فيشعر الفرد بالضياع والضجر، بمعنى أن انعدام القيم، وجفاف نبعها ومعينها، إنما يفضي إلى التوتر والقلق، ولذلك تزول القيم النفعية وتتبدد بمجرد الإشباع، كي تظهر بعدها قيم ومطالب أخرى مرغوب فيها.²

وقد عدد جابر نصر الدين ولوكيا الهاشمي مجموعة وظائف للقيم نذكرها كما يلي:

- القيم تدفع الفرد إلى اتخاذ مواقف خاصة من المسائل الاجتماعية الرئيسية.
- القيم تدفع الفرد إلى تفضيل أو تبني إيديولوجية سياسية أو دينية دون أخرى.
- تعتبر القيم الموجهات التي تحرك تصرفات الفرد لكي يبدوا أمام الآخرين بالصورة التي يفضلها.
- القيم توجه الفرد في إتباعه للآخرين والتأثير عليهم لتبني مواقف أو معتقدات أو اتجاهات، يعتقد أنها جديرة بالاهتمام والدفاع عنها.
- القيم مستوى يعتمد عليه في تبرير أنماط معينة من السلوك أو الاتجاهات لكي يكتسب أكبر قدر من القبول الاجتماعي.
- عادة ما تؤدي المواقف الاجتماعية التي يواجهها الفرد في حياته اليومية، إلى استثارة عدد من القيم داخل نسقه القيمي، ومن ثم قد يؤدي هذا إلى صراع بين أكثر

¹- محمد أحمد بيومي: مرجع سبق ذكره، ص ص. 99-101.

²- قباري إسماعيل: مرجع سبق ذكره، ص. 40.

من نمط سلوكي، وبهذا فإن وظيفة نسق القيمة هي الإسهام في خفض حدة الصراع والمساعدة على اتخاذ القرار.

- إذا كانت هذه هي الوظائف المباشرة للقيمة ونسق القيمة وهي توجيه السلوك الإنساني في المواقف اليومية، فإن الوظائف البعيدة المدى لها هي التعبير عن الحاجات الإنسانية الرئيسية (صفة إنسانية)، ذلك أن القيم تنطوي على عناصر معرفية وعاطفية وسلوكية، وهكذا فإن نسق القيمة يحقق التوافق واحترام الذات وتحقيقها، وكل هذه تعتبر من الحاجات الإنسانية.¹

بينما سهيل أحمد الهندي فقد قسم وظائف القيم على محورين أساسيين وظائفها بالنسبة للفرد وللمجتمع كما يلي:

1 2 4. وظائف القيم الاجتماعية على المستوى الفردي:

يمكن تحديد أهم وظائف القيم بالنسبة للفرد فيما يلي:

- تهيئ للأفراد اختيارات معينة تحدد السلوك الصادر عنهم، وبمعنى آخر تحدد شكل الاستجابات، وبالتالي تلعب دوراً هاماً في تشكيل الشخصية الفردية، وتحديد أهدافها في إطار معياري صحيح.

- تعطي الفرد إمكانية أداء ما هو مطلوب منه، وتمنحه القدرة على التكيف والتوافق الإيجابيين، وتحقيق الرضا عن نفسه لتجاوبه مع الجماعة في مبادئها وعقائدها الصحيحة.

- تعمل على ضبط لشهوات ومطامع الفرد كي لا تتغلب على عقله ووجدانه، لأنها تربط سلوكه وتصرفاته بمعايير وأحكام يتصرف في ضوءها.

- تزود الفرد بالإحساس بالغرض لكي يقوم به، وتساعد في توجيهه للوصول نحو ذلك الغرض.

- توجد لدى الفرد القدرة على الإحساس بالصواب والخطأ.

- تساعد الفرد على تحمل المسؤولية تجاه حياته، ليكون قادراً على تفهم كيانه الشخصي، والتمعن في قضايا الحياة التي تهمة، وتؤدي به إلى الإحساس بالرضا.

¹- جابر نصر الدين ولوكيا الهاشمي: مرجع سبق ذكره، ص. 166.

- تمكن القيم الفرد من اتخاذ القرار السليم المبني على أسس وقواعد صحيحة، وبالتالي يكون لدى الفرد ثقة بنفسه على مواجهة المشاكل والصعاب التي تعترضه.

2 2 4. وظائف القيم الاجتماعية على المستوى الجماعي:

يمكن تحديد أهم وظائف القيم على المستوى الجماعي فيما يلي:

- تعمل القيم على توحيد أفراد المجتمع: لأنها تخلق شعوراً مشتركاً بين أفراد المجتمع الواحد، لأنها تساهم في تشكل ما يصطلح عليه في علم الاجتماع 'التمحور حول الذات'، فيعتبرون قيمهم أفضل القيم، وأنفسهم أفضل الشعوب، وهو ما يجعلهم يشعرون بالاعتزاز بثقافتهم والتضامن مع بعضهم البعض.

- القيم تخلق شخصية اجتماعية[#] واحدة في المجتمع: فوجود قيم واحدة متعارف عليها ومشاركة بين أفراد المجتمع يخلق سمات واحدة بينهم، إذ تعتبر الشخصية الاجتماعية هي مفتاح التعارف والتفاعل بين المجتمعات.

- تمثل القيم مصدر من مصادر الضبط الاجتماعي: وذلك من خلال ما يمتلكه المجتمع من قيم أخلاقية ومعايير خاصة به تميزه عن المجتمعات الأخرى، فهي التي تحدد الصواب والخطأ، والحلال والحرام وهي التي تقرر الجزاء والعقاب في المجتمع. فالقيم تلعب دوراً مهماً في حفظ النظام والأمن في المجتمع عن طريق ما تضعه فيه من قيم¹.

- تعمل على ربط أجزاء الثقافة ببعضها ببعض حتى تبدو متناسقة، كما أنها تعمل على إعطاء هذه النظم أساساً عقلياً يستقر في ذهن أعضاء المجتمع المنتمين إلى هذه الثقافة أو تلك.

- تعمل على تزويد أعضاء المجتمع بمعنى الحياة والهدف الذي يجمعهم من أجل البقاء، وذلك من خلال نسق قيمي يجعل الأفراد يفكرون في أعمالهم على أنها محاولات للوصول إلى أهداف هي غايات في حد ذاتها، بدلاً من النظر إلى هذه الأعمال على أنها محاولات لإشباع الرغبات والدوافع.

* ويقصد به تعصب الأفراد لجماعتهم، وثقافتهم ضد الجماعات الأخرى، مما يجعلهم يصفون المجتمعات الأخرى بالتعصب أو الرجعية.

هي مجموع الصفات التي تميز مجموعة الأفراد وتجعل لهم سمات مشتركة خاصة بهم تميزهم عن غيرهم من المجتمعات.

¹ - سلوى عبد الحميد الخطيب: مرجع سبق ذكره، ص ص. 286-287.

- تعمل القيم على إيجاد نوع من التوازن والثبات الاجتماعي، ويكون ذلك من خلال وجود معايير مشتركة ومتفق عليها بين أبناء المجتمع، تحدد المرغوب فيه والمرغوب عنه.
- تساعد القيم المجتمع على مواجهة التحديات والتغيرات التي تطرأ عليه، وذلك بمقاومة ومقارعة كل أشكال الانحلال والإفساد الوافدة من خلال وسائل الإعلام وأساليب الدمار المختلفة، فالتمسك بالقيم العليا هو السد المنيع أمام هذه الانحرافات.
- وفي هذا يقول أحمد الأسمر: «لذلك كله نجد المجتمعات الغربية لم تصل بكل ما توافر لها من الترف المادي إلى سعادة الحياة وطمأنينتها في غياب القيم، فأخذت موجات الانتحار الفردي والجماعي تجتاحها، وموجات تغييب الوعي بالمخدرات تتزايد كل يوم حتى لا يعيش الإنسان في واقعه المؤلم».
- وللقيم وظيفة في المجتمع ذات أثر كبير؛ لأنها توفر للأفراد والجماعات خصائص معينة، من أبرزها التقاء الفرد والجماعة على قيم مشتركة تمهد لوحدة الأفعال، وتقارب ردودها، وتوافق الاستجابات وتعظيم السلوكيات وتضاؤل الصراع إلى حد كبير، مع إتاحة مساحة للاختيار من بين الأفعال.
- تشكل إطاراً عاماً للجماعة ونمطاً من أنماط الرقابة الداخلية في حركتها ومعايير تصرفها. مما تقدم نرى الحاجة الملحة والضرورية لأهمية القيم لكل من الفرد والمجتمع؛ وذلك حتى نتمكن من إيجاد الإنسان الصالح وبالتالي المجتمع الصالح الذي ينعم أفرادها بالاستقرار والطمأنينة في ظل منظومة قيمية ترتكز على أسس وقواعد متينة مستمدة من عقيدة الأمة ورسالتها الخالدة.¹

¹ - سهيل أحمد الهندي: دور المعلم في تنمية بعض القيم الاجتماعية لدى طلبة الصف الثاني عشر بمحافظة غزة من وجهة نظرهم، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير، كلية التربية، الجامعة الإسلامية، غزة، 2001، ص ص. 21-32.

5. طرق اكتساب القيم الاجتماعية وأساليب قياسها

5.1 طرق اكتساب القيم الاجتماعية

تعتبر القيم من وسائل وحدة المجتمع وتماسكه، فالمجتمع يكون متماسكا بقدر ما لدى الأفراد من قيم مشتركة، ويكون المجتمع مفككا بقدر تنافر الأفراد في القيم، حيث تغرس كثير من القيم عن طريق الأسرة والمدرسة والجماعات المتعددة التي ينتمي إليها الفرد، فتكون لدى الفرد قيم متعددة مثل القيم الخلقية والدينية والوطنية والاقتصادية وغيرها من القيم.¹

وتتكون القيم لدى الفرد من تجارب يمر بها وخبرات ذاتية يكتسبها من الأشياء والموضوعات المحيطة به، وتبعاً لتلك الخبرات، وتراكم التجارب التي يعيشها الفرد داخل المجتمع يتشكل نسقه القيمي. وعلى الرغم من أهمية دراسة العمليات والميكانيزمات التي يكتسب الأفراد من خلالها قيمهم، وكيف تتغير، والظروف التي يحدث في ظلها هذا التغيير أشار العديد من الباحثين أنها لم تجد القدر الكافي من الاهتمام، فالوقوف على الصيغة الأساسية التي يكتسب في ظلها الأفراد أنساق قيمهم مازال أمراً يتعامل معه الباحثون من منظور التعقيد والعمومية الشديدة.²

ويميز العاملون في مجال القيم بين عملية إكساب القيم وبين عملية تغييرها، إذ يعرف "ريتشر" عملية اكتساب القيم بأنها: «العملية التي يتبنى الفرد من خلالها مجموعة معينة من القيم، مقابل التخلي عن قيم أخرى».

فالإكتساب إذن يعني مسألة الوجود أو عدم الوجود للقيمة. أما تغير القيم فيقصد به: «تحرك وضع القيمة على ذا المتصل»، فالتغير هو في الدرجة التي يتحدد بها هذا الوجود، ويتضمن إعادة توزيع الفرد لقيمه، سواء على المستوى الفردي أو الجماعي.

فاكتساب الفرد لقيمه حسب 'ريتشر' يمر بمراحل مختلفة، تكون بتبني الفرد لقيمة معينة، ثم إعادة توزيع هذه القيمة وإعطائها وزناً معيناً، ثم يلي ذلك اتساع مجال عملها داخل البناء

¹ - خليل مخائيل معوض: مرجع سبق ذكره، ص. 242.

² - معتز سيد عبد الله وعبد اللطيف محمد خليفة: مرجع سبق ذكره، ص. 374.

العام للقيم، ثم ارتفاع معايير هذه القيمة في ظل وجود أهداف معينة وما تحققه من فائدة لمبتنيها. بينما اختفاء القيمة أو التخلي عنها فيأخذ أشكالاً معاكسة لذلك تماماً، وهو ما يتفق مع ما يراه "روكيش" من أنه مع امتداد عمر الفرد يزداد عدد القيم التي يتبناها، وبالتالي يتغير شكل تجمعات أنساق القيم لديه، فالقيمة التي يتبناها الفرد يحدث لها نوع من التداخل والانتظام في بناء نسق القيم.

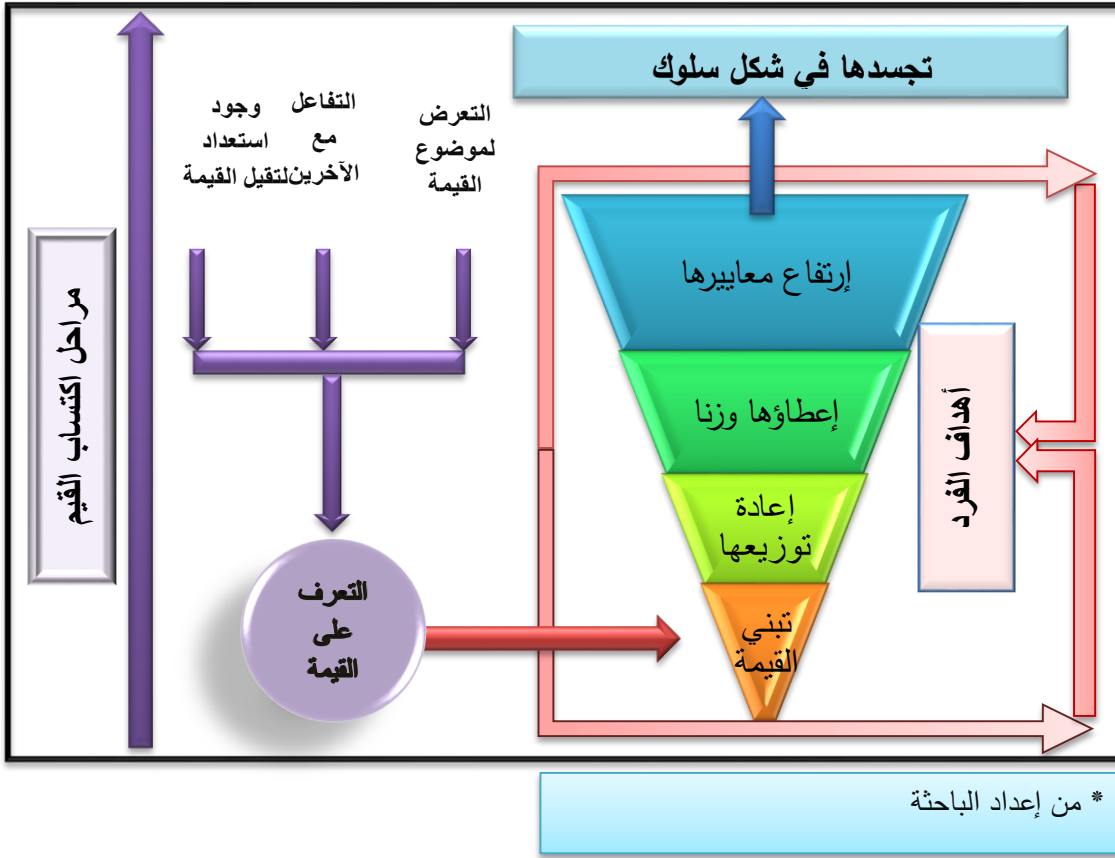
فحيز القيم لدى الفرد يختلف من عمر لآخر ومن مجتمع لآخر، فهو نتاج ثقافي-اجتماعي-، وبهذا الشكل يتم التمييز بين عملية اكتساب القيم وارتقاء القيم أو تغييرها؛ فالأولى تعني انضمام قيم جديدة إلى نسق القيم والتخلي أو التنازل عن قيم أخرى، أما الثانية فيقصد بها تغير وضع القيمة على هذا المتصل (التبني-التخلي) داخل النسق القيمي، إلا أنه يجب أن يأخذ بعين الاعتبار أن هاتين العمليتين غير منفصلتين تماماً، فالأكتساب والارتقاء يحدثان معا في وقت واحد ومن الصعب الفصل التام بينهما.¹

ويمكن لنا أن نلخص مراحل اكتساب ومراحل اختفاء نسق القيم لدى الفرد كما حدده

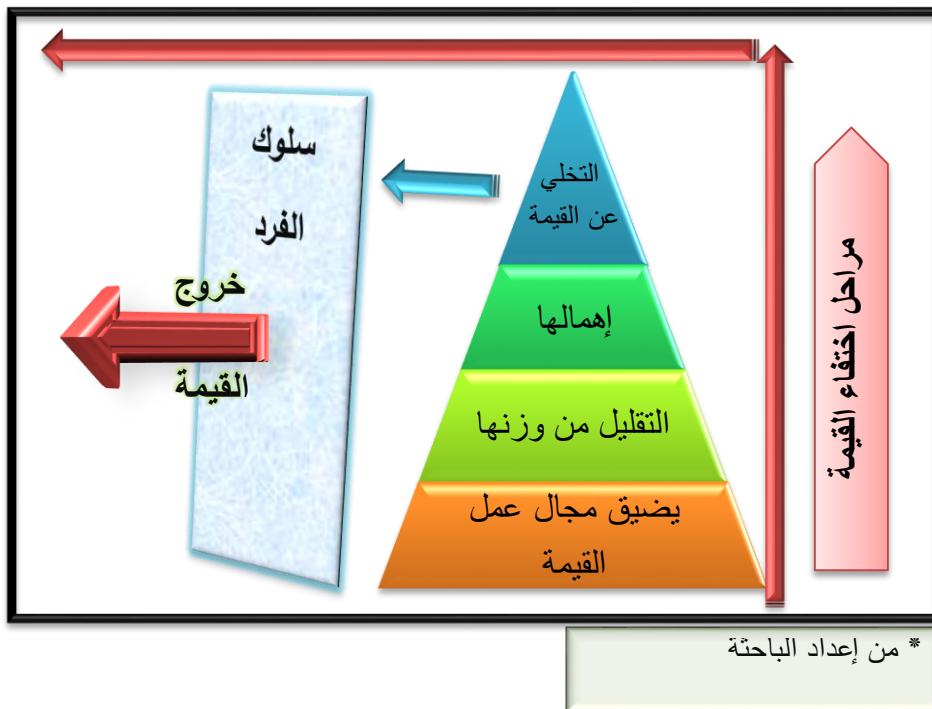
ريتش بالشكلين التاليين:

¹ - معتز سيد عبد الله وعبد اللطيف محمد خليفة: نفس المرجع، ص 374-375.

رسم تخطيطي رقم (07): يبين مراحل اكتساب القيم لدى الفرد



رسم تخطيطي رقم (08): يبين مراحل اختفاء القيم لدى الفرد



ويضيف راتز سبعة أوضاع يستمد منها الفرد نسقه القيمي وهي:

* **الاختيار الحر:** حيث يرى راتز أنه يجب أن يترك الفرد حرًا في اختيار قيمة دون تأثير خارجي، مما يؤدي إلى تقوية القيمة لديه.

* **توفر البدائل:** ويكون ذلك بتوسيع مجالات الفرد بحيث يسمح له ذلك بالتعرض إلى بدائل متعددة، تتيح له التوافق مع ميوله النفسية.

* **معرفة نتائج البدائل:** يطلع الفرد على نتائج الأشياء والموضوعات التي يعرفها في وسطه، حتى يكون الاختيار ذو معنى قيمي أصيل.

* **التعلق بالقيم:** إن استدخال قيمة يوفر للفرد عناء اللاتوافق مع المحيط الاجتماعي.

* **الإعلان عن القيمة:** يصرح الفرد بالقيمة التي يعتنقها ويعتقدتها في التجمعات العامة.

* **العمل بالقيمة:** إن القيمة لا تكتسب ذروتها في الفرد، إلا إذا ظهرت في شكل سلوك أو موقف إزاء شيء أو موضوع.

* **تكرار القيمة:** تخلق القيمة في الفرد إحساسا مميزا ونموذجا لشخصية ثابتة.¹

عندما يتشكل النسق القيمي للفرد ويصبح قادرا على إصدار الأحكام "تتراتب تلك القيم في مستويات فرعية تنازلية، من القيم العليا المسيطرة إلى أخرى أدنى درجة في الأهمية. ومن القيم الإلزامية إلى القيم التفضيلية، ويظهر أثر هذين النوعين من القيم في السلوكيات التي تنظم حياة الجماعة، وتظهر القيم الإلزامية في العادات والتقاليد والقوانين المنظمة للعلاقات بين الأفراد.

فوجود القيم في تراتب تسلسلي، لا يعني بقاءه على ذلك الترتيب دائما، ولكن تصبح تلك القيم قابلة للنفاد بفعل التجارب التي تزيد الفرد معرفة وإدراكا أكثر لحاجته. ويعني النفاذ إغناء قيمه لقيمة أخرى كما أن القيم لا تحتفظ دائما بذلك التناسق والتناغم الإيجابيين بل كثيرا

¹- الطاهر بوغازي: مرجع سبق ذكره، ص ص. 36-37.

ما تتعارض قيمتان أو أكثر لدى الفرد؛ كالتناقض الذي قد يميز قيمتي الكرم والبخل، أو حب العدالة والأنانية أو الديمقراطية والتسلط. إلا أن هذه الظواهر تخضع لطبيعة العلاقات الاجتماعية؛ فكلما كانت المواقف الاجتماعية واضحة وصحيحة في سلوكيات الأفراد، أمام القضايا المصيرية، اختلفت تلك الظواهر المتناقضة في القيم، ومن ثم نلاحظ أن المجتمعات التي تترجم قيمها إلى مواقف وسلوكيات واضحة غير مشوية بتأويلات ومطبقة في مختلف المجالات الحيوية، فيظهر تسلسل القيم في منظومة واضحة.¹

أما خليل ميخائيل عوض، فيرى أن القيم تتكون بالطرق التالية:

- عن طريق إشباع الحوافز والحاجات النفسية.
- عن طريق الخبرات الانفعالية.
- تغرس القيم بواسطة التوجيهات والقوانين.
- القدوة الحسنة والريادة الصالحة.²

بينما يعرف 'ريتشر' عملية إكساب القيم بأنها: «العملية التي يتبنى الفرد من خلالها مجموعة معينة من القيم، مقابل التخلي عن قيم أخرى، إن التغيير يتضمن إعادة توزيع الفرد لقيمه، سواء على المستوى الفردي أو الجماعي»، بينما 'روكيش' يرى أنه مع امتداد عمر الفرد يزداد عدد القيم التي يتبناها، هذه القيم تختلف من مجتمع لآخر فهي نتاج ثقافي - اجتماعي.³ ويقسم موريس محددات القيم إلى ثلاثة فئات رئيسية كما يلي:

* **المحددات البيئية والاجتماعية:** حيث يمكن تفسير أوجه التشابه والاختلاف بين الأفراد في ضوء اختلاف المؤثرات البيئية والاجتماعية.

* **المحددات السيكولوجية:** والتي تتضمن العديد من الجوانب كسمات الشخصية ودورها في تحديد القيم للأفراد.

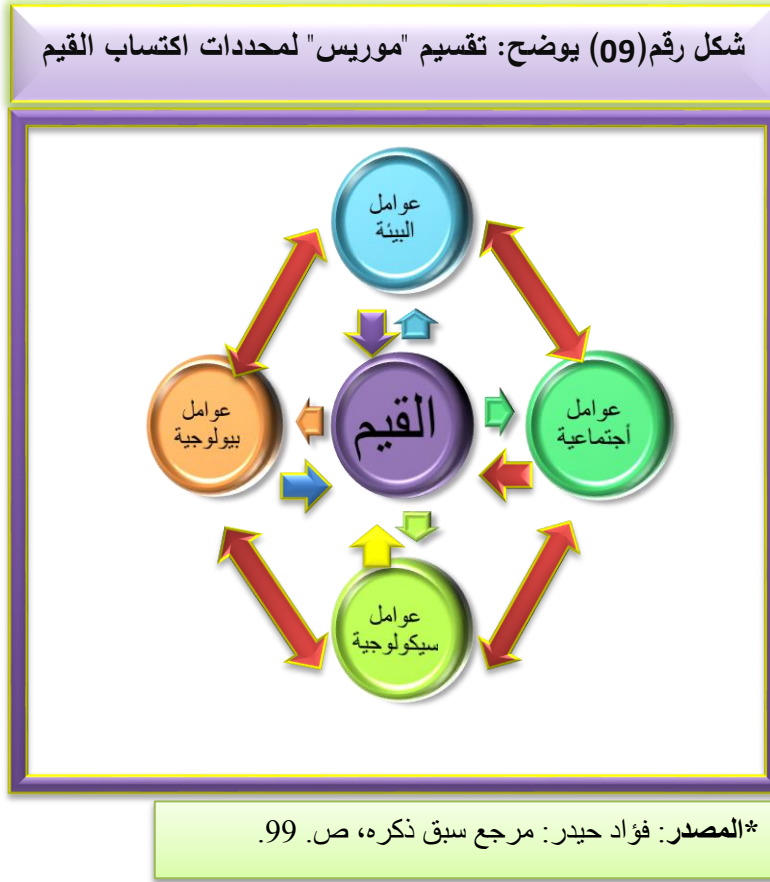
¹- الطاهر بوغازي: نفس المرجع، ص ص. 37-38.

²- خليل ميخائيل معوض: مرجع سبق ذكره، ص. 242.

³- فؤاد حيدر: مرجع سبق ذكره، ص. 98.

* **المحددات البيولوجية:** تشتمل على الملامح أو الصفات الجسمية (كالطول والوزن) والمتغيرات في هذه الملامح وما يصاحبها من تغيرات في القيم.

ويمكن أن نلخص تقسيم "موريس" لمحددات اكتساب القيم بالشكل التالي:



لأن هذه الدراسة تتدرج ضمن الدراسات السوسيوبيولوجية، سيكون التركيز على المحددات الاجتماعية لاكتساب القيم.

حيث يرى "بنجستون" أن القيم هي نتيجة ثلاثة مستويات اجتماعية:

* الثقافة التي تحدد المفاهيم الجديرة بالرغبة فيها.

* الأسرة وتوجهها نحو قيم وغايات بعينها.

* الجوانب الاجتماعية كالمستوى الاقتصادي والدين والجنس والمهنة ومستوى التعليم

وغير ذلك.

ونعرض بنوع من التفصيل كل مستوا من المستويات التي حددها "بنجستون" كما يلي:

1 1 5. دور الإطار الحضاري في اكتساب القيم الاجتماعية:

يقول علماء التنشئة بأن الطفل يتأثر بأسلوب التنشئة والتوجهات التي يتلقاها في ثقافته ومجتمعه وأسرته، فالتنشئة الاجتماعية هي العملية التي يكتسب الطفل من خلالها السلوك والمعتقدات والمعايير والقيم.¹

كما وضع علماء الاجتماع ثلاثة رؤى توصلوا إليها من خلال دراستهم لعملية التنشئة الاجتماعية كما يلي:

* رؤية غطت تنشئة الفرد عبر مراحل عمره في الحياة

* رؤية شملت مرحلتين فقط لتنشئة الفرد عبر حياته.

* رؤية كشفت تنشئة الفرد من خلال عيشه ضمن جماعات اجتماعية مختلفة.

الرؤية الأولى: بينت عدة مراحل عمرية يمر من خلالها الفرد ويخضع احالات تنشئة لتحوله من كائن بيولوجي إلى اجتماعي وتكسبه أدوارا اجتماعية وتضبطه بضوابط اجتماعية متنوعة تمثلت هذه المراحل في 'الطفولة، المراهقة، مرحلة النضج الصغرى، مرحلة السنين الوسطى، مرحلة السنين المتقدمة'.

الرؤية الثانية: قسمت التنشئة إلى قسمين هما 'تنشئة الطفولة، وتنشئة ما بعد الطفولة'

الرؤية الثالثة: قسمت التنشئة حسب مراحل اجتماعية متعددة، والتي تضع الجماعات المختلفة والمشاركة في فعاليات ومناشط التنشئة الاجتماعية المتكاملة.²

فعملية التنشئة تبقى مستمرة على طوال فترات حياة الفرد المختلفة، وكل ما يمر به من خبرات يكون فيها للمنشئين دورا واضحا فيه، لما لهؤلاء من قدرة على إشباع حاجات الفرد ومساعدته على تكوين معان ودلالات للأشياء في محيط البيئة التي يتواجد بها، حيث يولد الفرد

¹- فؤاد حيدر: مرجع سبق ذكره، ص. 100.

²- معن خليل العمر: التنشئة الاجتماعية، عمان، دار الشروق، 2004، ص ص. 26-39.

في مجتمع له قيمه ومعاييره المحددة، يكتسب هذه المعايير والقيم في إطار المجتمع الذي وجد فيه؛ فالإطار الحضاري كما يرى بعض الباحثين لا يمكن تصوره على أنه فقط ما يحيط بالأفراد بشكل مباشر، وإنما يوجد جزء كبير منه لا يمكن أن يقوم إلا من خلال الأفراد، فالقيم والرموز وأشكال السلوكيات المقبولة أو المطلوبة كلها جوانب من الحضارة لا يمكن أن تقوم إلا بواسطة أبناء هذا المجتمع، ولا يمكن أن تستمر عبر الأجيال إلا بأن ينقلها أبناء الجيل إلى أبناء الجيل التالي،¹ فالإطار الثقافي المحيط بالفرد يشجع على ظهور توجهات قيمية معينة وعدم ظهور توجهات أخرى، وعن تأثير وهو ما يتوافق وما توصلت إليه، "فلورنس كلوكهون" بأن لكل ثقافة من الثقافات نسق من القيم الخاصة بها، وتحاول من خلال عمليات التنشئة الاجتماعية أن تغرسه في أفرادها، فالفرد يكتسب القيم بناء على استعداداته وتفاعله مع الآخرين وما يلقاه من تشجيع وتدعيم أو كف وإحباط حيال هذه القيم.

كما أوضحت "فلورنس كلوكهون" أنه يوجد خمسة أنواع من التوجهات القيمية حددتها كما يلي:

- التوجه الطبيعي أو الفطري للبشر.
- توجه الفرد في علاقته بالطبيعة.
- توجه الفرد على مدى الزمن.
- توجه نشاط الفرد.
- توجه العلاقات بين الأفراد.

وأشارت الباحثة أيضا إلى أن هذه التوجهات القيمية تختلف من جيل لآخر ومن ثقافة لأخرى.²

2 1 5. دور الأسرة في إكساب القيم الاجتماعية:

تعتبر الأسرة من أهم مؤسسات التنشئة الاجتماعية التي تساهم في نقل القيم من جيل إلى جيل، فهي التي تحدد لأبنائها ما ينبغي في ظل المعايير الحضارية السائدة. فتبني الفرد في مراحل الطفولة من عمره لقيم ومعايير الوالدين يعتمد على مقدار الرعاية التي يتلقاها، لأن نمو شخصية الطفل يتضمن عملية التوحد أو التماهي مع الوالدين.

¹- مصطفى سويف: الأسس النفسية للتكامل الاجتماعي، ط 08، القاهرة، المكتبة الأنجلو المصرية، ص. 45.

²- معتز سيد عبد الله وعبد اللطيف محمد خليفة: مرجع سبق ذكره، ص. 377.

فقد دلت عديد الأبحاث على وجود العلاقة بين أساليب التنشئة الاجتماعية للأبناء وعلاقتها ببعض سمات الشخصية وما يتبناه الأبناء من قيم، فالأسرة تلعب دورا أساسيا في إكساب الفرد قيما معينة، ثم تقوم الجماعات الثانوية المختلفة (المدرسة، رفاق اللعب، المجتمع...)، التي ينتمي إليها الفرد خلال مراحل حياته بدور مكمل، حيث تحدد للفرد قيما معينة يسير في إطارها، فالرد يتنازل عن بعض القيم التي اكتسبها في محيط الأسرة ليأخذ بغيرها مما تأثر به في إطار مختلف الجماعات المرجعية التي ينتمي إليها.

3 1 5. القيم والمستوى الاقتصادي-الاجتماعي

تختلف قيم الأبناء باختلاف الطبقات الاجتماعية التي ينتمون إليها، فالآباء من الطبقة المتوسطة يهتمون بغرس قيم الإنجاز والإبداع في أبنائهم، في حين لا يهتم الأبناء من الطبقة الدنيا بذلك، كما تختلف القيم باختلاف المستويات الاقتصادية والاجتماعية والدينية.

فالأهات ذوات المستويات الاقتصادية-الاجتماعية المرتفعة يعطين أهمية لقيم، اعتبار الآخرين، حب الاستطلاع وضبط النفس. في حين تعطى الأهات ذوات المستوى الاقتصادي المنخفض أهمية لقيمتي الطاعة والنظافة.

كما تبين أن الأفراد ذوي المستوى الاقتصادي المنخفض يعطون أهمية لقيم: التدين، الصداقة، التسامح، الطاعة، التهذيب، وفي مقابل ذلك يعطي الأفراد من المستوى الاقتصادي المرتفع أهمية لقيم: الإنجاز، الأمن الأسري، الحب والكفاءة.

كما تبين أيضا أن آباء الطبقة الوسطى يهتمون بمواقف التغذية والنوم والاستقلال، أكثر من آباء الطبقة الدنيا، كما يتميز الآباء من الطبقة الدنيا باستخدام أسلوب العقاب البدني أو التهديد به، في حين يستخدم الآباء من الطبقة المتوسطة أسلوب النصح والإرشاد اللفظي. كما تتضح الفروق بين الطبقتين في شدة حرص الطبقة الوسطى على المظهر الخارجي عند الطفل وعلى آدابه.¹

¹ - فؤاد حيدر: مرجع سبق ذكره، ص ص. 100-101.

5.2 أساليب قياس:

نقاس القيم بطرق وأساليب عديدة من بينها الملاحظة المنظمة، المقابلة الشخصية، تحليل المضمون واستمارة الاستبيان.

5.2.1. الملاحظة:

تتميز الملاحظة كأداة لبحث القيم عن غيرها من مقاييس القيم بأنها تطلعنا على مظهر السلوك دون تزييف، خاصة إذا أجريت الملاحظة دون علم الفرد أو مجموعة الأفراد عينة الدراسة. والملاحظة كأسلوب للتعرف على القيم وتحديد نادر ما تستخدم لعدة أسباب أهمها: اهتمام الباحثين بالجانب الكمي في قياس الظواهر باستخدامهم لاستمارات الاستبيان والمقابلات الشخصية المقننة.

فالملاحظة العلمية يمكن أن تعطى نتائج دقيقة في العلوم الاجتماعية إذا تم استخدامها بالشكل الملائم¹، فهي كما يعرفها موريس إنجرس فعل فحص الظاهرة بكل اهتمام وعناية.² فاستخدام الملاحظة كأداة للبحث أو للكشف عن القيم، يتطلب من الباحث الإجابة على تساؤلين رئيسيين:

الأول: ما القيم التي يهتم الباحث بدراستها؟

الثاني: ما مظاهر هذه القيم، وهل هي ثابتة أم متغيرة؟³

5.2.2. المقابلة:

تعتبر المقابلة المقننة من أصلح أدوات جمع البيانات إذا كانت البيانات المطلوب جمعها تتصل بعقائد الأفراد أو بشعورهم، أو اتجاهاتهم نحو موضوع معين.⁴

¹ معتز سيد عبد الله وعبد اللطيف محمد خليفة: مرجع سبق ذكره، ص 389-391.

² موريس إنجرس: منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية تدريبات عملية، ترجمة: بوزيد صحراوي وآخرون، مراجعة: مصطفى ماضي، الجزائر، دار القصة، 2004، ص. 197.

³ معتز سيد عبد الله وعبد اللطيف محمد خليفة: مرجع سبق ذكره، ص. 391.

⁴ محي محمد سعد مسعد: الطريقة العملية لإعداد البحث العلمي، الإسكندرية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، 2002، ص. 35.

إذ تعتبر المقابلة من أهم وسائل جمع البيانات وأكثرها شيوعاً، فهي محادثة في حدود غرض البحث تستهدف جمع الحقائق للاستفادة منها، فهي تعطي للباحث فرصة التعمق في فهم الظاهرة محل الدراسة، وملاحظة سلوك المبحوث.¹

ففي مجال قياس القيم يعتبر استخدام المقابلة أكثر انتشاراً عن غيرها من الأساليب مقارنة بالملاحظة، حيث أخذ استخدام الباحثين لهذه الأداة صوراً وأشكالاً مختلفة، منها تقديم القصص التي يطلب من المبحوث إكمالها، واستخدام مجموعة من القصص التي يطلب من المبحوث إكمالها، واستخدام مجموعة من القصص الناقصة تشتمل على نوع من الصراع بين حاجتين أو قيمتين ويطلب من المبحوث اختيار الحل المناسب من وجهة نظره.²

3.25. تحليل المضمون:

يقصد بتحليل المضمون تفكيك وثيقة معينة إلى وحدات لها معنى، ويبدل المضمون على مجموع العناصر الدالة والتي يمكن النظر إليها سواء في معناها الظاهر أو المضمرة، باستخدام الاستدلال الاستنباطي للمعاني أو الأفكار أو السمات بأسلوب منهجي وموضوعي.

إذ يذهب كل من إميل دوركايم ودي سوسور إلى أن: «المعنى الواضح لأي نص من النصوص لا يتأتى من القراءة الأولى والمباشرة له، وإنما لابد من تنظيم جديد للمادة المقروءة بكيفية تسمح بالوصول إلى المعنى المقصود».³

ويستخدم تحليل المضمون كأداة للكشف عن القيم من خلال تحليل مضمون الوثائق، سواء كانت مسموعة أو مقروءة أو مرئية، ومن أوائل المستخدمين له في هذا المجال 'رالف وايت' في سنة 1974.

¹- محي محمد سعد مسعد: نفس المرجع، ص. 39.

²- معتز سيد عبد الله وعبد اللطيف خليفة: مرجع سبق ذكره، ص. 391.

³- أحمد أورزي: تحليل المضمون ومنهجية البحث، المغرب، الشركة المغربية، 1993، ص ص. 13-14.

كما استخدمه الباحث 'كاظم' في العديد من الدراسات من بينها دراسته التتبعية لقيم عينة من طلاب الجامعة المصرية في خمسة سنوات في الفترة ما بين 1957 و 1962 والتي كشفت عن كفاءة تحليل مضمون السير الذاتية في الكشف عن القيم وتحديدها بدقة¹.

4.2.5. استمارة الاستبيان:

تعتبر استمارة الاستبيان واحدة من بين أدوات جمع البيانات في كل البحوث الاستطلاعية والوصفية والتجريبية، وأكثرها استخداما وملائمة للبحوث الوصفية خاصة فيما يطلق عليه بالمسوح الاجتماعية².

إذ قام العديد من العلماء والباحثين ببناء استمارة لقياس القيم، هذه المقاييس تعددت واختلفت لتعدد وجهات نظر الباحثين في دراستهم للقيم من جهة ولاختلاف تصنيفهم للقيم كما ذكرنا سابقا من جهة أخرى³.

ومن بين أشهر مقاييس القيم؛ 'مقياس روكتش' 1973 وهو مقياس متكون من مجموعتين من القيم أولى مرتبطة بالغايات المرغوب تحقيقها ومجموعة ثانية من القيم مرتبطة بالوسائل اللازمة لتحقيق هذه الغايات، على أن تكون المجموعة الأولى من القيم تعكس ما يكافح الفرد من أجل إنجازه في النهاية، بينما تعكس الثانية أساليب وكيفية تحقيق الفرد لهذه الغايات.

أما سوير فقد وضع مقياسا آخر لقياس القيم، وهو مقياس يتناول بالدراسة قيم الأفراد في العمل من خلال خمسة عشر جانبا، تختلف أهمية كل جانب عن غيره من فرد لآخر متمثلة فيما يلي: (الإبداع، الإنجاز، محيط العمل، علاقات الإشراف، نمط الحياة، الأمن، الإشراف على الآخرين، الجمال، المكانة، الاستقلالية، التنوع، العوائد الاقتصادية، المساعدة، الاستشارة الفكرية، الإدارة)، ذلك بوضع عبارات تقيس هذه الجوانب، تكون الإجابة عليها بوحدة من البدائل التالية: (مهمة جدا، مهمة، متوسطة الأهمية، قليلة الأهمية، غير مهمة تماما)، ثم يتم

¹ - معتز سيد عبد الله وعبد اللطيف محمد خليفة: مرجع سبق ذكره، ص. 392.

² - سعيد ناصف: محاضرات في تصنيف البحوث الاجتماعية وتنفيذها نماذج لدراسات وبحوث ميدانية، القاهرة، مكتبة زهراء الشرق، 1997، ص. 79.

³ - سمير عسكر وعادل زايد: مرجع سبق ذكره، ص. 207.

حساب حاصل جمع العبارات المكونة لكل قيمة من القيم، على أن يكون مجموع كل قيمة يتراوح بين 5 إلى 15 درجة، فإذا كانت الدرجة على أي قيمة من القيم أكثر من عشر درجات يعني أن هنا اهتمام كبير بهذه القيمة، أما إذا تراوحت درجة قيمة من القيم بين 5 و 9 دل ذلك على أن هناك اهتماما معتدلا بها، بينما إذا كانت أقل من 5 درجات فهذا يعني عدم الاهتمام بهذه القيمة¹.

¹ - مقدم عبد الحفيظ: الإحصاء والقياس النفسي والتربوي مع نماذج من المقاييس والاختبارات، ط2، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2003، ص. 288.

خلاصة:

تعتبر القيم أحد العناصر الأساسية في بناء المجتمعات إذ تمثل حقائق نابذة من المجتمع وتصور لنا طبيعة، إذ تجمع أغلب التعريفات أنها الموجه الأساسي لأفراد في توجيههم نحو سلوك معين أو كما عبر عنها بارسونز بأنها تعتبر مستوا للاختيار بين بدائل التوجيه التي توجد في الموقف، لما لها من علاقة بكل من المعايير والمعتقدات والاتجاهات وبالرغم من ذلك فالقيم تبقى دائما مرتبطة بالسياق الاجتماعي، وهو ما يثبت دورها الفعال في حياة الفرد وبناء مجتمعات متكاملة، إذ تعتبر من وسائل وحدة المجتمع وتماسكه.

فالمجتمعات تكون متماسكا بقدر ما لدى الأفراد من قيم مشتركة، فهي التي تشكل درجة الوعي الاجتماعي والاتفاق العام، وهي بدورها التي تحدد الأيديولوجية الاجتماعية التي تعزز من عمليات التماسك والتضامن الاجتماعي واتفاق الأعضاء ومكونات النسق الاجتماعي حول جميع الأهداف والغايات العامة التي يسعى ويهدف النسق الأكبر لتحقيقها، إذ تتبع من الرأي الجمعي للجماعة ولا يمكن فرضها من إطار خارجي؛ لكنها تتولد في إطار السياق المجتمعي الذي تحياه الجماعة ومن ثمة تكون مقبولة ومعترفا بها.

الفصل الرابع

النظام السياسي وقيم المواطنة والانتماء

تمهيد

1. مفاهيم أساسية.
2. العوامل المؤثرة في النظام السياسي واتجاهات الأفراد نحوه.
3. القيم وعلاقتها بتجاوب المجتمع نحو النظام السياسي.
4. قيم المواطنة والانتماء في ظل النظام السياسي
5. النظام السياسي وأسس تفعيل قيم المواطنة والانتماء

خلاصة

تمهيد

أدرك الإنسان منذ زمن بعيد حاجته الضرورية لوجود نظام سياسي لبناء مجتمع منظم ولإدارة شؤونه، إذ لا يمكن لأي مجتمع أن يستمر ولا أن يبني تطوره الحضاري دون وجود نظام سياسي، كما أن الأفراد في كل المجتمعات بحاجة للانتماء لمجتمع قائم له نظامه السياسي الذي يعمل على تنظيمه ليكون ذاته ومستقبله في ظل هذا المجتمع، فتتشكل لدى الفرد مشاعر اجتماعية تدفع به إلى التضامن والتكامل والترابط بينه وبين أفراد آخرين.

وليحقق أفراد المجتمع هذا التكامل والترابط كان لا بد أن يكونوا راضين لأنظمتهم السياسية وبالتالي الموافقة والتأييد لكل ما تتبناه هذه الأنظمة من سياسيات، ليطيعوا كل ما يصدر عنها من قرارات، ولكن هذا لا يمكن أن يتحقق دائما بين كل المجتمعات وأنظمتها السياسية.

1. مفاهيم أساسية

1.1 قيم المواطنة:

تعتبر قيم المواطنة مفهوما عاما وشاملا ينطوي على مجموعة من المفاهيم المتلازمة والمتسقة فيما بينها، لتوجه سلوك الأفراد وتحدد تصرفاتهم في ميادين العمل الوطني، وإذ تشير المواطنة الصالحة إلى موقف الفرد من السلطة الممثلة بالدستور وما جاء فيه من حقوق وواجبات، وما ينبثق عنه من أنظمة وتعليمات، كما تشير المواطنة الصالحة أيضا إلى ما يبطنه الفرد من ولاء وانتماء واعتزاز بوطنه وشعبه ونظامه، وما يترجمه من مشاركة عملية في كل ما يهدف إلى مصلحة الوطن.¹

وقبل أن نضع تعريفا لقيم المواطنة، سنحدد في البداية المعنى اللغوي والإصطلاحي لمصطلح المواطنة وبناءا عليه وعلى تعريف القيم التي تم عرضها في الفصل السابق نحدد تعريفا إجرائيا لقيم المواطنة لهذه الدراسة.

1.1.1.1 التعريف اللغوي:

جاء في القاموس المحيط أن "الوَطَنَ" هو: «منزل الإقامة»، جمعها "أوطان"، و"إستوطنه" إتخذة وطنًا، و"واطنه" على الأمر "واقفه"².

حسب هذا التعريف يمكن لنا أن نستنتج أن مصطلح المواطنة في اللغة يعني، إنتساب الإنسان لبقعة أرض يستقر بها، أي مكان الإقامة أو الإستقرار أو الولادة أو التربية. أضاف صاحب محيط المحيط: «وَطَنَ بِالْوَطَنِ وبالْمَكَانِ يَظِنُّ وَطَنًا أَقَامَ بِهِ، وَيَظِنُّ الْبَلَدَ تَوَطَّنًا إِتَّخَذَهُ مَحَلًّا وَمَسْكَنًا يَقِيمُ بِهِ، وَنَفْسَهُ عَلَى الْأَمْرِ مَهْدَهَا لَفَعْلُهُ وَذَلَّلَهَا وَسَكَّنَهَا وَأَقْرَبَهَا عَلَيْهِ. وَوَاطَنَهُ عَلَى الْأَمْرِ مُوَاطَنَةً، وَاقْفَهُ»³

بناء على التعريفات السابقة فمصطلح المواطنة في اللغة يعني، إنتساب الإنسان لبقعة أرض يستقر بها، أي مكان الإقامة أو الإستقرار أو الولادة أو التربية.

¹- إلهام عبد الحميد فرج: برنامج تدريبي مقترح لتنمية السلوك الديمقراطي والتفاعل الاجتماعي للمعلم العربي، أعمال المؤتمر العلمي الثالث لقسم أصول التربية -الديمقراطية والتربية في الوطن العربي-، كلية التربية، جامعة الكويت، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2001، ص. 3.

²- الفيروز آبادي: مرجع سبق ذكره، ص. 1238.

³- بطرس البستاني: مرجع سبق ذكره، ص. 975.

ويضيف بطرس البستاني بالإضافة للمعنى السابق في قوله: و"نفسه على الأمر" بمعنى وَطَنَ نفسه، وفي قوله: "مهدها لفعله" أي مهد لنفسه فعل أمر ما، ثم "ذلها" أي تسهيل هذا الفعل، و"سكنها" أي قبولها، و"أقرها عليها" والموافقة عليها وتبنيها.

2.1.1. التعريف الإصطلاحي:

يعتبر كل من الإغريق والرومان، أول من استعمل مفهوم المواطنة، فقد استعمل الإغريق مصطلح "Civis" للدلالة على المواطن، واستعمل الرومان المصطلح "Civitas" للدلالة على المواطنة، وكان للتمتع بلقب المواطن أو المواطنة في تلك الحضارات العديد من الحقوق والإمكانيات، مثل الحق في تقلد الوظائف العامة والعضوية في الجمعيات والتنظيمات وحق الانتخاب في المؤسسات الرسمية والمشاركة في الدفاع عن الوطن، إلا أن مفهوم المواطنة عندهم كان محصوراً على الطبقات العليا من الأرستقراطيين والنبلاء، في حين حرم منها العبيد والنساء والأطفال.¹

ثم تطور هذا المفهوم بشكل مستمر، إلى أن تراجع بعد سقوط الإمبراطورية الرومانية، وفي فترة الإقطاع وحتى نهاية العصور الوسطى والتي امتدت ما بين 300 حتى 1300م، ثم عاد المفهوم للتطور من جديد متأثراً بحدثين هامين هما إعلان استقلال الولايات المتحدة في عام 1786، وبالمدائ التي جاءت بها الثورة الفرنسية في عام 1789 فكانا نقطة تحول تاريخية في مفهوم المواطنة.²

وجاء في الموسوعة العربية العالمية أن المواطنة: «تعبّر عن حب الفرد وإخلاصه لوطنه، بما فيها الانتماء إلى الأرض والناس والعادات والتقاليد والاعتزاز بتاريخ مجتمعه وأمتة والتفاني في خدمة وطنه»، وبذلك تكون المواطنة هي: «المحدد لعلاقة الفرد بدولته وفق الدستور السائد فيها والقوانين التي تنظم العلاقة بينهما من حيث الحقوق والواجبات».³

¹-بطرس البستاني: نفس المرجع، ص. 258.

²- جاب الله عبد الحميد صبري: تطوير التربية للمواطنة في العالم العربي في ضوء الاتجاهات العالمية، مجلة التربية، قطر، العدد 152، 2005، ص ص. 156-157.

³- علي خليفة الكواري: مرجع سبق ذكره، ص. 118.

بينما يرى "بانكس" أن المواطن هو: «ذلك الفرد الذي يقطن في إحدى الدول القومية، ويتمتع بمجموعة محددة من الحقوق والامتيازات، فضلاً عن الواجبات تجاه تلك الدولة، من قبيل: الشعور بالولاء والانتماء تجاه حكومتها». ومن خلاله يعرف المواطنة بأنها: «تمثل وضعياً أو مكانة الفرد في المجتمع باعتباره مواطناً».

ويعرفها أيضاً بأنها: «مجموعة من الحقوق، والواجبات، والهويات التي تربط المواطنين بالدولة القومية التابعين لها». وعلى الرغم من أن تلك التصورات النظرية الأساسية السابقة الذكر تتسم بالدقة، فإنها لا تبرز على نحو دقيق المواطنة كمفهوم برز على السطح في الدول القومية الحديثة.¹

كما عرفت "دائرة المعارف البريطانية" المواطنة بأنها: «علاقة بين فرد ودولة كما يحددها قانون تلك الدولة وبما تتضمنه تلك العلاقة من واجبات وحقوق في تلك الدولة، والمواطنة تدل ضمناً على مرتبة من الحرية مع ما يصاحبها من مسؤوليات، وهي على وجه العموم تسبغ على المواطنة حقوقاً سياسية مثل حق الانتخاب وتولي المناصب العامة».²

وتعرف المواطنة أيضاً بأنها: «علاقة بين فرد ودولة كما يحددها قانون تلك الدولة، متضمنة مرتبة من الحرية وما يصاحبها من مسؤوليات، وتسبغ عليه حقوقاً سياسية مثل: حق الانتخاب وتولي المناصب العامة، وميزت الدائرة بين المواطنة والجنسية التي غالباً ما تستخدم في إطار الترادف إذ أن الجنسية تضمن بالإضافة إلى المواطنة حقوقاً أخرى مثل الحماية في الخارج».³ بينما جاء في "موسوعة الكتاب الدولي" المواطنة بأنها: «عضوية كاملة في دولة أو في بعض وحدات الحكم، وان المواطنين لديهم بعض الحقوق، مثل حق التصويت وحق تولي المناصب العامة وكذلك عليهم بعض الواجبات مثل واجب دفع الضرائب والدفاع عن بلدهم».⁴

¹-Banks (J.) and (D.): **Group Identity and Citizenship Education in a Global Age**, Washington, Educational Researcher, 2008, P. 129.

²- علي خليفة الكواري: مرجع سبق ذكره، ص. 117.

³- سيف بن علي المعمرى: تربية المواطنة الصالحة-توجهات وتجارب عالمية في إعداد المواطن الصالح-، سلطنة عمان، مكتبة الجيل الواعد، 2006، ص. 27-31.

⁴- بسام محمد أبو حشيش: مرجع سبق ذكره، ص. 259.

كما تشير المواطنة أيضا إلى: «ما يبطنه الفرد من ولاء وانتماء واعتزاز بوطنه وشعبه ونظامه، وما يترجمه من مشاركة عملية في كل ما يهدف إلى مصلحة الوطن».¹

وعلى اعتبار أن المواطنة تكمن في قلب الحياة الاجتماعية والتماسك الاجتماعي، وكي يتمكن الأفراد في المجتمع، وضمن حياتهم اليومية من ممارسة السلوكيات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بشكل ديمقراطي في مجتمعاتهم، فإن عليهم بالأساس أن يكونوا على دراية ووعي كافيين بمعنى المواطنة وأبعادها ومرتكزاتها، ومن ثم تكون لديهم القدرة على ممارسة مبادئ الديمقراطية في حياتهم اليومية بحيث تكون الديمقراطية جزءاً من الثقافة المجتمعية السائدة بين الحين والآخر.²

وجاء في 'موسوعة العلوم الاجتماعية' أن المواطنة هي: «المشاركة بالعضوية الكاملة في دولة لها حدود إقليمية».³

كما تشير معظم موسوعات العلوم الاجتماعية أن المواطنة حالة ينعم فيها الإنسان بمجموعة من الحقوق والإميازات والواجبات تجعله جديراً بالصفة، وفي الأصل المواطنة هي العلاقة بين الدولة والشعب، كأفراد وتجمعات وتمتد لتشكّل علاقات المجموعات المختلفة داخل هذه الدولة، وهنا تظهر علاقة الولاء للدولة مقابل إستحقاقات الحماية والحقوق السياسية وهو جوهر المواطنة، كما يشتمل مصطلح المواطنة مدلولاً قانونياً واجتماعياً فالمدلول القانوني هو مجموعة الحقوق والواجبات الممنوحة لأفراد الشعب مقابل إرتباطه بقطر محدد، والمدلول الاجتماعي يرجع إلى مشاركة أفراد المجتمع لتؤكد وتكرس تلك الحقوق والمسؤوليات.⁴

¹ فرج إلهام عبد الحميد: برنامج تدريبي مقترح لتنمية السلوك الديمقراطي والتفاعل الاجتماعي للمعلم العربي، أعمال المؤتمر العلمي الثالث لقسم أصول التربية، الديمقراطية والتربية في الوطن العربي، كلية التربية، جامعة الكويت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2001، ص. 3.

² عبد الرحمن سليم الشمري، المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2001، ص. 17.

³ ميشيل مان: موسوعة العلوم الاجتماعية، ترجمة: عادل مختار الهواري وسعد عبد العزيز مصلوح، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1999، ص ص. 110-111.

⁴ سحر محي الدين الفكي: المواطنة في ظل التنوع الثقافي في السودان، مسطورة أبحاث ندوة المواطنة والوحدة الوطنية في الوطن العربي، مختبر الدراسات الدستورية والسياسية والجمعية العربية للعلوم السياسية، مراكش (المملكة المغربية)، جامعة القاضي عياض، 13-15 مارس، 2009، ص. 243.

ويرى حسين حسن موسى في المواطنة كنشاط سياسي بأنها والديمقراطية وجهان لعملة واحدة وأن كل منهما سبب ونتيجة للآخر إذ يرى أن المواطنة: "هي في الأصل والجوهر حقوق وواجبات يرتبها القانون لأفراد المجتمع، ويضمن مباشرتهم لها على قدم المساواة دونما تمييز بسبب الجنس أو الدين أو اللون أو العرق، ويشكل إقرارها وكفالة ممارستها ركيزة للديمقراطية بوصفها نظاما للحكم يلزم منه أن يكون للفرد صوت مسموع في دوائر صنع القرار"¹

وبناء على ما سبق نستخلص تعريف لقيم المواطنة كمفهوم إجرائي لهذه الدراسة كما يلي: "مجموعة من إعتقادات أفراد المجتمع حول مجموعة من الحقوق والإمميزات والواجبات تظهر من خلالها العلاقة بينهم وبين النظام السياسي والتي تظهر في هذه الدراسة من خلال مجالين هما المجال المدني والمجال السياسي".

1 2. قيم الإنتماء:

تعتبر قيم الإنتماء من القضايا المحورية في واقعنا الاجتماعي وهي من الموضوعات العامة التي تناولتها العلوم الاجتماعية من أهمها الانتماء للدين والوطن، فقيم الإنتماء تمثل شعور الفرد بكونه عضوا في المجتمع متوحدا معه مقبولا في وسطه، ومستحسنا بين أفرادها، يحس بالفخر والأمان فيه، فيعمل من أجل خيره ونصرتة وحمايته ويعتز بولائه له، فيظهر هذا الشعور بالإنتماء في سلوك الأفراد من خلال تفاعلهم بإيجابية مع قضايا مجتمعهم وإخلاصهم لقيم هذا المجتمع وتحملهم للمسؤولية، فيكون بذلك لقيم الإنتماء دورا هام في تحديد علاقة الأفراد بوطنهم ومجتمعهم، ويقابله الشعور بالإغتراب والعزلة والوحدة النفسية.

وعليه فالإنتماء يرتبط بالتوافق الذي يعني قدرة الفرد على حل صراعاته وتوتراته الداخلية باستمرار حلا ملائما واقامة علاقات مناسبة ومسايرة لأعضاء الجماعة التي ينتمي إليها، ويحظى في الوقت نفسه بتقدير واحترام الجماعة لآراءه واتجاهاته، فالسلوكيات الإيجابية التي

¹ حسين حسن موسى: مناهج البحث في المواطنة وقيم المجتمع، القاهرة، دار الكتاب الحديث، 2012، ص. 87.

ييديها الفرد في علاقته مع غيره من أفراد مجتمعه، تنطوي على درجة من الانتماء يقيّمها الفرد إزاء موضوع توافقه سواءً كان الأسرة أو جماعة مهنية أو ديناً أو مذهباً أو وطناً.¹

ولنخلص لوضع تعريف لقيم الانتماء سندرج مجموعة من التعريفات اللغوية والاصطلاحية للانتماء لنستخلص منها ومن التعريفات السابقة للقيم الاجتماعية التي وردت في الفصل السابق تعريفاً لقيم الانتماء.

1 2 1. التعريف اللغوي

يعود الأصل اللغوي لمصطلح الانتماء إلى "تَمَا" يَنْمُو نُمُوًا بمعنى "زاد"، و"انْتَمَى إليه" بمعنى "انْتَسَب"². وجاء في "المعجم الوسيط": «نما الشيءُ -نماءً، ونُمُوًا: زاد وكثر، يقال ونَمَى الشيءُ: رفعه أعلى شأنه، يقال: ونَمَى فلاناً إلى فلان: نسبه إليه».³

بينما معجم "مقاييس اللغة" أشار إلى أن الانتماء بمعنى الانتساب إذ جاء فيه: «انْتَمَى فلان إلى حسيه: انتسب».⁴

ويضيف "الفرايدي" في إعطائه المعنى اللغوي لمصطلح الانتماء: «ونميت فلاناً في الحسب، أي: رفعته، فإنتمى في الحسب، أي: رفعته، فانتمى في حسبه، والشئ ينتمي، أي: يرتفع من مكان إلى مكان».⁵ وهو ما يتوافق وما جاء في معجم الصحاح: «ينمو إلى الحسب وينمي. ونميت الشيء على الشيء: رفعته».⁶

وجاء في "لسان العرب": «وَنَمَيْتُهُ إِلَى أَبِيهِ نَمِيًّا وَنُمِيًّا وَأَنْمَيْتُهُ عَزْوَتَهُ وَنَسَبْتَهُ وَأَنْتَمَى هُوَ إِلَيْهِ انْتَسَبَ وَفُلَانٌ يَنْمِي إِلَى حَسَبٍ وَيَنْتَمِي يَرْتَفِعُ إِلَيْهِ وَفِي الْحَدِيثِ مَنْ ادَّعَى إِلَى غَيْرِ أَبِيهِ أَوْ

¹ محمد بدير كريمان: أثر بعض الأنشطة التربوية للطفل ما قبل المدرسة في تنمية الانتماء للوطن، القاهرة، عالم الكتب، 1995، ص ص. 125-126.

² الفيروز آبادي: مرجع سبق ذكره، ص. 1340.

³ مجمع اللغة العربية: المعجم الوسيط، ط 04، القاهرة، مكتبة الشروق الدولية، 2004، ص. 956.

⁴ أبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا: معجم مقاييس اللغة، ط 02، المجلد الأول، بيروت، دار الجيل، 1389هـ، ص. 840.

⁵ الخليل بن أحمد الفراهدي: كتاب العين، الجزء الثاني، دون بلد، دار ومكتبة الهلال، دون تاريخ، ص. 206.

⁶ إسماعيل بن حماد الجوهري: الصحاح، ط 04، الجزء 08، لبنان، دار العلم للملايين، 1987، ص. 453.

انتَمَى إلى غير مواليه أي انتسب إليهم ومال وصار معروفاً بهم»¹، ويضيف "بطرس البستاني" في معجم قطر المحيط: «انتَمَى فلان إلى أبيه إنتسب وإعتزى»².

تتفق معظم التعاريف اللغوية على أن التعريف اللغوي للانتماء يشتمل على مقومات النمو والزيادة، والانتماء وهو أيضاً بمعنى الإنتساب والرفعة، حيث أن الانتساب إلى الأب هو الارتفاع إلى مستوى النسب إليه.

بينما في اللغة الإنجليزية جاء في قاموس "Webster"، أن كلمة "Belongingness" مشتقة من الفعل "Belong" بمعنى: «ينتمي، أو ذو علاقة وثيقة ويتمتع بالعلاقات الاجتماعية الضرورية للاندماج في الجماعة»³، نلاحظ أن هذا القاموس في تعريف للانتماء ربطه بطبيعة العلاقات التي تكون بين أفراد المجتمع، لتسهل على الفرد الاندماج مع الجماعة وأضاف صفة لهذه الرابط بأن تكون علاقات متينة بين الأفراد.

2.21. التعريف الإصطلاحي

يعد مفهوم الانتماء من المفاهيم الأكثر تداولاً، إلا أنه رغم ذلك لم ينل الاهتمام الكافي من طرف الباحثين والمتخصصين، وكغيره من المفاهيم الأخرى في مجال العلوم الاجتماعية لم يتفق الباحثين حول وضع مفهوم موحد له، فالبعض يرى الانتماء: «عضوية الفرد في الجماعة»، أي ضرورة أن يكون الفرد جزءاً من الجماعة، بينما الارتباط بها يخضع للسعي العام للفرد نفسه، وآخرون يرون ضرورة اشتمال الانتماء على الجانبين، أي كون الفرد جزءاً من الجماعة، وارتباطه بها في الوقت نفسه.

إذ يعرف الانتماء بأنه: «شعور الفرد بكونه جزءاً من مجموعة أشمل أسرة، أو قبيلة، أو ملة، أو حزب، أو أمة، أو جنس، أو نحو ذلك ينتمي إليها وكأنه ممثل لها، أو متوحد فيها، أو ينتمصها، ويحس بالاطمئنان، والفخر، والرضى المتبادل بينه وبينها، وكأن كل ميزة لها هي ميزته الخاصة»⁴. هذا التعريف ربط الانتماء بإحساس الفرد بالإطمئنان نتيجة لأنه عضو من

¹- محمد بن مكرم بن منظور: الجزء 15، مرجع سبق ذكره، ص. 341.

²- بطرس البستاني: مرجع سبق ذكره، ص. 2241.

³- Webster's: *The new World dictionary of American Language*, College edition, Cleveland and New York, the World Publisher Company, 1996, P. 143.

⁴- وليم الخولي: الموسوعة المختصرة في علم النفس والطب العقلي، القاهرة، دار المعارف، 1976، ص. 72.

جماعة معينة، كما يمكن أن نستنتج من هذا التعريف أن الإنتماء رغبة في توحد الفرد مع الجماعة التي ينتمي إليها.

بينما يرى آخرون أن الانتماء: «شعور إيجابي في أقصى شدته يصل إلى درجة التوحد مع الجماعة، والتمسك بها، والذود عنها ويشترك إدراك الفرد بعوامله وأهدافه، وفلسفته التي تساهم في تشكيل صورة أفضل للمستقبل».

ويعرف أيضا بأنه: «نتاج لتلك العملية الجدلية بين الفرد من حيث أن لديه حاجات مادية، ومعنوية لا بد من إشباعها، وبين الجماعة من حيث كونها مصدراً لتحقيق هذا الإشباع، أو خفض التوتر الناتج عن نقص تلك الحاجات».¹

وهو ما يتوافق وتعريف كريمان محمد عبد السلام بأنه: «الحاجات الهامة التي تشعر الفرد بكونه جزء من مجموعة اشمل مثل جماعة الأسرة أو جماعة الرفاق أو جماعة المهنة أو الوطن ككل فضلا عن شعوره بالاعتزاز والفخر لانتمائه لهذه الجماعات ويتوقف الانتماء لدى أي فرد على مدى إشباع الجماعة لحاجاته»²

التعريفين الأخيرين إعتبرا الانتماء حاجة من حاجات الأفراد، إذ يجد فيه إشباع الجماعة لحاجاته بالإنتماء لمجموعة ما على إختلاف طبيعتها وما تحققه من احتياجات للفرد المنتسب إليها، كما يشكل أيضا الفرد علاقات بينه وبين غيره من أفراد الجماعة المنتسب إليها، كونه أصبح جزء من المجموعة المنتسب لها فسيشكل علاقات تربط بينهم.

بينما يرى كلا من عبد المنعم الدرديري وبدوي حسين أن: «الانتماء ليس سلوكا لذاته وإنما هو طريق متسع للإشباع القائم علي الحب الخلاق الذي يتضمن الرعاية المتبادلة كما أن الانتماء يعني الارتباط الوثيق بالشيء موضوع الانتماء سواء كان هذا الارتباط بجماعة مباشرة أو مرجعية بهدف تقبل الآخرين والتقبل منهم كما أن الانتماء حاجة اجتماعية ودافع أو ميل لدى الإنسان يهدف إلى تكوين علاقات مع الآخرين»³.

¹- لطيفة إبراهيم خضر: دور التعليم في تعزيز الانتماء، عالم الكتب. دون بلد، 2000، ص. 107.

²- كريمان محمد عبد السلام: أثر بعض الأنشطة لطفل ما قبل المدرسة في تنمية الإنتماء للوطن، القاهرة، عالم الكتب، 1995، ص. 3.

³- عبد المنعم الدرديري وبدوي حسين: بعض العوامل النفسية لدى الشباب الجامعي المنتمي-دراسة مقارنة-، المجلة المصرية للدراسات النفسية، المجلد الثامن، العدد 18، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، 1998، ص. 58.

أما "ثروت إسحاق" فيعرف الانتماء بأنه: «توحد الشخص مع الجماعة وإستدماجه لأهداف ومعايير المجتمع الذي يعيش فيه، حيث تعطى الهوية للشخصية الإنسانية طابعها المميز الذي يشارك فيه بفاعلية مع الآخرين».

ويضيف أن الانتماء للوطن: «هو شعور الفرد بذاته ومكانته داخل المجتمع، وشعوره بالأمان والرضا والثقة في هذا الوطن وكذلك شعوره بالتوحد مع هذا المجتمع وأنه جزء لا يتجزأ عنه بما يشتمل عليه من قيم تربوية واجتماعية ودينية»¹.

وجاء في قاموس مصطلحات علم الاجتماع أن مصطلح الانتماء الاجتماعي يشير إلى: «الانتساب إلى ثقافة معينة في مجتمع ما، حسب المعايير والضوابط الاجتماعية السائدة في ذلك المجتمع»².

ومن خلال التعريفات السابق لمفهوم الانتماء يمكن لنا أن نستنتج العديد من المؤشرات

نذكر منها:

- * أن الانتماء شعور يوجد لدى كافة الأفراد.
- * أن الانتماء حاجة إنسانية طبيعية
- * أن الانتماء متنوع، وله أشكال عديدة.
- * أن الانتماء يؤدي إلى تمثل معايير الجماعة، وسلوكها.
- * الانتماء يكون بوجود علاقات اجتماعية بين الفرد والجماعة.
- * يهدف الإنتماء إلى تكوين علاقات مع الآخرين.
- * يهدف إلى تقبل الآخرين والتقبل منهم وكسب حبهم واحترامهم.
- * يهدف الانتماء تحقيق مركز اجتماعي مرموق.
- * تأكيد الفرد لذاته، وكسب الثقة بالنفس.
- * تحقيق أهدافه في ضوء المعايير السائدة.

¹- ثروت إسحاق عبد الملاك: قراءات في علم النفس الاجتماعي في الوطن العربي والهوية والانتماء-تصورات الشباب المصري للفضايا الاجتماعية الراهنة ودوائر الانتماء-، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2002، ص. 279.

²- فاروق مدّاس: قاموس مصطلحات علم الاجتماع، دون بلد، دار مدني، 2003، ص ص. 37-38.

* الحصول على التقدير الاجتماعي.

* الحصول على الرضى والفخر.

ومن جملة التعريفات السابقة يمكن لنا أن نستنتج مفهومًا إجرائيًا لهذه الدراسة لقيمة

الإنتماء كما يلي:

تظهر قيم الإنتماء في مجموعة من العلاقات الاجتماعية يشكلها الفرد بينه وبين جماعات

المجتمع الذي يعيش به، تنتج لديه شعوره بالإطمئنان والشعور بالذات والمكانة الاجتماعية

والذي يتجسد في تمثل قيم ومعايير الجماعة التي ينتمي إليها.

2. العوامل المؤثرة في النظام السياسي واتجاهات الأفراد نحوه

1 2. العوامل المؤثرة في النظام السياسي

يؤثر في النظام السياسي كغيره من النظم الاجتماعية الأخرى العديد من العوامل، بصفاتها جزءا منه ولا يمكن له أن يحقق التوازن والإستقرار إلا بمراعات هذه العوامل، حتى يتمكن الفاعلون في هذا النظام من تحقيق الحريات والقيام بالواجبات المطلوبة منهم، وكذلك أخذ حقوقهم وحفظ حقوق كل أفراد المجتمع؛ من أهم هذه العوامل نذكر ما يلي:

* درجة وعي الشعب وثقافته.

* درجة النمو الاقتصادي.

* الأفكار والأوضاع الاجتماعية السائدة.

* الظروف السياسية للدولة.

1 1 2. درجة وعي الشعب وثقافته:

تلعب درجة وعي الشعب وثقافته دورا أساسيا في رسم وإنجاح خطط التنمية السياسية، فبوجود ثقافة ووعي سائد بين أفراد المجتمع، يكون بإمكانهم إدراك مصالحهم على حقيقتها، كما يساعدهم ذلك أيضا على وضع حد للأناية وذلك بتغليب العقل والمنطق، وإحترام الحقوق والحريات الممنوحة لهم، وإستعمالها لما يحقق المصالح العامة.

فالشعوب ضعيفة الوعي والثقافة تفهم الخلافات على أنها صراع يجب أن ينتهي بقضاء بعضها على بعض، فتكون نظمها السياسية تتسم بالإضطرابات والتشكيك والدعاية المغرضة والاختلافات الدينية والطائفية والعقائدية والإقليمية مما يدفع في النهاية هذه النظم السياسية إلى اللجوء إلى إستعمال وسائل العنف، وما ينتج عن ذلك من عدم إستقرار سياسي. وحتى يستطيع أفراد أي مجتمع ما أن يصل إلى مرحلة يكف فيها نفسه بنفسه وبالشكل الصحيح، يجب أولا التخفيف من حدة إنقساماته والصراع بين مختلف فئاته، ولا يكون ذلك إلا عن طريق رفع المستوى الثقافي لأفراد المجتمع وزيادة الوعي السياسي بينهم.¹

¹ - عامر رمضان أبوضاوية: مرجع سبق ذكره، ص ص. 22-23.

2.12. درجة النمو الإقتصادي:

يرتبط التطور الاقتصادي لأي مجتمع إرتباطا وثيقا بالنظام السياسي، كما أن هذا التطور الاقتصادي له تأثير على النظام السياسي.

ومن أنجح الطرق والوسائل التي يمكن بواسطتها التخلص من أسباب التخلف الاقتصادي في الدول النامية، العمل على زيادة الإنتاج وتحقيق الإكتفاء الذاتي، بالإضافة إلى التخلص من السيطرة الاقتصادية الأجنبية بجميع أشكالها وغيرها من الأسباب، وتحقيق ذلك يقوم على وضع خطط للتنمية الاقتصادية، وهو ما يتطلب بالضرورة توسيع مجالات تدخل الدولة أو النظام السياسي للدولة، وفشل الأنظمة الاقتصادية في تحقيق التنمية، يؤثر بالسلب على النظام السياسي وتفشل طموحاته التنموية.

3.12. الأفكار السائدة في الأوضاع الاجتماعية:

ويقصد بالأفكار السائدة في مجموع الأفكار التي تلقى قبولا لدى من يؤثرون في الحياة السياسية، ويلعبون دورا أساسيا في توحيد الرأي العام. هذه الأفكار التي تعود بالأساس إلى العادات والتقاليد والأوضاع الاجتماعية السائدة، ومن هنا يطرح التساؤل: هل تبلورت أفكار هؤلاء المؤثرين في الدول النامية في واقع المعطيات الثقافية الذاتية أم أنها مجرد حصيلة مؤثرات ثقافية خارجية؟

4.12. الظروف السياسية للدولة:

تأثير ظروف الحياة السياسية للدولة على إستقرار نظامها السياسي، لا يقل أهمية عن تأثير العوامل الأخرى سابقة الذكر. لأن الدول التي تسودها الإنقسامات العنصرية والطائفية أو السياسية، غالبا ما تعاني من عدم الإستقرار السياسي، وهو ما يشكل تهديدا حقيقيا لوحدها الوطنية ويحول دون تحقيق أي نجاح في التنمية السياسية¹.

¹ - عامر رمضان أبوضاوية: نفس المرجع، ص ص. 23-26.

2 2. خصائص سلوك الأفراد نحو النظام السياسي

كما تعتبر سلوكيات الأفراد تجاه النظام السياسي تجسيد لمجموع القيم التي يتبناها الفرد من جهة، وتجسيد لطبيعة تأثير النظام السياسي على القيم من جهة أخرى، إذ تتميز هذه السلوكيات بعدة خصائص من بينها: الإرتباط بالنظام السياسي، الطابع الاجتماعي لهذه السمات تظهر طبيعة السلوك.

1 2 2. الإرتباط بالنظام السياسي:

لا يمكن أن يفهم أو يدرس سلوك الأفراد تجاه النظام السياسي بمعزل عن السمات الضرورية أو السياسية الأخرى القائمة في المجتمع، فإذا جاز إعتبار أنماط السلوك الجزئية السياسية المحورية، فإن حركتها تعبر عن نفسها عن طريق مختلف المؤسسات والبنىات والعمليات، وحركة هذه الأنماط متصلة بالقدرة، أي أن السلوك السياسي لا يمكن أن يميز بين الوجوه الأخرى للسلوك الاجتماعي، إلا من حيث إتصاله بوسائل وغايات تظهر قدرته ومختلف حركاته في علاقته، من مختلف المؤسسات والفئات الاجتماعية من خلال صنع القرارات والوظائف والسلوك الفردي والجماعي وطبيعة القيم المرتبطة بهذه القدرة أو التوزيع السلطوي للقيم.

2 2 2. الطابع الاجتماعي:

يعتبر سلوك الأفراد تجاه النظام السياسي في العموم عبارة عن سلوك جماعي، فالأفراد يتصرفون إتجاه النظام السياسي، في كثير من الأحيان كأعضاء متفاعلين في جماعة معينة كالعائلة والنقابة والحزب... إلخ، فالجماعات تتفاعل مع بعضها البعض من خلال العلاقات التي تقيمها مع بعضها البعض، ومع أن الأفراد هم في الحقيقة الذين يتحركون ويتصرفون في إطار العلاقات التي يقيمونها فيما بينهم، إلا أن تصرفات كل واحد منهم لا تظهر دائما بصورة منفردة بمعزل عن الجماعة التي ينتمون إليها.¹

¹ - عطا محمد زهرة: مرجع سبق ذكره، ص. 235.

2 2 3. تنوع سلوك الأفراد نحو النظام السياسي:

لا يختلف إثنان في أن الهدف الأساسي من وجود النظام السياسي هو تنظيم المجتمع والمحافظة عليه، ولكن الأفراد لا ينظرون في العادة إلى هذه الغاية إلا من زاوية مصالحهم الخاصة أو بالقدر الذي يؤمن لهم تلك المصالح، وبذلك فإن النظام السياسي أن يتحرك وفقا لقيم أفراد الجماعة السياسية، وأن يعمل النظام أيضا على إشباع حاجاتهم المختلفة في إطار الترابط والنظام. وإتاحة الفرصة لهم للمشاركة في تقرير مصيرهم وإدارة شؤون حياتهم في قنوات رسمية ومنظمة تدخل في نفس هذا الإطار.

ولكن قد يميل النظام السياسي أحيانا إلى الإخلال بالنظام وإساءة إستعمال السلطة، وتظهر ذلك التجارب الكثيرة عبر التاريخ، فالسلطات التي تقضي الضرورة بأن يمتلك النظام السياسي لأجل قمع العنف وحفظ النظام، وتمارس من قبل أشخاص طبيعيين قد تكون فيهم الروح الفردية أقوى من المشاعر الاجتماعية، ويترتب على ذلك أنه إذا تركزت السلطات المخولة لهم بلا ضبط ورقابة فإنهم سيحولونها إلى أدوات تمارس القمع والإضطهاد على أفراد الجماعة فيصبح النظام السياسي بذلك أداة للإستبداد.

فقد عرف بأن الأنظمة السياسية المطلقة بكل أشكالها تستبعد جميع وسائل المقاومة لسلطتها إلا وسيلة القوة، وطبعا لا يترك لأفراد المجتمع خيارا إلا الخضوع للجور مهما كان كبيرا أو عظيما، وعدم اللجوء إلى القوة لخلع النظام السياسي القائم، ولكن لتقادي مثل هذا الأمر يقوم النظام السياسي بالضرورة بحماية نفسه، ويترتب على ذلك أن تصبح القوة حتما المبدأ الواقى لكل هذه الأنظمة السياسية.¹

فسلوك الأفراد نحو النظام السياسي متنوع أي أنه لا يأخذ وضعا واحدا من حيث الديمومة والاستمرار، فقد يكون ثابتا في جانب معين من جوانب سلوكهم إتجاه النظام السياسي، وقد يكون متقلبا في جوانب أخرى، هذا السلوك يتحدد من هذه الزاوية وفقا لطبيعة الأمور والقضايا المطروحة.

¹ - عطا محمد زهرة: نفس المرجع، ص ص. 241-242.

كما يكون سلوك الفرد ثابتا تأييدا أو رفضا بالنسبة للقضايا الإستراتيجية كالحرية والعدالة والنظام والحرب والسلام، فإذا كان مؤيدا للنظام السياسي فإنه سيسعى بثبات إلى تحقيق أكبر قدر من الإستقرار السياسي في المجتمع الذي يعيش فيه.

أما إذا كان معارضا فإنه يستمر في الضغط على تلك مؤسسات النظام السياسي أو الهيئة المسؤولة لإحداث التغيير المرغوب في مواقف النظام، وبذلك يظل سلوك الفرد تجاه النظام لسياسي قائما مادامت القضية أو المشكلة قائمة، فإذا إنتهت فإن هذا السلوك بدوره سيتوقف وينتهي.

كما أن تنوع سلوك الفرد اتجاه النظام السياسي أيضا من حيث درجة الشدة والضعف، وذلك لأن الفرد قد يهتم بقضايا مطروحة في بعض الأحيان، وقد يبتعدون عنها في مناسبات أخرى.¹

3.2. اتجاهات أفراد المجتمع نحو النظام السياسي

تبعًا لتباين الأنظمة السياسية وإختلافها من حيث تحقيقها لأهدافها، تتباين مواقف الأفراد إزاءها فهي إما أن تحظى بتأييدهم ومساندتهم لكل ما تقوم به، أو أن تلقى منهم المعارضة والتنديد، وآخرون تجد لديهم اللامبالاة بما يصدر عنها من قرارات، أو بما تواجهه من مشكلات وعقبات.

1.3.2. تأييد أفراد المجتمع للنظام السياسي:

إذا شعر أفراد المجتمع بأن نظامهم السياسي يدرك بعمق ما يدور في إذهانهم وما يتطلعون إليه من حاجات وإهتمامات، وأن تحركات هذا النظام ترتبط بصدق بإحتياجاتهم وبأهدافهم التي يرغبون في تحقيقها، فستكون لهم مواقف مؤيدة ومساندة لها، قد تصل لدرجة الدفاع عنها إذا تعرض للخطر لأنهم سيكونون هم المستهدفون في نهاية الأمر.

ويكون النظام السياسي الديمقراطي هو النظام الذي يشعر في ظله الأفراد أنهم يعبرون عن إرادتهم، وهذا لا يعني أن تحصل النظام السياسي على رضى كل المواطنين في المجتمع لا

¹ - عطا محمد زهرة: نفس المرجع، ص ص. 236-237.

يكون دائم الحدوث، فكل ما هو ممكن إدراكه يتمثل في رضى الأغلبية، وقيام النظام السياسي بإجبار الأقلية على القبول برأي الأغلبية، حتى ولو بالقوة إذا اقتضى الأمر وهو عمل لا يؤثر في استجابة المواطنين الإيجابية لما تطلبه منهم.¹

وجود تأييد الإتجاهات من أفراد المجتمع ناحية النظام السياسي، يظهر من خلال مجموعة من السلوكيات الإيجابية والتي تنعكس على وجود الشعور بالأمان والإطمئنان كقيم ذاتية، وبنعكس أيضا في مجموعة من القيم الخاصة بالتعامل مع الآخرين فيظهر خاصة في التعامل مع الآخرين باحترام وتقدير، وكذا تقديم خدمات للغير وغيرها مما يرفع من قيم المواطنة والانتماء لدى الفرد.

2 3 2. معارضة أفراد المجتمع للنظام السياسي:

في حال شعور الأفراد بأن نظامهم السياسي قد تغير وإنحرفه عن أهدافهم، وإذا أخذ النظام في ممارسة الجور والتعسف على أفراد المجتمع، فإنهم لا بد أن يقفوا في وجهها إذا تمكنوا من ذلك، ليمارسوا في مواجهتها ما هو متاح لديهم من وسائل للتعبير عن معارضتهم لتوجهاتهم الجديدة، نذكر ومن ذلك:

* سحب تأييدهم للنظام السياسي وذلك نشأ هذا النظام بطريقة ديمقراطية، أي بناء على رغبة أفراد المجتمع، وإرادتهم ولم تفرض عليهم بالقوة.

* التخلي عن النظام السياسي إذا تعرضت للخطر، وهو ما يعني حدوث انفصال بينه وبين أفراد المجتمع، فقد يرى الأفراد ذلك فرصة مناسبة للتخلص من النظام طالما أنهم غير قادرين على تغييرها بوسائلهم الخاصة.

* العصيان المدني، إذا رفض أفراد المجتمع الإنصياع لما يصدر عن النظام السياسي من قرارات، وإعلان الإضراب لشل حراكها بتعطيل مؤسساتها المختلفة.

¹ - عطا محمد زهرة: نفس المرجع، ص. 242.

* مقاومة النظام السياسي بالقوة، فإستخدام النظام للقوة كإتجاه للجور والتعسف لا تردعه إلا قوة مماثلة. فالقوة لا يمكن أن تواجهها إلا القوة والانحراف إلى إتجاه معين لا يمكن أن يقاومه إلا ميل إلى إتجاه مضاد، فمن يمارسون السلطة، ومن تمارس عليهم يقف كل منهم موقفا معارضا للآخر، وطبيعة تكوين الحكام هي التي تدفع إلى إضطهاد أفراد المجتمع، بغض النظر عن الغرض الذي قام النظام السياسي لأجله، مما سيدفع أفراد المجتمع بنفس القوة للمقاومة إذا توفرت لديهم الوسائل السلمية الفعالة، وقيام الشعوب بالثورات على إمتداد التاريخ البشري وفي مناطق مختلفة يؤكد ذلك.¹

2 3 3. لامبالاة أفراد المجتمع للنظام السياسي:

في هذا الموقف لأفراد المجتمع اتجاه النظام السياسي موقف، يتسم سلوكهم باللامبالاة، ويكون ذلك إذا كانت مصالحهم لم تتضمن بقدر كبير نتيجة وجود نظام سياسي فاسد، وذلك على أساس أن الفرد قد لا يتحرك لمواجهة أي جهة، إلا إذا تعارضت سلامته أو سعادته أو مصالحه مع سلامة وسعادة ومصالح تلك الجهة، فهو في هذه الحالة مستعد لأن يضحي بأي شيء في سبيل مصلحته.

كما قد ينشغل بشيء قد يبدو له أكثر أهمية من مواجهة النظام السياسي، مثلا الجوع قد يصل إلى حد المجاعة أو يقترب منها، ويمكن أن يؤدي ليس إلى العصيان والمواجهة وإنما إلى البلادة وفقدان الشعور، إذ يصبح الناس في حالة إنهاك وضعف بالغين فينشغلون بالتفكير في بقائهم أحياء وليس بإتخاذ خطوات عنيفة ضد النظام السياسي، وهذا ما يحدث فعلا لكثير من شعوب آسيا وإفريقيا.

وفي ضوء التحديد السابق للأنماط السلوكية يمكن ملاحظة عدة أمور تؤثر في الحياة السياسية لأي مجتمع وتترك بصماتها عليه، ومن أبرزها حالة الخضوع وتدعيم الحريات العامة

¹ - عطا محمد زهرة: نفس المرجع، ص ص. 242-243.

من خلال وضع دستور ينظم العملية السياسية بواسطة مؤسسات محددة، وتعزيز الديمقراطية والتأكيد على حقوق الإنسان.¹

من خلال ما سبق يمكن لنا القول أن وجود معارضة أفراد أي مجتمع لنظامه السياسي، له دلالة على أن التحرك الواعي كسلوك له هدف محدد يكمن وراءه تبني الأفراد لمجموعة من القيم، هذه الأخيرة التي تمثل النتيجة الطبيعية للتصرفات التي يقوم بها الأفراد على أرض الواقع من جهة وردود أفعال النظام السياسي بمؤسساته القريبة منه من جهة أخرى، كما أن وجود إمكانية للمقارنة بين مجموعة من التصرفات لأفراد المجتمع إتجاه النظام السياسي السائد وتصوّفات أخرى، يؤدي إلى ظهور قيم إجتماعية جديدة، أو تفعيل أو تعطيل ظهور قيم أخرى، فمثلا وجود تأييد أفراد المجتمع للنظام السياسي، قد يكون له دلالة على وجود قيم المواطنة والانتماء لهذا النظام مما يدفع بالأفراد بتأييده وإتباعه، وظهور تصرفات أو سلوكيات معارضة، قد يكون لغياب هذين القيمتين، كما قد يكون لظهور لا مبالاة أفراد المجتمع بالنظام السياسي يدل على غياب قيمتي المواطنة والانتماء بين الأفراد.

هذه القيم وغيرها تمثل الأسس الهامة التي يركز عليها النظام الاجتماعي، لأن لكل مجتمع مضامينه الخاصة بالقيم التي يؤمن بها، والتي تمثل الموجه لهم في تصرفاتهم.

فبالأنظمة السياسية في سعيها لكسب تأييد أفراد المجتمع، لا بد من أن تراعي مجموعة من العوامل، لتتمكن من تحديد مقدار السلطات التي تعطى لمختلف مؤسسات النظام لتتمكن من إعطاء الحقوق والحريات التي تمكن من نشر وتفعيل قيم إيجابية بين الأفراد بالتالي كسب تأييدهم، ومن أهم هذه العوامل نذكر:

- درجة وعي أفراد المجتمع وثقافته.

- درجة النمو الاقتصادي.

- الأفكار والأوضاع الاجتماعية السائدة.

1- عطا محمد زهرة: نفس المرجع، ص. 243.

- الظروف السياسية للدولة".

* **درجة وعي أفراد المجتمع وثقافته:** لدرجة وعي أفراد المجتمع وثقافته أهمية كبيرة للنظام السياسي لتحقيق التنمية السياسية، فبفضل الثقافة والقيم وما تفرزه من وعي، يتمكن أفراد المجتمع من إدراك مصالحهم وحقيقتهم، كما يمكنهم تغليب العقل والمنطق وإحترام الحقوق والحريات الممنوحة لهم وإستعمالها بما يحقق الصالح العام ككل.

وعلى العكس من ذلك كلما إنخفض المستوى الثقافي والقيمي لأفراد المجتمع وقل وعيه، كلما كان إستعمال هذه الحقوق والحريات بشكل يتعارض مع الغاية من منحها.

والملاحظ أن المجتمعات ضعيفة الثقافة والقيم ضعيفة الوعي، تفهم الخلافات السياسية بين الفئات المختلفة على أنها صراع يجب أن ينتهي بقضاء بعضها على بعض.

فتكون طبيعة الحياة في هذه المجتمعات تتسم بالإضطراب والتشكيك والدعاية المغرضة والإختلافات الدينية والاختلافات الطائفية والعنصرية والإقليمية، مما يدفع في النهاية بالأنظمة السياسية لهذه المجتمعات إلى اللجوء إلى إستعمال وسائل العنف وما ينتج عن ذلك من عدم إستقرار سياسي، ولكي يصل أفراد المجتمع إلى المرحلة التي يستطيعون فيها أن يحكم نفسه بنفسه بالشكل الصحيح، كان الواجب أولاً التخفيف من حدة إنقساماته والصراع بين مختلف فئات وذلك عن طريق رفع مستوى الثقافة والقيم لزيادة الوعي السياسي.¹

* **درجة النمو الإقتصادي:** لا يكتمل الإستقلال السياسي لأي مجتمع من المجتمعات، إلا بالإستقلال الإقتصادي، فهما مرتبطان ببعضهما ارتباطاً وثيقاً كما أن التطور الإقتصادي له تأثير كبيراً في نظمها السياسي. وعلى الرغم من أن مبدأ المساواة بين جميع الأفراد في التمتع بالحقوق والحريات وهو من المبادئ الأساسية التي تقوم عليه المجتمعات الحديثة، إلا أنه لا يمكن الأخذ به كحق مكتسب للجميع في الدول المتخلفة اقتصادياً. فغياب مبدأ المساواة بين مختلف أجزاء النظام الاجتماع يعيق تمتع أفراد المجتمع بالحقوق والحريات فيما بينهم وبالتالي

¹ - عامر رمضان أبوضاوية: مرجع سبق ذكره، ص ص. 22-23.

غياب العدالة الاجتماعية، وهو ما ينعكس بالسلب على النظم السياسية وعلى سياسياتها التنموية.

*** الأفكار السائدة والأوضاع الاجتماعية:** يقصد بالأفكار السائدة، الأفكار الأكثر قبولا لدى من يؤثرون في الحياة السياسية ويقومون بدور أساسيا في توحيد الرأي العام.

هذه الأفكار التي يتم بلورتها أساسا من العادات والتقاليد والقيم والأوضاع الاجتماعية السائدة، فهل كان تبلور أفكار هؤلاء المؤثرين في المجتمعات النامية في واقع المعطيات الثقافية الذاتية أم أنها حصيلة مؤثرات ثقافية خارجية.

فقد كان الهدف الأول للإستعمار الأوروبي ترسيخ سيطرته على الشعوب المستعمرة لجعل مناطقها جزءا لا يتجزأ من أوربا. ولتحقيق هذا الهدف سعى الإستعمار إلى فرض حالة من التغريب الثقافي والاجتماعي بهدف القضاء على الشخصية القومية لهذه المجتمعات، وذلك من خلال نشر اللغات والأفكار الأوروبية ومحاربة الثقافة المحلية في مجال الفكر واللغة والدين والتعليم من منطلق عنصري، لإضعاف الدوافع الذاتية للتقدم للمجتمعات المستعمرة، وخلق حالة من التبعية السياسية والثقافية والاقتصادية للدول الأوروبية المستعمرة.، هذه المؤثرات الثقافية وما لها من تأثير على النخبة القيادية ذات الأفكار الأكثر قبولا، تبين لنا بوضوح مدى تأثير هذه الأفكار على النظم السياسية في الدول النامية.

*** الظروف السياسية للمجتمع:** لطبيعة ظروف الحياة السياسية لأي مجتمع تأثير كبير على إستقرار نظامها السياسي هذا التأثير لا يقل أهمية عن تأثير العوامل السابقة الذكر. فمعظم الدول التي تسودها الإنقسامات العنصرية أو الطائفية أو السياسية غالبا ما تعاني من عدم الإستقرار السياسي، وهو ما يشكل تهديدا لوحدها الوطنية ويعرقل تحقيق أي نجاح للمجتمع سواء اقتصاديا أو سياسيا أو اجتماعيا¹.

¹ - عامر رمضان أبوضاوية: نفس المرجع، ص ص. 25-26.

3. القيم وعلاقتها بتجاوب المجتمع مع النظام السياسي

ترتبط حياة الأفراد بمجموعة من القيم يسعى دائماً إلى إشباعها، ولأن كل فرد يعيش في نظام سياسي يسعى لتلبية إحتياجاته ورغباته، بذلك تصبح مهمة النظام السياسي تهيئة الظروف الملائمة للمواطنين لإشباع الحاجات المرتبطة بقيمه الاجتماعية، وذلك لأن وظيفة النظم لا تقف عند حد تأمين مستوى معيشي ملائم وإنما تعدى ذلك إلى تأمين مستويات من التوعية والقيم التي تدفعه نحو التقدم.

حيث تختلف القيم الاجتماعية من مجتمع لآخر، ومن عصر إلى عصر، ومع ذلك فإنه يمكن الإشارة إلى قيم عامة تلتقي عندها كل المجتمعات دون تمييز تتمثل في:

* الحرية وتمثل أرفع القيم السياسية، ففي سبيلها قدمت تضحيات كبيرة.

* الحب: ويمثل قيمة سامية وجدت في تجارب الإنسان وخبراته في تعامله مع أخيه الإنسان، حيث تظهر هذه القيمة القدرة على الإيثار والتضحية، فيمكن للنظم السياسية أن يكون لها دورا هاما في تنمية هذه القيمة وما يرتبط بها من قيم أخرى تصل الإنسان بغيره وبالزمان والمكان.¹

تمثل قدرة أفراد المجتمع على التجاوب هي العلاقة بين مدخلات ومخرجات النظام السياسي، فالتجاوب الشعبي له أهمية كبرى عند علماء السياسة في تحليلهم لقياس والتنبؤ في النظام السياسي، فمن خلال الأساس التقديري لمدى تجاوب المجتمع مع نظامه السياسي، كانت الكثير من الأحكام التي صورت عن الديكتاتورية الحكومات الإستبدادية والشمولية.

فمعظم نخب الأنظمة السياسية الحديثة ترى نفسها تعطي الشعوب ما تريده بغض النظر عن مدى وطبيعة التجاوب الذي يبديه أفراد المجتمع نحو النظام السياسي، مما يثبت أن هناك نوعا من المطالبة للتجاوب الكلي حلت محل العادة أو المعتقد كأسس الشرعية للتأييد والطاعة الشعبية. ومهما كانت الطريقة كل نظام سياسي يتجاوب مع شئ قد يكون هذا الشئ مجموعة

¹ - عطا محمد زهرة: مرجع سبق ذكره، ص ص. 238-239.

من الضغوط والمطالب الداخلية والخارجية وأهم الأسئلة التي تطرح هي: مع من يتجاوب النظام؟ وماهي مجالات السياسة التي يتجاوب معها.¹

كما أن طبيعة تجاوب أفراد المجتمع مع النظام السياسي يمكن أن تظهر مجموع القيم السائدة وأيضا، يمكن أن تظهر لنا أن للنظام السياسي علاقة بالقيم الاجتماعية السائدة بالمجتمع، وذلك لأن القيمة تكون حاضرة في سلوك الإنسان، وهي التي تحدد إتجاه هذا السلوك وترسم مقوماته، فتجاوب الأفراد مع النظام السياسي توضح بنية الواقع التي تلازم عمل الأفراد، والذي يمثل كل ما يرغب فيه أفراد المجتمع، أو الهف الذي يرغبون بتحقيقه والذي يظهر بشكل واضح علاقة النظام السياسي بالقيم.²

فالمجتمعات تنقسم المعاصرة إلى نخبة حاكمة تقوم بممارسة النشاط السياسي في الدولة وتستأثر بالسلطة، ومحكومون يخضعون لرقابة وتوجيهات النخبة الحاكمة سواء تم ذلك بأساليب قانونية شرعية أم بأساليب إكراهية، وبالتالي تقوم النخبة بإتخاذ القرارات وتحديد الأهداف معتمدة في ذلك على البيروقراطية، مما يؤدي في نهاية الأمر إلى الإرتباط الوثيق بين النخبة الحاكمة، والبيروقراطية التي تجند لخدمة سياسة وأهداف هذه النخبة.³

ففي حال تمسك الأنظمة السياسية بالبيروقراطية تكون أنشطتها خاضعة في غالب الأحيان لرغبات الحاكم ومن حوله، وفي هذه الحالة يكون عادة عدم اهتمامهم كبير بالمطالب والضغوط من أفراد المجتمع، أي أن النخبة السياسية على رأس النظام السياسي تشكل تقريبا المورد الواحد للمدخلات السياسية، أي أن النخبة السياسية تكون هي المسؤول الوحيد عن إعطاء قدرا مناسباً من الثقافة السياسية والاجتماعية السائدة، وهو ما عبر عنه ألموند بوظائف (التعبير عن المصالح، تجميع المطالب، تحقيق الإتصال بين الجهاز السياسي والمواطنين)⁴.

¹- محمد نصر مهنا: في النظم الدستورية دراسة تطبيقية، مرجع سبق ذكره، ص. 87.

²- فايزة أنور شكري: مرجع سبق ذكره، ص. 23.

3- Forrest (V. M.): Reconciling Democracy and Bureaucracy, Towards a Deliberative Democratic Model of Bureaucratic Accountability, Western Michigan University, 2005. P 135.

⁴- عادل فتحي ثابت عبد الحافظ: مرجع سبق ذكره، ص. 191.

فالنظرية الوظيفية وفي تحليلها للنظام السياسي إعتبرته نظاما إجتماعيا فرعيا من النظام الاجتماعي، وجعلت للبيروقراطية مكانة في هذا النظام ولها أدوار مختلفة تنجزها من خلاله، فمن خلال هذه النظرية للبيروقراطية أكثر من وظيفة أهمها:

*** الوظيفة الإتصالية:** إذ تعتبر البيروقراطية حلقة الوصل بين النظام السياسي من جانب ومختلف جماعات المصالح في المجتمع من جانب آخر، إذ يساعدها على أداء هذه الوظيفة إتصالها الدائم بجماعات المصالح، وكذلك إشرافها على المجالس والمؤسسات المحلية، مما يعطيها الفرصة لإتخاذ رد فعل معين إزاء مختلف المقترحات السياسية المطروحة، ومن ثم لها دور هام في تعبئة المساندة السياسية اللازمة للنظام السياسي.

*** الوظيفة التعبيرية:** إذ تقوم البيروقراطية بإعتبارها جهازا مستقلا في المجتمع له متطلباته وعليه إلتزاماته بالتعبير عن بعض المطالب الخاصة بها. فبعض قطاعات البيروقراطية في حد ذاتها يمكن إعتبارها إحدى جماعات المصالح القائمة في المجتمع، وهذا الوضع سائد بصفة خاصة في الدول المستضعفة التي تتسم أساسا بضعف تباين مؤسساتها وإستقلال الجهاز البيروقراطي في عمله اليومي عن مختلف مؤسسات النظام السياسي.

*** وظيفة تجميعية:** تتولى البيروقراطية تلقي المطالب الخاصة بجماعات الضغط والمصالح والمجالس والمؤسسات المحلية، وذلك للإرتباطها الوثيق فيما بينها-البيروقراطية والجماعات والمجالس والمؤسسات-، من جهة وبحكم تغلغلها في مختلف الأنشطة، كما تقوم البيروقراطية أيضا من خلال الوظيفة التجميعية بمحاولة التوفيق بين الأهداف المتعارضة الناتجة عن إستقبالها للمطالب، حيث لها صلاحية إقرار أهداف معينة في المجتمع وإهمال قرارات أخرى.¹

فالنظام السياسي المتمسك بالبيروقراطية، يوصف عادة بأن قدرته على التجاوب مع أفراد مجتمعه منخفضة، وبالمقابل إذا كان النظام السياسي ذا مجموعة قوية ناجحة من جمعيات

¹- بومدين طاشمة: مرجع سبق ذكره، ص ص. 106-107.

المصالح والأحزاب السياسية التي تتأثر بها وتتجاوب معها النخبة عند وضع السياسة يمثل نظاما ذا قدرة عالية على التجاوب.¹

أما تجاوب نظام النظام السياسي مع أفراد المجتمع يأخذ أشكالا عدة، تتحدد من خلال معرفة ماهي الجماعات التي تشترك في تشكيل الطلب على النظام السياسي، من جهة وكذلك التعرف على نوع الاستجابات التي تقوم بها النخبة من جهة ثانية.

وبذلك يمكن حصر المطالب في مجموعة صغيرة من أصحاب الأملاك أو العمال أو الضباط العسكريين وأعضاء النخبة السياسية.

أو قد يكون مجال واسع، أي أن الطلب يكون من معظم مجموعات المجتمع، لكن في هذه الحالة يمكن إستبعاد جماعات خاصة إقليمية عنصرية أو دينية من عملية المدخلات السياسية.

فالهياكل والإتجاهات الثقافية، التي تنتشر خلف أداء عمليات التحويل الداخلية للنظام السياسي، لها تأثير كبير على قدرته الإيجابية على التجاوب؛ فإن وجدت جماعات منظمة جيدا، يمكن أن يكون لها إتصالات خاصة بالنخبة السياسية، فإنه من المتوقع أن يكون النظام متجاوبا مع مطالبها أولا وليس مع مطالب الأفراد المجتمع، فالتكتلات البشرية يمكن إثارتها إلى حد العنف والإضطرابات قبل أن يكون لها أثر.²

فكل مطلبا سياسيا محددًا لاحتياجات معينة لأفراد المجتمع، يواجهه النظام السياسي في شكل إستجابة، والتي لا تقدم فقط مزايا مباشرة معينة ولكن تمثل إستجابة النظام في هذا المجال.

فالنخبة السياسية توافق على أن للهياكل المسؤولية الكافية لمواجهة إحتياجات معينة، وأن تضع أدوارًا سياسية معينة مركبة مستمرة لمواجهة إحتياجات مستمرة، وبهذا يصبح التجاوب من النظام السياسي يكون بشكل أتوماتيكي مباشر، فقد يكون أفراد المجتمع والجماعات لا يزالون

¹ محمد نصر مهنا: في النظم الدستورية ...، مرجع سبق ذكره، ص ص. 87-88.

² محمد نصر مهنا: العلوم السياسية بين الحداثة ...، مرجع سبق ذكره، ص ص. 492-493.

يطالبون بالتدخل الحكومي أو تظهر تجاه معايير معينة، كأن تظل دون عمل لمدة عدة أسابيع لتحصل على تعويض عن عدم التوقف أو أن توجه الإستجابة مباشرة لمقياس معين من الإحتياجات، وتحصل البيروقراطية على المعلومات التي توضح ضرورة أداء المهام.

فقدرة النظام على الإستجابة للمطالب الشعبية تعني قدرة النظام على الإستجابة لمطالب الفئات الاجتماعية المختلفة ونلاحظ أن هذه القدرة أكثر صعوبة في قياسها بالمقارنة بالقدرات السابقة لأنها تتضمن مفهوم المشاركة السياسية حيث أن الإستجابة هي الوجه الآخر لعملية المشاركة وهنا نجد أن قياس هذه القدرة يتوقف على نسب وعلاقات بين الجماعات الاجتماعية والفئات والطبقات لتحديد علاقتها بمراكز السلطة، حيث يرى جابريل ألموند: أنه رغم صعوبة هذا الجانب في عملية تقييم النظام السياسي، إلا أن تطور أساليب الملاحظة والقياس يمكن أن يعطي الأمل أن يتم عملية تقييم النظام السياسي بناء على هذه المحددات.¹

¹ - محمد نصر مهنا: في النظم الدستوية والسياسية-دراسة مقارنة-، مرجع سبق ذكره، ص ص. 88-89.

4. قيم المواطنة والانتماء في ظل النظام السياسي:

يعتبر النظام السياسي الجزائري كغيره من أنظمة الدول العالم الثالث، نظاما سياسيا متخلفا من وجهة نظر إتجاه التحديث، لطالما أن هذه المجتمعات سمتها الأساسية التخلف الاقتصادي والاجتماعي، إذ لا يمكن لأبنية متخلفة أن تولد نظاما سياسيا تنتشر فيه سمات وخصائص الدول المتقدمة من تعددية ومشاركة جماهيرية واسعة وعدالة ديمقراطية...¹.

يتم إكتساب الفرد للقيم بوحدة من الطرق التالية:

* التعرض لموضوع القيمة.

* التفاعل مع آخرين يتمسكون بهذه القيم.

* أو لوجود استعدادات عميقة في الشخصية تتضمن القيم المكتسبة عن طريق التنشئة.²

وبناء على الطرق الثلاثة المذكورة في إكتساب القيم وبالإستناد لما جاء في الفصول السابق يمكن أن نقول أن النظام السياسي له دور في إكساب أفراد المجتمع قيم معينة، ذلك لأن تفاعل الفرد مع مؤسسات النظام السياسي على إختلاف وظائفها وبالأخص التي تكون قريبة من الفرد في تفاعلاته اليومية يكون لها الأثر الكبير في إكسابه لهذه القيم، وعملية إكتساب الفرد تكون إما بتفعيل هذه القيم أو بإعاقه الفرد لتفعيل هذه القيمة، والتي يمكن أن نعتمد في عرضها على طريقتين من الطرق الثلاثة المذكورة والتي تتوافق والهدف من الدراسة كما يلي:

* إكتساب القيم بالتعرض لموضوع القيمة:

يكتسب الفرد القيمة من خلال التعرض لموضوعها، إذ يمكننا أن نفسر بعض قيمنا السلبية نحو أفراد بعينهم أو موضوعات بعينها لإرتباطهم وإرتباطها عندنا بخبرات معينة.³

¹- دبله عبد العالي: مرجع سبق ذكره، ص. 183.

²- خليل عبد الرحمن المعاينة: مرجع سبق ذكره، ص. 191.

³- نفس المرجع: ص. 191.

فقيمة الانتماء تعتبر واحدة من أهم وأخطر القيم في حياة المجتمعات، فقوة الانتماء للثقافة أو الحضارة أو المجتمع الذي يعيش فيه الفرد، تنعكس إيجابيا على البنى الاجتماعية؛ تظهر في قوة التماسك الاجتماعي، والتكافل والتعاون بين كافة المستويات الاجتماعية، وهو ما ينعكس على الإستقرار السياسي والإنسجام بين القادة والشعوب.¹

فالأنظمة السياسية على اختلافها تسعى لبث قيمة الانتماء بين أفراد المجتمع، من خلال وظائف مؤسسات النظام السياسي بالأخص القريبة من الفرد، وذلك لتكون البنية الاجتماعية لهذا المجتمع قوية بإنتشار هذه القيمة.

وإذا بحثنا نظريا عن هذه القيمة وكيف تكون موضوع يتعرض له الفرد داخل المجتمع من مؤسسات النظام السياسي الأقرب له، نجدها تظهر بالأخص في أداء هذه المؤسسات لوظائفها من خلال مؤشرات تعرض لموضوع قيمة الانتماء عن طريق وجود التكافل والتكامل الاجتماعي بين مؤسسات النظام السياسي وكل أفراد المجتمع لأجل تحقيق إستقرار البناء الاجتماعي.

فإذا كانت مؤسسات النظام السياسي تراعي أفراد المجتمع في رسم مخططاتها ولما يحتاج هذا الفرد وماذا يريد كان ذلك مساعدا لكل أفراد المجتمع لتفعيل قيمة الانتماء من خلال مشاركتهم في رسم البرامج التنموية من طرف المؤسسات التشريعية، وفي تنفيذها من طرف المؤسسات التنفيذية، كانت الأنظمة السياسية ترسخ لموضوع قيمة الانتماء بين أفراد المجتمع، بينما إذا كان عكس ذلك ولم تراعى توجهات وإحتياجات أفراد المجتمع في وضع وتنفيذ البرامج التنموية من جهة ولم تلبي هذه البرامج إحتياجات الأفراد من جهة أخرى، كان ذلك عامل يعوق تبني وتفعيل قيمة الانتماء.

أي يمكن لنا القول في الأخير أن النظام السياسي بمؤسساته بإمكانه تفعيل قيم اجتماعية بين أفراد المجتمع من خلال طريقة طرحه لموضوع القيم التي يرغب في بثها للمجتمع.

¹-حسن علي خاطر: المجتمع العربي المعاصر-المقومات والأنماط والثقافة دراسة تحليلية-، عمان، دار الشروق، 2001، ص. 144.

* إكتساب القيمة بتفاعل الفرد مع مؤسسات النظام السياسي:

يكون إكتساب القيمة من خلال تفاعل الأفراد مع مؤسسات النظام السياسي الأقرب لهم، في أداء هذه المؤسسات لوظائفها وبالتالي قضاء الأفراد لمصالحهم.

4.1. مجالات قيم المواطنة

يرى "هيبرت وسيرز" لقيمة المواطنة أربعة مجالات وأبعاد رئيسية وتتمثل في: (الأبعاد المدنية، والسياسية، والاجتماعية الاقتصادية، والثقافية الجماعية)، وتتمتع تلك المجالات والأبعاد الأربع الحالية بدرجة كبيرة من الدينامية والترابط الوثيق في ظل علاقة قائمة على دعائم التفاعلات المعقدة في إطار السياق الاجتماعي الراهن كما يلي:

4.1.1. المجال المدني لقيمة المواطنة:

ويشير إلى أسلوب الحياة الذي يمكن أفراد المجتمع من السعي نحو تحقيق مجموعة من الأهداف المشتركة الوثيقة الصلة بالمبادئ والأسس الديمقراطية للمجتمع، وتتضمن مجموعة القيم الأساسية والقيود المفروضة على قدرة الحكومة على صنع واتخاذ القرارات المتعلقة بأفراد المجتمع، وحقوق الجماعات والهيئات والمؤسسات ذات المصالح الخاصة في المجتمع.

كما يتضمن أيضا هذا المجال حرية التعبير عن الرأي والمساواة أمام القانون، بالإضافة إلى حرية الاجتماع وتكوين الجمعيات والوصول إلى المعلومات والبيانات المطلوبة.

4.2.1. المجال السياسي لقيمة المواطنة:

ويشتمل هذا المجال على تمتع الفرد بالحق في التصويت في الانتخابات والمشاركة السياسية. وفي هذا الإطار يمكننا الإشارة إلى أن الانتخابات الحرة والنزيهة تعد بمثابة الركيزة الأساسية لهذا البعد للمواطنة، كما هو الحال في حقوق الأفراد في التمتع بالحرية في السعي نحو تولي المناصب السياسية في المجتمع.

وبمعنى آخر، فإن قيم المواطنة السياسية تشير في جوهرها إلى مجموعة الحقوق والواجبات السياسية الوثيقة الصلة بالنظام السياسي القائم في المجتمع.

3.14. المجال الاجتماعي والاقتصادي لقيم المواطنة:

ويشير إلى تلك العلاقة التي تربط ما بين أفراد المجتمع في سياق مجتمعي معين، بالإضافة إلى حقوقهم في المشاركة في جوانبه ومجالاته السياسية المختلفة، ويتضمن تعريف الحقوق الاجتماعية والاقتصادية للأفراد تمتعهم بحقوق الرفاهية والكفاية الاقتصادية، مثل: تمتعهم بالحق في الشعور بالأمن الاجتماعي، والحصول على العمل، وعلى الحد الأدنى من وسائل المعيشة وكسب الرزق، والعيش في بيئة آمنة.

ويشير مفهوم المواطنة الاجتماعية بدوره إلى مجموعة العلاقات التي تربط ما بين الأفراد في المجتمع، وتتطلب ضرورة تمتعهم بالولاء والانتماء والتضامن الاجتماعي.

أما مفهوم المواطنة الاقتصادية فيشير بدوره إلى العلاقات التي تربط ما بين الفرد وسوق العمل والاستهلاك في المجتمع، ويتضمن ضرورة تمتع الفرد بشكل ضمني بالحق في العمل والحصول على الحد الأدنى المطلوب من وسائل المعيشة وكسب الرزق.

4.14. المجال الثقافي الجماعي لقيم المواطنة:

ويشير إلى الطريقة التي تأخذ المجتمعات المختلفة من خلالها في الاعتبار جوانب وأبعاد التنوع الثقافي المتزايد بها، والتي تعود بالأساس إلى تمتعها بدرجات أكبر من الانفتاح على الثقافات الأخرى، وبروز الهجرة الدولية، وزيادة قدرة الأفراد على السفر والانتقال إلى الخارج. ويشير مفهوم المواطنة الثقافية هنا إلى مدى الوعي بالتراث الثقافي المشترك للمجتمع، وتتضمن سعي الأفراد إلى الحصول على اعتراف المجتمعات بالحقوق الجماعية لأفراد الأقليات بها، وترتكز العلاقة التي تربط ما بين الثقافة والدولة بالأساس على دعائم حقوق الإنسان التي تقر بالأبعاد الإنسانية (ذات الطابع الأنثروبولوجي) للفرد، والتي تتضمن توافر تصور مفاهيمي محدد عن البشر، وشعورهم بالعزة والكرامة، وتأكيد مبدأ المساواة القانونية وحماية الفرد من كافة

صور وأشكال التمييز التي تظهر بسبب عضويته في مجموعة أو فئة أو شريحة معينة في المجتمع. مع منح جميع الأفراد ولاءهم السياسي للدولة والنظام الحاكم، ويترتب على تلك المجالات والأبعاد الأربع السابقة الذكر العديد من التطبيقات العملية بالنسبة لعملية المواطنة، فالمجال السياسي للمواطنة يتطلب معرفة الأفراد بطبيعة النظام السياسي في الدولة، والاتجاهات الديمقراطية، والمهارات التشاركية في المجتمع.

ويتطلب المجال "الاجتماعي الاقتصادي" للمواطنة معرفة الفرد بالعلاقات الاجتماعية السائدة في المجتمع واحترامها، وبالمهارات الاجتماعية، بالإضافة إلى المهارات الاقتصادية مثل: برامج التدريب المهني الوثيقة الصلة بمجالات عملهم فضلا عن الأنشطة الاقتصادية الأخرى.

أما المجال الثقافي الجماعي للمواطنة فيتطلب معرفة الفرد بالتراث الثقافي وتاريخ المجتمع الذي يتمتع فيه بحقوق المواطنة، بالإضافة إلى مجموعة من المهارات الأساسية، مثل: التمتع بمهارات جيدة في القدرة على القراءة والكتابة.

وعلى أقل تقدير، يمكننا الإشارة هنا إلى أن الديمقراطية تتطلب ضرورة حماية الحقوق السياسية والشخصية للمواطنين، بما في ذلك أفراد الأقليات العرقية في المجتمع، ويعتمد ذلك بدوره على حكم القانون والدستور، وعلى مؤسسات المجتمع المدني.

ففي ظل مؤسسات المجتمع المدني التي تتمتع بالاستقلالية؛ ويتكاتف الأفراد معا بشكل تطوعي في إطار جماعات ذات أهداف محددة سلفا بشكل ذاتي من أجل التعاون مع بعضها البعض باستخدام آليات الأحزاب السياسية وإرساء دعائم نظام سياسي قائم على وجود حكومة ممثلة للشعب، يختارها وفقا لانتخابات حرة ونزيهة.

فإذا ما توجب هنا على الأفراد ضرورة معرفة وتحليل وتقدير مدى قيمة وأهمية الديمقراطية في وطنهم أو في أي مكان آخر من العالم؛ فإنه يتوجب عليهم بالضرورة التمتع بالقدرة على فهم واستيعاب فكرة "المجتمع المدني" وتقييم أنشطة هيئات ومؤسسات المجتمع

المدني، بالإضافة إلى الربط ما بين معرفتهم بهذه الفكرة وبين غيرها من المفاهيم الأخرى في هذا المجال، مثل: حكم الدستور والقانون، والحقوق الفردية للمواطنين، وتمثيل الحكومة للشعب، وإجراء الانتخابات الحرة والنزيهة، وحكم الأغلبية في المجتمع، وما إلى ذلك من مفاهيم أخرى مرتبطة بالحرية والديمقراطية. كما فسر "مارشال" عناصر المواطنة من خلال ثلاثة مجالات هي، المجال المدني والمجال السياسي والمجال الاجتماعي، إذ تعد على درجة كبيرة من الأهمية كما أنها تستخدم على نطاق واسع في مجال إجراء الدراسات العلمية التي تدور حول قيم المواطنة باعتبارها ظاهرة اجتماعية نمائية ذات طابع ارتقائي، فضلا عن وصف كيفية بروز العناصر المدنية والسياسية والاجتماعية لقيم المواطنة على مدى عدة قرون من الزمن، فالمجال المدني للمواطنة يزود المواطنين بالحقوق الفردية، مثل: حرية التعبير عن الرأي، وحق الملكية، والعدالة والمساواة أمام القانون.

ويمنح المجال السياسي للمواطنة الذي برز للمرة الأولى خلال القرن التاسع عشر المواطنين كافة الفرص والإمكانيات اللازمة لممارسة السلطة السياسية المتاحة لهم، من خلال المشاركة في العملية السياسية في المجتمع.

أما المجال الاجتماعي لقيم المواطنة فيزود المواطنين بكافة الخدمات الصحية والتعليمية وخدمات الرفاهية اللازمة لهم، للمشاركة بشكل كامل في مجتمعاتهم الثقافية، فضلا عن المشاركة في ثقافتهم المدنية الوطنية.

من هنا فإن "مارشال" يعتبر تلك المجالات الثلاث-السابقة الذكر- لقيم المواطنة على أنها مجموعة من العناصر المتداخلة والمترابطة فيما بينها، في الوقت نفسه الذي ينظر فيه إلى قيم المواطنة على أنها إحدى الأسس المثالية التي تسعى الدول جاهدة إلى تحقيقها، ولكنها مع ذلك لم تستطع تحقيقها عمليا على أرض الواقع بشكل كامل.¹

¹ محمد زين العابدين عبد الفتاح: مفهوم المواطنة ومستوياتها ومجالاتها وعناصرها ومكوناتها، من موقع: <http://www.masress.com/shbabmisr/9511>، 2013/01/23، H 08:11.

4.2. مستويات قيمة المواطنة والنظام السياسي

صنف "بانكس" قيم المواطنة إلى أربعة مستويات رئيسية متداخلة ومتزايدة فيما بينها، لتكون موجها للباحثين في مجال البحث عن قيم المواطنة ولتحديد الطرق المناسبة لإكساب الأفراد هذه القيم بشكل أعمق ومتزايد، كما يلي:

4.2.1. قيم المواطنة القانونية:

وتمثل هذه القيم أكثر المستويات سطحية في هذا التصنيف؛ حيث تنطبق على أفراد المجتمع الذين يعتبرون أعضاء من المنظور القانوني في المجتمع، ولهم مجموعة محددة من الحقوق والواجبات تجاه مجتمعهم، ولكنهم مع ذلك لا يشاركون في نظامه السياسي بأية طرق هادفة وذات معنى.

فالأفراد وفقا لهذا المستوى لهم جواز سفر يعود لذلك البلد أو المجتمع الذي ينتمون إليه، يستخدمونه بسهولة التنقل من مكان لآخر، بينما هم بعيدون كل البعد عن تحقيق مفهوم قيم المواطنة التي تعني التضحية والتفاني والعطاء لذلك البلد أو المجتمع، وغالبا ما يطالبون بحقوقهم، ويتناسون واجباتهم تجاه هذا البلد والمجتمع ككل.

4.2.2. قيم المواطنة المحدودة:

ويقصد بقيم المواطنة المحدودة عند أفراد المجتمع، هو أن يسود بين الأفراد الذين يصنفون كأفراد ينتمون لمجتمع ما من المنظور القانوني، ويكون بالتالي من حقهم المشاركة في الانتخابات المحلية والوطنية والافتراع على المرشحين والقضايا المطروحة للاستفتاء عليها فقط. لكن مشاركتهم تكون فقط لأجل تحقيق مصلحة شخصية تخصه، لا لأجل تحقيق مصلحة عامة لمجتمعه، ولا لأجل تحقيق غايات التنظيم وسن الدساتير والقوانين التي من شأنها المساهمة في أمن واستقرار الوطن.

3.2.4. قيم المواطنة النشطة:

في هذا الصنف من قيم المواطنة، يتم اتخاذ إجراءات عملية تتجاوز بكثير مجرد التصويت أو المشاركة الشكلية في الانتخابات، إلى المشاركة الفعلية في بناء معالم وسن وتطبيق القوانين والتشريعات السائدة في المجتمع.

وقد يشارك أيضا أفراد المجتمع الذين يملكون قيم مواطنة نشطة في مظاهرات سلمية احتجاجا أو تعبيراً عن رفضهم لقرارات معينة أو توجهات من طرف النظام السياسي، أو قد يشاركون أيضا في المؤتمرات الخطابية العامة المتعلقة بالقضايا والإصلاحات المعتادة والمرتبطة بالمجتمع، ويتم تصميم وتحديد طبيعة الإجراءات العملية التي يتخذها أفراد المجتمع النشطون، بهدف تدعيم والحفاظ على البنى الاجتماعية والسياسية الموجودة في المجتمع، في ذات الوقت الذي لا يتم فيه العمل على تحديدها على الإطلاق.

4.2.4. قيم المواطنة الانتقالية:

وفي هذا النوع من قيم المواطنة حسب تصنيف "بانكس"، يتبنى أفراد المجتمع مجموعة من الإجراءات العملية ذات الطابع المدني التي يتم اللجوء إليها واستخدامها لأجل إعطاء شكل الطابع العملي على القيم والمبادئ والمثل الأخلاقية، بما يفوق مثيلاتها المنصوص عليها في القوانين والتشريعات التي يعتمدها النظام السياسي.

وفقا لهذا النوع من قيم المواطنة، يتخذ أفراد المجتمع الذين يتبنون هذا النوع من قيم المواطنة مجموعة من الإجراءات العملية لتحقيق الإرتقاء بطرق تطبيق مبادئ العدالة الاجتماعية، ويكون ذلك حتى إذا ما إنتهكت إجراءاتهم العملية، أو حتى في حال تعارضت القوانين أو التشريعات أو البنى القانونية الحالية في المجتمع.¹

من خلال ما سبق يمكن لنا أن نقول، أن هذا التصنيف جاء معبرا بشكل مباشر عن قيم المواطنة السائدة بين أفراد المجتمعات على إختلافها، لأنه من الضروري أن يكون لأي فرد

¹ -Banks (J.) and Diversity: Op cit, PP. 136-137.

من أفراد المجتمع قيم مواطنة مكتسبة لديه على إختلاف نوعها ونشاطها بين الأفراد، وقد يكون هذا التصنيف هو واحد من التفسيرات التي نتخذها لتفسير الإختلاف بين المجتمعات من حيث التطور ونشاط الأفراد تجاه اتجاه أنظمتهم السياسية.

ويمكن لنا أن نضيف بناء على هذا التصنيف، أنه يفترض أن كل فرد من أفراد المجتمع يكتسب قيم المواطنة الأربعة التي وضعها بانكس، لكن قد تسود قيمة من الأنواع الأربعة لدى شخص أو مجموعة ما بينما تسود نوع آخر لدى شخص آخر أو مجموعة أخرى بين أفراد المجتمع، وهو ما يجعل الإختلاف واضح في سلوكات الأفراد وفقا لهذه القيمة في مجتمع واحد أو بين مجتمع ومجتمع آخر.

كما يمكن لنا الاستنتاج أيضا؛ أن قيم المواطنة الحقيقية التي إن سادت لدى أفراد المجتمع، كانت عاملا مساعدا على بناءه وتحقيق أهداف نظامه السياسي وتجعل أفراد المجتمع جزءا لا يتجزء من نظامه السياسي، بل مكونا أساسيا من مكوناته، هي قيم المواطنة النشطة من ناحية وبدرجة أعلى وأقدر على تحقيق الأهداف والتقدم والإزدهار للمجتمعات أن سادت القيم الإنتقالية بين أفراد المجتمع، وفقا لهذا التصنيف هذا التصنيف.

ويمكن تلخيص تصنيف بانكس لقيم المواطنة في الشكل التالي، مع إدراج تصنيف لأفراد المجتمع بناء على طبيعة مشاركتهم وأدوارهم مع النظام السياسي كما يلي:

شكل رقم (10): يوضح تصنيف "بانكس" لقيم المواطنة وطبيعة مشاركة أفراد



3.4. النظام السياسي ومستويات قيم الانتماء:

للنظام السياسي دور أساسي في الحفاظ على الاستقرار الاجتماعي للأفراد بكل المجتمعات، هذا الاستقرار حتى يمكن تحقيقه تحتاج مؤسسات النظام السياسي إلى بث وتفعيل مجموعة من القيم الأساسية في المجتمع، ليستطيع المحافظة على الإتساق والترابط بين أجزائه، ومن بين أهم القيم الاجتماعية التي لا يمكن أن يتحقق دون وجودها الاستقرار الاجتماعي، قيمة الانتماء. إذ تنتشر هذه القيمة في كل المجتمعات بدرجات ومستويات مختلفة بين الأفراد، حيث يلعب النظام السياسي لكل مجتمع دور أساسيا في رفع أو خفض مستوى إنتشار هذه القيمة بين أفراد المجتمع من خلال نوعية القوانين والتشريعات المنظمة للحياة الاجتماعية ولللاقات بين الأفراد بالمجتمع الواحد من جهة، ومن خلال طبيعة العلاقة المباشرة بين مؤسسات النظام السياسي وأفراد المجتمع والتي تتجسد في الكيفية والطريقة التي تقضى بها احتياجات الفرد

الاجتماعية والتي تكون من وظائف مؤسسات النظام السياسي، إذ صنف الانتماء بناء على عوامل عدة إلى:

4 3 1. من حيث طبيعة الانتماء: وصنف بدوره إلى قسمين:

* القسم الأول: وتصنف قيم الانتماء وفقا لهذا الصنف، حين يحصل الفرد على عضوية الجماعة قبل الانتماء إليها، وفي هذا النوع يكون سعى الفرد إلى الجماعة لا حقًا لشرط العضوية الفعلية؛ حيث تكون الجماعة قد وفرت له حاجاته الرئيسية" حاجات بيولوجية - الحاجة إلى الأمن والرعاية والحب...والخ" فإذا ما اتجه الشخص بمشاعره وولائه لهذه الجماعات يكون الانتماء كاملاً، وإذا ما ابتعد عنها كان الانتماء ماديًا؛ ومن أمثلة هذا النوع من الانتماء: "الأُسرة - الأَقارب - والوطن".

* القسم الثاني: وتكون قيم الانتماء في هذا الصنف، حين يحصل الفرد على عضوية الجماعة من خلال ميوله ورغباته، وتتغلب في هذه المجموعة مشاعر الفرد ورغباته وميوله على العضوية الفعلية في الجماعة فسعي الفرد لهذه الجماعة شرط لتحقيق العضوية الفعلية وبذلك تتغلب العوامل الذاتية في هذا النوع.

4 3 2. من حيث مستويات الانتماء: وتقسّم بدورها إلى:

* مستوى الانتماء المادي: ويقصد بهذا المستوى، أن الفرد كونه جزءًا من جماعة الانتماء أي بمعنى أن يكون الفرد عضوًا فعليًا. فإذا لم يكتسب الفرد العضوية الفعلية يكون لديه ولاء لهذه الجماعة ولا يصبح الفرد منتمى لها إلا باكتساب العضوية في الجماعة.

* مستوى الانتماء الظاهري أو الانتماء الأناني: ويعبر عنه أيضا بالانتماء اللفظي، والفرد يعبر لفظيًا عن انتمائه بغرض الحصول على إشباع مثل انتمائه لأسرة مفككة.

حيث أنه منتمى لفظيًا إليها ولكن مشاعره وانتمائه للجماعات الأخرى مثل جماعة الأصدقاء والجماعة المهنية أرفقاء السوء.

* **مستوى جوهر الانتماء:** ويسمى في بعض الأحيان بالانتماء الايثاري، وهذا النوع من الإنتماء يظهر من خلال مواقف الحياة الفعلية خاصة تلك المواقف التي تتطلب تضمن من أجل جماعة الانتماء، مثل هؤلاء الأفراد يمكن أن تتسع دائرة انتمائهم من خلال قدرتهم على العطاء والحب.

4 3 3. من حيث استمرارية الانتماء: وتنقسم إلى أربع أقسام:

* **انتماء دائم:** ويكون وجود هذا النوع من الانتماء لدى: "الأسرة المترابطة"-"الأقارب"-"الوطن".

* **انتماء طويل:** ويكون وجود هذا النوع من الانتماء لدى: "جماعة الجيران"-"أصدقاء العمل".

* **انتماء قصير:** ويكون وجود هذا النوع من الانتماء لدى زملاء الدراسة.

4 3 4. من حيث موضوع الانتماء: وتنقسم إلى:

* الانتماء للأسرة.

* الانتماء للوطن

* الانتماء للأقارب.

* الانتماء للجيران وغيرها من الانتماءات

4 3 5. من حيث الإيجابية: وتنقسم إلى:

* **انتماء الخضوع:** ومن أهم صفاتها الذوبان في شخصية الجماعة والانصياع لها.

* **انتماء العمل الخلاق:** ويكون في هذا النوع الايجاني للانتماء خدمة الجماعة من خلال تفرد الشخصية.

4 3 6. من حيث السواء: وينقسم إلى:

* **انتماء سوي:** الانتماء لجماعات يقرها المجتمع.

* **انتماء مرضي:** الانتماء لجماعات تعمل ضد المجتمع.

4 3 7. من حيث الدافع للانتماء: وينقسم إلى:

* الانتماء إلى الجماعة نتيجة فقدان الحب لدى جماعة أخرى أو انتماء إلى إحدى الجماعات بدافع القلق والخوف.

* الانتماء القائم على توسيع دائرة الحب وهو انتماء القدوة.

أما عن مؤشرات قيم الانتماء للوطن، والتي يمكن أن نستنتج منها تأثير النظام السياسي على قيم الانتماء، فاختلف الباحثين في تحديدها فقد اختلف من باحث لآخر وفقاً لطبيعة بحثه، ورغم ذلك لا يمكن فصل هذه المؤشرات عن بعضها تماماً، ولكنها تكمل بعضها البعض ونذكر منها:

☞ الدعوة إلى تعزيز مكانه الوطن عن طريق إبراز الشخصيات التاريخية التي ساهمت في رفعة وارتقائه.

☞ الدعوة للمشاركة في الخدمة العامة.¹

☞ الالتزام بالسلوك الجيد والأخلاق الحميدة.

☞ القدرة على امتلاك المعارف والمعلومات عن أنظمة الوطن ولوائحه وعن مؤسسات المجتمع المدني والأمني.

☞ القدرة على مناقشة الأفكار والآراء بشكل علمي سليم من أجل تزويد الفرد بالكثير من المفاهيم والاتجاهات الإيجابية.

☞ احترام عادات وتقاليد الوطن وتقدير مؤسساته واحترام أنظمتها والمحافظة على ثرواته.

كما حدد ديفيد لوري وآخرون الانتماء الوطني كما يلي:

☞ الشعور بالثقة في الحكومة.

☞ الرغبة في الدفاع عن الحكومة المحلية.

☞ إيمان بإمكانياتها وقدرتها على حل المشكلات مستقبلاً.

☞ الاعتقاد في أمانة الموظفين المحليين.²

¹- إيمان أحمد خضر: الإلتزام في برامج أطفال التلفزيون المصري، رسالة ماجستير، معهد الطفولة، جامعة عين شمس، 1993، ص. 41.
²- lowery (D.) et al: **citizenship in the empowered locality**, Arden affairs quarterly, vol 28 no 1, 1992, P. 89.

5. النظام السياسي وأسس تفعيل قيم المواطنة والانتماء:

15. أزمات النظام السياسي وتأثيرها على قيم المجتمع

يتفق العديد من الباحثين أن تخلف المجتمعات يرمز إلى فشل الأنظمة السياسية وعجزها عن تحقيق التفاعل الإيجابي بين أفراد المجتمع اللازم لبناء حياة سياسية واجتماعية متجددة ومتطورة¹، وهو ما يدل على وجود علاقة مباشرة بين النظام السياسي وطبيعة أدائه لوظائفه وتطور أو تخلف المجتمع بكل مكوناته بما في ذلك القيم الاجتماعية المتجسدة في سلوكيات الأفراد. ويمكن لنا القول أن تعرض النظام السياسي للأزمات بدوره يكون عامل مؤثر على قيم المواطنة والانتماء كغيرها من القيم الاجتماعية. ومن أبرز دلالات وجود التخلف في النظام السياسي والمسببة له والناجمة عنه ما يلي:

- فساد القائمين على أدوات السلطة السياسية، وقيامهم على أساس من إعتبارات الانتماء القبلي أو الطائفي أو الديني أو العرقي وليس على أساس الإنجاز والكفاءة والتفوق.
- إحتراف السياسة كغاية في حد ذاتها لتحقيق المكاسب المادية الخاصة وليس كمفهوم لتحقيق المصلحة العامة، وهو ما يعني ضمناً أن فساد الأجهزة الحكومية وعجزها عن أداء أدوارها ووظائفها المرسومة لها، هو ما لا يحقق الأهداف الاجتماعية المرجوة ويخدم مصلحة المجتمع ككل.
- تفشي الممارسات غير القانونية وغير الأخلاقية كالرشاوي وإختلاس الأموال العامة ومحاباة الأهل والأقارب وإصدار التشريعات والقوانين خدمة لمصالح خاصة أو مقابل الحصول على منافع ذاتية، وعدم تحديد المسؤولية الوظيفية تحديداً يمكن من المحاسبة والمساءلة ومن ثم عزوف المواطنين عن طلب الخدمة العامة.
- زيادة حدة المنازعات والصراعات الداخلية اجتماعياً وسياسياً وقومياً مما ينتج عنه القضاء على آلية الأداء الوظيفي أي اختفاء وجود التناسق الوظيفي وتلاشي الشعور بالمسؤولية الوطنية.

¹ - عامر رمضان أبوضاوية: مرجع سبق ذكره، ص. 58.

- غياب ظاهرة المشاركة الشعبية في الممارسة السياسية، ففي حالة وجود عجز النظام السياسي، يبقى أغلب أفراد المجتمع بعيدين عن التأثير في العمليات السياسية أو حتى المساهمة ولو بشكل أولي في صياغة أهدافها واتجاهاتها العامة، أو جعل مساهمات كهذه وإن وجدت ذات طابع شكلي غير مؤثر.
- عدم الإستقرار السياسي وإفتقاره للشرعية السياسية القائمة على الرضى وقبول أفراد المجتمع بالنظام السياسي القائم ومؤسساته ومساعدته والتعاون معه مما ينتج عنه في النهاية زيادة حدة التوتر الاجتماعي وعدم تكيف النظام مع مطالب أفراد المجتمع¹.
- فالأنظمة السياسية في مراحل تنميتها وتحديثها ومحاولتها الخروج من المشكلات التي تعانيها تتعرض لأزمات "أزمة الهوية، أزمة المشاركة، أزمة الشرعية، أزمة التغلغل، أزمة التوزيع" - كما جاء في الفصل الأول- تؤثر عليها وعلى قيم مجتمعاتها، إذ نوافق السيد عبد الحلیم الزيات بأن: «أصل هذه الأزمات والسبب الرئيسي في إيجادها وإنتشارها هو وجود قصور في النسق الأيديولوجي لهذا للنظام السياسي².
- كما يمكن لنا القول أيضا أن كل هذه الأزمات على علاقة تكاملية وظيفية في الظهور من جهة وفي التأثير على أفراد المجتمع وبالأخص قيم المواطنة والانتماء من جهة ثانية، كما أن هذه الأزمات يمكن إعتبارها مؤشرات دالة على طبيعة العلاقة بين أفراد المجتمع والنظام السياسي وبالأخص النخبة الحاكمة.
- فصعوبة إندماج كافة أفراد مجتمع ما وتشكل أزمة الهوية بين النظام السياسي وأفراد مجتمعة يمكن أن نستنتج منها، أن هذه الأزمة تظهر في المجتمعات نتيجة تبني نظامها السياسي لأيديولوجيا تختلف وعاداتهم وقيمهم وتقاليدهم، مما يجعل أفراد المجتمع يرفضون الكثير من الأفكار والتصورات التي يطرحها النظام، مما يصعب عليه إحتواء كل الأفراد في إطار موحد فيتشكل لدى الأفراد هذا الشعور بعدم الإلتواء لهذا المجتمع أو لهذه الدولة.

¹- عامر رمضان أبوضاوية: نفس المرجع، ص ص. 59-61.

²- السيد عبد الحلیم الزيات: التنمية السياسية دراسة في علم الاجتماع السياسي-البنية والأهداف...، مرجع سبق ذكره، ص. 78.

فالشعور بعدم الإنتماء والمتشكك لدى الأفراد يؤثر بالضرورة على سلوكهم تجاه المجتمع الذي يعتبرون جزءاً منه أو الدولة التي هم أحد مواطنيها، فنتج نتيجة عن الأزمة السابقة-أزمة الهوية-، أزمة ثانية يسميها الدارسون في العلوم الاجتماعية بأزمة المشاركة، فيمتنع الأفراد عن المشاركة في الحياة العامة لمجتمعه، وبالأخص الإمتناع عن المشاركة في إختيار المسؤولين؛ وهو ما ينتج عنه عدم تقبل أفراد المجتمع للنظام السياسي القائم وبالأخص عدم تقبل النخبة على إعتبار أنها لا تملك الحق أو السند الذي يخول لها أن تدير شؤون هذه الدولة وهو ما يبرز ويتجسد في أزمة ثالثة، هي أزمة الشرعية مما يكون له الأثر الأكبر على قيم المواطنة.

كما أن تشكل وبروز هذه الأزمات الثلاث ذو دلالة على غياب التكامل الوظيفي بين النظام السياسي وأفراد المجتمع الذين يمثلهم، وما يشير ويثبت ذلك بروز أزميتين أخريين نعتبرهما نتيجة للأزمات الثلاثة السالفة الذكر "أزمة الهوية، أزمة المشاركة، أزمة الشرعية"، هما أزمة التغلغل وأزمة التوزيع.

إذا إعتبرنا أن الأزمات الثلاثة السابقة هي من نتاج تصورات ومعتقدات أفراد المجتمع والمشكلة لأزمة النظام السياسي، يمكن أن نقول أن أزمة التغلغل وأزمة التوزيع، نعتبرهما على عكس الأزمات السابقة أين يكون مصدرها الأساسي النظام السياسي ويظهر تأثيرها على أفراد المجتمع؛ مع وجود إشتراك وتكامل بين كل أفراد المجتمع والنظام السياسي القائم على تدبير شؤونهم في ظهور وتشكل هذه الأزمات.

فوجود الأزمات الثلاثة، وبالأخص أزمة الشرعية يصعب على النظام السياسي التغلغل داخل المجتمع وداخل كل أقاليمه، لأنها أكبر تعبير على وجود تدهور أو إنهيار أحيانا للعلاقة الإرتباطية بين مجتمع النظام السياسي وباقي أفراد المجتمع وفقدان التكامل بينهما.

هذه الأزمة الأخيرة تنتج بالضرورة أزمة ثالثة للنظام السياسي وتعتبر مع الأزمات الأخرى مصدر لظهور أزمة التوزيع؛ على الرغم من أنها -أزمة التوزيع-تظهر في العادة بين أفراد المجتمع أنها أزمة للإمكانيات هذه الأخيرة تعبر هي الأخرى عن غياب التكامل بين النظام السياسي وأفراد مجتمعه.

من خلال كل ما سبق يمكن أن نستنتج أن كل من النظام السياسي المسير لشؤون المجتمع وكل أفراد المجتمع يشكلون فيما بينهم حلقة مفرغة، يتكاملان في ظهور وتشكل الأزمات السابقة الذكر، ويكون لها تأثير مباشر على قيم المجتمع وبالأخص قيم المواطنة والانتماء.

2.5. النظام السياسي وأسس تفعيل قيم المواطنة

يعتبر مفهوم المواطنة مفهوماً متعدد الأبعاد؛ اجتماعياً وسياسياً وإنسانياً، إذ يتحدد بثوابت ومبادئ أساسية تشكل في مجملها عزة الوطن كالحقوق الدستورية والقانونية في مختلف نواحي الحياة. وقد ارتبط تطور مفهوم المواطنة بمفهوم الدولة واختلاف منظومة القيم الاجتماعية والسياسية عبر العصور، إذ يختلف مفهوم الحقوق والواجبات تبعاً للنمط السياسي الذي يسير شؤون المجتمع، فضلاً عن تطور مفهوم العقد الاجتماعي بين المواطنين والدولة. وبالنظر إلى العوامل المؤثرة في قيم المواطنة وتأثيرها في البناء الاجتماعي والثقافي والتربوي وتعزيز منظومة القيم الاجتماعية، بغية الوصول إلى بناء اجتماعي متماسك يقوم على الاعتزاز بالمجتمع وقيمه وتاريخه والتطلع إلى مواكبة التغيير العالمي من حوله خاصة في ظل الانفجار المعرفي وثورة الاتصالات فان دراسة الاتجاهات المعاصرة في تنمية قيم المواطنة تشكل ضرورة ملحة، لما لها من أثر تحديد أولويات المجتمع نحو تربية معاصرة للمواطن، بما يكفل تربية ومواطنة سليمة.

ونتيجة لتطور في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في معظم دول العالم، عرف قيم المواطنة وبالأخص في المجتمعات الحديثة تطوراً ملحوظاً لتصبح الديمقراطية وإشراك أفراد المجتمع في الحكم، وتحقيق مبادئ المساواة والتعددية السياسية وحقوق الإنسان ركائز المواطنة المعاصرة والدولة الحديثة.¹

وبالرغم من أن قيم المواطنة تضمنت تفسيرات مختلفة تتعلق بالمواقع الاجتماعية والسياسية، وقضايا فلسفية أساسية تتعلق بالمحاولات الهادفة إلى التعليم من أجل المواطنة²،

¹ علي ليلة: المجتمع المدني العربي-قضايا المواطنة وحقوق الإنسان-، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، 2007، ص. 20.

² ايفان كارين: تشكيل المستقبلات، ترجمة: خميس، دمشق، المركز العربي للتعريب والترجمة والنشر، 2000، ص. 8.

فإن مفهوم قيم المواطنة تطور ليصبح: "تلك العلاقة بين الفرد والدولة وفق القانون الذي يحكم تلك الدولة وبما يحتويه من حقوق وواجبات، فممارسة المواطنة يتطلب توفير حد أدنى من هذه الحقوق".¹

ويكون بذلك أن المواطنة تهدف إلى تحقيق ولاء الفرد لموطنه وتفاعله ايجابياً مع مواطنيه بفعل القدرة على المشاركة العملية والشعور بالإنصاف وارتفاع الروح الوطنية لديه عند دفاعه عن وطنه كواجب وطني وتسديد للضرائب المستحقة عليهم كذلك.²

وفي القرن الحادي والعشرين شهدت قيم المواطنة تطوراً أخذ منحى العالمية، وتحددت مواصفاتها على النحو التالي:

- * الاعتراف بوجود ثقافات مختلفة.
- * احترام حق الغير وحرية.
- * الاعتراف بوجود ديانات مختلفة.
- * فهم وتفعيل أيديولوجيات سياسية مختلفة.
- * فهم اقتصاديات العالم.
- * الاهتمام بالشؤون الدولية.
- * المشاركة في تشجيع السلام الدولي.
- * المشاركة في إدارة الصراعات بطريقة اللاعنف.

هذه المواصفات لمواطن القرن الواحد والعشرين يمكن فهمها بشكل أفضل في صورة كفاءات تفعلها مؤسسات المجتمع وتعمل على توظيفها لتحقيق إستقرارها وعلى رأسها مؤسسات النظام السياسي، لتزيد فاعلية الارتباط بين الأفراد على المستوى الشخصي والاجتماعي والمحلي والقومي والدولي، ويكون ذلك تفعيل قدرات معينة للتفكير تحسم وتنظم في الوقت نفسه الاختلافات الثقافية، ومواجهة المشكلات والتحديات كأعضاء في مجتمع عالمي واحد.

¹ - علي خليفة الكواري: المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية- مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية-، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2001، ص. 39.

² - زيدان ليث: مفهوم المواطنة في النظام الديمقراطي، الحوار المتمدن، العدد 1932، 31-05-2007، من موقع: <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=98163>، 2012/03/02، H 09:42.

ويستند هذا المنحى في إرساء قيم المواطنة العالمية على ركيزتين:

* الأولى عالمية التحديات في طبيعتها كعدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية، والامتلاك غير المتساوي لتقنيات المعلومات وانخفاض الخصوصية، والتدهور البيئي وتهديد السلام.

* الثانية أن هناك أمماً ومجتمعات ذات ديانات وثقافات وأعراف وتقاليد ونظم مختلفة.¹

ويتفق الباحثون في مجال القيم أن تفعيل أفراد مجتمع ما لقيم المواطنة، هي حصيلة تكامل مجموعة من الجهود التي تقوم بها مؤسسات المجتمع الرسمية وغير الرسمية، التعليمية وغير التعليمية، وأنه لا يمكن تعلمها بشكل كلي في الكتب والمقررات الدراسية، بل تعتمد بالدرجة الأولى على الممارسات والتطبيقات التي تتم داخل المجتمع بكل أجزائه ومكوناته.

وتعتبر عملية تفعيل أفراد المجتمع لقيم المواطنة عملية مستمرة، بحيث ينبغي العمل بشكل دائم على تكوين أفراد المجتمع وتنمية وعيهم بنظام حقوقهم وواجباتهم، وترسيخ سلوكهم وتطوير مستوى مشاركتهم في دينامية المجتمع الذي ينتمي إليه.

فإكساب الفرد قيم المواطنة في جوهرها تربية على المسؤولية، إذ من المفترض أن تجعل المواطن مسئولاً كامل المسؤولية، ومشاركاً بشكل فعال في مجتمعه.

وانطلاقاً من طبيعة النظام السياسي لكل مجتمع، بمؤسساته الرسمية وغير الرسمية يتشكل نسق قيم المواطنة الذي سيسود المجتمع، على إعتبار أن النظام السياسي هو المسؤول الأول على تنظيم وتدبير شؤون الأفراد داخل المجتمع، من خلال سن القوانين والداستاتير من جهة، ومن تطبيق هذه القوانين والداستاتير والمشاريع بين أفراد المجتمع وبالأخص في طرق تفاعل مؤسسات النظام السياسي في أدائها لوظائفها مع كافة أفراد المجتمع.

وتتمثل قيم المواطنة في سلوكيات الأفراد وفي دفاعهم عن قيم وطنهم ومكتسباته. وتتضمن تنمية قيم المواطنة في معرفة الفرد بمجتمعه وتفاعله إيجابياً مع أفرادها بشكل يساهم في تكوين مواطنين صالحين متمكنين من الحكم على ما يعترضهم داخل مجتمعهم وخارجه، وهي بهذا تبحث حقوق وواجبات الأفراد عند دخوله في علاقة مع مواطنين آخرين خارج نطاق

¹ - بسام محمد أبو حشيش: دور كليات التربية في تنمية قيم المواطنة لدى الطلبة المعلمين بمحافظة غزة، سلسلة العلوم الإنسانية، مجلة جامعة الأقصى، العدد الأول، المجلد الرابع عشر، جانفي 2010، ص ص. 258-259.

الوطن.¹ كما أن قيم المواطنة تهدف إلى تطوير معارف الناشئ العامة المتعلقة بالأمور الاجتماعية والسياسية وتنمية الإحساس بالواجب نحو المجتمع المحلي والدولي ومعرفة أمور الدولة والوطن والشعب والحقوق والواجبات الإنسانية العامة.

وإذا ما أخذنا بتعريف استون للنظام السياسي والذي يعتبره: "الجهاز الذي يقوم برسم السياسات التي تستهدف تنظيم وتوزيع المواد، والذي يتبع سياساته وقراراته بما يتمتع به من سلطة، وتكون قراراته وسياساته ملزمة للمجتمع ككل أي أن يكون هناك شعور عام في المجتمعات بقبول هذه القرارات وتلك السياسات على أنها ملزمة" والذي يفهم منه أن الجهاز السياسي عبارة عن نسق يضرب بجذوره في أعماق المجتمع، ويمثل المجتمع بكل ما فيه من نظم وثقافة للبيئة الداخلية للنظام السياسي، أما العالم الخارجي ككل فهو ما يمثل البيئة الخارجية لهذا النظام²، فيكون من وظائفه الكامنة غير الظاهرة، تنمية مجموعة من القيم الأساسية لبناء المجتمع، والحفاظ على إستقراره من جهة وإنجاح، سياسته وقراراته من جهة ثانية.

ويتحدد دور النظام السياسي من خلال مؤسساته في تفعيل قيم المواطنة من خلال العمل على خلق مناخ أو بيئة اجتماعية، مناسبة لتشجع أفراد المجتمع على تنمية هذه القيم، ويتجسد ذلك من خلال:

- العمل على إيجاد علاقات تعاون بين أفراد المجتمع ومؤسسات النظام السياسي، ويكون ذلك أساساً في تعامل مؤسسات النظام السياسي مع أفراد المجتمع الجزائري، بالعدل والمساواة في أداء هذه المؤسسات لوظائفها، والتي تخص علاقتها القريبة والمباشرة معهم.

- وأن يفتح المجال أيضاً لأفراد المجتمع بالمشاركة مع مؤسسات النظام السياسي، في مجالات تخص وتخدم أفراد المجتمع، وإنجازها من مهام مؤسسات النظام السياسي؛

¹ - محمود أبو داف: المواطنة الصالحة- السمات والواجبات-، ورقة عمل مقدمة لليوم الدراسي: التربية والمجتمع المدني في فلسطين، جامعة الأقصى، 1999، ص. 127.

² - عبد العالي دبله: الدولة رؤية سوسيولوجية، القاهرة، دار الفجر، 2004، ص. 180.

وذلك بأن يتم إشراك الأفراد في إختيار المشاريع التي يحتاجها المجتمع وفي كيفية إنجازها وتنفيذها.

لأن دور النظام السياسي في تفعيل قيم المواطنة لا يمكن أن يتحقق فقط في الخطط والبرامج المسطرة لأفراد المجتمع، بمجرد إدراجها في الوثائق الرسمية، بل تحقيقها يتطلب إلى ترجمتها وتفعيلها في إجراءات عملية سلوكية، وتظهر أساسا في مؤسسات النظام السياسي أثناء تطبيق وإنجاز كل مخططات وبرامج النظام السياسي من ناحية وتهيئة مختلف أفراد المجتمع للقيام بذلك من ناحية أخرى.

كما أن تفعيل قيم المواطنة في المجتمع، يتطلب أفقا زمنيا طويل الأمد حتى تتجسد القيم بين الأفراد وتتجسد في سلوكياتهم اليومية، وفي جميع الحالات يكون تفعيل هذه القيم وتميئتها لا يمكن أن يتم إلا بوجود التكامل والتواصل المستمر مع مؤسسات المجتمع الأخرى. وبناء على سبق ذكره يمكن استخلاص مجموعة من المؤشرات الدالة على قيم المواطنة والتي يكون للنظام السياسي دور في تفعيلها لأفراد المجتمع كما يلي:

- * تنمية وتفعيل حرية التعبير عن الرأي.
- * تعزيز قيم التعاون بين أفراد المجتمع.
- * تنمية قدرة الإنسان على التمسك بحقه.
- * مراعاة أخلاقيات المجتمع.
- * تنمية مهارات الحوار والانفتاح على الآخرين
- * زيادة القدرة على النقد الإيجابي.
- * تنمية القدرة على إصدار الأحكام الموضوعية على الأشياء دون تحيز.
- * المساهمة في إغناء ثقافة الحوار الإيجابي.
- * التأكيد على ضرورة مساعدة أفراد المجتمع في تلبية حاجاتهم.
- * تضامن أفراد المجتمع في حل المشكلات والتحديات.
- * تنمية قيم التضامن بين أفراد المجتمع.
- * تعزيز مبدأ نبذ العنف والتمييز بكل أشكاله.

* تقدير قيمة العمل الجماعي والانخراط فيه.

* إدراك الحقوق وممارستها والدفاع عنها.

3.5. النظام السياسي وأسس تفعيل قيم الانتماء

تعتبر قيمة الانتماء من الحاجات الهامة والأساسية للإنسان، فهو يدعم بناء المجتمع ليكون مجتمعاً ناهضاً متكاملًا ومتناسكًا، وبدونه لا يمكن للفرد أن يدافع عن وطنه يحميه، أو يساهم بإخلاص في بنائه، كما أن الإحساس بالانتماء يؤدي إلى القضاء على أسباب التوتر، والفرقة بين أفراد المجتمع، فهو يقضي على الطبقية الاجتماعية، ويشيع العدالة بين أفراد المجتمع الواحد محققًا بذلك التماسك الاجتماعي والذي من خلاله يمكن لأي مجتمع أن يواجه مشكلاته الداخلية، والخارجية¹، كما أكد الكثير من العلماء على أن ضعف إنتشار قيمة الانتماء لدى الأفراد في المجتمع يتسبب في مشكلات اجتماعية، واقتصادية، وسياسية، ويتجسد ذلك في سلوكيات الأفراد في المجتمع²، ويعتبر تعميق الانتماء أحد المصادر الهامة لراحة الفرد في المجتمع وأمنه ونجاحه، وغياب هذه القيمة يشعر الفرد بالتوتر، والضيق وضعف العزيمة، وضعف الدافع للعمل البناء، وضعف البذل، والتضحية³.

فالإنسان يشعر بحاجة دائمة لجماعة ينتمي لها، ويشعر من خلالها أنه مقبول اجتماعيا، وأنه معترف به كأحد أعضاء هذه الجماعة، وهذا الشعور بالانتماء يمدّه بالراحة والطمأنينة والأمان، كما يميل إلى الإيمان بقيم معينة تمده بالمعرفة والمعلومات، والتي تفسر له الأشياء التي تحدث من حوله، لذلك نجد الفرد عادة ما ينتمي إلى جماعة أو حزب تمثل له الإطار المرجعي الذي يرجع إليه وتشكل هويته الاجتماعية التي يفخر بها، فجزء كبير من هوية الفرد تحدد من خلال القيم التي

¹ - هندي عبد المعين سعد الدين: مفهوم الانتماء لدى المعلمين، المجلة التربوية بكلية التربية بسوهاج، مصر، جامعة جنوب الوادي، العدد 10، الجزء الأول، 1995، ص. 159.

² - نفس المرجع: ص. 218.

³ - إبراهيم مطاوع وشفيق ويصا: دراسات تربوية في بناء الديمقراطية، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، 1980، ص. 101.

يؤمن بها؛ كأن يقول الفرد أنا مسلم حتى ولو لم يكن متمسكا أو مطبقا للقيم التي ينتمي إليها، لكنها تعتبر مصدرا لهويته الاجتماعية.¹

إرتباط الإنسان بوطنه وبلده ومجتمعه مسألة فطرية مستقرة عند كل الأفراد، فالوطن يمثل مسقط الرأس، ومقر التنشئة الاجتماعية، على أرضه ومن خيراتة يعيش الفرد ومن كرامته ينال عزته وبه يعرف وعنه يدافع؛ فالوطن نعمة من الله على الفرد والمجتمع، ومحبتة، وولائه، دائرة أوسع من دائرة محبة الأسرة، والانتماء للوطن إنما هو معزز للانتماء الديني الذي هو الدائرة الكبرى كوطن أكبر للأفراد.²

وتكون بداية الانتماء مع مولد الطفل لدى الأسرة، فهي توفر له الحب والعطف والحنان، وهو ما يغرس الروح الإنتمائية في نفوس الأفراد، وإذا لم يتوفر قدر من الحب والحنان والعطف داخل الأسرة يغيب الشعور بالإنتمائية، ثم تكمل المدرسة والجامعة ما بدأتها الأسرة، بما تكسبه للطلاب من معايير وقيم المجتمع من عادات وأعراف وتقاليد ولغة، كما ما يزود به التلاميذ من معلومات عن تاريخ البلاد، والوقوف على مكانة مجتمعهم، وتوضح لهم العقبات التي تعوق مسيرته؛ مما ينمي الإنتمائية في نفوس الأفراد.

أما المجتمع الكبير وما يشتمل عليه من هيئات ومنظمات كالنقابة والحزب السياسي وكل مؤسسات النظام السياسي، وما يتصل بها من معايير، فجميعها تعمل على تفعيل قيمة الانتماء، فإذا قامت العلاقات الاجتماعية على الخواطر، وتم تقديم مصلحة الفرد على مصلحة الجماعة، وإذا تفشى في المجتمع الظلم والحقد والحسد والتبذير والنفاق والكذب والسلوك الهيجي قلة درجة الإنتمائية، أما إذا وفر المجتمع لأبنائه فرص العمل والسكن، مما يتيح له الزواج وتكوين أسرة زادت درجة الإنتمائية، والتي تظهر في إتقان العامل لعمله، كما يتطلب الانتماء أن يعيش الفرد جوا عاما يجازى فيه المجتهد ويعاقب المذنب، ويعطى كل ذي حق حقه.³

¹ - سلوى عبد الحميد الخطيب: مرجع سبق ذكره، ص. 301.

² - يوسف أسعد ميخائيل: الإنتماء وتكامل الشخصية، القاهرة، مكتبة غريب، 1992، ص. 7.

³ - حسين عبد الحميد أحمد رشوان: سلوكيات، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 2001، ص. 125-126.

شعور الفرد بالانتماء لمجتمعه ووطنه لا يكون إلا بالمشاركة في تحقيق أهدافه، من خلال عمليتي الأخذ والعطاء، واللذان يمثلان مصدر شعوره بأنه كائن موجود وأنه عضو فعال في المجتمع، فمن اقتصر تواجده على الأخذ فقط، يكون لديه شعور بالتعاسة والضالة والذي قد يصل لدرجة فقدان الثقة في نفسه وفي من حوله أيضاً، وأنه عال على الوطن وأبناء وطنه، بينما المواطن المخلص يتوحد مع وطنه ونظام المعيشة فيه سواء الاجتماعي أو السياسي حتى يمكنه النهوض بمجتمعه وتوفير جميع الخدمات لكل أفراد وطنه في شتى المجالات.¹

قد يتصور للبعض أن القيم كمعتقدات يكتسبها الفرد تظهر وتؤثر في سلوكياته اليومية، يكتسبها الفرد بشكل تلقائي من المجتمع المحيط به، أي أنه يتقبلها ويستسلم لها دون مقاومة أو رفض، لكن في الحقيقة أن الفرد لا يتقبل القيم ولا يكتسبها بشكل تلقائي دون إختيار منه، وهو ما يجعل من إكتساب القيم يختلف من فرد لآخر باختلاف جملة العوامل المحيطة به (البيولوجية، النفسية، الاجتماعية، البيئية...)، من جهة وإختلاف أساليب التفاعل الاجتماعي التي يتعرض لها الفرد.²

وهو ما ينطبق على تأثير مؤسسات النظام السياسي على الأفراد في إنماء أو إعاقة نمو قيمة من القيم داخل هذا المجتمع، فقد نجد بنفس البيئة المحلية مجموعة من الأشخاص يتعاملون مع نفس مؤسسات النظام السياسي، إلا أننا قد نجد أشخاص يتأثرون من خلال التفاعل مع هذه المؤسسات تأثيراً إيجابياً وتنمو لديهم قيم اجتماعية تساعد على قيام نظام اجتماعي سليم ومستقر، كنمو قيمة الإنتماء لدى الفرد لما يتلقاه من مشاركة من النظام السياسي له في رسم مخططاتها التنموية وتوفير له على الأقل معظم إحتياجاته أن لم نقل كلها، فيزيد الشعور بالانتماء لهذا المجتمع مما يشكل له الحافز الذي يدفعه للقيام بواجباته، في حين قد نجد آخرون وفي تفاعلهم مع نفس

¹ عبد المنعم الدردير وبدوى حسين: بعض الجوانب النفسية لدى الشباب الجامعي المنتمي وغير المنتمي -دراسة مقارنة-، المجلة المصرية للدراسات النفسية، المجلد 8، عدد 18، القاهرة، المكتبة الأنجلو مصرية، 1998، ص. 52.

² سلوى عبد الحميد الخطيب: مرجع سبق ذكره، ص ص. 308-309.

النظام من خلال نفس المؤسسات يكون تأثيرها عليه سالبا، مما يقلل أو يعوق إكتساب قيمة كقيمة الإنتماء لما يتلقاه من صعوبات وعقبات أثناء تفاعله مع النظام السياسي.

فمن الصعب الافتراض أن قيمة الإنتماء كواحدة من القيم، سهلة الإكتساب والتقبل سلبا أو إيجابا، فالفرد يختار وينتقي من خلال تفاعله مع النظام السياسي ما يناسب تكوينه الفيزيقي والنفسي وما يتناسب ومفاهيمه وتفكيره وإتجاهه. كما أن لكل فرد في أي مجتمع من المجتمعات، ومهما كانت طبيعة نظامه السياسي، يتشكل لديه قيمة الإنتماء للنظام الذي ينتمي إليه، سواء بإنمائها وتكون إيجابية أو إعاقاة ظهورها وبذلك تكون سلبية، هذه القيمة التي يكتسبها من خلال تفاعله مع مؤسسات نظامه السياسي، يحاول النظام السياسي أن يحافظ على نفسه من التفكك والإنحلال من خلالها، وهي أيضا التي تخلق الإنسجام والإتساق بين أفراد المجتمع الواحد، فعلاقة الفرد بالقيم لا تقل أهمية عن علاقة الفرد بالنظام السياسي.

وتظهر أهمية النظام السياسي في حياة الفرد منذ السنوات الأولى من حياته أين يبدأ في بلورة شخصيته وإكتساب قيمه، بدأ من شكل وطبيعة الأسرة، إلى ما يحدده النظام السياسي من قيم لتدرس في المناهج التعليمية، وصولا للمناخ الاجتماعي العام الذي يتشكل في المجتمع الخارجي الذي يعيش فيه هذا الفرد كل أطوار حياته، والنتائج عن الأيديولوجيا التي يتبناها النظام السياسي لتسيير شؤون هذا المجتمع؛ فيكون بذلك يكون للنظام السياسي وللقيم دور أساسي في بناء الفرد داخل كل المجتمعات.

إذ توجد مجموعة من الأسس يمكن الإعتماد عليها لتحقيق أو تفعيل قيم الانتماء بين أفراد المجتمع نلخصها كما يلي:

* أن تكون الثقافة التي ينتمي إليها الفرد محققة لحاجاته، ومن ثم يجد راحة نفسية عندما يندمج مع جماعة يتفق معها في المعايير، والقيم، ويشعر بالرضا عندما يقوم بعمل من الأعمال، وتقبله الجماعة بالقبول، والاستحسان.

* أن يكون لدى الفرد استعداد للقيام بدوره كعضو في الجماعة، ويتضمن ذلك أنواعا معينة من السلوك من جانب الفرد، وكذلك استجابات معينة من الآخرين، فالفرد يقوم

بدوره الاجتماعي دون أن يتبع المعايير المشتركة التي تتحدد على أسسها الأدوار الاجتماعية، مع ضرورة وجود خبرة مع الجماعة لمعرفة معاييرها، وقيمتها. ويقوم هذا الفهم بدوره على ثقة تؤدي إلى انتماء الفرد للجماعة، وتكيفه معها، والانتماء للجماعة يؤدي إلى اتساقها، وتكاملها. ومن نتائج الانتماء للجماعة على أساس سليم أن يصبح ما يرغب الفرد في عمله هو نفسه ما يدركه على أنه مطلوب منه، نتيجة للقيام بدوره في المجتمع.

* يتكون الانتماء في جزء كبير منه من الاعتقاد بأن الفرد له مكانته في عالم الواقع والجماعة المتسقة المترابطة هي التي تكون لدى أفرادها إحساسًا قويًا بالانتماء إليها.¹

¹ - أسعد يوسف بن ميخائيل: الانتماء وتكامل الشخصية، القاهرة، مكتبة غريب، 1996، ص ص. 246-247.

خلاصة

المواطنة في اللغة هي انتساب الانسان لبقعة أرض يستقر بها، وتعرف المواطنة اصطلاحاً بأنها المشاركة بالعضوية الكاملة في دولة ما، بما يكون لكل أفراد المجتمع من حقوق وإمميزات وواجبات وفقاً ما تمنحه هذه الصفة، فالمواطنة تمثل في أصلها طبيعة العلاقة بين النظام السياسي المسير لشؤون المجتمع أو ما يصطلح عليه "الدولة" وباقي أفراد المجتمع أو ما يسمى "الشعب".

بينما ترتبط قيم الإلتزام بالتوافق الذي يعني قدرة الفرد على حل صراعاته ومسايرة أعضاء الجماعة التي ينتمي إليها، وهو ما ينتج لدى الفرد الشعور بالذات والمكانة الاجتماعية والذي يتجسد في تمثل الجماعة التي ينتمي إليها، هذه القيم يكتسبها الأفراد في الوسط الاجتماعي الذي يعيشون به في المراحل الأولى للاكتساب، مثل الأسرة والمدرسة، ليكون بعد ذلك لأجزاء أخرى بالمجتمع مسؤولية تفعيل هذه القيم لتتجسد في سلوك الأفراد والتي من أهمها، النظام السياسي.

هذا النظام يؤثر به عوامل عديدة منها، وعي أفراد المجتمع وطبيعة ثقافتهم، وكذلك درجة النمو الاقتصادي، وطبيعة الأفكار السائدة في الوسط الاجتماعي والتي تعود بالأساس لعاداته وتقاليده وتكون عاملاً لتكوين معتقداته.

كما أن قيم المواطنة والانتماء تختلف في المجتمعات باختلاف الأنظمة السياسية المسيرة لها، وذلك بما تقدمه هذه الأخيرة لموضوع هذه القيم داخل المجتمع من جهة وبإكتساب أفراد المجتمع لهذه القيم من خلال تفاعل الفرد مع مؤسسات النظام السياسي، والتي يتضح من خلالها مستويات هذه القيم داخل المجتمع من جهة ثانية. هذه الأنظمة تتبع مجموع من الأسس لأجل تفعيل هذه القيم بالوسط الاجتماعي، والذي يظهر على وجه الخصوص من خلال الدور الذي تلعبه مؤسسات النظام السياسي القريبة من أفراد المجتمع، وذلك بعمل هذه المؤسسات على خلق مناخ أو بيئة اجتماعية تشجع الأفراد على تسجيل قيم المواطنة والانتماء على أرض الواقع، كما يتجسد تفعيل النظام السياسي لهذه القيم من خلال قدرته على تجاوز أزماته دون التأثير على المعتقدات أو القيم الاجتماعية.

الفصل الخامس

الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية

تمهيد

1. فرضيات الدراسة
2. مجالات الدراسة
3. المنهج المتبع للدراسة
4. أداة جمع البيانات وأساليب المعالجة الإحصائية

خلاصة

تمهيد

بعد تحديد مشكلة الدراسة وأهم عناصرها النظرية، نعرض في هذا الفصل الإجراءات المنهجية المتبعة في الجانب الميداني لهذه الدراسة، هذه الخطوة التي تعتبر من أهم الخطوات في البحث الاجتماعي إذ تشتمل الخطوات المساعدة للوصول إلى إجابة من الميدان للتساؤل المطروح وذلك لما يتضمنه هذا الفصل من شرح وتفصيل للإجراءات والوسائل التي سيتعين بها الباحث في دراسته لجمع البيانات ميدانيا، والتي ستشكل قاعدة الحصول على النتائج وبالتالي تحقيق الهدف من البحث

وبناء على ما سبق سنعرض في هذا الفصل الإجراءات المنهجية المتبعة لجمع بيانات هذه الدراسة ميدانيا، وذلك بتعريفها وتبرير سبب اختيارها وكيفية بنائها وتوظيفها، إذ يتضمن هذا الفصل العناصر التالية؛ فرضيات الدراسة، تحديد المنهج المتبع، مجتمع الدراسة، وأداة جمع البيانات وكذا الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليلها.

1. فرضيات الدراسة

تعتبر الفرضيات صورة دقيقة لمشكلة الدراسة كونها تغطي أبعادها من كافة الجوانب، وهي بذلك تلعب دورا أساسيا في توجيه الباحث وإبعاده عن العموميات والتشتت، وذلك بالتركيز على قضايا محددة يتضمنها التفصيل المقترح للمشكلة، إذ لا يمكن التقدم في أي بحث دون البدء بتفسير مقترح أو حل للصعوبة التي تواجه الباحث والتي من أجلها كان البحث.¹

ولأن هذه الدراسة تقوم على بحث إجابة للتساؤل الرئيسي التالي: هل للنظام السياسي الجزائري دور أساسي في تفعيل قيم المواطنة والانتماء لدى الشباب؟

وبناء على نتائج كل من الدراستين السابقتين:

¹ - فضيل دليو وآخرون: مرجع سبق ذكره، ص ص. 115-116.

- دراسة طاهر بوشلوش، التحولات الاجتماعية والاقتصادية وآثارها على القيم في المجتمع الجزائري (1967-1999) دراسة ميدانية تحليلية لعينة من الشباب الجامعي؛ حيث خلص الباحث في ختام الدراسة إلى أن:

هناك آثارا واضحة وملموسة تعرض لها النسق القيمي في المجتمع الجزائري ممثلا بالعينة، وذلك نتيجة للعديد من التحولات الاجتماعية والاقتصادية التي عرفها المجتمع خلال أكثر من ثلاثة عقود، حيث كان لها أعمق الأثر على النسق القيمي وتغييره وبخاصة في المجال الأسري والتعليمي والاقتصادي والديني والسياسي، وهي عبارة عن أنساق فرعية متفاعلة ومتبادلة التأثير مع بقية الأنساق الاجتماعية الأخرى.

- ودراسة كعباش رابح بعنوان: النظام السياسي والتحولات الاجتماعية في الريف الجزائري؛ والتي كان من نتائجها: أن المجتمع الجزائري منذ الفترة العثمانية وهو يعيش انفصال شبه كلي مع الدولة. وحسب الباحث مهما اختلفت درجة هذا الانفصال والتباعد إلا أن دولته لم تتبثق منه بل فرضت عليه من أعلى، وتكاد تكون غريبة عنه.

باتباع مسار منهجي سوسيولوجي للإجابة على التساؤل الرئيس للدراسة وتماشيا مع الهدف منها وبناء على نتائج الدراسات السابقة نطرح الفرضيات التالية:

1. لمؤسسات النظام السياسي الجزائري _في أدائها لوظائفها_ دور أساسي في تفعيل قيم المواطنة لدى الشباب.
2. لمؤسسات النظام السياسي الجزائري _في أدائها لوظائفها_ دور أساسي في تفعيل قيم الانتماء لدى الشباب.
3. لأزمة الشرعية دور في إعاقة تفعيل قيم المواطنة والانتماء لدى الشباب.
4. لأزمات المشاركة دور في إعاقة تفعيل قيم المواطنة والانتماء لدى الشباب.

ونحدد أبعاد الفرضيات ومؤشراتها بتحديد أبعاد متغيري الدراسة "النظام السياسي الجزائري، وقيم (المواطنة - الانتماء)" كما يلي:

من خلال الفرضيات يتضح أنه سيتم دراسة النظام السياسي الجزائري كمتغير من خلال بعدين أساسيين نوضحهما بمؤشراتهما كما يلي:

البعد الأول: مؤسسات النظام السياسي

حيث سيتم دراسة مؤسسات النظام السياسي من خلال أدائها لوظائفها، باعتبار هذه المؤسسات هي حلقة الوصل بين الفرد في المجتمع والنظام السياسي، ويكون ذلك بالتركيز على طبيعة العلاقة الناشئة بين ممثلي هذه المؤسسات وأفراد المجتمع.

وبالاستفادة من دراسة رابح كعباش حول النظام السياسي والتحول الاجتماعي في الريف الجزائري، سنعمد نموذج إستون للتحليل، لتحديد مؤشرات هذا البعد وللتحليل في مرحلة لاحقة، معتمدين على:

- المدخلات: والتي تظهر عند أفراد المجتمع من خلال ما يقدمونه لمؤسسات النظام السياسي من تأييد ومشاركة سياسية وحوار مع ممثليها من جهة، ومن جهة ثانية ما يقدمونه من مطالب وتطلعات لمؤسسات النظام السياسي لأجل تحسين أوضاعهم وقضاء مطالبهم.

- المخرجات: وتتمثل في مجموعة القرارات والأفعال والتصرفات الصادرة عن مؤسسات النظام السياسي والمتمثلة في التشريع والتنفيذ، أو ما سماه إيستن "توزيع السلطة للقيم".

- البعد الثاني: أزمات النظام السياسي

وفي هذا البعد تم أخذ أزميتين فقط من أزمات النظام السياسي الجزائري كغيره من الأنظمة السياسية، وذلك تماشياً مع الهدف من الدراسة لتغطية جانب مهم من جوانب النظام السياسي والذي له تأثير كبير في طبيعة علاقته مع باقي أفراد المجتمع من جهة، واختيار كل من أزمة الشرعية وأزمة المشاركة على اعتبار أن هتتين الأزميتين تكون لهما صلة أو تأثير مباشرة على سلوكيات أفراد المجتمع وبالأخص فئة الشباب باعتبارها الفئة التي تمثل مجتمع هذه الدراسة، وتكون مؤشراتها مبنية على أساس ما يلي:

* **أزمة الشرعية:** فقدان فئة الشباب الثقة بالقائمين على تسيير مؤسسات النظام السياسي.

* **أزمة المشاركة:** عدم تمكن فئة الشباب من المشاركة والمساهمة في الحياة السياسية. بينما قيم المواطنة والانتماء يتم قياسها بالأبعاد التالية:

* **قيم المواطنة:** من خلال بعدين يمثل كل بعد مجال من المجالات التي تظهر فيهما هذه القيمة في سلوكات الشباب الجزائري:

- المجال المدني: من مؤشراتته:

* اعتقاد الشباب حول طبيعة القرارات التي يتخذها النظام السياسي.

* كيفية تعامل الشباب اتجاه واجباته والصعوبات التي يتلقاها في تعامله مع ممثلي النظام السياسي القريبين منه.

* اعتقاده حول الدفع الضريبي والخدمة الوطنية.

- المجال السياسي: من مؤشراتته:

* طبيعة المشاركة في الحياة السياسية وبالأخص الانتخابات.

* التواصل مع المسؤولين أو ممثلي النظام السياسي القريبين من أفراد المجتمع.

* المشاركة في حماية الأملاك العامة.

* المبادرة للمشاركة في النشاطات التضامنية.

قيم الانتماء: يتم قياس قيمة الانتماء من خلال ثلاثة أبعاد كما يلي:

- الشعور بالاطمئنان ومؤشراتته:

* الشعور بالاطمئنان في ظل النظام السياسي الحالي.

* وجود الرضى لدى الشباب في ظل النظام السياسي الحالي.

* وجود دافع للعامل لدى الشباب في ظل النظام السياسي الحالي.

- إشباع الحاجات المادية والمعنوية: ومؤشراته:

* ما يقدمه النظام السياسي يشبع الحاجات المادية للأفراد.

* ما يقدمه النظام السياسي يشبع الحاجات المعنوية للأفراد.

* وجود الاعتزاز لدى طلبة الجامعة بالانتماء لهذا النظام السياسي.

- الشعور بالذات والمكانة الاجتماعية: ومؤشراته:

* الشعور بالذات الاجتماعية لدى الشباب في ظل النظام السياسي الحالي.

* الشعور بالمكانة الاجتماعية لدى الشباب في ظل النظام السياسي الحالي.

* الثقة بمؤسسات النظام السياسي ومن خلالها بالنظام السياسي الجزائري.

* تحقيق الشباب لطموحاته في ظل النظام السياسي الحالي.

2. مجالاتها:

يعتبر تحديد مجالات الدراسة في البحوث الاجتماعية ذات الطابع الميداني أمر ضروري في هذا النوع الدراسات، وذلك لأن الظواهر الاجتماعية المدروسة في مثل هذه العلوم قابلة للتغيير في إطار تغيير المجالات؛ المكاني، البشري والزمني، بالتالي تتغير نتائج البحوث لهذه الظواهر بتغيير المجالات الثلاثة أو حتى بتغيير مجال واحد من المجالات الثلاثة، هذه المجالات تحدد انطلاقاً من عنوان الدراسة أو البحث المطروح والهدف منه وهو ما نفصل فيه كما يلي:

1.2. المجال المكاني:

لأن هذه الدراسة تتناول دور النظام السياسي الجزائري في تفعيل قيم المواطنة والانتماء لدى الشباب؛ تم اختيار واحد من المجالات المكانية التي يتواجد بها أعلى نسبة من الشباب الجزائري والمتمثل في الجامعة، إذ تمثل المجال المكاني لهذه الدراسة في واحدة من جامعات الجزائر وهي جامعة محمد خيضر بولاية بسكرة.

تقع جامعة محمد خيضر على بعد حوالي كيلومترين (02 كلم) عن وسط مدينة بسكرة على الطريق المؤدي إلى مدينة سيدي عقبة.

أنشأت جامعة محمد خيضر بالمعاهد الوطنية الآتية:

معهد الري (المرسوم رقم: 84-254 المؤرخ في: 18-08-1984).

معهد الهندسة المعمارية (المرسوم التنفيذي رقم: 84-253 المؤرخ في: 05-08-1984).

معهد الكهرباء التقنية في عام 1986 (المرسوم التنفيذي رقم: 86-169 المؤرخ في: 18-08-1986).

تحولت هذه المعاهد إلى مركز جامعي بمقتضى المرسوم رقم: 92-295 المؤرخ في: 07-07-1992.

وبصدور المرسوم رقم: 98-219 المؤرخ في: 07-07-1998 تحول المركز الجامعي إلى جامعة تضم ثلاث كليات وسبعة أقسام. كما تم إضافة كلية رابعة بعد ذلك.

بمقتضى المرسوم رقم: 90/09 المؤرخ في: 17-02-2009، أصبحت الجامعة مشكلة من ست (06) كليات وواحد وثلاثين (31) قسما تضم مختلف الميادين والتخصصات:

- كلية العلوم والتكنولوجيا عدد الأقسام: 09
- كلية العلوم الدقيقة وعلوم الطبيعة والحياة: عدد الأقسام: 07.
- كلية الآداب واللغات عدد الأقسام: 04.
- كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية عدد الأقسام: 06.
- كلية الحقوق والعلوم السياسية عدد الأقسام: 02
- كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير عدد الأقسام: 03.¹

وقد تم حصر هذه الدراسة بجامعة محمد خيضر بسكرة لتجانس مفردات مجتمع الدراسة من حيث الخصائص التي لها علاقة مباشرة بهذه الدراسة والمتمثلة فيما يلي:

- أن هذا الطالب الجامعي الجزائري مر بكل المراحل التعليمية السابقة (مرحلة التعليم الابتدائي، مرحلة التعليم الإكمالي، مرحلة التعليم الثانوي)، ويفترض أنه كُسب مجموعة من القيم التي من بينها قيم المواطنة والانتماء، في هذه المراحل التعليمية.
- الطالب الجامعي في هذه المرحلة يفترض أن له درجة من الوعي السياسي، على اعتبار أنه جزء لا يتجزأ من المجتمع الجزائري يتفاعل مع كل مكونات النسق الاجتماعي بما فيها النظام السياسي.
- الطالب الجامعي في هذه المرحلة العمرية، وبما أنه جزء من النسق الاجتماعي يكون على تفاعل مع باقي مكونات النسق بما فيها مؤسسات النظام السياسي.

¹- موقع جامعة محمد خيضر بسكرة: <http://www.univ-biskra.dz>، 04 / 12 / 2012، H21:16.

- الطالب الجامعي في هذه المرحلة العمرية وبما لديه من درجة وعي، قد يتأثر ولو بطريقة غير مباشرة بما يتعرض له النظام السياسي من أزمات، مما قد يؤثر على تفاعله مع مؤسساته القريبة منه.

وقد تم اختيار جامعة محمد خيضر بولاية بسكرة كمجال مكاني لإجراء هذه الدراسة لاعتبارات عديدة نذكر أهمها:

- جامعة محمد خيضر بسكرة واحد من الجامعات الجزائرية، يتواجد بها عدد كبير من الطلبة بكليات وأقسام متعددة، لهم علاقة بمؤسسات النظام السياسي القريبة منهم.
- جامعة محمد خيضر تقع على بعد حوالي كيلومترين عن وسط مدينة بسكرة، هذه المدينة التي تعتبر همزة وصل بين الشمال والجنوب.
- الخصائص المشتركة بين طلبة الجامعة الجزائرية.

2.2. المجال البشري:

تبعاً لموضوع الدراسة والذي يدرس "دور النظام السياسي الجزائري في تفعيل قيم المواطنة والانتماء لدى الشباب"، حيث تم اختيار هذه الفئة عن غيرها من فئات المجتمع، لأنها تعتبر منذ القدم إحدى العوامل والوسائل الهامة للتغيير الاجتماعي، سواء أكان هذا من جهة القائمين على شؤون الأنظمة في المجتمعات وهذا تخوفاً من هذه الفئة ومن ثيرانها، أو سواء من جهة الفئة نفسها والإيمان بقدرتها على تغيير الأوضاع وباعتبارها قوة مطلية هائلة.¹

والمجال المكاني المتمثل في جامعة محمد خيضر تمثل المجال البشري لهذه الدراسة في طلبة جامعة محمد خيضر للسنة الجامعية 2012-2013.

¹ - حمدوش رشيد: مسألة الرباط الاجتماعي في الجزائر المعاصرة امتدادية أم قطيعة؟ دراسة ميدانية بمدينة الجزائر نموذجاً توضيحياً، الجزائر، دار هومة، 2009، ص. 175.

يتكون مجتمع هذه الدراسة والمتمثل في طلبة جامعة محمد خيضر بسكرة حسب آخر* إحصائية إلى غاية 2012 /11/27 من 18640 طالب في مرحلة التدرج، 4715 طالب في مرحلة الماستر، فيكون عدد الطلبة في مرحلة التدرج للسنة الجامعية 2012-2013 لهذه الدراسة باستثناء طلبة ما بعد التدرج يتشكل من 23355 طالب وهو ما يمثل عدد مفردات مجتمع الدراسة.

وقد تم استثناء طلبة ما بعد التدرج لأسباب عديدة نذكر منها:

- عدم تمكن الباحثة من الحصول على إحصائيات دقيقة عن طلبة هذه المرحلة خلال الفترة الزمنية التي يتم فيها اختيار وضبط مجتمع الدراسة. (مرحلة التسجيل النهائي إداريا لم تتم على مستوى، مصلحة التكوين لما بعد التدرج بنيابة مدير الجامعة للتكوين العالي فيما بعد التدرج والتأهيل الجامعي والبحث العلمي).

- معظم طلبة هذه المرحلة إما هم مسجلين بالماجستير أو بالدكتوراه، بالنسبة للفئة الأولى (طلبة الماجستير) الدراسة بهذه المرحلة تختلف عن الدراسة بمرحلة التدرج، من جهة في السنة الأولى وجودهم الفعلي لا يكون دائما هذا، وإن تم قصدهم بتوزيع استمارات عليهم بشكل قصدي وفقا لبرنامجهم تكون عينة قصدية وهو ما يختلف وطبيعة العينة المختارة وفي السنوات الأخرى يكون الطلبة بهذه المرحلة غير ملزمين بالتواجد الدائم بالجامعة من جهة ثانية.

ويتوزع 23847 طالب حسب آخر إحصائية لغاية 2012/11/27 لجامعة محمد خيضر

بسكرة على ستة كليات كما يتضح من خلال الجدول التالي:

* هذه الإحصائية لغاية تاريخ 2012 /11/27، وهو يتوافق وتاريخ ضبط مجتمع الدراسة، حيث أن نسبة الطلبة سوف ترتفع إحصاءاتها حسب أمانة مكتب نائب عميد الجامعة المكلف بالبيداغوجيا.

جدول رقم (6): يوضح عدد الطلبة في التدرج بجامعة محمد خيضر بسكرة حسب الإحصائيات إلى غاية

2012 / 11 / 27

المجموع	عدد الطلبة في مرحلة التدرج			الكلية
	الماستر	في نظام ل.م.د.	الكلاسيك	
5730	1134	4493	103	الآداب واللغات الأجنبية
4611	790	3590	231	العلوم والتكنولوجيا
2271	639	1632	00	العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
5132	944	4030	158	العلوم الدقيقة وعلوم الطبيعة والحياة
1814	504	1310	00	الحقوق والعلوم السياسية
4289	704	3585	00	العلوم الإنسانية والاجتماعية
23847	4715	18640	492	المجموع

من خلال الجدول يتضح أن عدد طلبة جامعة محمد خيضر للسنة الجامعية 2012-2013 لغاية 27 / 11 / 2012 بلغ 23847 طالبا في مرحلة التدرج، ولأن عدد الطلبة يصنف ضمن المجتمع المقدر بعشرات الآلاف حسب موريس أنجرس: "قالأجرس ألا نضيف حالات كثيرة لأن 1% من مجتمع البحث يكون كافيا"¹.

ولأن مجتمع البحث متجانس بالنسبة للهدف من الدراسة، لأنه بشكل تقريبي لهم نفس المستوى الاجتماعي، يقطنون في مناطق لها تقريبا نفس الخصائص، والأهم أنهم مرو بالمرحل التعليمية الثلاثة الأولى قبل التحاقهم بالجامعة (المرحلة الابتدائية، المرحلة الاكتمالية، المرحلة الثانوية)، هذه المراحل نعتبرها أساسية لأن فيها يتم إكساب الطالب أهم القيم والتي منها قيم المواطنة والانتماء محل هذه الدراسة.

¹ - موريس أنجرس: مرجع سبق ذكره، ص. 319.

ولأنه لا يمكن جمع البيانات الميدانية للدراسة بتطبيق أداة جمع البيانات على 23847، تم اختيار عينة عشوائية بسيطة تكون كعينة ممثلة لمجتمع البحث.

ولأن كليات جامعة محمد خيضر بسكرة موزعة بين كليات بالجامعة المركزية وكليات بالقطب الجامعي بشفة، وكلية بالقطب الجامعي بالحاجب، ولكي نتمكن من أخذ عينة عشوائية بسيطة تمثيلية للطالب الجامعي بجامعة محمد خيضر بسكرة أخذ عينة الدراسة بطريقة متناسبة مع عدد الطلبة من كل كلية من الكليات موضحة كما يلي:

$$\text{مجتمع الدراسة يمثله العدد الإجمالي للطلبة} = 23847$$

$$\text{عينة الدراسة تمثلها نسبة } 1\% \text{ من } = 238 \text{ طالب}$$

وبالتالي العدد الإجمالي للطلبة الممثلين للعينة التمثيلية لهذه الدراسة هو: **238 طالب**.

توزيع عدد الطلبة على الكليات وحساب نسبة عدد الطلبة من كل كلية في العينة كان وفقا

$$\text{للقاعدة التالية: } [N_i / N] n_i = n$$

حيث: n_i : تمثل عدد طلبة العينة بكل كلية.

n : العدد الإجمالي للطلبة الممثلين للعينة التمثيلية.

N_i : عدد الطلبة بكل كلية.

N : العدد الإجمالي للطلبة.

والجدول التالي يوضح عدد الطلبة بكل كلية، ونسبة طلبة العينة في كل واحدة منها كما يلي:

جدول رقم (7): يوضح كيفية اختيار العينة

الكليّة	عدد الطلبة	نسبة طلبة العينة من كل كليّة %
الآداب واللغات الأجنبية	5730	57
العلوم والتكنولوجيا	4611	46
العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير	2271	23
العلوم الدقيقة وعلوم الطبيعة والحياة	5132	51
الحقوق والعلوم السياسية	1814	18
العلوم الإنسانية والاجتماعية	4289	43
المجموع	23847	238

3.2. المجال الزمني:

يمثل هذا المجال، المجال الزمني للجانب الميداني من الدراسة والذي بدأ التحضير له بعد الانتهاء من إعداد وصياغة الجانب النظري، وضبط الإجراءات المنهجية للنزول للميدان وتطبيق استمارة الاستبيان المعدة لجمع البيانات من الميدان لنصل في الأخير إلى تحليلها وتفسيرها ومنها الخروج بنتائج لهذه الدراسة، إذ يمكن تقسيم الفترة التي تمت فيها هذه الدراسة إلى المراحل التالية:

1.3.2. المرحلة الأولى:

في هذه المرحلة قمنا بإعداد العناصر الأساسية للنزول للميدان، وذلك بإعداد خطة مبدئية للدراسة الميدانية تضمنت الإجراءات المنهجية للدراسة، من خلال ضبط المجال المكاني والبشري تحديد المنهج المتبع، وبالأخص إعداد أداة جمع البيانات حتى الانتهاء من شكلها النهائي وحساب معامل الثبات، وقد دامت هذه الفترة الزمنية حوالي 3 أشهر، من أكتوبر إلى ديسمبر من نفس السنة 2011.

2.3.2. المرحلة الثانية:

في هذه المرحلة تم النزول للميدان وتطبيق استمارة الاستبيان بتوزيع استمارات جمع البيانات النهائية على 238 طالب من جامعة محمد خيضر بسكرة، موزعين على ستة كليات كما (كما هو موضح في المجال البشري)، حيث استغرق ذلك حوالي أسبوعين من تاريخ: 01/07/2013 إلى غاية 16/01/2013، وذلك بالاستعانة بمجموعة من الأساتذة والطلبة من الكليات الستة، مما سهل عملية توزيع واستلام الاستمارات.

3.3.2. المرحلة الثالثة:

وتعتبر المرحلة الأخيرة التي تم فيها تفرغ البيانات في جداول تكرارية وحساب معاملات الارتباط وتحليل وتفسير النتائج واستخلاص النتائج النهائية والتي دامت حوالي ثلاثة أشهر.

3. المنهج المتبع للدراسة:

تحتاج الدراسات الاجتماعية كغيرها من الدراسات العلمية لإتباع منهج علمي وذلك لأن المنهج بنية متكاملة من العمليات الذهنية تنظم التحليل ضمن منطق معين في رؤية الأمور استنادا إلى خلفية نظرية تمكن الباحث من تحديد السلوك العلمي الملائم لكل الحالات والوقائع المدروسة¹.

كما تعتبر مناهج البحث العلمي عبارة عن مجموعة من القواعد يتم وضعها من أجل الوصول إلى حقائق علمية صحيحة تخص موضوع الدراسة، فيكون اختيار منهج الدراسة عملية لا تخضع لإرادة الباحث بقدر ما تتعلق بطبيعة موضوع البحث والهدف المتوخى منه².

فبناء على ما سبق وتماشيا مع موضوع وطبيعة الدراسة وبالاستفادة من الدراسات السابقة حول الموضوع المدروس والتي أجمعت في مجملها على استخدام المنهج الوصفي،

¹- عبد الغني عمار: منهجية البحث في علم الاجتماع الإشكاليات التقنيات المقاربات، بيروت، دار الطليعة، 2007، ص. 102.

²- محمد عبيدات وآخرون: منهجية البحث العلمي القواعد والمراحل والتطبيقات، ط2، عمان، دار وائل للنشر، 1999، ص. 46.

فالمنهج المتبع في هذه الدراسة هو المنهج الوصفي، والذي يعتبر "طريقة لوصف الظاهرة المدروسة وتصويرها كميًا، عن طريق جمع معلومات مقننة عن المشكلة وتصنيفها وتحليلها، وإخضاعها للدراسة الدقيقة"¹، كما يعتبر أيضا "أسلوب من أساليب التحليل المرتكزة على معلومات كافية ودقيقة عن ظاهرة أو موضوع محدد من خلال فترة أو فترات زمنية معلومة، وذلك من أجل الحصول على نتائج علمية يتم تفسيرها بطريقة موضوعية وبما ينسجم مع المعطيات الفعلية للظاهرة"².

حيث انطلقت هذه الدراسة من تساؤل محدد جاء كما يلي: هل للنظام السياسي دور أساسي في تفعيل القيم المواطنة والانتماء لدى الشباب؟؛ وقد اعتمدنا في البحث عن إجابة لهذا التساؤل على نتائج استمارة الاستبيان تم تطبيقها على عينة من طلبة جامعة محمد خيضر بسكرة، من خلال مجموعة من المؤشرات تقيس درجة ممارسة قيم المواطنة لدى الطالب الجامعي، ومؤشرات أخرى تقيس درجة ممارسة قيمة الانتماء لدى الطالب الجامعي، ومؤشرات أيضا تقيس دور مؤسسات النظام السياسي الجزائري في تفعيل قيم المواطنة والانتماء لدى الشباب، وأيضا مؤشرات أخرى تقيس دور أزمات النظام السياسي الجزائري في إعاقة تفعيل قيم المواطنة والانتماء.

كما تم من خلال هذا المنهج الاستعانة بمجموعة من الأساليب الإحصائية الوصفية والمتمثلة في المتوسط الحسابي والمتوسط الحسابي للكشف على درجة ممارسة كل من قيم المواطنة وقيم الانتماء، ومعامل الارتباط لبيرسون لدراسة الدور. ولتميز المنهج الوصفي بالمرونة النسبية، جعل ذلك من أداة جمع البيانات وسيلة رئيسية، لكنها لا تلغي الملاحظات والمتابعات أثناء إجراء الدراسة الميدانية والاستعانة بها في تحليل النتائج.

¹- بلقاسم سلاطينية وحسان الجيلاني: منهجية العلوم الاجتماعية، دار الهدى، عين مليلة الجزائر، 2004، ص. 168.

²- محمد محمد قاسم: المدخل إلى مناهج البحث الاجتماعي، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 2003، ص. 60.

ويتطبيقنا لهذا المنهج أيضا يمكننا تعميم نتائج الدراسة وفق معطيات أداة جمع البيانات في ظل المجالات الثلاثة البشري والمكاني والزمني، ومن واقع ما تقدمه جداول التحليل البسيطة والمركبة من مؤشرات إجمالية، يمكننا من خلالها ربط المنظور الميداني بنتائج هذه الجداول والتأكد من أن جميع الأسئلة المطروحة في استمارة الاستبيان موجود في نتائج الدراسة.

فاتخاذ المنهج الوصفي كمنهج للدراسة مكننا من رسم خطوات دراستها الميدانية وربطها بالجانب النظري؛ للوصول في النهاية إلى تحقيق الهدف من هذه الدراسة، ومن خلال تحليل وتفسير النتائج الميدانية للخروج باستنتاجات تكون بمثابة إثبات أو نفي للفرضيات المطروحة وبالتالي الإجابة عن التساؤل الرئيسي المطروح.

4. أداة جمع البيانات وأساليب المعالجة الإحصائية:

4.1. أداة جمع البيانات

بعد تحديد مجتمع الدراسة والمنهج المتبع الذي يتضح من خلاله مجموع العمليات المنظمة التي توصلنا لتحقيق الهدف من هذه الدراسة، نصل إلى مرحلة تحديد الأدوات التي نستعين بها لجمع البيانات الميدانية، وتماشيا مع طبيعة الموضوع والهدف من الدراسة والمنهج الوصفي المتبع للوصول لهذا الهدف، نسعين في هذه الدراسة باستمارة الاستبيان كأداة لجمع البيانات الميدانية، كواحد من الأدوات المستخدمة في ظل المنهج الوصفي، والتي تعرف بأنها: "عبارة عن مجموعة من الأسئلة تدور حول موضوع معين تقدم لعينة من الأفراد للإجابة عنها، وتعد هذه الأسئلة في شكل واضح بحيث لا تحتاج إلى شرح إضافي وتجمع معا في شكل استمارة"¹، والتي تعتبر تقنية مباشرة للتقصي العلمي إزاء الأفراد وتسمح باستجوابهم بطريقة موجهة والقيام بسحب كمي بهدف إيجاد علاقات رياضية والقيام بمقارنات رقمية²

وتم اختيار استمارة الاستبيان كأداة لجمع بيانات الدراسة الميدانية لهذه الدراسة تماشيا مع المنهج الوصفي المتبع من جهة، وذلك لأن لكل منهج مجموعة من الأدوات لجمع البيانات الميدانية لإثبات أو نفي فرضيات الدراسة، وتماشيا مع الهدف من هذه الدراسة من جهة أخرى، والمتمثل في التعرف على دور النظام السياسي في تفعيل قيم المواطنة والانتماء، والذي سنبحث عن تحقيقه من خلال هذه الأداة، وذلك بدراسة اتجاهات مفردات مجتمع البحث نحو مجموعة من المؤشرات الدالة على قيم المواطنة وقيم الانتماء، ودور النظام السياسي في تشكل هذه الاتجاهات، وذلك لأن استمارة الاستبيان تستخدم لجمع المعلومات المتعلقة بمعتقدات ورغبات المبحوثين، وكذلك الحقائق التي هم على علم بها، ولهذا تستخدم الاستبيانات بشكل رئيسي في

¹ - أحمد عياد: مدخل لمنهجية البحث الاجتماعي، ط 02، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2009، ص. 121.

² - موريس أنجرس: منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية تدريبات عملية، ترجمة: بوزيد صحراوي، وآخرون، الجزائر دار القصبية

للنشر، 2004، ص. 204.

مجال الدراسات التي تهدف إلى استكشاف حقائق عن الممارسات الحالية واستطلاعات الرأي وميول الأفراد.¹ فالإتجاه يتم التعرف عليه من خلال مجموعة استجابات الفرد بالرفض أو القبول إزاء قضية أو موضوع جدلي معين، أي أن الإتجاه هو تعبير عن الموقف أو الاعتقاد.²

ومقياس الإتجاه يعتبر مجموعة من العبارات تدور حول قضية أو موضوع جدلي معين، وأمام كل منها عدد من البدائل حسب مقياس ليكرت (ثلاثي أو خماسي) قد تكون أوافق، غير متأكد، لا أوافق، لا أوافق بشدة، أو أوافق، غير متأكد، لا أوافق، ويطلب من المفحوص وضع علامة (√) أمام كل عبارة وتحت البديل الذي يراه مناسباً لرأيه.³

وتم الاعتماد في بناء استمارة الاستبيان على مقياس ليكرت الخماسي وذلك تماشياً مع طبيعة الدراسة إذ يمثل الإتجاه استعداد ودافع مكتسب وثابت نسبياً يميل بالفرد إلى موضوعات معينة فيقبل عليها أو يميل عنها فيجعلها يرفضها، إذ تتكون الإتجاهات من تكرار اتصال الفرد بموضوع الإتجاه في مواقف مختلفة تثير في نفسه خبرات سارة أو مؤلمة، وهذه الصورة تعتبر الإتجاهات أساليب يتعلمها الفرد كي تساعد على التكيف مع بيئته والتوافق معها،⁴

1.14. بناء استمارة الاستبيان:

انطلاقاً من الهدف من الدراسة، وبالاستفادة من الإطار النظري المعد وبالاعتماد على الدراسات السابقة ومجموعة من المقالات المنشورة وبالأخص المقالات التي شملت دراسات ميدانية، مست متغيري الدراسة أو واحد منهما تم تصميم أداة جمع بيانات هذه الدراسة والتي تمثلت في استمارة استبيان معدة بناء على مقياس ليكرت الخماسي لقياس الإتجاهات.

ولتحقيق ذلك تم تقسيم أداة جمع البيانات إلى قسمين:

¹- فوزي غرابية: أساليب البحث العلمي في العلوم الاجتماعية والإنسانية، ط 02، عمان، دار وائل، 2002، ص. 71.

²- محمد السيد علي: موسوعة المصطلحات التربوية، دار المسيرة، عمان، 2011، ص. 39.

³- نفس المرجع: ص. 288.

⁴- جازية كيران: محاضرات في المنهجية لطلاب علم الاجتماع، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2008، ص. 92-93.

- قسم أول احتوى على مجموعة من البيانات العامة خاصة بمفردات البحث، وهي بيانات تخص الطالب الجامعي تفيدنا في هذه الدراسة في التعرف على خصائص عينة الدراسة من جهة، كما نستعين بها في تحليل النتائج في مرحلة لاحقة.

- بينما احتوى القسم الثاني على 60 عبارة موزعة بالتساوي على ثلاثة محاور أساسية، اشتمل كل محور مجموعة من العبارات الدالة والتي تحقق في مجملها إثبات أو نفي فرضيات الدراسة كما يلي:

المحور الأول: درجة ممارسة قيم المواطنة وقيم الانتماء لدى الشباب في ظل النظام السياسي الجزائري الحالي.

يقيس هذا المحور درجة ممارسة قيم المواطنة وقيم الانتماء عند الطالب الجامعي في ظل النظام السياسي الجزائري الحالي، حيث تم قياس درجة ممارسة قيم المواطنة من خلال بعدين يمثل كل بعد مجال من المجالات التي تظهر من خلالها قيم المواطنة وهما "المجال المدني والمجال السياسي". بينما تم قياس درجة ممارسة قيم الانتماء لدى الطالب الجامعي من خلال ثلاثة أبعاد "الشعور بالاطمئنان، الشعور بالذات والمكانة الاجتماعية، إشباع الحاجات المادية والمعنوية".

المحور الثاني: دور مؤسسات النظام السياسي الجزائري في تفعيل قيم المواطنة والانتماء لدى الشباب.

يقيس هذا المحور دور مؤسسات النظام السياسي الجزائري -من خلال أداء وظائفها- في تفعيل قيم المواطنة والانتماء لدى الطالب الجامعي، حيث تم الاعتماد في دراسة النظام السياسي على "نموذج ديفيد إستون لتحليل الأنظمة السياسية"، والذي يقوم على المدخلات والمخرجات (كما تم توضيحه في الإطار النظري).

المحور الثالث: دور أزمات النظام السياسي الجزائري في إعاقة تفعيل قيم المواطنة والانتماء لدى الشباب.

يقيس هذا المحور دور أزمات النظام السياسي الجزائري في إعاقة تفعيل قيم المواطنة والانتماء لدى الطالب الجامعي، حيث تم التركيز في هذه الدراسة على أزميتين إثنين من أزمات النظام السياسي هما "أزمة الشرعية وأزمة المشاركة"، وذلك مع طبيعة الدراسة من ناحية، وطبيعة المجتمع الذي سيتم جمع بيانات الدراسة الميدانية منه والمتمثل في عينة من طلبة الجامعة. (الجدول رقم (8) يوضح كيفية توزيع 60 عبارة على محاور الاستبيان)

الجدول رقم (8): يوضح توزيع العبارات على محاور استمارة الاستبيان

محاور استمارة الاستبيان	رقم العبارات	عدد العبارات	النسبة المئوية %	عدد عبارات كل محور	النسبة المئوية لكل عبارات كل محور
المحور الأول: درجة ممارسة قيم المواطنة وقيم الانتماء قيم المواطنة قيم الانتماء	المجال المدني	3-2-1 5-4	25	20	33.33
	المجال السياسي	8-7-6 10-9	25		
	بالاظمئنان الشعور	23-22-21	15		
	المادية والمعنوية إشباع الحاجات	26-25-24	15		
	والمكائنة الاجتماعية الشعور بالذات	-29 28-27 30	20		

33.33	20	25	5	-16 15 -14 20 -18	المدخلات	قيم المواطنة	الخور الثاني: دور مؤسسات النظام السياسي في تفعيل قيم المواطنة	
		25	5	13 -12-11 19 -17	المخرجات			
		15	3	39 -38 -35	المدخلات	قيم الانتماء		
		35	7	-33 32 -31 -37 -36 34 40	المخرجات			
33.33	20	20	4	45- 44 - 43 50 -	المدخلات	أزمة التشريعية		الخور الثاني: دور أزمات النظام السياسي في إعاقه تفعيل قيم
		30	6	-46 42 -41 49 -48- 47	المخرجات			
		20	4	-59 -58 -57 60	المدخلات	أزمة المشاركة		
		30	6	-53 -52 -51 -54 56 -55	المخرجات			

كما تم الاعتماد على مقياس ليكرت الخماسي في بناء استمارة الاستبيان، والذي يتكون من مجموعة من العبارات يطلب من الطالب الجامعي الإجابة عليها بما يعبر عن رأيه من حيث المعارضة أو الموافقة، إذ يوضع أمام كل عبارة من العبارات خمس تتفاوت من حيث شدة الاتجاه، ويطلب منه وضع علامة مقابل كل عبارة من العبارات، ثم تجمع كل النقاط

الخاصة بالإجابات، فإن كان مجموع النقاط يفوق المعدل، فإن اتجاه الرأي العام تكون قد وافقت على الموضوع قيد الدراسة، وإذا كان المجموع محل الدراسة والنقاش أقل من المعدل، فإن اتجاه الرأي العام تكون قد رفضت الموضوع، وإن كان المجموع يساوي المعدل فهذا يعني أن هناك نوع من التحفظ بشأن الموضوع¹.

وحسب ليكرت تُحلل النتائج المتحصل عليها بعد ذلك إحصائياً²، إذ يتم تحويل التقديرات اللفظية إلى تقديرات رقمية حتى يمكن جمع استجابات الأفراد لعبارات المقياس، وفي استمارة استبيان دراستنا تقابل كل عبارة من العبارات قائمة تحمل خمسة بدائل لقياس اتجاه المبحوث متمثلة في العبارات التالية: (دائماً، غالباً، أحياناً، نادراً، أبداً)، وقد تم إعطاء كل عبارة من العبارات السابقة درجات وفقاً لمقياس ليكرت الخماسي لتتم معالجتها إحصائياً كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (9): يوضح البدائل المحتملة للإجابة

العبارة	الوزن النسبي في حالة العبارة المؤيدة (الإيجابية)	الوزن النسبي في حالة العبارة المعارضة (السلبية)
دائماً	5	1
غالباً	4	2
أحياناً	3	3
نادراً	2	4
أبداً	1	5

وفي هذه الدراسة تم استبعاد العبارات السلبية تماشياً مع طبيعة أبعاد ومؤشرات متغيري الدراسة التي تم طرحها بعبارات إيجابية.

¹- عبد الناصر جندلي: تقنيات ومناهج البحث في العلوم السياسية والاجتماعية، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2005، ص. 42.

²- ناجي بدر إبراهيم: الأساليب الكمية في علم الاجتماع، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 2003، ص. 144.

ولأن المقياس المستخدم في بناء استمارة الاستبيان هو مقياس ليكرت الخماسي تتم ترجمة درجاته كما يلي:

- يتم حساب المدى من خلال الفرق بين أعلى قيمة وأدنى قيمة للمجال [1-5] وهو مجال بين درجات اختيارات الاجابة للمبحوثين حسب مقياس ليكرت الخماسي، فيكون بناء على ذلك طول المدى هو 4.

- حساب طول الفئة والذي يساوي $5/4$ أي (0.8) وبالتالي تكون التقيئة كما يلي:
[1.8-1]: اتجاه المبحوثين سلبي قوي نحو العبارة.

درجة ممارسة ضعيفة جدا للقيمة من خلال هذا المؤشر.

[1.8-2.6]: اتجاه المبحوثين سلبي ضعيف نحو العبارة.

درجة ممارسة ضعيفة للقيمة من خلال هذا المؤشر.

[2.6-3.4]: اتجاه المبحوثين محايد نحو العبارة.

درجة ممارسة متوسطة للقيمة من خلال هذا المؤشر.

[3.4-4.2]: اتجاه المبحوثين إيجابي ضعيف نحو العبارة.

درجة ممارسة فوق المتوسط للقيمة من خلال هذا المؤشر.

[4.2-05]: اتجاه المبحوثين إيجابي قوي نحو العبارة.

درجة ممارسة قوية للقيمة من خلال هذا المؤشر.

2.14. صدق وثبات استمارة الاستبيان:

تعتبر استمارة الاستبيان أداة هذه الدراسة لجمع المعطيات الميدانية لأجل إثبات أو نفي فرضيات الدراسة، لذا يجب أن تكون معدة لقياس متغيرات الدراسة بمؤشرات دقيقة وصحيحة لأننا سنبنينا انطلاقاً من الإجابات المحصلة من مفردات الدراسة نتائجها النهائية وبالتالي الإجابة عن التساؤل الرئيسي المطروح ولتحقيق ذلك قمنا باختبار صدق وثبات استمارة الاستبيان كما يلي:

1.214. صدق استمارة الاستبيان

يقصد بالصدق فاعلية الاختبار في قياس ما وضع من أجل قياسه بحيث يقيس فعلاً ما وضع من أجل قياسه بحيث يقيس فعلاً ما وضع من أجل قياسه¹.

ويصف كرونباخ الصدق كعملية يجمع بها مستخدم الاختبار أو مطوره الدلائل التي تدعم الاستنتاجات التي كونها من علامات الاختبار²، ويقصد بصدق استمارة الاستبيان، أن تقيس ما وضعت أصلاً لقياسه، أي أن تكون أسئلتها وثيقة الصلة بموضوع البحث، ويتم ذلك عادة بعرض الاستبانة على محكمين علميين من ذوي الاختصاص في موضوع البحث³؛ لتفادي الأخطاء وللتعرف على مدى ملاءمة الاستمارة لمحاور البحث من جهة ومدى قدرتها على جمع بيانات صحيحة وملائمة لمفردات عينة الدراسة.

وبناء على ما سبق وبعد الانتهاء من إعداد استمارة الاستبيان وعرضها على الأستاذ المشرف في صورتها الأولية، تم الاستعانة بمجموعة من الأساتذة* لإجراء تحكيم لأداة جمع البيانات، أين قدمت لنا توجيهات عديدة زادت في دقة الاستمارة، وذلك بضبط أبعاد متغيرات الدراسة مع ما يناسبها من مؤشرات دالة، كذلك حذف الكثير من العبارات المتكررة في الدلالة

¹ - عبد الرحمن العيسوي: قاموس مصطلحات علم النفس الحديث والتربية، دون بلد، دون ناشر، 2002، ص. 249.

² - عبد الله الصمادي وماهر الدرايب: القياس والتقويم النفسي والتربوي، عمان، دار وائل، 2004، ص ص. 169-170.

³ - فوزي غرابية وآخرون: أساليب البحث العلمي في العلوم الاجتماعية والإنسانية، ط3، عمان، دار وائل، 2002، ص. 71.

* أ. د. دبلة عبد العالي، أ. د. فرحاتي عمر، د. زوزو رشيد، د. بويدي لمياء، د. نجات يحيوي، أ. قاسمية منوية.

وعبارات أخرى لا تخدم الهدف من الدراسة، حيث تقلص عدد عبارات استمارة الاستبيان من 84 سؤال إلى 60 سؤال، أيضا قدمت لنا توجيهات لإعادة صياغة العديد من العبارات لتكون متناسبة مع طبيعة المقياس. وبناء على التوجيهات التي وجهت لنا قمنا بالتعديل في استمارة الاستبيان حتى خرجت بصورتها النهائية. (أنظر الملحق رقم 01).

3.14. ثبات استمارة الاستبيان:

يشير الثبات إلى تماسك أداة القياس أو التجانس في النتائج نفسها، ويمكن وصف الاختبار بالثبات إذا كنا نثق أنه سيعطينا النتائج نفسها عند إعادة تطبيقه مرة أخرى على العينة نفسها بعد مرور فترة زمنية مناسبة وفي ظروف التطبيق نفسها¹. فالثبات يعطي الموثوقية من خلال الحصول على نفس النتائج عند تطبيق الأداة أكثر من مرة على الأفراد أنفسهم²؛ أو مدى التوافق أو الاتساق في نتائج الاستبيان إذا طبق أكثر من مرة في ظروف مماثلة³.

والتعرف على الثبات يكون من خلال معامل الثبات وعلى وجه العموم معامل الارتباط الخطي بين مجموعتين من الدرجات الملاحظة، سواء تم تطبيق الاختبار مرتين على المجموعة نفسها، أو تطبيق صورتين متكافئتين للاختبار على المجموعة نفسها من الأفراد، إذ تتراوح قيم معامل الثبات بين (1.0)⁴.

ولحساب معامل ثبات استمارة الاستبيان، تم تطبيقها على عينة من طلبة جامعة محمد خيضر بسكرة أنظر (الجدول رقم [29] في الملحق رقم (02))، حيث تم استخدام طريقة التجزئة النصفية؛ وذلك بتقسيم الاختبار بعد تطبيقه إلى نصفين وحساب معامل الارتباط كل نصف على حدة ثم الحصول بعد ذلك على معامل ثبات الاختبار من خلال المعادلات الإحصائية المناسبة لذلك⁵، ولحساب معامل الارتباط تم استخدام معامل الارتباط برسون (أنظر الملحق رقم

¹- محمد السيد علي: مرجع سبق ذكره، ص. 292.

²- بشير صالح الرشيد: *مناهج البحث التربوي*، الكويت، دار الكتاب الحديث، 2000، ص. 164.

³- فوزي غرابية وآخرون: مرجع سبق ذكره، ص. 82.

⁴- محمد السيد علي: مرجع سبق ذكره، ص. 293.

⁵- عبد الله عبد الرحمن ومحمد علي البدوي: مرجع سبق ذكره، ص. 362.

[02]) والذي قدر بـ: 0.81، وهو ما دل على أن استمارة استبيان الدراسة تتمتع بدرجة عالية من الثبات يمكن الاعتماد عليها لجمع البيانات ميدانياً.

4.14. تطبيق استمارة الاستبيان:

تماشياً مع هدف الدراسة تم تطبيق استمارة الاستبيان على عينة عشوائية من طلبة جامعة محمد خيضر بسكرة، قدر عددها بـ 238 طالب، ممثلين بنسب متناسبة مع عدد الطلبة بكل كلية من كليات الجامعة الست (كما هو مبين في المجال البشري للدراسة)، حيث استغرق ذلك قرابة عشرة أيام، حيث تم توزيع 238 استمارة استبيان، بالاستعانة بمجموعة من الأساتذة والطلبة بالكليات الستة تسهيلاً لعملية توزيع واسترجاع الاستمارات، حيث تم استرجاع 231 استمارة استبيان من إجمالي الاستمارات الموزعة، كما ألغى منها 08 استمارات، وذلك لوجود عبارات لم يتم الإجابة عنها في 06 استمارات، والإجابة بنفس البديل "أبداً" في استمارتين، وبذلك كان عدد الاستمارات المستخدمة في التحليل 223 استمارة استبيان، بنسبة مقدرة بـ: 93.69% من إجمالي عدد الاستمارات الموزعة.

وبعد استرجاع استمارات الاستبيان قمنا بتفريغ البيانات ومعالجتها إحصائياً بالحاسوب بالاستعانة ببرنامج (Excel)، ومن ثم بتحليل البيانات واستخراج النتائج.

4.2. أساليب المعالجة الإحصائية:

تعتبر الأساليب الإحصائية مجموعة العمليات والإجراءات والطرق الإحصائية التي تستهدف معالجة البيانات الكمية والنوعية من حيث وصفها، واتخاذ قرارات بشأنها، ووفقاً لذلك يوجد نوعان من الأساليب الإحصائية، تتمثل في الأساليب الإحصائية الوصفية، والأساليب الإحصائية الاستدلالية.

كما أن استخدام الأساليب الإحصائية الوصفية يدل على الاستعانة بمجموعة من العمليات والإجراءات والمطرق في اختبار صحة الفروض البحثية، ومن ثم اتخاذ القرارات الإحصائية بشأن تعميم النتائج على مجتمع معين استناداً إلى دراسة خصائص عينة عشوائية منتقاة من هذا المجتمع وممثلة له، أي الاستدلال على وجود النتائج في مجتمع الدراسة من خلال وجودها في العينة المأخوذة منه.¹

في دراستنا هذه وبعد جمع البيانات ميدانياً والحصول على إجابات الطلبة عينة الدراسة على عبارات استمارة الاستبيان، وبعد تفريغها باعتماد التوزيع التكراري والذي يمثل عدد تكرار الخيار أو الإجابة بحيث يكون المجموع مساوياً لعدد أفراد المجتمع والمتمثل في 223 عدد استمارات الاستبيان النهائية، تمت الاستعانة بأساليب إحصائية وصفية لمعالجة بيانات الدراسة، هذه الأساليب متناسبة وطبيعية الدراسة الوصفية ومتماشية مع المنهج الوصفي في أسلوبه الكمي والتي جاءت كما يلي:

¹- محمد السيد علي: مرجع سبق ذكره، ص. 333.

- معامل الارتباط بيرسون لقياس ثبات استمارة الاستبيان.
- وقد تم الاعتماد على معامل الارتباط كمؤشر إحصائي لقياس كم وكيف العلاقة، إذ يعبر السالب عن علاقة عكسية والموجب يعبر عن علاقة طردية¹، ومن خلاله نتعرف عن الارتباط بين إجابات المبحوثين
- التكرارات والنسب المئوية لوصف أفراد الدراسة، وتحديد نسب استجاباتهم.
- المتوسط الحسابي للتعرف على درجة ممارسة قيم المواطنة وقيم الانتماء.
- معامل الارتباط بيرسون لقياس دور النظام السياسي في تفعيل قيم المواطنة والانتماء.
- وتم اختيار معامل الارتباط بيرسون للتعرف عن دور النظام السياسي في تفعيل قيم المواطنة والانتماء، وذلك لأن هذا المعامل يعتمد على القيم الأصلية مباشرة، وتكون قيمته محصورة بين (+1، -1) ويدعى الارتباط موجبا إذا كانت العلاقة بين المتغيرين طردية، كما يدعى الارتباط سالبا إذا كانت العلاقة عكسية، ويعد هذا المقياس أفضل مقاييس العلاقة.²

¹- عبد الرحمن العيسوي: قاموس مصطلحات علم النفس الحديث والتربية، دون بلد، دون ناشر، 2002، ص ص. 46-47.

²- محمد السيد علي: مرجع سبق ذكره، ص. 339.

خلاصة

يعتبر فصل الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية من الفصول المهمة في الدراسات العلمية الميدانية، لأنه حلقة الوصل بين الجانب النظري والميداني من منطلقين إثنين:

أولاً: أنه في جميع مراحلها وفي اختيار كل خطواته يأخذ الجانب النظري بعين الاعتبار في تحديد المجالات، ومنهج الدراسة وأداة جمع البيانات.

ثانياً: في أنه يربط بين معطيات البحث النظرية وبيانات الدراسة الميدانية، والذي سيمثل نقطة الانطلاق لعرض وتحليل النتائج النهائية والإجابة عن التساؤل المطروح.

الفصل السادس

عرض وتحليل بيانات الدراسة الميدانية

ومناقشة النتائج

تمهيد

1. عرض وتحليل بيانات الدراسة الميدانية

2. نتائج الدراسة

1.2 اختبار الفرضيات والنتائج الجزئية

2.2 النتيجة العامة

تمهيد

بعد ضبط الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية بكل تفاصيلها، وبعد النزول إلى الميدان وتطبيق أداة جمع البيانات على عينة الدراسة وإستلامها، ثم تفريغها في جداول تكرارية، نصل للمرحلة الأخيرة من البحث والتي يتم من خلالها عرض وتحليل بيانات الدراسة الميدانية ومناقشة النتائج المتوصل إليها في ضوء الإطار النظري والدراسات السابقة التي تم عرضها في فصل سابق.

كما تجدر بنا الإشارة أنه بعد وضع النتائج في جداول حسب أبعاد الدراسة؛ تم الاعتماد بالإضافة للجانب الكيفي في تحليل النتائج على الجانب الكمي، كما يلي:

الاعتماد على درجة المتوسط الحسابي للعبارات ثم للبعد لإستخراج درجة ممارسة قيم المواطنة والانتماء بين الشباب والتي كانت كمايلي:

☞ [1.8-1]: اتجاه المبحوثين سلبي قوي نحو العبارة.

درجة ممارسة ضعيفة جدا للقيمة من خلال هذا المؤشر.

☞ [2.6-1.8]: اتجاه المبحوثين سلبي ضعيف نحو العبارة.

درجة ممارسة ضعيفة للقيمة من خلال هذا المؤشر.

☞ [3.4-2.6]: اتجاه المبحوثين محايد نحو العبارة.

درجة ممارسة متوسطة للقيمة من خلال هذا المؤشر.

☞ [4.2-3.4]: اتجاه المبحوثين إيجابي ضعيف نحو العبارة.

درجة ممارسة فوق المتوسط للقيمة من خلال هذا المؤشر.

☞ [05-4.2]: اتجاه المبحوثين إيجابي قوي نحو العبارة.

درجة ممارسة قوية للقيمة من خلال هذا المؤشر.

ولإثبات أو نفي فرضيات الدراسة من خلال التعرف على الدور الأساسي للنظام السياسي في تفعيل قيم المواطنة والانتماء، يكون بإنتماء المتوسط الحسابي للفئة الأخيرة [05-4.2]، والدالة على الاتجاه الإيجابي القوي المبحوثين نحو الأبعاد الدالة على الفرضية مما يجعلها تتحقق، وكلما اتجهنا للفئات الأقل كان تحقق الفرضية نسبي وليس تام، أي وجود الدور لكن ليس أساسي.

1. عرض وتحليل بيانات الدراسة الميدانية

يتمثل التحليل في القدرة على مقارنة البدائل وإكتشاف أوجه الخلاف بينها، والقدرة على تبرير سلوك معين، والقيام بتحليل مشكلة أو فكرة إلى مكوناتها الرئيسية، مع فهم العلاقات القائمة بين تلك المكونات¹

1.1. البيانات الشخصية:

الجدول رقم [10]: يوضح خصائص أفراد عينة الدراسة وفقاً للسن:

النسبة %	التكرار	الفئة العمرية
80.27	179	[23 - 18]
16.59	37	[29 - 24]
03.14	07	30 فما فوق
100 %	223	المجموع

يتضح من خلال الجدول رقم (10) أن أغلب مفردات عينة الدراسة تنتمي الفئة العمرية [23 - 18] حيث تمثلت في نسبة 80.27% من مجتمع الدراسة، وتلتها بنسبة أقل تمثلت في 16.59% من عينة الدراسة تنتمي للفئة العمرية [29-24]، بينما 03.14% مثلت نسبة الفئة العمرية 30 فما فوق.

ويمكن أن نرجع إرتفاع نسبة الطلبة من عينة الدراسة والتي قدرت بنسبة 80.27% المنتمية للفئة العمرية [23-18]، وتلتها بنسبة أقل بكثير والتي تعادل بنسبة تقريبية الخمس والمقدرة بـ 16.59% من عينة الدراسة تنتمي للفئة العمرية [29-24]، وذلك لأنه تم توزيع أداة جمع البيانات على عينة تمثيلية من طلبة التدرج بجامعة محمد خيضر بسكرة، وهو السن الذي يتراوح عنده طلبة التدرج في الجامعة.

بينما يعود سبب أن الفئة العمرية 30 فما فوق مثلت أقل فئة عمرية لعينة الدراسة وذلك حيث شملت 7 طلبة فقط من بين 223 طالب بنسبة 03.14% لأن في هذا السن يقل تواجد

¹- محمد السيد علي: مرجع سبق ذكره، ص. 28.

الطلبة الدارسين في الجامعة وبالأخص في مراحل التدرج وهو ما عكسته نسبة هذه الفئة العمرية في عينة الدراسة المختارة.

الجدول رقم [11]: يوضح خصائص أفراد عينة الدراسة وفقاً للجنس:

الجنس	التكرار	النسبة %
أنثى	168	75.34
ذكر	55	24.66
المجموع	223	100 %

من خلال الجدول رقم (11) يتضح أن غالبية مفردات عينة الدراسة بنسبة فاقت النصف قدرت بـ75.34% هن طالبات بجامعة محمد خيضر بسكرة، بينما 24.66% مثلت نسبة طلبة عينة الدراسة.

ونرجع إرتفاع نسبة الطلبة في عينة الدراسة مقارنة بالطالبات في عينة الدراسة لإرتفاع عدد الطالبات مقارنة بعدد الطلبة بجامعة محمد خيضر بسكرة بكلياتها الست.

الجدول رقم [12]: يوضح خصائص أفراد عينة الدراسة حسب مكان السكن:

مكان السكن	التكرار	النسبة %
مقر الولاية	57	25.56 %
مقر الدائرة	86	38.57 %
مقر البلدية	80	35.87 %
المجموع	223	100 %

يتضح من خلال الجدول رقم (12) أن نسبة طلبة الجامعة الممثلين لعينة الدراسة يتوزعون بنسب متساوية تقريبا بين السكن في مقر الولاية ومقر الدائرة ومقر البلدية، حيث كانت نسبة الطلبة الساكنين بمقر الولاية أعلى نسبة بنسبة 38.57 %، ونسبة تقاربها قدرت بـ 35.87% كان نسبة الطلبة من عينة الدراسة الساكنين بمقر البلدية، بينما ونسبة لا تقل عن السابقة بنسبة كبيرة مقدرة بـ: 25.56 % من عينة الدراسة مثلت نسبة الطلبة القاطنين مقر الولاية.

الجدول رقم [13]: يوضح خصائص أفراد عينة الدراسة حسب الإنتماء لجمعيات المجتمع المدني:

الإجابة	التكرار	النسبة %
نعم	22	9.87
لا	201	90.13
المجموع	223	100 %

يتضح من خلال الجدول رقم (13) أن نسبة كبيرة من عينة الدراسة الممثلة لطلبة الجامعة والبالغ عددهم 201 طالب من 223 طالب من عينة الدراسة بنسبة تقارب المئة والمقدرة بـ 90.13% من عينة الدراسة لا تنتمي لجمعية من جمعيات المجتمع المدني. بينما ونسبة أقل بكثير من النسبة السابقة تقارب لـ 10% والمقدرة بـ: 9.87% فقط من عينة الدراسة هي المنتمة لجمعيات المجتمع المدني.

هذه النتائج تتفق ودراسة هناء حسني محمد النابلسي والتي تبين من خلالها اتجاهات إجابة عينة الدراسة نحو المشاركة في الفعاليات التطوعية المختلفة سلبية، وأن درجة المشاركة متدنية جدا لدى أفراد العينة¹

الجدول رقم [14]: يوضح خصائص أفراد عينة الدراسة حسب الرغبة في الإنتماء لجمعيات المجتمع المدني:

الإجابة	التكرار	النسبة
نعم	80	35.87%
لا	143	64.13%
المجموع	223	100%

من الجدول رقم (14): يتضح أن 80 طالب فقط من أصل 223 طالب من جامعة بسكرة فقط من لهم رغبة في الإنتماء لجمعية من جمعيات المجتمع المدني وهو ما يمثل نسبة 35.87% فقط من أفراد عينة الدراسة، بينما كانت النسبة الأكبر والمقدرة بـ: 64.13% من أفراد العينة كانت إجاباتهم بأنهم ليس لهم الرغبة بالإنضمام لجمعية من جمعيات المجتمع المدني، ويمكن لنا ان نرجع ارتفاع نسبة الطلبة الغير راغبين في الإنتماء لجمعيات المجتمع المدني بالمقارنة مع الراغبين في الانتماء لسببين، قد يكون ذلك بسبب انشغالات الطالب الجامعي بالدراسة وما ينتج عنها وما يتبعها من إنشغالات وواجبات، كما يمكن أن نرجعه أيضا لعدم وجود إحتكاك كبير لطلبة الجامعة بالوسط الاجتماعي الخارجي.

¹- هناء حسني محمد النابلسي: مرجع سبق ذكره، ص. 169.

الجدول رقم [15]: يوضح خصائص أفراد عينة الدراسة
حسب الإنتماء لحزب سياسي:

الإجابة	التكرار	النسبة
نعم	25	11.21%
لا	198	88.79%
المجموع	223	100%

من خلال الجدول رقم (15) يتضح أن نسبة كبير من عينة الدراسة الممثلين لطلبة الجامعة، لا ينتمون لحزب سياسي وذلك بنسبة 88.79% بينما 25 طالب من إجمالي عدد الطلبة من عينة الدراسة، بينما 11.21% فقط من عينة الدراسة من ينتمون لحزب سياسي. وهو ما يتوافق مع دراسة هناء حسني محمد النابلسي حيث كان في هذه الدراسة نسبة الأعضاء في الأحزاب السياسية بلغت 1.7% من أفراد عينة الدراسة¹.

وهو ما يبين أن الشباب الجامعي غير مهتم بالسياسة وبالنشاطات السياسية والإنتماء للأحزاب، والذي قد يعود لعدة أسباب، منها عدم توفر المعلومات الكافية حول هذه الأحزاب؛ بالرغم من أن هذه الدراسة واكبت فترة انتخابات المجالس الشعبية البلدية وهي الفترة التي يكون فيها نشاط الأحزاب السيلسية على أوجه، وبالرغم من ذلك في حوارنا مع العديد من الطلبة ليس لهم معرفة حول الأحزاب السياسية والأشخاص المترشحين والكثير منهم يحتج بأن الأمر لا يعنيه تماما؛ كما قد يكون من بين الأسباب أيضا وجود اهتمامات أخرى لدى الشباب الجامعي. توضح الجداول السابقة (الجدول رقم (10) والجدول رقم (11)، الجدول رقم (12)، الجدول رقم (13)، الجدول رقم (14)، والجدول رقم (1)) خصائص عينة الطلبة الممثلين لطلبة جامعة بسكرة والذين تراوحت فئاتهم العمرية بين [18 – 23] كأعلى نسبة قدرت بـ: 80.27% ونسبة قليلة منهم ينتمون للفئة العمرية [24–29] وبنسبة قليلة جدا انتمى أفراد عينة الدراسة للفئة العمرية 30 فما فوق، وهو ما يعطي صفة مرحلة الشباب لعينة مجتمع الدراسة وما يميز

¹ - هناء حسني محمد النابلسي: نفس المرجع، ص. 167.

هذه الفئة أنها بمرحلة التعليم الجامعي ما يعطيها درجة معينة من الوعي الاجتماعي لما يحيط بها، وبالأخص ما اكتسبته من قيم في مراحلها التعليمية السابقة.

كما تميزت أيضا عينة الدراسة بأن نسبة الإناث فاقت بكثير نسبة الذكور بحوالي ثلاثة أضعاف تقريبا، حيث كانت نسبة الإناث 75.34% بينما الذكور 24.66% فقط، كما توزعت مفردات عينة الدراسة بين من يقطن بمقر الولاية بـ 25.56% وآخرون يقطنون بمقر الدائرة بنسبة 38.57% ومن يقطنون مقر البلدية بنسبة 35.87%، كما إتسمت عينة الدراسة بأن معظم طلبة جامعة بسكرة لا ينتمون لجمعية من جمعيات المجتمع المدني وكان ذلك بنسبة عالية جدا قدرت بـ 90.13% من مفردات العينة، مما كان له دلالة بأن طلبة الجامعة ليس لهم نشاطات اجتماعية خارج إطار الجامعة، كما ان نسبة كبيرة من المفردات لا يمتلكون حتى الرغبة في الإنتماء لجمعيات المجتمع المدني، وهو ما يتوافق إلى حد كبير مع نسب الإجابات حول الإنتماء لحزب سياسي أم لا، حيث ما ميز مجموع الطلبة الممثلين لعينة الدراسة عدم إنتمائهم بنسبة تقارب 90% من الطلبة لا ينتمون لأي حزب من الأحزاب السياسية برغم تعددها حيث كانت نسبة الإجابة بعدم الإنتماء لحزب سياسي مقدرة بـ 88.79% من اجمالي الطلبة عينة الدراسة.

2 1. بيانات محاور إستمارة الإستمارة:**1 2 1. المحور الأول: المحور درجة ممارسة قيم المواطنة وقيم الإنتماء****1 1 2 1. درجة ممارسة قيم المواطنة****1 1 1 2 1. البعد الأول: المجال المدني****الجدول رقم (16): يوضح درجة ممارسة قيمة المواطنة**

الرتبة	المتوسط الحسابي	المجموع	درجة الممارسة					العبارات	رقم العبارة	
			أبدا	نادرا	أحيانا	غالبا	دائما			
07	2.70	223	28	50	108	35	02	ك %	أعتقد أن القرارات التي يتخذها النظام السياسي هي لصالح كل أفراد المجتمع.	.1
		100	12.56	22.42	48.43	15.69	0.90			
09	2.56	223	72	45	39	42	25	ك %	إذا صادفتني صعوبات على مستوى مصالح البلدية أسعى للاتصال برئيسها.	.2
		100	32.29	20.18	17.49	18.83	11.21			
06	2.80	223	70	21	46	56	30	ك %	يتساوى جميع المواطنين أمام الدفع الضريبي.	.3
		100	31.39	9.42	20.63	25.11	13.45			
03	3.25	223	23	60	38	42	60	ك %	يؤدي الشباب الخدمة الوطنية خدمة للوطن.	.4
		100	10.31	26.91	17.04	18.83	26.91			
08	2.57	223	69	36	59	40	19	ك %	أعتقد أن الديمقراطية تسود المجتمع.	.5
		100	30.94	16.14	26.46	17.94	8.52			
05	2.88	223	72	26	37	33	55	ك %	أشارك بالانتخاب في كل المواعيد الانتخابية	.6
		100	32.29	11.66	16.59	14.80	24.66			
10	1.25	223	191	16	11	2	3	ك %	أتواصل مع ممثلينا على مستوى الولاية في البرلمان	.7
		100	85.65	7.17	4.93	0.90	1.35			
01	4.23	223	05	03	48	47	120	ك %	أعتقد أن إحترام القوانين السارية أمر واجب.	.8
		100	2.24	1.35	21.52	21.08	53.81			
02	4.16	223	12	10	24	61	116	ك %	أساهم في حماية الأملاك العامة للدولة كواجب اجتماعي.	.9
		100	5.38	4.48	10.76	27.36	52.02			
04	3.05	223	35	37	76	32	43	ك %	أبادر للمشاركة في النشاطات التضامنية.	.10
		100	15.70	16.59	34.08	14.35	19.28			
2.94		الدرجة الكلية لممارسة قيمة المواطنة								

العبارة رقم (01): أعتقد أن القرارات التي يتخذها النظام السياسي هي لصالح كل أفراد المجتمع.

يتضح من خلال الجدول رقم (16) أن إتجاهات طلبة جامعة بسكرة الممثلين لعينة الدراسة نحو العبارة: "أعتقد أن القرارات التي يتخذها النظام السياسي هي لصالح كل أفراد المجتمع"، هي بإتجاه محايد وهو ما دل عليه المتوسط الحسابي المحسوب والذي قدر بـ: 2.70 لهذه العبارة، حيث تمركزت أعلى إجابات عينة طلبة جامعة بسكرة عند البديل 'أحيانا' من البدائل الخمسة المطروحة بـ: 108 تكرر عند هذا البديل من أصل 223 طالب من جامعة بسكرة بنسبة قدرت بـ: 48.43 % من الطلبة عينة الدراسة، بينما 50 طالب فقط من العينة وبنسبة تصل تقريبا لنصف نسبة الإجابة السابقة -أحيانا- حيث قدرت نسبتهم بـ: 22.42 % من الطلبة كانت إجاباتهم بأنه 'نادرا' ما تكون القرارات المتخذة من طرف النظام السياسي هي لصالح أفراد المجتمع، كما يرى 35 طالب من عينة الدراسة أنه 'غالبا' ما تكون هذه القرارات لصالح أفراد المجتمع بنسبة قدرت بـ: 15.69 %، وبنسبة لا تقل عنها بكثير قدرت بـ: 12.56 % كانت إجابات الطلبة بأن هذه القرارات التي يتخذها النظام السياسي لا تكون 'أبدا' وفي معظم الأحيان لصالح كل أفراد المجتمع، نسبة للإجابة حول هذه العبارة كانت للبديل 'دائما' بنسبة تكاد تكون معدومة بأن القرارات التي يتخذها النظام السياسي تكون 'دائما' لصالح أفراد المجتمع بنسبة قدرت بـ: 0.90 %.

تمثل "مجموعة القرارات التي يتخذها فاعلون معروفون بهدف تحقيق غرض عام"¹ مؤشر دال على السياسات العامة في الجانب التشريعي، حيث يقصد بالفاعلين المعروفين المؤسسات التي تكون مهمتها إتخاذ القرارات والمرتبطة ارتباطا مباشرا بالنظام السياسي الذي تكون مهمته الأساسية هي سن التشريعات وإتخاذ القرارات، كالسلطة التشريعية ولأن السياسة العامة تعبر عن قرار أو مجموعة من القرارات فلها خصائص معينة من أهمها: أنها قرار يتخذه النظام السياسي من خلال الصلاحيات الموكلة لكل مؤسساته، أي أنها تختار أسلوبا معيناً لتحقيق الأهداف المنشودة من بين الأساليب البديلة المتاحة، على أن تتميز هذه القرارات أو السياسة العامة بأن

¹- وصال الزاوي ورواء زكي: السياسة العامة في تركيا، بغداد، مركز الدراسات الدولية، 2002، ص.1.

تكون عامة وشاملة ومطبقة بنفس الأسلوب على كافة أفراد المجتمع الذين تخدمهم هذه السياسة¹. وبناء على إجابات مجموعة من طلبة جامعة بسكرة عينة الدراسة والدالة على درجو ممارسة متوسطة لقيمة المواطنة من خلال هذا المؤشر، حيث يرى أغلبهم أنه أحيانا فقط ما تكون قرارات النظام السياسي لصالح كل افراد المجتمع بإتجاه محايد نوح هذا المؤشر الدال على وجود قيمة المواطنة بين مفردات الدراسة، لأنه كلما شعر الفرد بأن القرارات المتخذة هي لصالح الجميع على حد السواء، كان ذلك عاملا على تفعيل قيم المواطنة لدى الأفراد، وذلك لأنه آلية عمل النظام السياسي من خلال مؤسساته المختلفة هي التي تشكل سياسة طبيعة قرارات النظام، لأنها ستمثل أداء وفاعليه النظام السياسي ونشاطات مؤسساته، بإعتبارها مخرج من مخرجات النظام السياسي، فكلما كان هناك توازن وتفاعل بين مؤسسات النظام السياسي كلما كان القرار السياسي أكثر قدرة على النجاح وأكثر قابليه للتطبيق وأكثر تقبل من عموم المجتمع²، وبذلك كان عاملا من عوامل تفعيل قيمة المواطنة بينهم.

وبقراءة أخرى لإجابات عينة الدراسة من طلبة جامعة بسكرة يمكن ان نستنتج من خلال هذه العبارة أن درجة ممارسة قيمة المواطنة تكون متوسطة تميل إلى الضعف أكثر من القوة، وهو ما دلت عليه مجموع إجابات طلبة الجامعة بين 'نادرا' و'أحيانا' بمجموع 78 طالب من أصل عينة الدراسة بنسبة قدرت بـ: 34.98 %، فالمواطنة هي السبيل لممارسة سيادة القانون والمساواة أمامه لممارسة حد أدنى من الحقوق³.

¹- خيري عبد القوي: دراسة السياسة العامة، الكويت، ذات السلاسل، 1988، ص. 46.

²- محمد فايز توهيل: علم الاجتماع السياسي، القاهرة، مكتبة الفلاح، 1999، ص. 167.

³- لطيفة ابراهيم خضر: الديمقراطية بين الحقيقة والوهم، القاهرة، عام الكتب، 2006، ص ص. 171- 172.

العبارة رقم (02): إذا صادفتني صعوبات على مستوى مصالح البلدية أسعى للإتصال برئيسها.

جاءت إجابات طلبة جامعة بسكرة عينة الدراسة متقاربة نحو العبارة الثانية، حيث أدلى 72 طالب بنسبة 32.29% بأنهم لا يلجئون للإتصال برئيس البلدية إذا صادفتهم مشكلات أو صعوبات على مستوى مصالحها، و 20.18% منهم كانت إجاباتهم بأنهم نادرا ما يقومون بذلك، بينما 18.83% كانت إجاباتهم بأنهم غالبا ما يقومون بذلك، وبأقل نسبة قدرت بـ: 11.21% من الطلبة عينة الدراسة كانت إجاباتهم بأنهم يسعون دائما للإتصال برئيس البلدية في حال وجود صعوبات على مستوى المصالح.

تعتبر البلدية هي الجماعة والقاعدة الإقليمية للامركزية في الدولة، ومكان لممارسة الوطنية¹، إذ جاء في المادة (12) من باب مشاركة المواطنين في تسيير شؤون البلدية أن: "وقصد تحقيق أهداف الديمقراطية المحلية في إطار التسيير الجوارى، يسهر المجلس الشعبي البلدي على وضع إطار ملائم للمبادرات المحلية التي تهدف إلى تحفيز المواطنين وحثهم على المشاركة في تسوية مشاكلهم وتحسين ظروف معيشتهم"²، كما جاء في المادة (85) في إشارة لصلاحيات رئيس المجلس الشعبي البلدي بصفته ممثلا للدولة ما يلي: "يمثل رئيس المجلس الشعبي البلدي الدولة على مستوى البلدية، وبهذه الصفة فهو يكلف على الخصوص بالسهر على إحترام وتطبيق التشريع والتنظيم المعمول بهما"³ وبالرغم من ذلك أوضحت النتائج الميدانية من خلال إجابات طلبة جامعة بسكرة وجود إتجاه سلبي ضعيف نحو العبارة رقم (02)، وهو ما دل على وجود ممارسة ضعيفة لقيم المواطنة من خلال هذه العبارة بين الطلبة، وذلك وهو ما دل عليه المتوسط الحسابي المقدر 2.56.

فمن بين التعريفات التي أطلقت على المواطنة أنها: "نسق من الحقوق المضمونة دستوريا"⁴. أي أن للمواطنة علاقة قانونية بين أفراد المجتمع والنظام السياسي المسير لشؤون

¹- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: بوابة المواطن نظام ومهام البلدية، من موقع: <http://www.elmouwatin.dz>، 2013/02/12، H 11:58.

²- Mouloud (D.): **Code de la commune**, Algérie, Belkeise édition, 2011, p. 06.

³ - Ibid: p 29.

⁴- لطيفة ابراهيم خضر: مرجع سبق ذكره، ص. 168.

الدولة، تقوم على مجموعة من الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي ينبغي للدولة أن تضمنها للمواطنين جميعا بنفس الدرجة من المساواة، لكن وبالمقابل كان لزاما على أفراد المجتمع أيضا الإلتزام بالواجبات تجاه الوطن، إذ تمثل قيم المواطنة أساس هذا الإلتزام كلما زادت درجة ممارستها بين أفراد المجتمع، وذلك لأن المواطنة لا تكون بمجرد إدراج مصطلح 'المواطن' في الدستور فيكون بذلك دلالة على أن النظام السياسي أو الدولة تتبنى فلسفة قيم المواطنة بكل أبعادها ومضامينها ومتطلباتها¹، فتحمل أفراد المجتمع لواجباتهم والقيام بها والدفاع عن حقوقهم يعتبر جزء أساسي لا يتجزء لممارسة قيم المواطنة.

العبارة رقم (03): يتساوى جميع المواطنين أمام الدفع الضريبي.

جاءت هذه العبارة في الترتيب الثالث من بين العبارات الدالة على ممارسة قيمة المواطنة في المجال المدني بمتوسط حسابي قدر بـ: 2.80، حيث حيث أفاد 70 طالب من عينة الدراسة بعدم وجود مساواة بين جميع المواطنين أمام الدفع الضريبي حيث إختار 31.39% البديل 'أبدا' من البدائل الخمسة، وجاء في المرتبة الثانية وبنسبة 25.11% بأنه 'غالبا' ما يتساوى جميع المواطنين أمام الدفع الضريبي، وجاء في المرتبة الثالثة وبنسبة 20.63% منهم بأنه 'أحيانا' فقط ما يتساوى المواطنين أمام الدفع الضريبي، وبنسبة 13.45% كانت الإجابات بأنه تساوي المواطنين أمام الدفع الضريبي يكون دائما، وبأقل نسبة والتي قدرت بـ: 09.42% كانت إجابات طلبة جامعة بسكرة بسكرة عينة الدراسة بأنه 'نادرا' ما يتساوى المواطنون أمام الدفع الضريبي. تعتبر الضرائب إحدى أدوات السياسة المالية للدولة إذ تلعب دورا أساسيا ومهما في البرامج التي تضعها الدول بهدف تحقيق الإصلاح الاقتصادي، ومعالجة الإختلالات، ويمتد دورها للتأثير في تخصيص الموارد وضبط الإستهلاك، وتحقيق الإستقرار الاقتصادي، وضبط الإستهلاك وتشجيع الإدخار، وتوجيه الإستثمار، كما تؤثر في عجز الميزانية.²

¹- ناصيف نصار: في التربية والسياسة متى يصير الفرد في الدول العربية مواطنا، ط 02، لبنان، دار الطليعة، 2005، ص. 68-69.

²- بوزيدة حميد: النظام الضريبي الجزائري وتحديات الإصلاح الاقتصادي في الفترة (1992-2004)، أطروحة لنيل درجة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، جامعة الجزائر، 2005-2006، ص. 24.

يتصح من خلال إجابات عينة الدراسة أن ممارسة قيمة المواطنة من خلال هذا المؤشر هي ممارسة بدرجة متوسطة، وهو ما دل عليه المتوسط الحسابي لهذه العبارة والمقدر بـ: 2.80 والذي نستنتج من خلاله الإتجاه المحايد لإجابات الطلبة من خلال هذه العبارة. فبالرغم ما للدفع الضريبي من أهمية في البناء الاجتماعي وعلى الخصوص في استخدامه لتغيير الهيكل الوظيفي في المجتمع بإعادة توزيع الموارد البشرية بين الأنشطة الاقتصادية المختلفة¹، إلا أن غياب المساواة بين جميع أفراد المجتمع دفع هذه الضريبة قد نرجعه لسببين أساسيين، قد يكون الأول ليس في التشريعات والقوانين المنظمة لكيفية الدفع الضريبي لكافة أفراد المجتمع وإنما في طريقة تطبيق هذه التشريعات على مختلف الأفراد من جهة، من جهة ثانية قد يكون السبب أيضا في كيفية تفاعل مختلف أفراد المجتمع مع الدفع الضريبي والذي يقابل في كثير الأحيان في التهرب منه، ومهما كان سبب غياب المساوات بين الأفراد في الدفع الضريبي إلا أن ذلك يعود بالسلب على كافة أفراد المجتمع وبالأخص في تأثيره على ممارسة قيم المواطنة، وذلك لأن السياسة الضريبية تعتبر إحدى تمثل إحدى أدوات السياسة الاقتصادية، التي تتطور بتطور الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للمجتمع وللدولة، كما أنها تعد إحدى أدوات تطوير هذه الظروف²، إذ كان من بين توصيات بوزيدة حميد في دراسته للنظام الضريبي الجزائري وتحديات الإصلاح الإقتصادي في الفترة (1992-2004)، أطروحة لنيل درجة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، أنه لا بد من العمل على رفع الوعي الضريبي للمكلفين بزيادة الإعلام (المنشورات، الدوريات، الأيام الدراسية...)، وتفعيل تجسيد مبدأ العدالة الضريبية والرشادة في الإنفاق العام كما كان من توصياته أيضا العمل على توسيع المهام والإختصاصات المحلية، ومتطلبات تحسين الخدمات المقدمة للمواطنين، وإشراك الجماعات المحلية في التحكم والرقابة على نفقاتها.³

¹- بوزيدة حميد: نفس المرجع، ص.57.

²- نفس المرجع: ص. 58.

³- نفس المرجع: ص ص. 281-282.

العبارة رقم (04): يؤدي الشباب الخدمة الوطنية خدمة للوطن.

جاءت هذه العبارة في المرتبة الأولى في ترتيب العبارات الدالة على درجة ممارسة قيمة المواطنة بمتوسط حسابي قدر بـ: 3.25، حيث تساوت إجابات طلبة جامعة محمد خيضر عينة هذه الدراسة في إختيار البديلين 'نادرا' و'أحيانا' لأداء الخدمة الوطنية للشباب خدمة للوطن فقط بنسبة قدرت بـ: 26.91%، في حين جاءت إجاباتهم بأنه 'غالبا' ما يكون أداء الخدمة الوطنية لأجل الوطن في المرتبة الثانية بنسبة قدرت بـ: 18.83% من إجابات عينة الدراسة، تلتها وبنسبة تساويها تقريبا مقدرة بـ: 17.04% منهم يرون أنه أحيانا فقط ما يكون ذلك لأجل خدمة الوطن فقط وبنسبة لا تقل عنها بكثير قدرت بـ: 10.31% أفاد الطلبة بأنه توجه الشباب للخدمة الوطنية لا يكون أبدا لأجل خدمة الوطن.

الملاحظ من خلال عرض نتائج إجابات الطلبة حول هذا المؤشر الدال لقيمة المواطنة أنها جاءت موزعة بنسب متقاربة بين البدائل الخمسة المطروحة، مما دل على وجود إتجاه محايد لطلبة نحو هذه العبارة وهو ما يؤكد المتوسط الحسابي المقدر بـ: 3.25. إذ نستنتج من خلال هذا المؤشر درجة ممارسة متوسطة لقيمة المواطنة بين طلبة الجامعة، والتي تتجه للجانب الإيجابي أكثر منها للجانب السلبي لهذه العبارة وذلك بنسبة مئوية قدرت بـ: 45.74% للبديلين دائما وغالبا معا، مقابل نسبة تقدر بـ: 37.22% لمجموع نسب البديلين 'نادرا' و'أبدا' إذا إعتبرناهما يميلان للجانب السلبي من هذه العبارة.

العبارة رقم (05): أعتقد أن الديمقراطية تسود المجتمع.

ترتبت هذه العبارة في الترتيب الرابع من بين العبارات الدالة على ممارسة قيمة المواطنة لدى طلبة الجامعة، حيث تركزت معظم الإجابات حول العبارة عند البديل 'أبدا' بنسبة قدرت بـ: 30% من الإجابات، تلتها نسبة غير بعيدة عنها بكثير قدرت بـ: 26.46% من الطلبة يرون بأنه 'أحيانا' فقط ما تسود الديمقراطية المجتمع، بينما أجاب 17.94% منهم بأنه غالبا ما تسود الديمقراطية، وبنسبة متقاربة جدا يرى 16.14% منهم بأنه نادرا ما تكون سائدة، وفي المرتبة الأخيرة وبأقل نسبة مقدرة بـ: 08.52% منهم يرون أن الديمقراطية سائدة دائما.

يمكن أن نستنتج من خلال هذه العبارة وجود اتجاه سلبي ضعيف نحو قيم المواطنة كمؤشر من مؤشرات البعد الأول، وهو ما دل عليه المتوسط الحسابي المقدر بـ: 2.57 والبال على ممارسة بدرجة ضعيفة لقيمة المواطنة لدى طلبة الجامعة عينة الدراسة من خلال هذا المؤشر، إذ لا يمكن أن نجد ممارسة للديمقراطية بغياب قيم المواطنة وذلك لأن المواطنة تعتبر هي: "السيبل لممارسة سيادة القانون والمساواة أمامه لممارسة حد أدنى من الحقوق" وبالتالي تكون قيم المواطنة هي القاعدة التي ينطلق منها أفراد المجتمع للمطالبة بالديمقراطية، فلا مواطنة حقيقية دون ديمقراطية التي هي بمثابة مرتكز للمواطنة، حيث المساواة والحرية والعدالة دون تمييز مع ضمان حق المشاركة السياسية للجميع دون إقصاء¹.

بناء على عرض وتحليل العبارات الخمس الأولى كمؤشرات لقياس درجة ممارسة قيمة المواطنة في المجال المدني، يمكن لنا أن نستنتج من خلال هذا البعد أن قيمة المواطنة من خلال هذا البعد موجودة عند طلبة طلبة الجامعة عينة الدراسة لكن بدرجة ممارسة متوسطة بينهم تميل إلى الضعف، وهو ما دل عليه متوسط الوسط الحسابي للعبارات الخمسة السابقة والمقدر بـ: 2.78 والبال على وجود إتجاه محايد نحو درجة ممارسة قيمة المواطنة من خلال هذا البعد.

¹- لطيفة ابراهيم خضر: مرجع سبق ذكره، ص ص. 171-172.

2 1 1 2 1. البعد الثاني: المجال السياسي

العبرة رقم (06): أشارك بالانتخاب في كل المواعيد الانتخابية.

جاءت هذه العبرة في المرتبة الرابعة ما قبل الأخيرة في ترتيب العبارات الدالة على درجة ممارسة قيمة المواطنة لدى طلبة الجامعة عينة الدراسة بمتوسط حسابي قدر بـ: 2.44 ترتيباً بين عبارات البعد الثاني.

حيث أجاب أكبر عدد منهم بنسبة 32.29% بأنهم لا يشاركون 'أبداً' في كل المواعيد الانتخابية، بينما في المرتبة الثانية يرى 55 طالبا جامعيا من عينة الدراسة ما يمثلون نسبة 24.66% بأنهم 'دائماً' يشاركون في كل المواعيد الانتخابية، وبنسبة قدرت بـ: 16.59% جاءت في المرتبة الثالثة أفاد الطلبة عينة الدراسة بأنهم 'أحياناً' فقط ما يشاركون في المواعيد الانتخابية، وبنسبة مقدرة بـ: 14.80% من الطلبة عينة الدراسة يرون بأنهم 'غالبا' ما يشاركون في كل المواعيد الانتخابية، بينما وبأقل نسبة قدرت بـ: 11.66% كانت إجابات الطلبة بأنهم 'نادرا' ما يشاركون في كل المواعيد الانتخابية.

نستنتج من خلال هذه النتائج حول هذا المؤشر من مؤشرات قيمة المواطنة وجود إتجاه محايد لطلبة الجامعة عينة هذه الدراسة وجود إتجاه محايد للطلبة نحو هذه العبرة وهو ما دل عليه المتوسط الحسابي لها المقدر بـ: 2.88 وهو ما يجعلنا نستنتج ومن خلال هذا المؤشر وجود قيمة المواطنة بين الطلبة عينة الدراسة، غير أن ممارسة هذه القيمة هي بدرجة متوسطة فقط، تميل إلى السلب أكثر منها إلى الإيجاب وهو ما تبينه النسبة المئوية بين البديلين السلبيين للعبرة 'نادرا' و'أبداً' والمقدرة بـ: 43.95% مقارنة بالنسبة المئوية للبدائل الإيجابية للعبرة 'دائماً' و'غالبا' والمقدرة بـ: 39.46%.

هذه الإجابات تدل على إختلاف الرؤى بين الشباب حول ما إذا كانت هذه المشاركة قد تساهم في تحسين الأوضاع، أو في أنها واجب وطني وهو ما يتوافق ما جاء في نتائج دراسة هناء حسني محمد النابلسي، في إجابة طلبة الجامعة عينة الدراسة حول السؤال التالي: 'هل تعتقد أن التصويت بالانتخابات واجب وطني' حيث أجاب 55% منهم بأنها واجب وطني بينما 45% يعتقدون أنها لا تعتبر واجب وطني، وهو ما لم يتوافق مع دراسة شعيب التي كانت إحدى نتائجها

أن نسبة الذين يعدون المشاركة السياسية من خلال الانتخابات واجب وطني هي نسبة متدنية بلغت 8%¹. وجاء في مقالة لـ'طيفور فاروق' بعنوان لماذا يقاطع الجزائريون الانتخابات؟ ثقافة مجتمع أم أزمة نظام سياسي، أن الذي يعايش المجتمع الجزائري في عهد التسعينيات وبداية الألفيات يرى كيف صار الجزائري يعلق على كل العمليات الانتخابية المزورة، وأصبح لا يثق، بل ويقاطع الانتخابات، وصارت واقعا الانتخابات في الجزائر، انتخابات قلة لا تنتج إلا قلة، وقد اعترفت بذلك وزارة الداخلية الجزائرية نفسها سنة 2002، ونظمت برامج للتحسيس بواجب المشاركة،² كما يضيف طيفور فاروق أيضا أن مرض المقاطعة إذا انتشر وتوسع، زاد في الهوة والثقة وستكون حتما النتيجة هي التدهور والتراجع إلى الخلف في زمن تعرف الكثافة السكانية الجزائرية تزايدا مستمرا وتزيد معها الأمية السياسية والانتخابية وفي ظل انحسار عمل المجتمع المدني والأحزاب في التعبئة الشعبية الجماهيرية³.

كما يرجع طاهر محمد بوشلوش سبب تدني المشاركة في الانتخابات إلى عدة أسباب نذكر منها، الظروف السياسية والأمنية التي والاجتماعية التي مر بها المجتمع، الأمر الذي جعل الوضع السياسي في المجتمع يعاني من بعض الاضطرابات البنائية، ومع تزايد إحتياجات المواطنين من عمل وسكن ونقل وخدمات صحية تزايدت درجة الريبة والشك في كل ما ينحدر من هرم السلطة، ومن ثمة بدأت الثقة تهتز بين المواطنين والمؤسسات الرسمية. ويضيف أيضا بوشلوش أن من أسباب تدني مشاركة الشباب في الانتخابات، التهميش السياسي للشباب، فالكبار هم صناع القرار سواء شارك الشباب أم لم يشاركو، وكذلك نقص مصداقية المرشحين أنفسهم، فهم يقدمون وعودا شتى للناخبين قبل الانتخابات وبمجرد نجاحهم يخفون تماما ولا يهتمون سوى بتحقيق مصالحهم الخاصة⁴.

1- هناء حسني محمد النابلسي: مرجع سبق ذكره، ص. 187.

2- طيفور فاروق أبو سراج الذهب: مرجع سبق ذكره، ص. 06.

3- نفس المرجع: ص. 09.

4- طاهر محمد بوشلوش: مرجع سبق ذكره، ص ص. 514-515.

العبارة رقم (07): أتواصل مع ممثلينا على مستوى الولاية في البرلمان.

جاءت هذه العبارة في المرتبة الأخيرة من بين العبارات الدالة على ممارسة قيمة المواطنة لدى طلبة الجامعة عينة الدراسة، بأضعف بمتوسط حسابي قدر بـ: 1.25 بين عبارات البعد الثاني.

حيث إتفق 191 طالبا من عينة الدراسة من أصل 223 طالب أنهم لا يتواصلون 'أبدا' مع ممثليهم على مستوى الولاية في البرلمان بأعلى نسبة مئوية مقدرة بـ: 85.65%، تلتها مباشرة في المرتبة الثانية وبنسبة ضئيلة قدرت بـ: 7.17% منهم من إختاروا البديل 'نادرا' ما يتم التواصل مع الممثلين في البرلمان، تلتها في المرتبة الثالثة وبنسبة أقل من السابقة مقدرة بـ: 4.93% منهم اختاروا البديل 'أحيانا' فقط ما يتم التواصل مع ممثليهم في البرلمان، وبنسبة غير بعيدة كثيرا عن السابقة أفاد 1.35% من الطلبة بأنهم 'دائما' ما يتواصلون مع ممثليهم في البرلمان، وبأقل نسبة بين النسب السابقة والمقدرة بـ: 0.90% أفاد الطلبة عينة الدراسة بأنهم غالبا ما يتواصلون مع ممثليهم في البرلمان.

يتبن لنا من خلال هذه النسب وجود إتجاه سلبي قوي نحو العبارة وهو ما يؤكد المتوسط الحسابي لهذه العبارة والمقدر بـ: 1.25.

هذا المتوسط الحسابي الذي يمكن لنا أن نستنتج منه وجود ممارسة ضعيفة جدا لقيمة المواطنة بالإعتماد على هذا المؤشر، إذ تمثل الظاهرة البرلمانية سمة من سمات عملية التنظيم العصري والمتطور للدولة الوطنية، وهي ركن أساسي وحيوي من أركانها ومقومة الحكم الرشيد في قيادة المجتمعات والأمم بصورة عامة، وتجسيد الديمقراطية وبلورة للإرادة العامة والتعبير عنها بصورة خاصة في العالم المعاصر¹ إذ يتمحور مدلول العلاقات العامة البرلمانية حول مجموع المناهج والأساليب والآليات المستعملة من طرف المؤسسة البرلمانية والبرلمانيين لخلق أجواء وعوامل الثقة والمصداقية والرضا العام لدى الشعب وسائر المواطنين للتفاهم والتفهم والتعاون والمساندة في عمليات أداء الوظيفة البرلمانية وسائر وظائف الدولة لصالح الشعب والوطن

¹ - عثمان عوايدي: أخلاقيات رسالة العهدة البرلمانية والحكم الرشيد، الفكر البرلماني، مجلة متخصصة في القضايا والوثائق البرلمانية، العدد 30، الجزائر، مجلس الأمة، أكتوبر 2012، ص. 99.

والمواطن بكفاية ورشادة، فبالرغم من أنه في عصرنا الحاضر أصبحت أشغال البرلمان تتابع على حد سواء من كل من الرأي العام ووسائل الإعلام أكثر من السابق¹، فالمنتخبون المطلعون جيدا هم بمثابة عامل لا يقل أهمية في الحكم الراشد الحسن من البرلمان جيدا، فبالرغم ما تقدمه لنا وسائل الإعلام من معلومات إلا أنه لا يوجد بديل للصلة المنتظمة المباشرة والاتصال بين أعضاء البرلمان ومن يمثلون من المواطنين وذلك لأن تبادل المعلومات الدائم بين الشعب وممثليه²، ليكون ذلك مجال خصب ليتمكن كل البرلمانين من إيصال إنشغالات ومتطلبات ممثليهم في أعلى مستويات النظام السياسي لتكون لتحقق بذلك عاملا من عوامل تفعيل قيم المواطنة بين مختلف أفراد المجتمع، وبالرغم من ذلك كانت نسبة كبيرة من طلبة الجامعة لا تتواصل مع ممثليها في البرلمان بالرغم من أن هذه الفئة تعتبر هي المثقفة في الوسط الاجتماعي، وهي التي تعي حقوقها وتدافع عنها وهو ما يكون له أثر سلبي على ممارسة قيمة المواطنة، والذي يمكن أن نعيده لبيبين أساسيين؛ فقد يكون عدم التواصل نتيجة لعدم معرفة أهمية ذلك من طرف طلبة الجامعة كفئة من الشباب الجزائري، أو قد يكون لعدم المبالاة بين طلبة الجامعة بكل ما يخص الجانب السياسي؛ إذ يرى رابح لعروسي في مقالته قراءة في الأداء السياسي للبرلمان التعددي الجزائري؛ أن هذه التجربة حققت نوع من الإتصال السياسي بين المواطن والحاكم وذلك من خلال النواب وأعضاء البرلمان، حيث تم نقل الإنشغالات والتكفل بها من خلال مختلف الزيارات الميدانية لنواب الشعب ولا سيما عبر المداومات الموزعة عبر الولايات-وهو ما لا نشهده في كل الولايات-، واتضح ذلك في الكثير من الأحيان من خلال تدخل النواب أثناء الجلسات وتبني مشاكل وإنشغالات الولاية التي يمثلها كل نائب، ويعكس في الغالب أن هذا الاتصال وطد من حلقة التواصل وهو ما حقق النقلة النوعية في نقل الخطاب إلى المؤسسة التشريعية سيما من خلال طرح الأسئلة الشفوية، وبالرغم من كل ذلك بقي أداء البرلمان الجزائري محدودا والذي أرجعه رابح لعروسي أساسا إلى غياب ثقافة ديمقراطية لدى النواب بالدرجة الأولى، الذين أصبح همهم الوحيد هو الدخول في

¹ - مجلس الأمة: الفكر البرلماني الدولي البرلمان وفكرة العلاقات العامة، الفكر البرلماني، نفس المرجع، ص. 260.

² - نفس المرجع: ص ص. 272-273.

عمليات استثمار شخصية، أو حضور بعض التدشينات بدلا من المشاركة في الحوارات التي تهم مصلحة البلاد، وهو ما نلمسه في ارتفاع نسبة الغياب في قاعات الجلسات العامة للبرلمان¹ العبارة رقم (08): أعتقد أن إحترام القوانين السارية أمر واجب.

جاء ترتيب هذه العبارة في المرتبة الأولى من بين العبارات الدالة على ممارسة قيمة المواطنة لدى طلبة الجامعة عينة الدراسة وذلك لأن أعلى قيمة للمتوسط الحسابي كان لهذه العبارة والذي قدر ب: 4.23 بين عبارات البعد الثاني.

حيث تمركزت إجابات الطلبة المبحوثين عند البديل 'دائما' بأعلى نسبة إجابة تمثلت في 120 طالب من عينة الدراسة يعتقدون بأن إحترامهم للقوانين السارية أمر واجب دائما بنسبة 53.81% من عينة الدراسة، وفي المرتبة الثانية كان إختيار الطلبة عينة الدراسة للبديل 'أحيانا' فقط ما يعتقدون أن إحترام القوانين السارية أمر واجب، بنسبة 48% من عينة الدراسة، وفي المرتبة الثالثة وبنسبة قريبة جدا من السابقة قدرت ب: 47% كانت اجاباتهم بأنهم 'غالبا' ما يعتقدون بذلك، وأقل نسبة كانت لإعتقاد الطلبة عينة الدراسة بأنهم 'أبدا' لا يرون أن إحترام القوانين السارية أمر واجب بنسبة قدرت ب: 2.24%، وبنسبة قريبة جدا منها يرى 1.35% من الطلبة عينة الدراسة بأنهم 'نادرا' ما يكون إحترام القوانين السارية أمر واجب، ويمكن أن نرجع وجود هذه النسبة الضئيلة ذات التوجه السلبي نحو هذه العبارة والمقدرة ب: 3.59% كمجموع لإجابات الطلبة بين 'نادرا' و'أبدا' لوجود بعض التطبيقات السلبية للقوانين في الممارسات الاجتماعية اليومية التي يتعرض لها الطالب الجامعي كغير من أفراد المجتمع.

إلا أن والملاحظ التوجه الإيجابي الكبير للطلبة عينة الدراسة إتجاه هذه العبارة والذي نقدره بنسبة 75.33% لمجموع الإجابات بين 'دائما' و'غالبا' من بين البدائل الخمس، وهو ما يعطي دلالة بوجود إتجاه إيجابي قوي نحو العبارة وهو ما يؤكد المتوسط الحسابي لها والمقدر ب: 4.23. ومنه يمكن لنا أن نستنتج درجة ممارسة قوية لقيمة المواطنة من خلال هذه العبارة؛ وذلك لإرتباط فكرة المواطنة في الجزائر كغيرها من الدول العربية الأخرى 'بالقانون السياسي المبني

¹- رايح لعروسي: قراءات في الأداء السياسي للبرلمان التعددي الجزائري، دراسات استراتيجية، العدد 04، جويلية 2007، الجزائر، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية، ص ص. 36-37.

على أساس الدستور، حيث إختزلت هذه الدساتير بين طياتها مفهوم المواطنة بشكله المكتمل بناء على التطورات الحاصلة في التجارب الغربية عبر مسارات تاريخية طويلة وعبر ثورات ثقافية وسياسية واقتصادية¹، وفي سياق الوعي بأهمية القاعدة القانونية والنظام السياسي أو الدولة المنتجة للتشريع يمكن التفكير في الإمكانيات المتاحة للدولة المشرعة من أجل تغيير المجتمع، وتوسيع وتوطيد مفهوم المواطنة من خلال القاعدة القانونية، والملاحظ أن الجزائر كغيرها من الكثير من الدول العربية الأخرى القانون فيها هو متغير تابع للدولة أو للنظام السياسي المشرع، وعلى هذا الأساس فإن إمكانيات التغيير عبر القانون بهدف تجاوز إختلالات اجتماعية ناتجة عن سيادة ثقافة محافظة، تبقى ممكنة لكن بشرط إستقبال وقبول المجتمع للتغيير، فالمجتمع الذي يقبل التغيير الذي تقوم به الدولة عبر النظام القانوني لا بد أن يعمل على شرعنته عبر تغيير قيمي عميق¹.

العبرة رقم (09): أساهم في حماية الأملاك العامة للدولة كواجب اجتماعي.

جاء ترتيب هذه العبارة في المرتبة الثانية من بين العبارات الدالة على ممارسة قيمة المواطنة لدى طلبة الجامعة عينة بمتوسط حسابي قدر ب: 4.23 بين عبارات البعد الثاني. حيث تمركزت معظم إجابات المبحوثين عند البديل الإيجابي 'دائما' من البدائل الخمس بنسبة قدرت ب: 52.02%، تلتها مباشرة وبنسبة أقل تقارب نصف النسبة السابقة قدرت ب: 27.36% من عينة مجتمع الدراسة أفادوا بأنهم 'غالبا' ما يساهمون في حماية الأملاك العامة للدولة كواجب اجتماعي، وفي المرتبة الثالثة وبنسبة أقل أفاد 10.76% من الطلبة عينة الدراسة بأنهم 'أحيانا' فقط ما يساهمون في حماية الأملاك العامة للدولة كواجب اجتماعي، بينما وينسب ضئيلة قدرت ب: 40.48% و 5.38% من الطلبة بأنهم 'نادرا' وأبدا' على التوالي لا يعملون على المساهمة في حماية الأملاك العامة للدولة.

يتضح لنا من خلال هذه النتائج وجود إتجاه إيجابي ضعيف نحو هذه العبارة من

طرف طلبة الجامعة عينة الدراسة وهو ما يؤكد المتوسط الحسابي لها والمقدر ب: 4.16

¹- الحسن أبوشبي: دور القانون في توطيد المواطنة قراءة في إجراءات التمييز الإيجابي، مسطورة أشغال ندوة المواطنة والوحدة الوطنية في الوطن العربي، مراكز المملكة المغربية، مختبر الدراسات الدستورية والسياسية والجمعية العربية للعلوم السياسية، 15-13 مارس 2009، ص ص. 99-109.

والدال على ممارسة فوق المتوسط لقيم المواطنة بالإعتماد على هذا المؤشر، حيث كانت 79.38% من إجابات الطلبة ذات توجه إيجابي بإختيار البديلين 'دائماً' و'غالبا' وهي مؤشرات إيجابية لهذه العبارة، بالمقابل كانت إجابة 9.86% بين البديلين السلبيين لها 'نادرا' و'أبدا' ليبقي 10.76% منهم على الحياد، فالمواطنة مسؤوليات وواجبات، ولا يكون ذلك إلا بالمشاركة النشطة في حماية الدولة وكل ممتلكاتها.

العبارة رقم (10): أبادر للمشاركة في النشاطات التضامنية.

جاء ترتيب هذه العبارة في المرتبة الثالثة من بين العبارات الدالة على ممارسة قيمة المواطنة لدى طلبة الجامعة عينة الدراسة بمتوسط حسابي قدر بـ: 3.05 بين عبارات البعد الثاني. حيث كانت أعلى نسبة لإجابات الطلبة عند البديل 'أحيانا' بنسبة 34.08% بينما توزعت إجاباتهم حول العبارة بنسب متقاربة إلى حد بين العبارات البدائل الأربعة المتبقية، حيث جاء في المرتبة الثانية البديل 'دائماً' بنسبة مقدرة بـ: 19.28%، تلتها في المرتبة الثالثة اختيار البديل 'نادرا' بنسبة تقدر بـ: 16.59%، ثم في المرتبة الرابعة إختيار البديل 'أبدا'، وبنسبة لا تقل كثيرا عن السابقة كان إجابات الطلبة عينة الدراسة بأنهم 'غالبا' ما يبادرون للمشاركة في النشاطات.

من خلال هذه النسب يمكن لنا أن نقول وجود إتجاه محايد نحو هذه العبارة من طرف الطلبة عينة الدراسة وذلك ما نتبينه من خلال أخذ البديل 'أحيانا' أعلى نسبة إجابة وتقارب النسبة بين مجموع البديلين الإيجابيين 'دائماً' و'غالبا' ونسبة مجموع نسب البديلين السلبيين للعبارة 'نادرا' وأبدا' حيث تقدر الأولى بـ: 33.63% وتقدر الثانية بـ: 33.29%.

كما يمكن لنا أن نستنتج أيضا من خلال الإتجاه المحايد لطلبة الجامعة عينة الدراسة نحو هذه العبارة بوجود درجة ممارسة متوسطة لقيمة المواطنة لدى الطلبة من خلال هذا المؤشر، والذي يؤكد المتوسط الحسابي لهذه العبارة والذي قدر بـ: 3.05.

بناء على عرض وتحليل العبارات (06، 07، 08، 09، 10) كمؤشرات لقياس درجة ممارسة قيمة المواطنة في المجال السياسي، يمكن لنا أن نستنتج من خلال هذا البعد أن قيمة المواطنة من خلال هذا البعد موجودة عند طلبة الجامعة عينة الدراسة لكن بدرجة ممارسة متوسطة بينهم تميل إلى الضعف، وهو ما دل عليه متوسط الوسط الحسابي للعبارات الخمسة السابقة

والمقدر ب: 3.11 والدال على وجود إتجاه محايد نحو درجة ممارسة قيمة المواطنة من خلال هذا البعد.

ومن خلال الجدول رقم: (16) يمكن لنا أن نستنتج أن قيمة المواطنة ممارسة بين طلبة الجامعة عينة الدراسة لكن بدرجة متوسطة وهو ما يؤكد المتوسط الحسابي للعبارة العشر ببعديها (المجال المدني والمجال السياسي) والذي قدر ب: 2.94 والذي يشتمل على دلالة وجود إتجاه محايد نحو العبارات الدالة على درجة ممارسة قيمة المواطنة، حيث كان إعتقاد الطلبة بأن 'إحترام القوانين السارية أمر واجب'، المؤشر الوحيد من بين المؤشرات العشرة الدالة على وجود ممارسة قوية لقيمة المواطنة من خلال البعدين المطروحين، كما كانت 'مساومتهم في حماية الأملاك العامة' أيضا المؤشر الوحيد الذي أعطى الدلالة بوجود ممارسة فوق المتوسط لقيمة المواطنة، بينما شكل لهم إعتقادهم بأن 'القرارات التي يتخذها النظام السياسي بأنها لصالح كل أفراد المجتمع'، وإعتقادهم 'بمساواتهم أمام الدفع الضريبي'، وكذا 'تأدية الشباب للخدمة الوطنية خدمتا للوطن'، و'المشاركة في كل المواعيد الإنتخابية'، كلها كانت تحمل في طياتها دلالة على ممارسة متوسطة لقيمة المواطنة بين طلبة الجامعة، بينما أعطى كل من المؤشرين 'السعي للإتصال برئيس البلدية في حال صادف الطالب الجامعي صعوبات على مستوى مصالح البلدية' و'الإعتقاد بسيادة الديمقراطية بين أفراد المجتمع' دلالة على وجود قيم المواطنة لدى طلبة الجامعة عينة الدراسة لكن درجة الممارسة ضعيفة بينهم، فيما كان للمؤشر 'التواصل مع الممثلين في البرلمان على مستوى الولاية' دلالة على وجود درجة ممارسة ضعيفة جدا لقيم المواطنة من طرف طلبة الجامعة.

2 1 2 1 . درجة ممارسة قيم الإنتماء

1 2 1 2 1 . البعد الأول: الشعور بالإطمئنان

جدول رقم (17): يوضح درجة ممارسة قيمة الانتماء

رقم العبارة	العبارات	درجة الممارسة					المجموع	المتوسط الحسابي	الرتبة
		أبدا	نادرا	أحيانا	غالبا	دائما			
.21	أعتقد أنني مطمئن كوني أنتمي لهذا النظام السياسي.	ك	79	25	69	31	19	223	2.49
		%	35.43	11.21	30.94	13.90	08.52	100	
.22	أشعر بالرضى حول كل ما يقدمه لي النظام السياسي.	ك	75	63	59	21	5	223	2.18
		%	33.63	28.25	26.46	09.42	02.24	100	
.23	ما يقدمه لي النظام السياسي يحقق لي الشعور بالانتماء.	ك	65	46	62	36	14	223	2.50
		%	29.15	20.63	27.80	16.14	06.28	100	
.24	يعمل النظام السياسي على إشباع كل حاجاتي.	ك	83	63	60	14	3	223	2.06
		%	37.32	28.25	26.91	06.28	01.34	100	
.25	أشعر بالاعتزاز لانتمائي لهذا النظام السياسي.	ك	81	50	57	23	12	223	2.26
		%	36.32	22.42	25.57	10.31	05.38	100	
.26	يشبع النظام السياسي حاجاتي المعنوية.	ك	83	74	53	10	3	223	1.99
		%	37.18	33.18	23.77	04.48	01.35	100	
.27	أجد مكاتي الاجتماعية باتمائي لهذا النظام السياسي	ك	79	43	61	29	11	223	2.33
		%	35.43	19.28	27.35	13.01	04.93	100	
.28	أعتقد أنني راض عما تقدمه لي مؤسسات النظام السياسي	ك	70	57	65	24	7	223	2.29
		%	31.39	25.56	29.15	10.76	03.14	100	
.29	أثق بمؤسسات النظام السياسي التي أنتمي إليها.	ك	80	60	60	16	7	223	2.15
		%	35.87	26.91	26.91	07.17	03.14	100	
.30	أعتقد أنه بإمكانني تحقيق طموحاتي وفقا لما يقدمه لي النظام السياسي.	ك	76	58	50	22	17	223	2.31
		%	34.08	26.01	22.42	09.87	07.62	100	
الدرجة الكلية لممارسة قيمة الانتماء							2.26		

العبارة رقم (21): أعتقد أنني مطمئن كوني أنتمي لهذا النظام السياسي.

يتبين من الجدول رقم(17): أن هذه العبارة جاءت في المرتبة الثانية من بين العبارات الدالة على درجة ممارسة قيمة الإنتماء بين طلبة الجامعة عينة الدراسة كمؤشر من مؤشرات البعد الأول بمتوسط حسابي قدر بـ: 2.49.

حيث توزعت نسب الإجابة بين البدائل الخمس بدرجات متقاربة أحياناً ومتباينة أحياناً أخرى، حيث كانت أعلى نسبة للبديل 'أبدا' بنسبة قدرت بـ: 35.43%، تلتها في المرتبة الثانية ونسبة متقاربة إجابة الطلبة بأنهم 'أحياناً' فقط ما يكون لديهم الشعور بالإطمئنان بالإنتماء للنظام السياسي الحالي بنسبة قدرت بـ: 30.94%، بينما 13.90% من الطلبة عينة الدراسة أجابو بأنهم 'غالبا' ما يكون لديهم الشعور بالإطمئنان، وفي المرتبة الرابعة ونسبة لا تقل بكثير عن السابقة أفاد 11.21% من الطلبة بأنهم 'نادرا' فقط ما يكون لديهم الشعور بالإطمئنان لإنتمائهم للنظام السياسي، وبأقل نسبة قدرت بـ: 08.52% أفادوا بأنهم شعورهم بالإنتماء للنظام السياسي. يمكن لنا الإستنتاج بناءاً على النسب السابقة بأن طلبة الجامعة عينة الدراسة لديهم إتجاه سلبي ضعيف نحو هذا المؤشر من بين مؤشرات قيم الإنتماء، وهو يدل على ممارسة طلبة الجامعة عينة الدراسة لقيمة الإنتماء لكن بدرجة ضعيفة بناءاً على هذا المؤشر، وهو ما يؤكد المتوسط الحسابي لهذه العبارة والمقدر بـ: 2.49، حيث 22.42% فقط هي نسبة الطلبة الذين يرون أن لديهم الشعور بالإطمئنان كونهم ينتمون لهذا النظام السياسي بإتجاه إيجابي بين البديلين 'دائماً' و'أحياناً' في المقابل 46.64%.

إذ يشير ضعف الإنتماء إلى الإغتراب وما يصاحبه من مظاهر السلبية واللامبالاة نحو المجتمع، وغالباً كلما زاد عطاء المجتمع لإشباع حاجات الفرد، كلما زاد إنتماء الفرد إليه، والعكس صحيح إلى حد ما¹.

فالإنتماء بوصفه قيمة من القيم الدافعة وشديدة الأهمية، فالفرد الذي لا يشعر بالإنتماء لا يمكن له أن يقدم أي شئ للجماعة التي يعيش بها؛ لأنه يشعر بالإغتراب عنها، ولا يعتبر نفسه

¹ - عثمان بن صالح العامر: أثر الانفتاح الثقافي على مفهوم المواطنة لدى الشباب السعودي دراسة استكشافية، اللقاء السنوي الثالث عشر لقادة العمل التربوي، الباحة 1426هـ، من موقع: <http://www.minshawi.com/other/alaamer.htm>، 2013/02/01، H09:44.

جزءاً منها؛ وبالتالي لا يهمله كثيراً ما تعانيه أو ما قد تعانيه هذه الجماعة؛ وعلى النقيض من ذلك فإن الفرد الذي يشعر بالإنتماء يكون هذا الإنتماء دافعاً له لبذل كل نفيس وغالٍ في سبيل ما يعتنقه وينتمي إليه¹.

العبرة رقم (22): أشعر بالرضى حول كل ما يقدمه لي النظام السياسي.

من الجدول رقم (17): يتضح أن العبارة 'أشعر بالرضى حول كل ما يقدمه لي النظام السياسي'، جاءت في المرتبة الثالثة من بين العبارات الدالة على قيمة الإنتماء وفقاً للبعد الأول، بمتوسط حسابي قدر بـ: 2.18.

حيث توزعت إجابات طلبة الجامعة عينة الدراسة بين البدائل الخمس؛ حيث كانت أعلى نسب الإجابات في البدائل ذات الإتجاه السلبي، إذ كانت أعلى نسبة إجابة عند البديل 'أبداً' بأعلى نسبة مئوية قدرت بـ: 33.63%، تلتها في المرتبة الثانية وبنسبة لا تقل بكثير عن السابقة إختيار الطلبة عينة الدراسة للبديل 'نادراً' بنسبة تقدر بـ: 28.25%، ثم في المرتبة الثالثة وبنسبة تقارب السابقة مقدرة بـ: 26.46% من الطلبة عينة الدراسة إختيارو البديل الحيادي 'أحياناً'، وكانت أقل النسب في البدائل الإيجابية 'غالبا' و'دائماً' والتي كانت على التوالي: 9.42% و 2.24%. يتبين من خلال النتائج السابقة وجود إتجاه سلبي ضعيف من الطلبة عينة الدراسة نحو هذه العبارة وهو ما يؤكد المتوسط الحسابي لها المقدر بـ: 2.18، والذي نستنتج من خلاله ممارسة ضعيفة لقيمة الإنتماء من خلال هذه العبارة.

العبرة رقم (23): 'ما يقدمه لي النظام السياسي يحقق لي الشعور بالإنتماء'.

يتضح من خلال الجدول رقم (17) أن العبارة 'ما يقدمه لي النظام السياسي يحقق لي الشعور بالإنتماء' جاءت في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي قدر بـ: 2.50 من بين العبارات الدالة على قيمة الإنتماء وفقاً للبعد الأول.

حيث توزعت إجابات المبحوثين بين البدائل الخمس المتاحة حيث توزعت أعلى نسب الإجابة بين البديل الحيادي 'أحياناً' والبديلين السلبيين 'نادراً' و'أبداً'، إذ كانت أعلى نسبة عند البديل 'أبداً' بنسبة مقدرة بـ: 29.15%، تلتها وفي المرتبة الثانية وبنسبة 27.80% إختيار البديل

¹- مهدي محمد القصاص: الإنتماء، سلسلة قضايا مجتمعية، العدد 07، مصر، جامعة المنصورة، من موقع:

<http://www.medadcenter.com/Articles/show.aspx?Id=162> 10:30، 2013/02/01، H.

'أحيانا' وفي المرتبة الثالثة كان إختيار الطلبة للبديل 'نادرا' بنسبة 20.63%، تلتهم في المرتبتين الأخيرتين وبأقل النسب إختيار البديل 'غالبا' ب: 16.14% وفي المرتبة الأخيرة إختيار البديا 'دائما' بأقل نسبة قدرت ب: 06.28%.

من خلال ما سبق يمكن لنا القول أن لطلبة الجامعة عينة الدراسة إتجاه سلبي نحو قيمة الإنتماء من خلال هذه العبارة، وهو ما يؤكد المتوسط الحسابي المقدر ب: 2.50 والبال على ممارسة ضعيفة لقيمة الإنتماء بين الطلبة عينة الدراسة.

من خلال العبارات الثلاثة السابقة (21)، (22)، (23) كمؤشرات لدرجة ممارسة قيمة الإنتماء لدى المبحوثين والتي تبين من خلالها وجود إتجاه سلبي ضعيف من الطلبة نحو البعد الأول مما يدل على غياب الشعور بالإطمئنان لدى الطالب الجامعي لإنتمائه للنظام السياسي وهو ما يؤكد متوسط المتوسطات الحسابية للعبارات الثلاثة والمقدر ب: 2.39، والذي يمكن ان نستنتج من خلاله ممارسة ضعيف لقيمة الإنتماء؛ فالإنتماء يعرف بأنه "شعور الفرد بكونه جزءا من مجموعة ينتمي إليها وكأنه ممثل لها، أو متوحد فيها ويحس بالإطمئنان والرضى المتبادل بينه وبينها، وكأن كل ميزة لها هي ميزته الخاصة"¹

فقيمة الإنتماء لدى الطالب الجامعي كغيره من أفراد المجتمع مرتبطة بإحساسه بالإطمئنان المتشكل عنده نحو النظام السياسي الذي ينتمي إليه، فالطالب الجزائري الذي يرى أنه لا يشعر بالرضى حول كل ما يقدمه له نظامه السياسي، وأن ما يوفره له النظام السياسي وبالأخص من تشريعات وقوانين وإجراءات لا تعطي له الشعور بالإنتماء يعطي دلالة بأن قيمة الإنتماء لديه ضعيفة.

¹ - وللم الخولي: مرجع سبق ذكره، ص. 72.

2.2.1.2.1 البعد الثاني: إشباع الحاجات المادية والمعنوية

العبرة رقم (24): يعمل النظام السياسي على إشباع كل حاجاتي.

يتضح من خلال الجدول أن عبارة 'يعمل النظام السياسي على إشباع كل حاجاتي' جاءت في المرتبة الثانية من بين العبارات الدالة على قيمة الإنتماء وفقاً للبعد الثاني وذلك بمتوسط حسابي قدر بـ: 2.06.

حيث توزعت اجابات الطلبة المبحوثين بين البدائل الخمسة المتاحة حيث كانت أعلى النسب في البدائل السلبية، إذا ترتبت إجابة المبحوثين بأبداً في الرتبة الأولى بنسبة قدرت بـ: 37.32%، وترتبت في المرتبة الثانية إجابة المبحوثين بأن النظام السياسي 'نادراً' ما يعمل على إشباع حاجاتهم وذلك بنسبة قدرت بـ: 28.25%، وفي المرتبة الثالثة وبنسبة لا تقل كثيراً عن السابقة كانت إجابة الطلبة المبحوثين بالحياد نحو هذه العبارة بأنهم 'أحياناً' فقط ما يقوم النظام السياسي بإشباع حاجاتهم المادية والمعنوية، بينما وبنسب ضعيفة كانت إجابات الطلبة عينة الدراسة إيجابية نحو هذه العبارة تمثلت في 06.28% منهم يرون أن النظام السياسي غالباً ما يعمل على إشباع حاجاتهم، وبأقل نسبة قدرت بـ: 01.34% أجاب الطلبة المبحوثين بأن النظام السياسي 'غالباً' ما يعمل على إشباع حاجاتهم.

من خلال النتائج السابقة يتضح أن الإتجاه السلبي للطلبة لعينة الدراسة نحو هذه العبارة وهو ما يؤكد المتوسط الحسابي المقدر بـ: 02.06، والذي يمكن أن نستنتج من خلاله ومن خلال إجابات الطلبة درجة ممارسة ضعيفة لقيمة الإنتماء بناء على هذه العبارة، وذلك لأن الإنتماء في حقيقة يكون نتاجاً لعملية جدلية بين الفرد وحاجاته المادية والمعنوية هذه الحاجات التي يعتبر إشباعها أمر أساسي، وبين الجماعة من حيث كونها مصدراً لتحقيق هذا الإشباع أو على الأقل خفض التوتر الناتج عن نقص في توفير تلك الحاجات¹، وإختيار أغلب الطلبة للإجابة بأن النظام السياسي لا يعمل على إشباع كل حاجاته يحمل دلالة بوجود ضعف في قيمة الإنتماء لدى طلبة الجامعة نحو النظام السياسي.

¹ - لطيفة إبراهيم خضر: مرجع سبق ذكره، ص. 107.

العبارة رقم (25): أشعر بالإعتزاز لإنتمائي لهذا النظام السياسي.

يتبين من خلال الجدول رقم (17) أن العبارة 'أشعر بالإعتزاز لإنتمائي لهذا النظام السياسي' جاءت في المرتبة الأولى من بين العبارات الدالة على قيمة الإنتماء في البعد الثاني وذلك بمتوسط حسابي قدر بـ: 02.26.

كما يتبين أن أعلى النسب كانت سلبية إتجاه العبارة حيث قدرت بـ: 36.32% للبدل 'أبداً' بينما 25.57% من الطلبة المبحوثين كانت إجاباتهم بأنهم 'أحياناً' فقط ما يشعرون بالإعتزاز بإنتمائهم لهذا النظام السياسي، وبنسبة لا تقل عنها بقليل أجابة 22.42% من الطلبة بأنهم 'نادراً' ما يكون لديهم الشعور بالإعتزاز بالنظام السياسي، بينما كانت أقل نسب الإجابة للإختيارات السلبية حيث أجاب 10.31% من المبحوثين بأنهم 'غالبا' ما يكون لديهم الشعور بالإعتزاز للإنتماء لنظامه السياسي، في حين وبأقل نسبة بحوالي نصف النسبة السابقة أجاب الطلبة عينة الدراسة بأن لديهم شعور 'دائم' بالإعتزاز للنظام السياسي.

من خلال ما سبق يمكن لنا الإستنتاج بان للطلبة عينة الدراسة إتجاه سلبي ضعيف نحو هذه العبارة كمؤشر من مؤشرات درجة ممارسة قيمة الإنتماء في البعد الثاني، والذي يتضح من خلاله وجود درجة ممارسة ضعيفة لهذه القيمة بناء على هذا المؤشر وهو ما يؤكد المتوسط الحسابي السلبي الضعيف لها والمقدر بـ: 2.26، وذلك لأن الشعور بالاعتزاز بالإنتماء للنظام السياسي المنتمى إليه يعتبر عاملاً محفزاً وعنصراً فعالاً في إيجاد وتشكل المناخ الملائم الاجتماعي للبناء والإبداع للطلاب الجامعي ولكل أفراد المجتمع، وغياب هذا الإعتزاز يعود بالسلب على كل أفراد المجتمع ويكون عامل تثبيط أن لم يكن عامل هدم بدل أن يكون عامل البناء.

العبارة رقم (26): يشبع النظام السياسي حاجاتي المعنوية.

جاءت هذه العبارة في المرتبة الثالثة من بين العبارات الدالة على قيمة الإنتماء في البعد الثاني بمتوسط حسابي قدر بـ: 1.99.

وهي عبارة تأكيدية للعبارة رقم (24) والتي شملت السؤال إشباع النظام السياسي لكل الحاجات التي يحتاجها مفرداً عينة الدراسة، حيث تم التخصيص في هذا السؤال عن مدى إشباع النظام السياسي للجوانب المعنوية للمبحوثين، فكانت الإجابات متطابقة تقريبا مع إجابات العبارة

رقم(24)، حيث كانت أعلى نسب الإجابة حول هذه العبارة في البدائل السلبية حيث كانت أعلى نسبة للإجابة ب: 37.18% للبدل 'أبدا'، تلتها في المرتبة الثانية ونسبة لا تقل عنها بكثير مقدر ب: 33.18% من الطلبة عينة الدراسة أفادوا بأنهم 'نادرا' فقط ما ما يتحصلون على الإشباع المعنوي من طرف النظام السياسي، وترتبت الإجابة الحيادية في المرتبة الثالثة متوسطة بذلك كل من الإجابات السلبية المرتفعة والإيجابية المنخفضة بنسبة قدرت ب: 23.77%، بينما وكما جاء في العبارة رقم (24) كانت أقل النسب للبدائل الإيجابية حول هذه العبارة والتي جاءت على التوالي 04.48% يرون أنه 'غالبا' ما يشبع النظام السياسي إحتياجاتهم المعنوية، و01.35% بأضعف نسبة منهم يرون أنهم يحصلون 'دائما' على حاجتهم المعنوية من النظام السياسي.

وبناء على ما سبق يمكن لنا القول أن إتجاه الطلبة عينة الدراسة سلبى ضعيف نحو هذه العبارة، وهو ما يؤكد المتوسط الحسابي ذا الإتجاه السلبى الضعيف والمقدر ب: 1.99 وهو ما يدل على درجة ممارسة ضعيفة لقيمة الإنتماء لدى طلبة الجامعة عينة الدراسة وهو ما يتوافق ونتيجة العبارة رقم (24)، فغياب إشباع النظام السياسي لحاجات الفرد المادية والمعنوية على السواء يكون له أثره السلبى على قيم الإنتماء لديه والتي تظهر بالأخص في طبيعة العلاقة بينهم، وذلك لأهمية وجود علاقات وثيقة بين النظام السياسي وباقي أفراد المجتمع في من الضروريات، حتى يتسنى لكل أفراد المجتمع العيش في تكامل بينهم في حياة تسودها رفاهيته؛ فأفراد المجتمع والنظام السياسي بإمكان كل منهما أن يقدم للآخر أعظم مسرات الحياة وأفراحها، وكذلك أحزانها العميقة، كما يمكنهم إعطاء نوع من التعاطف والتأكيد والحماية من الأخطار، وبالتالي فإن حاجة الفرد للنظام السياسي تكمن في مساعدته على حل مشاكله، وإرضاء حاجاته التي لا يستطيع حلها بمفرده، والسعي لإرضائه يشعره بالأمن، ويزيد من إحترامه لنفسه وللمحيطين به وللنظام السياسي المسير لشؤونه.

يتبن من خلال العبارات الثلاثة السابقة(24)، (25)، (26) وجود إتجاه سلبى ضعيف نحو البعد الثاني من أبعاد قيم الإنتماء وهو ما يؤكد المتوسط الحسابي المقدر ب: 2.10 والبال على ممارسة ضعيفة لقيمة الإنتماء لدى طلبة الجامعة عينة الدراسة.

3.2.1.2 البعد الثالث: الشعور بالذات والمكانة الاجتماعية

العبارة رقم (27): أجد مكانتي الاجتماعية بإنتمائي لهذا النظام السياسي.

جاءت هذه العبارة في المرتبة الأولى من بين العبارات الدالة على قيمة الإلتناء للبعد الثالث بمتوسط حسابي قدر ب: 2.33.

حيث تمركزت أعلى نسب الإجابة عند البدائل السلبية فتمثلت أعلى نسبة إجابة عند البديل 'أحيانا' بنسبة قدرت ب: 35.43%، تلتها في المرتبة الثانية وبنسبة أقل قدرت ب: 27.35% أفادو بأنهم 'أحيانا' ما يجدون مكانتهم بإنتمائهم للنظام السياسي، تلتها في المرتبة الثالثة وبنسبة تقدر ب: 19.28% أفادو بأنهم 'نادرا' ما يجدون مكانتهم الاجتماعية بإنتمائهم لهذا النظام السياسي، بينما أقل النسب كانت للبدائل الإيجابية للعبارة حيث أفاد 13.01% من الطلبة المبحوثين بأنهم 'غالبا' ما يجدون لهم مكانة اجتماعية بإنتمائهم لهذا النظام السياسي، لتكون أضعف نسبة إجابة عند البديل 'دائما' بنسبة قدرت ب: 04.93%.

يتبين من خلال النتائج السابقة وجود إتجاه سلبي ضعيف للطلبة عينة الدراسة نحو العبارة وهو ما يؤكد المتوسط الحسابي ذا الإتجاه السلبي الضعيف والمقدر ب: 2.33، ومنه يمكن لنا القول بناء على هذه العبارة كواحد من مؤشرات قيمة الإلتناء للبعد الثالث، وجود درجة ممارسة ضعيفة لقيمة الإلتناء بين الطلبة عينة الدراسة.

فالشعور بالمكانة والأمن لا يمكن أن يتحقق للأفراد إلا من خلال الجماعة؛ وذلك لأن السلوك الإنساني لا يكتسب معناه إلا في موقف اجتماعي، إضافة إلى أن هذه الجماعة تقدم للفرد مواقف عديدة يستطيع من خلالها أن يظهر فيها مهاراته وقدراته، علاوة على أن شعور الفرد بالرضا الذي يستمد من إنتمائه للجماعة يتوقف على الفرص التي تتاح له كي يلعب دوره بوصفه عضواً من أعضائها¹، فالطالب الجامعي كغيره من أفراد المجتمع الجزائري يكتسب العديد من السلوكات الاجتماعية من خلال المواقف الاجتماعية التي يتعرض لها مع عديد الجماعات المحيطة به والتي له علاقة بها والتي منها النظام السياسي بمؤسساته القريبة منه كواحدة من الجماعات الاجتماعية، كما يمكن لنا القول أن ضعف الشعور بالمكانة الاجتماعية بالإلتناء لهذا

¹ - مهدي محمد القصاص: مرجع سبق ذكره.

النظام السياسي، يمكن إرجاعه لغياب أو قلة الفرص التي يفترض أن يتيحها النظام السياسي للأفراد حتى يكون له دور محدد بوصفه جزءا من أجزاء المجتمع الجزائري.

العبارة رقم (28): أعتقد أنني راض عما تقدمه لي مؤسسات النظام السياسي.

جاء ترتيب هذه العبارة في المرتبة الثالثة من بين العبارات الدالة على ممارسة

قيمة الإنتماء لدى طلبة الجامعة عينة الدراسة بمتوسط حسابي قدر بـ: 2.29 بين عبارات البعد الثالث.

حيث كانت أعلى نسبة إجابات الطلبة في الإتجاه السلبي للبدائل بنسب متقاربة؛ فكانت أعلى نسبة إجابة عند البديل 'أبدا' قدرت بـ: 31.39%، تلتها المرتبة الثانية البديل 'أحيانا' بنسبة مقدرة بـ: 29.15%، ليكون في المرتبة الثالثة إختيار البديل 'نادرا' بنسبة لا تقل بكثير النسبة السابقة والمقدرة بـ: 25.56%، بينما جاء البديلين الإجابيين في المراتب الأخيرة حيث جاء في المرتبة الرابعة إختيار البديل 'غالبا' بنسبة قدرت بـ: 10.76%، وبأضعف نسبة إجابة كانت للبديل 'دائما' والمقدرة بـ: 03.14%.

من خلال هذه النسب يمكن لنا أن نقول وجود إتجاه سلبي محايد نحو هذه العبارة من طرف الطلبة عينة الدراسة وذلك ما نتبينه من خلال أخذ البديلين السلبيين 'أبدا' و'نادرا' مع إضافة البديل الحيادي أعلى نسبة بمجموع قدر بـ: 85.54% مقابل نسبة 13.90% فقط مجموع البدائل الإيجابية 'دائما' و'غالبا'.

وبناء على ما سبق يمكن لنا أن نستنتج وجود درجة ممارسة ضعيفة لقيمة الإنتماء لدى الطلبة من خلال هذا المؤشر، والذي يؤكد المتوسط الحسابي لهذه العبارة والذي قدر بـ: 2.29، وهو ما يشير إلى أن رضى الطلبة عينة الدراسة كجزء من أفراد الجزائري ضعيف بينهم إتجاه ما تقدمه لهم مؤسسات النظام السياسي.

العبرة رقم (29): أثق بمؤسسات النظام السياسي التي أنتمي إليها.

يتبين من خلال الجدول رقم (17) أن العبرة أثق بمؤسسات النظام السياسي التي أنتمي إليها جاءت هذه العبرة في المرتبة الأولى من بين العبارات الدالة على قيمة الإنتماء في البعد الثالث بمتوسط حسابي قدر بـ: 02.26.

كما يتبين من خلال الجدول رقم (17) أن أعلى النسب كانت سلبية إتجاه العبرة حيث قدرت بـ: 35.87% للبدل 'أبداً' ونسبة متساوية قدرت بـ: 26.91% كانت إختيار الطلبة للبدلين السلبي 'نادرا' والحيادي 'أحيانا'؛ بينما أقل النسب كانت للبدلين الإيجابيين 'غالبا' بنسبة مقدرة بـ: 07.17%، أقل نسبة للبدل 'دائما' مقدرة بـ: 03.14%.

من خلال ما سبق يمكن لنا الإستنتاج بان للطلبة عينة الدراسة إتجاه سلبي ضعيف نحو هذه العبرة كمؤشر من مؤشرات درجة ممارسة قيمة الإنتماء في البعد الثالث، والذي يتضح من خلاله وجود درجة ممارسة ضعيفة لهذه القيمة بناء على هذا المؤشر وهو ما يؤكد المتوسط الحسابي السلبي الضعيف لها والمقدر بـ: 2.15.

إذ يعد مفهوم الثقة أحد المفاهيم المهمة في بناء المجتمعات وبالأخص الثقة بين المسيرين لشؤون المجتمع وباقي الأفراد، وهو أحد المكونات والمؤشرات الأساسية الدالة على وقيمة الإنتماء، على إعتبار أنها سمة مجتمعية وليست فردية، حيث يشارك الأفراد ويستفيدون من ثقافة الثقة أو من المؤسسات الاجتماعية والسياسية التي تعزز سلوك الثقة، وهو ما يشكل لديهم التفاؤل بشأن المستقبل، هذه الثقة التي تنطوي على قيام أفراد المجتمع بعملية تقييم للقيم الأخلاقية والصفات المرتبطة بكل من المؤسسة السياسية والقادة السياسيين؛ وبحث الفرد في الثقة السياسية المبنية على أساس نفسي عن الإخلاص والصدق في الشخصية، والتي تظهر من خلال الخطب في المناسبات العامة وسلوك قادتهم السياسيين¹.

كما أكدت العديد من الدراسات على أن الثقة لا تنشأ ولا تعمل في فراغ، حيث تشير الثقة الاجتماعية إلى ثقة المواطنين في بعضهم بعضا كأعضاء في الوحدة الاجتماعية، والتي لا تنفصل عن مفهوم الثقة في النظام السياسي والتي يقصد بها ذلك الجانب من بنية الثقة الذي

¹- Warren (E. M.): **Democracy and Deceit Regulating Appearances of Corruption**, American Journal of Political Science, VOL 50, NO 1, January 2006, PP.120-130.

يوجد بين الأفراد ومؤسسات النظام السياسي¹، فنقص هذه الثقة يكون له إنعكاس على قيم أفراد المجتمع والتي من أهمها وأكثرها تأثر بهذا النقص قيمة الإنتماء، فإندام الثقة ينتج عنه حالة من العداء تجاه القادة السياسيين والاجتماعيين ومؤسسات النظام السياسي.

العبارة رقم(30): أعتقد أنه بإمكانني تحقيق طموحاتي وفقا لما يقدمه لي النظام السياسي. يتبين من الجدول رقم(17): أن هذه العبارة جاءت في المرتبة الثانية من بين العبارات الدالة علي درجة ممارسة قيمة الإنتماء بين طلبة الجامعة عينة الدراسة كمؤشر من مؤشرات البعد الثالث بمتوسط حسابي قدر ب: 2.31.

حيث توزعت نسب الإجابة بين البدائل الخمس بدرجات متقاربة أحيانا ومتباينة أحيانا أخرى، حيث كانت أعلى نسبة للبديل 'أبدا' بنسبة قدرت ب: 34.08%، تلتها في المرتبة الثانية وبنسبة 26.01% إجابة الطلبة بأن إعتقادهم بأنه 'نادرا' ما يمكنهم تحقيق طموحاتهم وفقا لما يقدمه لهم النظام السياسي، وبنسبة لا تقل عنها بكثير مقدرة ب: 22.42% منهم يعتقدون بأنهم 'أحيانا' فقط يمكنهم تحقيق تحقيق طموحاتهم وفقا لما يقدمه النظام السياسي لهم، بينما توزعت أقل النسب عند البدائل الإيجابية للعبارة إذ جاء البديل 'غالبا' في المرتبة الرابعة بنسبة إختيار قدرت ب: 09.87% من الطلبة عينة الدراسة، وبأقل نسبة ترتب البديل 'دائما' في المرتبة الخامسة والأخيرة بنسبة قدرت ب: 07.62%

يمكن لنا الإستنتاج بناءا على النسب السابقة بأن طلبة الجامعة عينة الدراسة لديهم إتجاه سلبي ضعيف نحو هذا المؤشر من بين مؤشرات قيم الإنتماء، وهو يدل على ممارسة طلبة الجامعة عينة الدراسة لقيمة الإنتماء بدرجة ضعيفة بناءا على هذا المؤشر، وهو ما يؤكد المتوسط الحسابي لهذه العبارة والمقدر ب: 2.31، حيث 17.49% فقط هي نسبة الطلبة الذين يرون أنهم بإمكانهم تحقيق طموحاتهم وفقا لما يقدمه هذا النظام السياسي بإتجاه إيجابي بين البديلين 'دائما' و'غالبا' في المقابل 60.09% يرون عكس ذلك بإختيارهم للبديلين السلبيين 'نادرا' و'أبدا'.

¹- وفاء داود: حول معنى ومؤشرات الثقة السياسية، من موقع:

<http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=749756&eid=5608> 12:41، 2013-02-15، 4h.

2 2 1. المحور الثاني: دور مؤسسات النظام السياسي في تفعيل قيم المواطنة والإنتماء

1 2 2 1. دور مؤسسات النظام السياسي في تفعيل قيم المواطنة

1 1 2 2 1. البعد الأول: المدخلات

جدول رقم (18): بين دور مؤسسات النظام السياسي في تفعيل قيم المواطنة

الرتبة	المتوسط الحسابي	المجموع	درجة الممارسة					العبارات	رقم العبارة
			أبدا	نادرا	أحيانا	غالبا	دائما		
08	2.35	223	61	60	74	19	09	ك %	.11 تتعامل مؤسسات النظام السياسي باحترام مع أفراد المجتمع أثناء تحقيق مطالبهم.
		100	27.35	26.91	33.18	08.52	04.04		
06	2.65	223	33	66	80	33	11	ك %	.12 تحافظ مختلف مؤسسات النظام السياسي على حريات أفراد المجتمع.
		100	14.80	29.60	35.87	14.80	04.93		
04	2.86	223	40	42	76	38	27	ك %	.13 لا نلاحظ وجود خصوصية في تعامل مؤسسات النظام السياسي مع مختلف الأفراد في تحقيق مطالبهم.
		100	17.94	18.83	34.08	17.04	12.11		
01	3.30	223	33	23	61	56	50	ك %	.14 تعاملي مع مؤسسات النظام السياسي يزيد في معارفي بالجوانب السياسية.
		100	14.80	10.31	27.36	25.11	22.42		
03	2.99	223	52	35	42	50	44	ك %	.15 اتصالي المتكرر بمؤسسات النظام السياسي بنمي عندي الشعور بالواجب الوطني
		100	23.32	15.70	18.83	22.42	19.73		
02	3.18	223	42	27	49	58	47	ك %	.16 تساعدني مؤسسات النظام السياسي على إدراك حقوقي.
		100	18.83	12.11	21.97	26.01	21.08		
05	2.82	223	41	42	72	50	18	ك %	.17 تراعي مؤسسات النظام السياسي عادات وتقاليد المجتمع في تنفيذها لقراراتها.
		100	18.39	18.83	32.29	22.42	08.07		
10	2.24	223	77	55	58	27	06	ك %	.18 تفتح لي مؤسسات النظام السياسي مسارات متعددة للنقد الإيجابي
		100	34.53	24.66	26.01	12.11	02.69		
09	2.28	223	60	65	78	15	05	ك %	.19 تساعد مؤسسات النظام السياسي كل أفراد المجتمع في حل المشكلات والصعوبات التي تواجههم.
		100	26.90	29.15	34.98	06.73	02.24		
07	2.64	223	40	57	79	37	10	ك %	.20 تعزز مؤسسات النظام السياسي قيم التضامن بين أفراد المجتمع.
		100	17.94	25.56	35.43	16.59	4.48		
2.87		الدرجة الكلية لدور مؤسسات النظام السياسي في تفعيل قيم المواطنة							

العبرة رقم (14): تعاملي مع مؤسسات النظام السياسي يزيد في معارفي بالجوانب السياسية.

من خلال الجدول رقم (18) نتبين أن هذه العبارة جاءت في المرتبة الأولى من بين العبارات المؤشرة على دور مؤسسات النظام السياسي في تفعيل قيم المواطنة لدى الطالب الجامعي في البعد الأول، حيث أفاد حوالي 74.89% من خلال هذه العبارة أن لمؤسسات النظام السياسي دور في تفعيل قيم المواطنة لدى الطالب الجامعي كغيره نت أفراد المجتمع، حيث أفاد 27.36% بأنهم 'أحياناً' ما يزيد تعاملهم مع مؤسسات النظام السياسي من معارفهم في الجوانب السياسية، تلتها في المرتبة الثانية وبنسبة قدرت بـ: 25.11%، وفي المرتبة الثالثة كانت إجابة الطلبة عينة الدراسة بأن تعاملهم مع مؤسسات النظام السياسي يزيد 'دائماً' من معارفهم في الجوانب السياسية، بينما أقل النسب كانت لإجابة الطلبة بأن تعاملهم مع مؤسسات النظام السياسي لا يزيد 'أبداً' من معارفهم السياسية بنسبة 14.80%، وبنسبة لا تقل بكثير عن السابقة قدرت بـ: 10.31% أفاد الطلبة عينة الدراسة بأنهم 'نادراً' فقط ما يزيد تعاملهم مع مؤسسات النظام السياسي معارفهم بالجوانب السياسية.

من خلال ما سبق يمكن لنا أن نستنتج وجود إتجاه محايد يميل إلى الإيجابية لطلبة الجامعة عينة الدراسة نحو هذا المؤشر وهو ما يدل عليه المتوسط الحسابي لهذه العبارة والمقدر بـ: 3.30، وهو ما يمكن أن نستنتج من خلاله أن للنظام السياسي دور متوسط من خلال هذا المؤشر في تفعيل قيم المواطنة.

وذلك لأن الأنظمة السياسية على اختلافها تحاول أن تؤثر في التنشئة السياسية للفرد من خلال إستهداف أفكاره عن طريق غرس معلومات وقيم وممارسات يستطيع من خلالها تكوين مواقف واتجاهاته الفكرية والأيدلوجية التي تؤثر في سلوكه السياسي من خلال تعامل الفرد مع مؤسسات النظام السياسي، هذا السلوك يلعب دوراً في فاعلية الفرد السياسية في المجتمع، لذلك تلجأ الأنظمة السياسية الحاكمة الى خلق قيم وأيدلوجيات مقبولة ومشروعة لها في عيون شعوبها.¹

¹ - ناجي الغزي: دور مؤسسات المجتمع المدني في التنشئة السياسية دراسة تحليلية، من موقع:

<http://www.najialghezi.com/index.php/>, 11/03/2013, 18:17H

العبرة رقم (15): إتصالي المتكرر بمؤسسات النظام السياسي ينمي عندي الشعور بالواجب الوطني.

يتبين من الجدول رقم (18): أن هذه العبارة جاءت في المرتبة الثالثة من بين العبارات الدالة على دور مؤسسات النظام السياسي في تفعيل قيم المواطنة لدى الطالب الجامعي كمؤشر من مؤشرات البعد الأول بمتوسط حسابي قدر بـ: 2.99.

حيث توزعت نسب الإجابة بين البدائل الخمس بدرجات متقاربة حيث كانت أعلى نسبة للبديل 'أبدا' بنسبة قدرت بـ: 23.32%، تلتها في المرتبة الثانية وبنسبة 22.42% إجابة الطلبة بأن إعتقادهم بأنه 'غالبا' ما يمكنهم إتصالهم بمؤسسات النظام السياسي من تنمية شعورهم بالواجب إتجاه الوطن، وبنسبة لا تقل عنها بكثير مقدرة بـ: 19.73% منهم يعتقدون بأن إتصالهم المتكرر بمؤسسات النظام السياسي 'دائما' ينمي عندهم الشعور بالواجب الوطني،

بينما جاء البديل 'أحيانا' في المرتبة الرابعة بنسبة إختيار قدرت بـ: 18.83% من الطلبة عينة الدراسة، وبأقل نسبة ترتب البديل 'نادرا' في المرتبة الخامسة والأخيرة بنسبة قدرت بـ: 07.62%

يمكن لنا الإستنتاج بناء على النسب السابقة بأن طلبة الجامعة عينة الدراسة لديهم إتجاه محايد يميل إلى الإيجابية نحو هذا المؤشر من بين مؤشرات دور مؤسسات النظام السياسي في تفعيل قيم المواطنة لدى الطالب الجامعي للبعد الأول، وهو يدل على الدور المتوسط الذي يلعبه النظام السياسي في تفعيل قيم المواطنة بناء على هذا المؤشر، وهو ما يؤكد المتوسط الحسابي لهذه العبارة والمقدر بـ: 2.99، حيث 49.02% فقط هي نسبة الطلبة الذين يرون النظام السياسي 'نادرا' و'أبدا' لا يساهم في تفعيل قيم المواطنة بإتجاه سلبي في المقابل 84.15% يرون عكس ذلك بإختيارهم للبديلين الإيجابيين 'دائما' و'غالبا' والبديل الحيادي 'أحيانا'.

العبارة رقم (16): تساعدني مؤسسات النظام السياسي على إدراك حقوقي.

يتبين من خلال الجدول رقم(18) أن العبارة 'تساعدني مؤسسات النظام السياسي على إدراك حقوقي' جاءت في المرتبة الثانية من بين العبارات الدالة على دور مؤسسات النظام السياسي في تفعيل قيم المواطنة لدى الطالب الجامعي كمؤشر من مؤشرات البعد الأول بمتوسط حسابي قدر بـ: 3.18.

كما يتبين أن أعلى النسب كانت إيجابية إتجاه العبارة حيث قدرت أعلى نسبة بـ: 26.01% للبديل 'غالبا' بينما ونسبة لا تقل بكثير عن السابقة قدرت بـ: 21.97% من الطلبة المبحوثين كانت إجاباتهم بأنهم 'أحيانا' فقط تساعدهم مؤسسات النظام السياسي على إدراك حقوقهم، وبنفس النسبة تقريبا أجابة 21.08% من الطلبة بأن مؤسسات النظام السياسي تساعدهم 'دائما' على إدراك حقوقهم، بينما كانت أقل نسب الإجابة للاختيارات السلبية حيث أجب 18.83% من المبحوثين بأن مؤسسات النظام السياسي لا تساعدهم 'أبدا' على إدراك، في حين أجب 12.11% من الطلبة عينة الدراسة بأنه 'نادرا' تساعدهم مؤسسات النظام السياسي على إدراك حقوقهم.

من خلال ما سبق يمكن لنا الإستنتاج بأن للطلبة عينة الدراسة إتجاه إيجابي ضعيف نحو هذه العبارة الدالة على دور مؤسسات النظام السياسي في تفعيل قيم المواطنة لدى الطالب الجامعي كمؤشر من مؤشرات البعد الأول، والذي يتضح من خلاله أن لمؤسسات النظام السياسي دور في تفعيل قيم المواطنة بناء على هذا المؤشر وهو ما يؤكد المتوسط الحسابي بإتجاهه الإيجابي والمقدر بـ: 3.18.

العبارة رقم (18): تفتح لي مؤسسات النظام السياسي مسارات متعددة للنقد الإيجابي.

يتبين من خلال الجدول رقم(18) أن هذه العبارة ترتبت في المرتبة الأخيرة من بين العبارات الدالة على دور مؤسسات النظام السياسي في تفعيل قيم المواطنة بمتوسط حسابي قدر بـ: 2.24.

حيث توزعت أعلى نسب الإجابة على البدائل السلبية، حيث كانت أعلى نسبة مقدرة بـ: 34.53% للبديل 'أبدا'، تلتها في المرتبة الثانية ونسبة قدرت بـ: 26.01% من الطلبة عينة

الدراسة أفادو بأن مؤسسات النظام السياسي 'أحيانا' فقط ما تفتح لهم مسارات للنقد، تلتها في المرتبة الثالثة وبنسبة لا تقل عنها بكثير قدرت بـ: 24.66% إجابة الطلبة بأنهم 'نادرا' ما تفتح لهم مؤسسات النظام السياسي مسارات للنقد، بينما كانت أقل نسب الإجابة عند البدائل السلبية لهذه العبارة بنسب قدرت على التوالي بـ: 12.11% إختارو البديل 'غالبا'، وبأقل نسبة قدرت بـ: 02.69% إختارو البديل دائما.

من خلال النسب السابقة يمكن لنا أن نقول أن الطلبة عينة الدراسة لهم إتجاه سلبي نوح فتح مؤسسات النظام السياسي مسارات النقد الإيجابي لهم، وهو ما يؤكد المتوسط الحسابي لهذه العبارة والمقدر بـ: 2.24 وهو ما يدل على الدور الضعيف الذي يلعبه النظام السياسي في تفعيل قيم المواطنة من خلال هذا المؤشر.

العبارة رقم (20): تعزز مؤسسات النظام السياسي قيم التضامن بين أفراد المجتمع.

جاء ترتيب هذه العبارة في المرتبة الرابعة من بين العبارات الدالة على دور

مؤسسات النظام السياسي في تفعيل قيم المواطنة بمتوسط حسابي قدر بـ: 2.64.

حيث كانت أعلى نسبة إجابات الطلبة بين الإتجاه المحايد والإتجاه السلبي للبدائل؛ فكانت أعلى نسبة إجابة عند البديل الحيادي 'أحيانا' قدرت بـ: 35.43%، تلتها المرتبة الثانية البديل السلبي 'نادرا' بنسبة مقدر بـ: 25.56%، ليكون في المرتبة الثالثة إختيار البديل 'أبدا' بنسبة مقدر بـ: 17.94%، بينما جاء البديلين الإيجابيين في المراتب الأخيرة حيث جاء في المرتبة الرابعة إختيار البديل 'غالبا' بنسبة قدرت بـ: 16.59%، وبأضعف نسبة إجابة كانت للبديل 'دائما' والمقدر بـ: 04.48%.

من خلال هذه النسب يمكن لنا أن نقول وجود إتجاه محايد يميل إلى السلبية نحو هذه العبارة من طرف الطلبة عينة الدراسة وذلك ما نتبينه من خلال أخذ البديلين السلبيين 'أبدا' و'نادرا' مع إضافة البديل الحيادي أعلى نسبة بمجموع قدر بـ: 78.93% مقابل نسبة 20.07% فقط مجموع البدائل الإيجابية 'دائما' و'غالبا'.

وبناء على ما سبق يمكن لنا أن نستنتج الدور المتوسط الذي يلعبه النظام السياسي في تفعيل قيم المواطنة لدى الطلبة من خلال هذا المؤشر، والذي يؤكد المتوسط الحسابي لهذه العبارة والذي قدر ب: 2.64.

يتبين من خلال العبارات السابقة (14)، (15)، (16)، (18)، (20) وجود اتجاه محايد للطلبة عينة الدراسة نحو العبارات الدالة على دور مؤسسات النظام السياسي في تفعيل قيم المواطنة بمتوسط حسابي قدر ب: 2.64 والذال على الدور المتوسط الذي يلعبه النظام السياسي في تفعيل قيم المواطنة.

2 1 2 2 1. البعد الثاني: المخرجات

العبارة رقم (11): تتعامل مؤسسات النظام السياسي بإحترام مع أفراد المجتمع أثناء تحقيق مطالبهم.

جاءت هذه العبارة في المرتبة الرابعة من بين العبارات الدالة على دور المؤسسات النظام السياسي في تفعيل قيم المواطنة للبعد الثاني بمتوسط حسابي قدر ب: 2.35.

ويتبين من خلال الجدول رقم (18) توزع أعلى نسب الإجابة بين البديل الحيادي 'أحيانا' والبديلين السلبيين 'أبدا' و'أحيانا'، حيث أفاد وبأعلى نسبة قدرت ب: 33.18% بأنهم 'أحيانا' ما تتعامل مؤسسات النظام السياسي بإحترام مع أفراد المجتمع أثناء تحقيق مطالبهم، وجاء في المرتبة الثانية وبنسبة 27.35% من الطلبة عينة الدراسة أفادو بأن مؤسسات النظام السياسي لا تتعامل 'أبدا' بإحترام مع أفراد المجتمع أثناء تحقيق مطالبهم، وبنفس التوجه أجاب 26.91% منهم أنه 'نادرا' ما يكون ذلك، بينما كانت أقل نسب الإجابة للبديلين الإيجابيين لهذه العبارة تمثلت في 'غالبا' بنسبة 08.52%؛ و'دائما' بأقل نسبة إجابة قدرت ب: 04.04%.

وبناء على ما سبق يمكن لنا أن نستنتج الدور الضعيف الذي يلعبه النظام السياسي في تفعيل قيم المواطنة لدى الطلبة من خلال هذا المؤشر، والذي يؤكد المتوسط الحسابي لهذه العبارة والذي قدر ب: 2.35.

العبارة رقم (12): تحافظ مختلف مؤسسات النظام السياسي على حريات أفراد المجتمع. من خلال الجدول رقم (18) يتضح اننا أن هذه العبارة جاءت في المرتبة الثالثة من بين العبارات الدالة على دور مؤسسات النظام السياسي في تفعيل قيم المواطنة للبعد الثاني بمتوسط حسابي قدر بـ: 2.65.

حيث توزعت إجابات الطلبة عينة الدراسة على البدائل الخمسة المتاحة للعبارة، حيث كانت أعلى نسبة إجابة عند البديل الحيادي 'أحيانا' بنسبة 35.87%، وجاء في المرتبة الثانية إختيار البديل السلبي للعبارة 'نادرا' بنسبة 29.60%، بينما في المرتبة الثالثة تساوت إجابات الطلبة بين البديلين السلبي 'أبدا' والإيجابي 'غالبا' بنسبة إجابة قدرت بـ: 14.80% لكليهما في حين ترتب البديل الإيجابي 'دائما' في المرتبة الخامسة ولأخيرة بنسبة إختيار من الطلبة قدرت بـ: 04.93%.

من خلال هذه النسب يمكن لنا أن نستنتج الإتجاه المحايد للطلبة عينة الدراسة نحو محافظة مؤسسات النظام السياسي على حريات أفراد المجتمع، وهو ما يؤكد المتوسط الحسابي الدال للعبارة والمقدر بـ: 2.65 وبناء على ما سبق يمكن لنا القول بوجود ممارسة وبناء على ما سبق يمكن لنا أن نستنتج الدور المتوسط الذي يلعبه النظام السياسي في تفعيل قيم المواطنة لدى الطلبة من خلال هذا المؤشر، والذي يؤكد المتوسط الحسابي لهذه العبارة والذي قدر بـ: 2.65.

العبارة رقم (13): لا نلاحظ وجود خصوصية في تعامل مؤسسات النظام السياسي مع مختلف الأفراد في تحقيق مطالبهم.

يتبين لنا من خلال الجدول رقم (18) أن هذه العبارة جاءت في الترتيب الأول من بين العبارات الدالة على دور مؤسسات النظام السياسي في تفعيل قيم المواطنة للبعد الثاني بأعلى متوسط حسابي قدر بـ: 2.86.

كما يتبين من خلال الجدول (18) أن أعلى نسبة إختيار بديل من البدائل الخمس المطروحة تمركزت عند البديل الحيادي 'أحيانا' بنسبة إجابة قدرت بـ: 34.08%، بينما جاء في المرتبة الثانية وبنسبة تقارب نصف السابقة قدرت بـ: 18.83% للبديل السلبي 'نادرا'، وبنسبة

لا تقل عن السابقة بكثير جاء في المرتبة الثالثة وبالتساوي إختيار الطلبة للبدلين السلبي 'أبدا' والإيجابي 'غالبا' بنسبة مقدرة بـ: 17.94%؛ ليبقى في المرتبة الأخير إختيار الطلبة للبدل الإيجابي 'دائما' بنسبة قدرت بـ: 12.11%.

من خلال ما سبق يتضح الإتجاه المحايد للطلبة عينة الدراسة إتجاه هذا المؤشر وهو ما يؤكد المتوسط الحسابي الدال والمقدر بـ: 2.86 والذي يشير للدور المتوسط الذي يلعبه النظام السياسي في تفعيل قيم المواطنة لدى الطلبة من خلال هذا المؤشر.

العبرة رقم (17): تراعي مؤسسات النظام السياسي عادات وتقاليد المجتمع في تنفيذها لقراراتها.

من خلال الجدول رقم (18) يتضح أن العبرة رقم 17 جاءت في الترتيب الثاني من بين العبارات الدالة على دور مؤسسات النظام السياسي في تفعيل قيم المواطنة للبعد الثاني بمتوسط حسابي قدر بـ: 2.82.

حيث توزعت إجابات الطلبة عينة الدراسة بين بنسب متفاوتة بين البدائل الخمس للعبرة، إذ تمركزت أعلى نسبة عند إختيار عند البديل الحيادي 'أحيانا' بأعلى نسبة قدرت بـ: 32.29%، تلتها في المرتبة الثانية إختيار البديل الإيجابي 'غالبا' بنسبة قدرت بـ: 22.42% ليتساوى بالتقريب في المرتبة الثالثة إختيار الطلبة للبدلين الحياديين 'أدا' و'أحيانا' بنسب قدرت على التوالي بـ: 18.83% للبدل الأول ونسبة 18.39% للبدل الثاني، ليكون بذلك الترتيب الخامس والأخير لإختبار الطلبة للبدل الإيجابي 'غالبا' كإجابة لهذا المؤشر بنسبة إجابة قدرت بـ: 08.07% كأقل نسبة إختيار.

بناء على النسب السابقة لإجابات الطلبة حول مدى مراعات مؤسسات النظام السياسي لعادات وتقاليد المجتمع في تنفيذها لقراراتها يتضح لنا الإتجاه المحايد للطلبة عينة الدراسة نحو هذه العبرة وهو ما يؤكد المتوسط الحساب الدال والمقدر بـ: 2.82 وهو ما يدل على الدور المتوسط الذي يلعبه النظام السياسي في تفعيل قيم المواطنة لدى الطلبة من خلال هذا المؤشر.

العبارة رقم (19): تساعد مؤسسات النظام السياسي كل أفراد المجتمع في حل المشكلات والصعوبات التي تواجههم.

يتبين من الجدول رقم (18): أن هذه العبارة جاءت في المرتبة الخامسة من بين العبارات الدالة على دور مؤسسات النظام السياسي في تفعيل قيم المواطنة للبعد الثاني بمتوسط حسابي قدر بـ: 2.82.

حيث توزعت نسب الإجابة بين البدائل الخمس بدرجات متفاوتة حيث كانت أعلى نسب الإجابة عند البديل الحيادي 'أحيانا' بنسبة قدرت بـ: 34.98%؛ وفي المرتبة الثانية كانت لإختيار البديل السلبي 'نادرا' بنسبة قدرت بـ: 29.15%، تلتها في المرتبة الثالثة بنسبة لا تقل بكثير عن السابقة قدرت بـ: 26.09% كان إختيار الطلبة عينة الدراسة للبديل 'أبدا'، بينما في المرتبتين الأخيرتين كان إختيار الطلبة عينة الدراسة للبدائل الإيجابية للعبارة بأقل نسب الأختيار مقدره على التوالي بـ 06.73% للبديل 'غالبا' وبأقل نسبة البديل 'دائما' بنسبة مقدره بـ: 02.24%، يتضح من خلال هذه النسب الإتجاه السلبي نحو العبارة وهو ما يدل عليه مجموع نسبة الإجابة للبدولين السلبيين 'نادرا' و'أبدا' بنسبة مقدره بـ: 56.05% بالمقابل المجموع الضعيف لإختيار البديلين الإيجابيين 'دائما' و'غالبا' المقدر بـ: 08.97%.

يمكن لنا الإستنتاج بناء على النسب السابقة بأن طلبة الجامعة عينة الدراسة لديهم إتجاه سلبي ضعيف نحو هذا المؤشر من بين مؤشرات الدالة على دور النظام السياسي في تفعيل قيم المواطنة لدى الطلبة، وهو يدل على الدور الضعيف الذي يلعبه النظام السياسي في تفعيل قيم المواطنة لدى الطلبة من خلال هذا المؤشر، ما يؤكد المتوسط الحسابي لهذه العبارة والمقدر بـ: 2.28.

يتبين من خلال العبارات السابقة (11)، (12)، (13)، (17)، (19) وجود إتجاه سلبي ضعيف للطلبة عينة الدراسة نحو العبارات الدالة على دور مؤسسات النظام السياسي في تفعيل قيم المواطنة بمتوسط حسابي قدر بـ: 2.59 والدال على الدور الضعيف الذي يلعبه النظام السياسي في تفعيل قيم المواطنة من خلال البعد الثاني.

2 2 2 1. دور مؤسسات النظام السياسي في تفعيل قيم الإنتماء

1 2 2 2 1. البعد الأول: المدخلات

الجدول رقم (19): يوضح دور مؤسسات النظام السياسي في تفعيل قيم الإنتماء

الرتبة	المتوسط الحسابي	المجموع	درجة الممارسة					ك	العبارة	رقم العبارة
			أبدا	نادرا	أحيانا	غالبا	دائما			
10	1.88	223	107	60	37	13	06	ك	يمكن كل أفراد المجتمع من الحصول على السكن من طرف مؤسسات النظام السياسي بفرص متساوية.	.31
		100	47.98	26.91	16.59	05.83	02.69	%		
07	2.06	223	77	76	52	16	02	ك	أعتقد أنني أتمكن من الحصول على كل حقوقي من مؤسسات النظام السياسي.	.32
		100	34.52	34.08	23.32	07.17	0.91	%		
02	2.60	223	30	68	91	30	04	ك	المعلومات التي تقدمها مؤسسات النظام السياسي لها قدر من الصحة.	.33
		100	13.45	30.49	40.81	13.45	01.80	%		
05	2.34	223	69	45	78	26	05	ك	تتخذ مؤسسات النظام السياسي قرارات تجعلني أفتخر باتمائي لها.	.34
		100	30.94	20.18	34.98	11.66	02.24	%		
06	2.33	223	65	56	74	20	08	ك	تمثل مؤسسات النظام السياسي إطارا مرجعيا أساسيا لتشكيل ما أعتقد به.	.35
		100	29.15	25.11	33.18	08.97	03.59	%		
09	1.92	223	104	58	40	16	05	ك	تقدم مؤسسات النظام السياسي مصلحة الجماعة على مصالحهم الخاصة.	.36
		100	46.64	26.01	17.94	07.17	02.24	%		
08	1.96	223	93	64	50	14	02	ك	تتعامل مؤسسات النظام السياسي بالعدل بين مختلف أفراد المجتمع.	.37
		100	41.70	28.70	22.42	06.28	0.90	%		
04	2.35	223	63	53	77	25	05	ك	أعتقد أنني في مأمن اجتماعي بتواجدي في ظل هذا النظام السياسي.	.38
		100	28.25	23.77	34.53	11.21	02.24	%		
03	2.56	223	59	44	67	41	12	ك	انتمائي للنظام السياسي يعطيني دافع للعمل البناء.	.39
		100	26.46	19.73	30.04	18.39	05.38	%		
01	3.73	223	38	19	26	21	119	ك	استخدام اللغة الفرنسية في خطابات المسؤولين يشعري بعدم اتئامهم للمجتمع الجزائري.	.40
		100	17.04	08.52	11.66	09.42	53.36	%		
2.37		الدرجة الكلية لدور مؤسسات النظام السياسي في تفعيل قيم الائتلاء								

العبارة رقم (35): تمثل مؤسسات النظام السياسي إطارا مرجعيا أساسيا لتشكيل ما أعتقد به. من خلال الجدول رقم (19) بتبين لنا أن هذه العبارة جاءت في المرتبة الثالثة من بين العبارات الدالة على دور مؤسسات النظام السياسي في تفعيل قيم الإنتماء لبعدها المدخلات، وذلك بمتوسط حسابي قدر بـ: 2.33.

حيث توزعت إجابات الطلبة عينة الدراسة بين البدائل الخمس المتاحة، إذ كانت أعلى نسب الإجابة بين البديل الحيادي 'أحيانا' بنسبة مقدرة بـ: 33.18% والبديلين السلبيين 'أبدا' بنسبة قدرت بـ: 29.15% والبديل 'نادرا' بنسبة لا تقل بكثير عن السابقة مقدرة بـ: 25.11%، بينما كانت أقل نسب الإجابة عند البديلين الإيجابيين 'غالبا' بنسبة تقدر بـ: 08.97% و'دائما' بنسبة تقدر بـ: 03.59%.

من خلال النسب السابقة يمكن لنا أن نستنتج الإتجاه السلبي للطلبة عينة الدراسة نحو إعتبار مؤسسات النظام السياسي كإطار مرجعي أساسي لتشكيل ما يعتقدون به وهو ما يؤكد المتوسط الحسابي الدال للعبارة والمقدر بـ: 2.33، وتؤكد أيضا النسبة المئوية لمجموع البديلين السلبيين 'نادرا' و'أحيانا' للعبارة والمقدر بـ: 54.26% بالمقابل مجموع إجابات الطلبة بإختيار البديلين الإيجابيين 'دائما' و'غالبا' قدر بـ: 12.56%.

وبناء على ما سبق يمكن لنا القول بأن لمؤسسات النظام السياسي دور ضعيف في تفعيل قيم الإنتماء لدى الطالب الجامعي بالإعتماد على هذا المؤشر.

العبارة رقم (38): أعتقد أنني في مأمن اجتماعي بتواجدي في ظل هذا النظام السياسي. بتبين لنا من الجدول رقم (19) أن هذه العبارة جاءت في المرتبة الثانية من بين العبارات الدالة على دور مؤسسات النظام السياسي في تفعيل قيم الإنتماء لبعدها المدخلات، وذلك بمتوسط حسابي قدر بـ: 2.35.

كما يتضح لنا من خلال نفس الجدول السابق؛ توزع إجابات الطلبة عينة الدراسة بين البدائل الخمس المتاحة بنسب متفاوتة، إذ كانت أعلى نسب الإجابة والمرتبة الأولى عند البديل الحيادي 'أحيانا' بنسبة قدرت بـ: 34.53%؛ تلاه في الترتيب في المرتبة الثانية والثالثة البديلين السلبيين 'أبدا' بنسبة قدرت بـ: 28.25% والبديل 'نادرا' بنسبة قدرت بـ: 23.77%، بينما كانت

أقل نسب الإجابة عند البديلين الإيجابيين 'غالبا' بنسبة مقدرة بـ: 11.21% وأقل نسبة إختيار كانت للبديل 'دائما' بنسبة قدرت بـ: 02.24%.

من خلال النسب السابقة يمكن لنا أن نستنتج وجود إعتقاد سلبي ضعيف للطلبة عينة الدراسة نحو الشعور بالأمان الإجتماعي في ظل النظام السياسي الحالي وهو ما يؤكد المتوسط الحسابي الدال للعبارة والمقدر بـ: 2.35، وهو ما تؤكد أيضا النسبة المئوية لمجموع البديلين السلبيين 'نادرا' و'أحيانا' للعبارة والمقدر بـ: 52.02% بالمقابل مجموع إجابات الطلبة بإختيار البديلين الإيجابيين 'دائما' و'غالبا' قدر بـ: 13.45%.

وبناء على ما سبق يمكن لنا القول بأن لمؤسسات النظام السياسي دور ضعيف في تفعيل قيم الإنتماء لدى الطالب الجامعي بالإعتماد على هذا المؤشر.

العبارة رقم (39): إنتمائي للنظام السياسي يعطيني دافع للعمل البناء.

بناء على معطيات الجدول رقم(19) يتضح لنا أن هذه العبارة جاءت في المرتبة الأولى من بين العبارات الدالة على دور مؤسسات النظام السياسي في تفعيل قيم الإنتماء لبعده المدخلات، وذلك بمتوسط حسابي قدر بـ: 2.56.

كما يتضح لنا من خلال نفس الجدول السابق؛ توزع إجابات الطلبة عينة الدراسة بين البدائل الخمس المتاحة بنسب متفاوتة أحيانا ومقاربة أحيانا أخرى، إذ تمثلت أعلى نسب الإجابة وفي المرتبة الأولى عند البديل الحيادي 'أحيانا' بنسبة قدرت بـ: 30.04%؛ تلاه في الترتيب في المرتبة الثانية البديل السلبي 'أبدا' بنسبة قدرت بـ: 26.46% و في المرتبة الثالثة البديل 'نادرا' بنسبة قدرت بـ: 19.73%، وبنسبة لا تختلف بكثير عن السابقة كان في المرتبة الرابعة إختيار الطلبة عينة الدراسة للبديل الإيجابي 'غالبا' بنسبة قدرت بـ: 18.39%؛ بينما كانت أقل نسب الإجابة عند البديل الإيجابي 'دائما' بنسبة مقدرة بـ: 05.38%.

من خلال النسب السابقة يمكن لنا أن نستنتج وجود إعتقاد سلبي ضعيف للطلبة عينة الدراسة نحو تشكل دافع للعمل من خلال الإنتماء للنظام السياسي الحالي، وهو ما يؤكد المتوسط الحسابي الدال للعبارة والمقدر بـ: 2.56، وهو ما تؤكد أيضا النسبة المئوية لمجموع البديلين

السلبين 'نادرا' و'أحيانا' للعبارة والمقدر بـ: 46.19% بالمقابل مجموع إجابات الطلبة بإختيار البديلين الإيجابيين 'دائما' و'غالبا' قدر بـ: 23.77%.

وبناء على ما سبق يمكن لنا القول بأن لمؤسسات النظام السياسي دور ضعيف في تفعيل قيم الإنتماء لدى الطالب الجامعي بالإعتماد على هذا المؤشر.

بناء على ماسبق ومن خلال الجدول رقم(19) وانطلاقا من تحليلنا للعبارات السابقة (35)، (38)، (39)، يتبين لنا وجود إتجاه سلبي للطلبة عينة الدراسة نحو العبارات الدالة على دور مؤسسات النظام السياسي في تفعيل قيم الإنتماء بمتوسط حسابي قدر بـ: 2.41 والبال على الدور الضعيف الذي يلعبه النظام السياسي في تفعيل قيم الإنتماء من خلال البعد الأول.

1 2 2 2 2. البعد الثاني: المخرجات

العبارة رقم (31): يتمكن كل أفراد المجتمع من الحصول على السكن من طرف مؤسسات النظام السياسي بفرص متساوية.

من خلال الجدول رقم(19) يتبين لنا أن هذه العبارة جاءت في المرتبة السابعة والأخيرة من بين العبارات الدالة على دور مؤسسات النظام السياسي في تفعيل قيم الإنتماء لبعد المخرجات، وذلك بمتوسط حسابي قدر بـ: 1.88.

كما يتضح لنا من خلال نفس الجدول السابق؛ توزع إجابات الطلبة عينة الدراسة بين البدائل الخمس المتاحة بنسب متفاوتة، حيث تركزت أعلى نسب الإجابة وفي المرتبة الأولى عند البديل السلبي 'أبدا' بأعلى نسبة إجابة قدرت بـ: 47.98%؛ تلاه في المرتبة الثانية البديل السلبي 'نادرا' بنسبة قدرت بـ: 26.91% وفي المرتبة الثالثة وبنسبة تقل عن السابقة بكثير تقارب النصف كانت للبديل الحيادي 'أحيانا' بنسبة قدرت بـ: 16.59%، بينما تركزت أقل النسب الممثلة لإجابات الطلبة عينة الدراسة إختيارهم قليل العدد للبديلين الإيجابيين 'غالبا' بنسبة قدرت بـ: 05.83%؛ و'دائما' بنسبة مقدرة بـ: 02.69%.

من خلال النسب السابقة يمكن لنا القول أن للطلبة عينة الدراسة إتجاه سلبي نحو تمكن كل أفراد المجتمع من الحصول على السكن من طرف مؤسسات النظام السياسي بفرص متساوية بين كل أفراد المجتمع، هو ما يؤكد المتوسط الحسابي الضعيف للعبارة والمقدر بـ: 1.88، وهو

ما تؤكدُه أيضا النسبة المئوية الكبيرة لمجموع البديلين السلبيين 'نادرا' و'أبدا' للعبارة والمقدر بـ: 74.89% بالمقابل قلة مجموع إجابات الطلبة بإختيار البديلين الإيجابيين 'دائما' و'غالبا' قدر بـ: 08.53%.

وبناء على ما سبق بالإعتماد على هذا المؤشر يمكن لنا القول بأن لمؤسسات النظام السياسي دور ضعيف في تفعيل قيم الإنتماء لدى الطالب الجامعي.
العبارة رقم (32): أعتقد أنني أتمكن من الحصول على كل حقوقي من مؤسسات النظام السياسي.

يتبين لنا من خلال الجدول رقم(19) ترتب هذه العبارة في المرتبة الرابعة من بين العبارات الدالة على دور مؤسسات النظام السياسي في تفعيل قيم الإنتماء لبعدها المخرجات، وذلك بمتوسط حسابي قدر بـ: 2.06.

ومن نفس الجدول السابق يتبين لنا توزع إجابات الطلبة عينة الدراسة بين البدائل الخمس المتاحة بنسب متباينة، حيث تركزت أعلى نسب الإجابة عند البديلين السلبيين بنسب متقاربة حيث قدرت نسبة إختيار البديل 'أبدا' بـ: 34.52% ونسبة إختيار البديل 'نادرا' بنسبة قدرت بـ: 34.08%؛ وفي المرتبة الثالثة كان البديل المحايد 'أحيانا' بنسبة قدرت بـ: 23.32%؛ بينما في المرتبتين الأخيرتين كان ترتيب البديلين الإيجابيين 'دائما' و'غالبا' بأقل النسب المقاربة للإندعام مقدرة على التوالي بـ: 7.17% و0.91%.

من خلال ما سبق يمكن لنا أن نستنتج أن للطلبة عينة الدراسة إعتقاد سلبي ضعيف نحو تمكنهم من الحصول على حقوقهم من طرف مؤسسات النظام السياسي، هو ما يؤكدُه المتوسط الحسابي للعبارة والمقدر بـ: 2.06، وهو ما تؤكدُه أيضا النسبة المئوية التي تجاوزت 50% لمجموع البديلين السلبيين 'نادرا' و'أبدا' للعبارة والمقدر بـ: 68.60% بالمقابل قلة مجموع إجابات الطلبة بإختيار البديلين الإيجابيين 'دائما' و'غالبا' قدر بـ: 08.08%.

وبناء على ما سبق بالإعتماد على هذا المؤشر يمكن لنا القول بأن لمؤسسات النظام السياسي دور ضعيف في تفعيل قيم الإنتماء لدى الطالب الجامعي.

العبرة رقم (33): المعلومات التي تقدمها مؤسسات النظام السياسي لها قدر من الصحة.

من خلال معطيات الجدول رقم (19) يتبين لنا أن هذه العبارة جاءت في المرتبة الثانية من بين العبارات الدالة على دور مؤسسات النظام السياسي في تفعيل قيم الإنتماء لبعدها المخرجات، وذلك بمتوسط حسابي قدر بـ: 2.60.

كما يتبين لنا من خلال نفس الجدول السابق؛ توزع إجابات الطلبة عينة الدراسة بين البدائل الخمس المتاحة بنسب متفاوتة، إذ تمثلت أعلى نسب الإجابة وفي المرتبة الأولى عند البديل الحيادي 'أحيانا' بنسبة قدرت بـ: 40.81%؛ تلاه في الترتيب في المرتبة الثانية البديل السلبي 'نادرا' بنسبة قدرت بـ: 30.49% وفي المرتبة الثالثة تساوى فيها نسبة إختيار الطلبة بين البديلين السلبي 'أبدا' والإيجابي 'غالبا' بنسبة قدرت بـ: 13.45%؛ بينما أقل نسبة إجابة كانت عند البديل الإيجابي 'دائما' بنسبة مقدرة بـ: 01.80%.

من خلال النسب السابقة يمكن لنا أن نستنتج وجود إعتقاد محايد للطلبة عينة الدراسة نحو مدى صحة المعلومات التي يقدمها النظام السياسي الحالي، وهو ما يؤكد المتوسط الحسابي الدال لهذه العبارة والذي قدر بـ: 2.60، وهو ما تؤكد أيضا النسبة المئوية لمجموع البديلين السلبيين 'نادرا' و'أحيانا' للعبارة والمقدر بـ: 43.94% بالمقابل مجموع إجابات الطلبة بإختيار البديلين الإيجابيين 'دائما' و'غالبا' قدر بـ: 15.25%.

وبناء على ما سبق وبالإعتماد على هذا المؤشر من مؤشرات قياس دور مؤسسات النظام السياسي في تفعيل قيم الإنتماء، يمكن لنا القول بأن لمؤسسات النظام السياسي دور متوسط في تفعيل قيم الإنتماء لدى الطالب الجامعي.

العبرة رقم (34): تتخذ مؤسسات النظام السياسي قرارات تجعلني أفخر بإنتمائي لها.

من خلال الجدول رقم يمكن لنا أن نتبين أن العبارة 'تتخذ مؤسسات النظام السياسي قرارات تجعلني أفخر بإنتمائي لها' هي بالمرتبة الثالثة من بين العبارات الدالة على دور مؤسسات النظام السياسي في تفعيل قيم الإنتماء للبعد الثاني، بمتوسط حسابي قدر بـ: 2.34.

ومن الجدول ذاته نلاحظ توزع إجابات الطلبة عينة الدراسة بين البدائل الخمس المتاحة بنسب متباينة، حيث كانت أعلى نسب إجابة عند البديل السلبي 'أحيانا' بنسبة قدرت بـ: 34.98%، أما في المرتبة الثانية فكان إختيار الطلبة للبديل السلبي 'أبدا' بنسبة مقدرة بـ: 69%، وبنسبة أقل كان ترتيب البديل الثالث 'نادرا' بنسبة قدرت بـ: 20.18%، بينما البديلين الإيجابيين فكان ترتيبهما في المرتبة الرابعة والخامسة بأقل نسب إختيار من طرف الطلبة عينة الدراسة بأقل النسب والمقدرة على التوالي بـ: 11.66% 'للبدل' 'غالبا' وبأقل بنسبة إختيار للبديل 'دائما' بنسبة مقدرة بـ: 02.24%.

من خلال ما سبق يمكن لنا أن نستنتج أن للطلبة عينة الدراسة إعتقاد سلبي ضعيف نحو بإفترارهم بالقرارات التي تتخذها مؤسسات النظام السياسي، هو ما يؤكد المتوسط الحسابي للعبارة والمقدر بـ: 2.34، وهو ما تؤكد أيضا النسبة المئوية لمجموع البديلين السلبيين 'نادرا' و'أبدا' للعبارة والمقدر بـ: 51.18% بالمقابل قلة مجموع إجابات الطلبة بإختيار البديلين الإيجابيين 'دائما' و'غالبا' قدر بـ: 13.90%.

وبناء على ما سبق بالإعتماد على هذا المؤشر يمكن لنا القول بأن لمؤسسات النظام السياسي دور ضعيف في تفعيل قيم الإنتماء لدى الطالب الجامعي.

العبارة رقم (36): تقدم مؤسسات النظام السياسي مصلحة الجماعة على مصالحهم الخاصة.

من خلال الجدول رقم (19) يتبين لنا أن هذه العبارة جاءت في المرتبة السادسة من بين العبارات الدالة على دور مؤسسات النظام السياسي في تفعيل قيم الإنتماء لبعدها المخرجات، وذلك بمتوسط حسابي قدر بـ: 1.92.

كما يتبين من الجدول رقم (19)؛ توزع إجابات الطلبة عينة الدراسة بين البدائل الخمس المتاحة بنسب متفاوتة، حيث تركزت أعلى نسب الإجابة وفي المرتبة الأولى عند البديل السلبي 'أبدا' بأعلى نسبة إجابة قدرت بـ: 46.64%؛ تلاه في المرتبة الثانية البديل السلبي 'نادرا' بنسبة قدرت بـ: 26.01% وفي المرتبة الثالثة كانت للبديل الحيادي 'أحيانا' بنسبة قدرت بـ: 17.94%، بينما تركزت أقل النسب الممثلة لإجابات الطلبة عينة الدراسة إختيارهم قليل العدد للبديلين الإيجابيين 'غالبا' بنسبة قدرت بـ: 07.17%؛ و'دائما' بنسبة مقدرة بـ: 02.24%.

من خلال النسب السابقة يمكن لنا القول أن للطلبة عينة الدراسة إتجاه سلبي نحو تقديم مؤسسات النظام السياسي مصلحة الجماعة على مصالحهم الخاصة، هو ما يؤكد المتوسط الحسابي الضعيف للعبارة والمقدر ب: 1.92، وهو ما تؤكد أيضا النسبة المئوية الكبيرة لمجموع البديلين السلبيين 'نادرا' و'أبدا' للعبارة والمقدر ب: 72.65% بالمقابل قلة مجموع إجابات الطلبة بإختيار البديلين الإيجابيين 'دائما' و'غالبا' والمقدر ب: 09.41%.

وبناء على ما سبق بالإعتماد على هذا المؤشر يمكن لنا القول بأن لمؤسسات النظام السياسي دور ضعيف في تفعيل قيم الإنتماء لدى الطالب الجامعي.

العبارة رقم (37): تتعامل مؤسسات النظام السياسي بالعدل بين مختلف أفراد المجتمع.

يتبين لنا من خلال الجدول رقم (19) ترتب هذه العبارة في المرتبة الخامسة من بين العبارات الدالة على دور مؤسسات النظام السياسي في تفعيل قيم الإنتماء لبعدها المخرجات، وذلك بمتوسط حسابي ضعيف قدر ب: 1.96.

ومن نفس الجدول السابق يتبين لنا توزع إجابات الطلبة عينة الدراسة بين البدائل الخمس المتاحة بنسب متباينة، حيث تركزت أعلى نسب الإجابة عند البديلين السلبيين بنسب متقاربة حيث قدرت نسبة إختيار البديل 'أبدا' ب: 34.52% ونسبة إختيار البديل 'نادرا' بنسبة قدرت ب: 34.08%؛ وفي المرتبة الثالثة كان البديل المحايد 'أحيانا' بنسبة قدرت ب: 23.32%؛ بينما في المرتبتين الأخيرتين كان ترتيب البديلين الإيجابيين 'دائما' و'غالبا' بأقل النسب المقاربة للإندعام مقدرة على التوالي ب: 7.17% و 0.91%.

من خلال ما سبق يمكن لنا أن نستنتج أن للطلبة عينة الدراسة إعتقاد سلبي ضعيف نحو تعامل مؤسسات النظام السياسي بالعدل بين مختلف أفراد المجتمع، هو ما يؤكد المتوسط الحسابي للعبارة والمقدر ب: 1.96، وهو ما تؤكد أيضا النسبة المئوية التي تجاوزت 50% لمجموع البديلين السلبيين 'نادرا' و'أبدا' للعبارة والمقدر ب: 70.40% بالمقابل قلة مجموع إجابات الطلبة بإختيار البديلين الإيجابيين 'دائما' و'غالبا' قدر ب: 07.18%.

وبناء على ما سبق بالإعتماد على هذا المؤشر يمكن لنا القول بأن لمؤسسات النظام السياسي دور ضعيف في تفعيل قيم الإنتماء لدى الطالب الجامعي.

العبارة رقم (40): استخدام اللغة الفرنسية في خطابات المسؤولين يشعرني بعدم إنتمائهم للمجتمع الجزائري.

من خلال الجدول رقم (19) يمكن لنا أن نتبين أن العبارة استخدام اللغة الفرنسية في خطابات المسؤولين يشعرني بعدم إنتمائهم للمجتمع الجزائري هي بالمرتبة الأولى من بين العبارات الدالة على دور مؤسسات النظام السياسي في تفعيل قيم الإنتماء للبعد الثاني، بأعلى متوسط حسابي إيجابي مقدر بـ: 3.73.

ومن الجدول ذاته نلاحظ توزع إجابات الطلبة عينة الدراسة بين البدائل الخمس المتاحة بنسب متباينة، حيث كانت أعلى نسبة إجابة للمرة الوحيدة عند البديل الإيجابي 'دائماً' بنسبة قدرت بـ: 53.36%، تلاها في المرتبة الثانية ونسبة أقل بكثير من السابقة إختيار الطلبة للبديل السلبي 'أبداً' بنسبة مقدرة بـ: 17.04%، وفي الترتيب الثالث جاء البديل الحيادي 'أحياناً' بنسبة قدرت بـ: 11.66%، بينما جاء البديل الإيجابي 'غالبا' المرتبة الرابعة بنسبة قدرت بـ: 9.42%؛ بأقل نسب إختيار من طرف الطلبة عينة الدراسة بنسبة لا تقل بكثير عن السابقة والمقدرة بـ: 8.52% كان الترتيب الأخير لإختيار الطلبة للبديل السلبي 'نادراً'.

من خلال ما سبق يمكن لنا أن نستنتج أن للطلبة عينة الدراسة إعتقاد إيجابي ضعيف نحو استخدام اللغة الفرنسية في خطابات المسؤولين بأن ذلك يشعرهم بعدم إنتمائهم للمجتمع الجزائري، هو ما يؤكد المتوسط الحسابي للعبارة والمقدر بـ: 3.73، وهو ما تؤكد أيضاً النسبة المئوية لمجموع البديلين الإيجابيين 'دائماً' و'غالبا' للعبارة والمقدر بـ: 62.78% بالمقابل قلة مجموع إجابات الطلبة بإختيار البديلين 'نادراً' و'أبداً' قدر بـ: 25.56% وهو ما لا يتوافق مع باقي إختيارات الطلبة نحو كل العبارات السابقة.

يعود كثرة إنتشار استخدام اللغة الفرنسية لعهد تواجد المستدمر الفرنسي بالجزائر، وذلك كما أشار إليه بلقاسم سلاطنية وآخرون في تناولهم للمجتمع العربي بالدراسة والتحليل، أن التغييرات الهيكلية والتنظيمية التي أدخلتها الإدارة الإستدمارية الفرنسية، عجلت من اضعاف القوى التقليدية التي كانت تحكم المجتمع الجزائري، وأمام هذه الوضعية لم تستطع القوى الداعية للتوجه الوطني العربي الإسلامي من فرملة إكتساح الثقافة الغربية ومن إعادة الاعتبار للموروث الثقافي وقاعدته

اللغوية والمتمثل في اللغة العربية، وبهذا كانت الهيمنة لذوي التعليم والتكوين الثقافي والسياسي الذي تشرف عليه الإدارة الفرنسية، فبذلك لم تكن لديهم نداءات مبنية على إيمان راسخ بأهمية كشرط من شروط التقدم وإنما كانت مرجعيتهم وقناعاتهم مستوحاة من إعتبار التجربة الفرنسية نموذجاً يحتذى به¹

وبناء على ما سبق بالإعتماد على هذا المؤشر يمكن لنا القول بأن لمؤسسات النظام السياسي دور فوق المتوسط في تفعيل قيم الإنتماء لدى الطالب الجامعي.

بناء على ما سبق ومن خلال الجدول رقم (19) وإنطلاقاً من تحليلنا للعبارات السابقة (31)، (32)، (33)، (34)، (36)، (37)، (40) يتبين لنا وجود اتجاه سلبي ضعيف للطلبة عينة الدراسة نحو العبارات الدالة على دور مؤسسات النظام السياسي في تفعيل قيم الإنتماء بمتوسط حسابي قدر بـ: 2.37 والبال على الدور الضعيف الذي يلعبه النظام السياسي في تفعيل قيم الإنتماء من خلال البعد الثاني.

¹ - سلاطينة بلقاسم: المجتمع العربي التحديات الراهنة وآفاق المستقبل، سلسلة علم الاجتماع، قسنطينة، جامعة منتوري، 1999-2000، ص.239.

3 2 1. المحور الثالث: دور أزمات النظام السياسي في إعاقة تفعيل قيم المواطنة والانتماء

1 3 2 1. دور أزمة الشرعية في إعاقة تفعيل قيم المواطنة والانتماء

1 1 3 2 1. البعد الأول: المدخلات

الجدول رقم(20): يوضح دور أزمة الشرعية في إعاقة تفعيل قيم المواطنة والانتماء

الرتبة	المتوسط الحسابي	المجموع	درجة الممارسة					العبارات	رقم العبارة
			أبدا	نادرا	أحيانا	غالبا	دائما		
08	2.26	223	78	50	59	31	05	ك	أعتقد أن مؤسسات النظام السياسي قائمة على انتخابات نزيهة.
		100	34.98	22.42	26.46	13.90	02.24	%	
06	2.60	223	55	51	61	41	15	ك	أعتقد أن النظام السياسي نظاما ديمقراطيا.
		100	24.66	22.87	27.35	18.39	06.73	%	
01	3.29	223	32	31	50	61	49	ك	أحاول أن أكون ملتزما اتجاه المسؤولين المسيرين لشؤون المجتمع.
		100	14.35	13.90	22.42	27.35	21.98	%	
08	2.26	223	70	54	77	14	08	ك	أثق بقدرة المسؤولين بمؤسسات النظام السياسي.
		100	31.39	24.21	34.53	06.28	03.59	%	
07	2.28	223	66	57	80	12	08	ك	أعتقد أن جميع أفراد المجتمع يتقبلون القائمين على تسيير شؤون المجتمع.
		100	29.60	25.56	35.87	05.38	03.59	%	
10	2.22	223	64	73	65	15	06	ك	أعتقد أنه يوجد ثقة بين النظام السياسي وأفراد المجتمع.
		100	28.70	32.73	29.15	06.73	02.69	%	
03	3.04	223	25	46	74	50	28	ك	أعتقد أن مؤسسات النظام السياسي قادرة على استحداث مشاريع تنمية جديدة.
		100	11.21	20.63	33.18	22.42	12.56	%	
04	2.89	223	27	60	68	47	21	ك	تسعى مؤسسات النظام السياسي للبحث عن مشاريع تنمية جديدة.
		100	12.11	26.90	30.49	21.08	09.42	%	
05	2.69	223	42	55	69	39	17	ك	أعتقد أن المسؤولين بمؤسسات النظام السياسي قادرين على إيجاد الحلول لكل المشاكل.
		100	18.84	25.11	30.94	17.49	07.62	%	
02	3.12	223	39	29	70	36	49	ك	أعتقد أن الولاء لمؤسسات النظام السياسي أمر ضروري.
		100	17.49	13.01	31.39	16.14	21.97	%	
2.66		الدرجة الكلية لدور أزمة الشرعية في إعاقة تفعيل قيم المواطنة والالتزام							

العبارة رقم (43): أحاول أن أكون ملتزماً إتجاه المسؤولين المسيرين لشؤون المجتمع.
من خلال الجدول رقم(20) يتبين لنا أن العبارة 'أحاول أن أكون ملتزماً إتجاه المسؤولين المسيرين لشؤون المجتمع' جاءت في المرتبة الأولى من بين العبارات الدالة على دور أزمة الشرعية في إعاقة تفعيل قيم المواطنة بمتوسط حسابي قدر بـ: 3.29.
من خلال نفس الجدول السابق يتضح لنا الإتجاه الإيجابي للطلبة نحو هذه العبارة حيث تمركزت أعلى النسب عند العبارات الإيجابية إذ كانت أعلى نسبة مقدرة بـ: 27.35% للبدل الإيجابي 'غالبا'؛ وفي المرتبة الثانية وبنسبة 22.42% كان إختيار الطلبة عينة الدراسة للبدل الحيادي 'أحيانا'، وبنسبة لا تختلف بكثير عن السابقة مقدرة بـ: 21.98% من الطلبة عينة الدراسة كان إختيارهم للبدل الإيجابي 'دائماً'، بينما البدائل السلبية جاءت في المرتبة الأخيرة لإجابات الطلبة وبنسب متقاربة جدا تمثلت في المرتبة الرابعة للبدل السليبي 'أبدا' بنسبة قدرت بـ: 14.32% وفي المرتبة الخامسة والأخيرة كان البدل 'نادرا' بنسبة قدرت بـ: 13.90%.
ومن خلال النسب السابق يتبين لنا وجود إتجاه إيجابي ضعيف للطلبة عينة الدراسة نحو الإلتزام إتجاه المسؤولين المسيرين لشؤون المجتمع، وهو ما يؤكد المتوسط الحسابي الدال للعبارة والمقدر بـ: 3.29، أيضا النسبة المئوية التي تجاوزت 50% لمجموع البديلين السليبين 'نادرا' و'أبدا' للعبارة والمقدر بـ: 55.60% بالمقابل قلة مجموع إجابات الطلبة بإختيار البديلين الإيجابيين 'دائماً' و'غالبا' قدر بـ: 09.87%.

وبناء على ما سبق يمكن لنا أن نستنتج أن لأزمة الشرعية دور في إعاقة تفعيل قيم المواطنة من خلال هذا المؤشر للبعد الأول.

العبارة رقم (44): أثق بقدرة المسؤولين بمؤسسات النظام السياسي.

بتبين لنا من خلال الجدول رقم(20) أن هذه العبارة جاءت في المرتبة الرابعة من بين العبارات الدالة على دور أزمة الشرعية في إعاقة تفعيل قيم المواطنة بمتوسط حسابي قدر بـ: 2.26.

كما يتبين لنا أيضا من خلال نفس الجدول السابق؛ توزع إجابات الطلبة عينة الدراسة بين البدائل الخمس المتاحة بنسب متقاربة أحيانا ومتفاوتة أحيانا أخرى، إذ كانت أعلى نسب الإجابة

وفي المرتبة الأولى عند البديل الحيادي 'أحيانا' بنسبة قدرت بـ: 34.53%؛ تلاه في الترتيب في المرتبة الثانية والثالثة البديلين السلبيين 'أبدا' بنسبة قدرت بـ: 31.39% والبديل 'نادرا' بنسبة قدرت بـ: 24.21%، بينما كانت أقل نسب الإجابة عند البديلين الإيجابيين 'غالبا' بنسبة مقدرة بـ: 06.28% وأقل نسبة إختيار كانت للبديل 'دائما' بنسبة قدرت بـ: 03.59%.

من خلال النسب السابقة يمكن لنا أن نستنتج وجود إعتقاد سلبي ضعيف للطلبة عينة الدراسة نحو الثقة بقدرة المسؤولين في مؤسسات النظام السياسي الحالي وهو ما يؤكد المتوسط الحسابي الدال للعبارة والمقدر بـ: 2.26، وهو ما تؤكد أيضا النسبة المئوية لمجموع البديلين السلبيين 'نادرا' و'أحيانا' للعبارة والمقدر بـ: 55.60% بالمقابل مجموع إجابات الطلبة بإختيار البديلين الإيجابيين 'دائما' و'غالبا' قدر بـ: 09.87%.

وبناء على ما سبق يمكن لنا القول بأن لأزمة الشرعية دور ضعيف في إعاقة تفعيل قيم المواطنة من خلال هذا المؤشر للبعد الأول.

العبارة رقم (45): أعتقد أن جميع أفراد المجتمع يتقبلون القائمين على تسيير شؤون المجتمع. يتبين لنا من خلال الجدول رقم (20) أن العبارة ' أعتقد أن جميع أفراد المجتمع يتقبلون القائمين على تسيير شؤون المجتمع ' هي في المرتبة الثالثة من بين العبارات الدالة على دور أزمة الشرعية في إعاقة تفعيل قيم المواطنة بمتوسط حسابي قدر بـ: 2.28.

ومن نفس الجدول السابق يتضح لنا أيضا الإتجاه السلبي للطلبة نحو هذه العبارة حيث تمركزت أعلى النسب بعد البديل الحيادي عند العبارات السلبية

إذ كانت أعلى نسبة مقدرة بـ: 35.87% للبديل الحيادي 'أحيانا'؛ وفي المرتبة الثانية وبنسبة 29.60% كان إختيار الطلبة عينة الدراسة للبديل السلبي 'أبدا'، وبنسبة لا تختلف بكثير عن السابقة مقدرة بـ: 25.56% من الطلبة عينة الدراسة كان إختيارهم للبديل السلبي 'نادرا'، بينما البدائل الإيجابية جاءت في المرتبتين الأخيرتين وفقا لإجابات الطلبة وبنسب متقاربة جدا تمثلت في المرتبة الرابعة للبديل الإيجابي 'غالبا' بنسبة قدرت بـ: 05.38% وفي المرتبة الخامسة والأخيرة كان البديل 'دائما' بنسبة قدرت بـ: 03.59%.

ومن خلال عرضنا للنسب السابق يتبين لنا وجود إتجاه سلبي ضعيف للطلبة عينة الدراسة نحو إعتقاد الطلبة عينة الدراسة بأن جميع الأفراد يتقبلون القائمين على تسيير شؤون المجتمع، وهو ما يؤكد المتوسط الحسابي الدال للعبارة والمقدر بـ: 2.28، أيضا النسبة المئوية التي تجاوزت 50% لمجموع البديلين السلبيين 'نادرا' و'أبدا' للعبارة والمقدر بـ: 55.16% بالمقابل قلة مجموع إجابات الطلبة بإختيار البديلين الإيجابيين 'دائما' و'غالبا' قدر بـ: 08.97%.

وبناء على ما سبق يمكن لنا أن نستنتج أن لأزمة الشرعية دور ضعيف في إعاقة تفعيل قيم المواطنة من خلال هذا المؤشر للبعد الأول.

العبارة رقم (50): أعتقد أن الولاء لمؤسسات النظام السياسي أمر ضروري.

يتبين لنا من خلال الجدول رقم (20) أن العبارة ' أعتقد أن الولاء لمؤسسات النظام السياسي أمر ضروري.' جاءت في المرتبة الثانية من بين العبارات الدالة على دور أزمة الشرعية في إعاقة تفعيل قيم المواطنة بمتوسط حسابي قدر بـ: 3.12.

كما يتبين لنا من نفس الجدول السابق؛ الإتجاه المحايد للطلبة نحو هذه العبارة حيث توزعت إجابات الطلبة بين البدائل الخمس؛ حيث تركزت أعلى النسب بعد البديل الحيادي عند العبارات السلبية إذ كانت أعلى نسبة مقدرة بـ: 31.39% للبديل الحيادي 'أحيانا'؛ وفي المرتبة الثانية وبنسبة 21.97% كان إختيار الطلبة عينة الدراسة للبديل الإيجابي 'دائما'، وبنسبة مقدرة بـ: 17.49% من الطلبة عينة الدراسة كان إختيارهم للبديل السلبي 'أبدا'، بينما ترتب البديل الإيجابي 'غالبا' بنسبة مقدرة بـ: 16.14%؛ بينما جاء في المرتبة الأخيرة البديل السلبي 'نادرا' بنسبة قدرت بـ: 13.01%.

يتبين لنا من خلال عرضنا للنسب السابق وجود إتجاه محايد للطلبة عينة الدراسة نحو إعتقاد الطلبة عينة الدراسة بأن الولاء لمؤسسات النظام السياسي أمر ضروري، وهو ما يؤكد المتوسط الحسابي الدال للعبارة والمقدر بـ: 3.12، وشير لذلك أيضا النسبة المئوية المتقاربة لمجموع البديلين السلبيين 'نادرا' و'أبدا' للعبارة والمقدر بـ: 30.50% مقابل إجابات الطلبة بإختيار البديلين الإيجابيين 'دائما' و'غالبا' والمقدرة بـ: 38.11%.

وبناء على ما سبق يمكن لنا أن نستنتج أن لأزمة الشرعية دور ضعيف في إعاقة تفعيل قيم المواطنة من خلال هذا المؤشر للبعد الأول.

بناء على ما سبق ومن خلال الجدول رقم (20) وإنطلاقاً من تحليلنا للعبارات السابقة (43)، (44)، (45)، (50)، يمكن لنا أن نستنتج وجود إتجاه محايد للطلبة عينة الدراسة نحو العبارات الدالة على دور أزمة الشرعية في إعاقة تفعيل قيم المواطنة بمتوسط حسابي قدر بـ: 2.74 والدال على الدور المتوسط الذي تلعبه أزمة الشرعية من خلال البعد الأول.

1 2 1 3 2 1. البعد الثاني: المخرجات

العبرة رقم (41): أعتقد أن مؤسسات النظام السياسي قائمة على إنتخابات نزيهة. من خلال الجدول رقم (20) يتبين لنا أن العبارة 'أعتقد أن مؤسسات النظام السياسي قائمة على إنتخابات نزيهة' جاءت في المرتبة الخامسة من بين العبارات الدالة على دور أزمة الشرعية في إعاقة تفعيل قيم المواطنة بمتوسط حسابي قدر بـ: 2.26.

من خلال نفس الجدول السابق يتضح لنا الإتجاه المحايد للطلبة نحو هذه العبارة حيث تمركزت أعلى النسب عند العبارات السلبية، إذ كانت أعلى نسبة مقدرة بـ: 34.98% للبديل السلبي 'أبدا'؛ وفي المرتبة الثانية وبنسبة 26.46% كان إختيار الطلبة عينة الدراسة للبديل الحيادي 'أحياناً'، وبنسبة لا تختلف بكثير عن السابقة مقدرة بـ: 22.42% من الطلبة عينة الدراسة كان إختيارهم للبديل السلبي 'نادراً'، بينما البدائل الإيجابية جاءت في المرتبتين الرابعة والخامسة؛ بنسبة قدرت بـ: 13.90% كان إختيار الطلبة عينة الدراسة للبديل الإيجابي 'غالبا' وفي المرتبة الخامسة والأخيرة كان البديل الإيجابي بأقل نسبة إختيار مقدرة بنسبة بـ: 02.24% البديل الإيجابي 'دائماً'.

ومن خلال النسب السابق يتبين لنا وجود إتجاه محايد للطلبة عينة الدراسة نحو الإعتقاد بأن مؤسسات النظام السياسي قائمة على إنتخابات نزيهة، وهو ما يؤكد المتوسط الحسابي الدال للعبارة والمقدر بـ: 2.26، والنسبة المئوية لمجموع البديلين السلبيين 'نادراً' و'أبدا' للعبارة والمقدر بـ: 57.40% بالمقابل قلة مجموع إجابات الطلبة بإختيار البديلين الإيجابيين 'دائماً' و'غالبا' قدر بـ: 16.14%.

وبناء على ما سبق يمكن لنا أن نستنتج أن لأزمة الشرعية دور متوسط في إعاقة تفعيل قيم المواطنة من خلال هذا المؤشر للبعد الثاني.

العبارة رقم (42): أعتقد أن النظام السياسي نظاما ديمقراطيا.

يتضح لنا من خلال الجدول رقم(20) أن هذه العبارة ترتبت في المرتبة الرابعة من بين العبارات الدالة على دور أزمة الشرعية في إعاقة تفعيل قيم المواطنة في البعد الثاني بمتوسط حسابي قدر بـ: 2.60.

يتضح من خلال الجدول السابق الإتجاه المحايد للطلبة نحو هذه العبارة حيث توزعت إجابات الطلبة بين البدائل الخمس؛ إذ كانت أعلى نسبة مقدرة بـ: 27.35% للبديل الحيادي 'أحيانا'؛ وفي المرتبة الثانية والثالثة وبنسب متقاربة ترتب البديلين السلبيين 'أبدا' و'نادرا' على التوالي مقدرة بـ: 24.66% و 22.87%، تلتها في المرتبة الرابعة إختيار البديل الإيجابي 'غالبا' بنسبة مقدرة بـ: 18.39%، بينما كانت أقل نسبة إختيار عند البديل الإيجابي 'دائما' بنسبة مقدرة بـ: 06.73%.

ومن خلال عرضنا للنسب السابق يتبين لنا وجود إتجاه محايد للطلبة عينة الدراسة نحو الإعتقاد بأن النظام السياسي هو نظام ديمقراطي، وهو ما يؤكد المتوسط الحسابي الدال للعبارة والمقدر بـ: 2.60، والنسبة المئوية لمجموع البديلين السلبيين 'نادرا' و'أبدا' للعبارة والمقدر بـ: 47.55% بالمقابل قلة مجموع إجابات الطلبة بإختيار البديلين الإيجابيين 'دائما' و'غالبا' قدر بـ: 25.12%.

وبناء على ما سبق يمكن لنا أن نستنتج أن لأزمة الشرعية دور متوسط في إعاقة تفعيل قيم المواطنة من خلال هذا المؤشر للبعد الثاني.

وقد يعود سبب ذلك كما عبر عنه دبله عبد العالي بأن: "الدخول إلى عهد الديمقراطية والتعددية الحزبية كان بطريقة عشوائية ولم يكن بطريقة طبيعية لنضج سياسي أو مناخ سياسي وفكري واجتماعي واقتصادي وتربوي وقانوني، وهذا الأمر لا يمكن تحقيقه في سنة أو سنتين بل يتطلب ذلك سنوات من الإعداد والتحضير والتضحيات بمختلف أشكالها¹، وهو ما جعل من

¹ - عبد العالي دبله: الدولة الجزائرية الحديثة...، مرجع سبق ذكره، ص. 225.

الديمقراطية في المجتمع الجزائري لا تكاد تكون تصورا أكثر منها واقعا، والتي عبر عنها دبله عبد العالي بالتجربة الفاشلة بقوله: "...هذا يؤدي بنا إلى القول بأن التجربة الديمقراطية في الجزائر قد فشلت، وأن النظام السياسي الجزائري قد فشل في هذه المهمة، وأن المستقبل الديمقراطي في الجزائر غير مضمون النتائج، في ظل بقاء نفس آليات عمل النظام السياسي الجزائري وعدم الانتقال من الديمقراطية الشكلية إلى الديمقراطية الحقيقية التي تجسدها الانتخابات النزيهة واستقلالية مؤسسات المجتمع المدني وحقوق الإنسان..."¹

العبارة رقم (46): أعتقد أنه يوجد ثقة بين النظام السياسي وأفراد المجتمع.

من خلال الجدول رقم (20) يتضح لنا أن هذه العبارة جاءت في المرتبة الخامسة من بين العبارات الدالة على دور أزمة الشرعية في إعاقة تفعيل قيم المواطنة بمتوسط حسابي قدر بـ: 2.26.

من نفس الجدول السابق يتضح لنا الإتجاه السلبي الضعيف للطلبة نحو الإعتقاد بوجود ثقة بين النظام السياسي وأفراد المجتمع الذين يقومون بتسيير شؤونهم، تركزت أعلى النسب بين البديلين السلبية والبديل الحيادي، إذ كانت أعلى نسبة مقدرة بـ: 32.73% للبديل السلبي 'نادرا'؛ وفي المرتبة الثانية وبنسبة 29.15% كان إختيار الطلبة عينة الدراسة للبديل الحيادي 'أحيانا'، وبنسبة لا تقل بكثير عن السابقة مقدرة بـ: 28.70% من الطلبة عينة الدراسة كان إختيارهم للبديل السلبي 'أبدا'، بينما البدائل الإيجابية جاءت في المرتبتين الرابعة والخامسة بأقل نسبة إختيار من الطلبة لهذه العبارة؛ حيث 06.73% منهم إختيارو البديل الإيجابي 'غالبا' وفي المرتبة الخامسة والأخيرة كان البديل الإيجابي بأقل نسبة إختيار مقدرة بنسبة بـ: 02.69% البديل الإيجابي 'دائما'.

ومن خلال النسب السابق يتبين لنا وجود إتجاه سلبي ضعيف للطلبة عينة الدراسة نحو الإعتقاد بوجود ثقة بين النظام السياسي وأفراد المجتمع، وهو ما يؤكد المتوسط الحسابي الدال للعبارة والمقدر بـ: 2.22، والنسبة المئوية لمجموع البديلين السلبيين 'نادرا' و'أبدا' للعبارة والمقدر

¹ - عبد العالي دبله: نفس المرجع، ص. 226.

ب: 61.43% بالمقابل قلة مجموع إجابات الطلبة بإختيار البديلين الإيجابيين 'دائما' و'غالبا' قدر ب: 09.42%.

بناء على ما سبق يمكن لنا أن نستنتج أن لأزمة الشرعية دور ضعيف في إعاقة تفعيل قيم المواطنة من خلال هذا المؤشر للبعد الثاني.

العبرة رقم (47): أعتقد أن مؤسسات النظام السياسي قادرة على إستحداث مشاريع تنمية جديدة.

من خلال الجدول رقم(20) يتبين لنا أن العبارة 'أعتقد أن مؤسسات النظام السياسي قادرة على إستحداث مشاريع تنمية جديدة' جاءت في المرتبة الأولى من بين العبارات الدالة على دور أزمة الشرعية في إعاقة تفعيل قيم المواطنة بأعلى بمتوسط حسابي قدر ب: 3.04.

من خلال نفس الجدول السابق يتضح لنا الإتجاه المحايد للطلبة نحو إذ كانت أعلى نسبة مقدرة ب: 33.18% للبديل الحيادي 'أحيانا'؛ وفي المرتبة الثانية ونسبة 22.42% كان إختيار الطلبة عينة الدراسة للبديل الإيجابي 'غالبا'، ونسبة لا تختلف بكثير عن السابقة مقدرة ب: 20.63% من الطلبة عينة الدراسة كان إختيارهم للبديل السلبي 'نادرا'، بينما في المرتبتين الرابعة والخامسة؛ بنسبة قدرت ب: 12.56% كان إختيار الطلبة عينة الدراسة للبديل الإيجابي 'دائما' وفي المرتبة الخامسة والأخيرة كان البديل السلبي بأقل نسبة إختيار مقدرة بنسبة ب: 11.21% البديل السلبي 'أبدا'

ومن خلال النسب السابق يتبين لنا وجود إتجاه محايد للطلبة عينة الدراسة نحو الإعتقاد بأن مؤسسات النظام السياسي قادرة على إستحداث مشاريع تنمية جديدة، وهو ما يؤكد المتوسط الحسابي الدال للعبارة والمقدر ب: 3.04، وتقارب النسبة المئوية لمجموع البديلين السلبيين 'نادرا' و'أبدا' مع مجموع إجابات الطلبة بإختيار البديلين الإيجابيين 'دائما' و'غالبا'، حيث قدرت الأولى ب: 31.84% و قدرت الثانية ب: 34.98%

وبناء على ما سبق يمكن لنا أن نستنتج أن لأزمة الشرعية دور متوسط في إعاقة تفعيل قيم المواطنة من خلال هذا المؤشر للبعد الثاني.

العبارة رقم (48): تسعى مؤسسات النظام السياسي للبحث عن مشاريع تنموية جديدة.

يتضح لنا من خلال الجدول رقم (20) أن هذه العبارة ترتبت في المرتبة الثانية من بين العبارات الدالة على دور أزمة الشرعية في إعاقة تفعيل قيم المواطنة في البعد الثاني بمتوسط حسابي قدر بـ: 2.89.

يتضح من خلال الجدول السابق الإتجاه المحايد للطلبة نحو هذه العبارة حيث توزعت إجابات الطلبة بين البدائل الخمس؛ إذ كانت أعلى نسبة مقدرة بـ: 30.49% للبدل الحيادي 'أحياناً' وفي المرتبة الثانية والثالثة وينسب متقاربة ترتب البديلين السلبي 'نادراً' والإيجابي غالباً إذ قدرت على التوالي بـ: 26.90% و 21.08%، تلتهما في المرتبة الرابعة إختيار البديل السلبي 'أبداً' بنسبة مقدرة بـ: 12.11%، بينما كانت أقل نسبة إختيار عند البديل الإيجابي 'دائماً' بنسبة مقدرة بـ: 09.42%.

ومن خلال عرضنا للنسب السابق يتبين لنا وجود إتجاه محايد للطلبة عينة الدراسة نحو الإعتقاد بأن مؤسسات النظام السياسي تسعى للبحث عن مشاريع تنموية جديدة، وهو ما يؤكد المتوسط الحسابي الدال للعبارة والمقدر بـ: 2.89، وتقارب النسبة المئوية لمجموع البديلين السلبيين 'نادراً' و'أبداً' للعبارة والمقدر بـ: 39.01% والبديلين الإيجابيين 'دائماً' و'غالباً' قدر بـ: 30.50%. وبناء على ما سبق يمكن لنا أن نستنتج أن لأزمة الشرعية دور متوسط في إعاقة تفعيل قيم المواطنة من خلال هذا المؤشر للبعد الثاني.

العبارة رقم (49): أعتقد أن المسؤولين بمؤسسات النظام السياسي قادرين على إيجاد الحلول لكل المشاكل.

من خلال الجدول رقم (20) يتبين لنا أن هذه العبارة جاءت في المرتبة الثالثة من بين العبارات الدالة على دور أزمة الشرعية في إعاقة تفعيل قيم المواطنة بمتوسط حسابي قدر بـ: 2.69.

من خلال نفس الجدول السابق يتبين الإتجاه المحايد للطلبة نحو الإعتقاد أن المسؤولين بمؤسسات النظام السياسي قادرين على إيجاد الحلول لكل المشاكل، إذ كانت أعلى نسبة مقدرة بـ: 30.94% للبدل الحيادي 'أحياناً' وفي المرتبة الثانية وبنسبة 25.11% كان إختيار الطلبة

عينة الدراسة للبديل السلبي 'نادرا'، وبنسبة أقل من السابقة مقدرة بـ: 18.84% من الطلبة عينة الدراسة كان إختيارهم للبديل السلبي 'أبدا'، بينما في المرتبتين الرابعة والخامسة جاء ترتيب البدلين الإيجابيين 'غالبا' و'دائما'؛ بنسبة لا تقل بكثير عن السابقة والمقدرة بـ: 17.49% كان إختيار الطلبة عينة الدراسة للبديل الإيجابي 'غالبا' وفي المرتبة الخامسة والأخيرة كان البديل الإيجابي 'دائما' بأقل نسبة إختيار مقدرة بنسبة بـ: 09.62%.

ومن خلال النسب السابق يتبين لنا وجود إتجاه محايد للطلبة عينة الدراسة نحو الإعتقاد بأن المسؤولين بمؤسسات النظام السياسي قادرين على إيجاد الحلول لكل المشاكل، وهو ما يؤكد المتوسط الحسابي الدال للعبارة والمقدر بـ: 2.69.

وبناء على ما سبق يمكن لنا أن نستنتج أن لأزمة الشرعية دور متوسط في إعاقة تفعيل قيم المواطنة والإنتماء من خلال هذا المؤشر للبعد الثاني.

3 2 1. المحور الثالث: دور أزمات النظام السياسي في إعاقة تفعيل قيم المواطنة والإنتماء

2 3 2 1. دور أزمة المشاركة في إعاقة تفعيل قيم المواطنة والإنتماء

1 2 3 2 1. البعد الأول: المدخلات

الجدول رقم (21): يوضح دور أزمة المشاركة في إعاقة تفعيل قيم المواطنة والانتماء

الرتبة	المتوسط الحسابي	المجموع	درجة الممارسة					العبارات	رقم العبارة
			أبدا	نادرا	أحيانا	غالبا	دائما		
05	3.07	223	44	35	52	54	47	ك	أعتقد أننا لا نختار المسؤولين في مؤسسات النظام السياسي لتسيير شؤون مجتمعنا.
		100	19.73	15.69	23.32	20.18	21.08	%	
03	3.34	223	53	18	32	14	79	ك	أعتقد أننا لا نشارك في إتخاذ القرارات مع ممثلي مؤسسات النظام السياسي.
		100	23.77	08.07	14.35	18.38	35.43	%	
04	3.26	223	43	30	38	49	63	ك	أعتقد أن ممثلي مؤسسات النظام السياسي لا يمكنهم الأخذ بآرائنا.
		100	19.28	13.46	17.04	21.97	28.25	%	
10	2.14	223	84	65	46	41	14	ك	يتم اشراك أفراد المجتمع من طرف مؤسسات النظام السياسي في اختيار المشاريع التي يحتاجها.
		100	37.66	29.15	20.63	06.28	06.28	%	
08	2.35	223	62	74	48	25	14	ك	تعمل مؤسسات النظام السياسي على ايجاد علاقات تعاون بينها وبين المواطنين.
		100	27.80	33.18	21.53	11.21	06.28	%	
09	2.28	223	69	63	26	81	11	ك	يتم اشراك مجموعة من أفراد المجتمع مع مؤسسات النظام السياسي في إنجاز المشاريع.
		100	30.94	28.25	27.80	08.07	04.94	%	
01	3.82	223	18	28	31	64	100	ك	أعتقد أن مشاركة أصحاب القرار في تنفيذ المشاريع لترقية المجتمع أمر ضروري.
		100	08.07	12.56	13.90	20.63	44.84	%	
02	3.65	223	31	27	30	35	100	ك	أعتقد أن الإهتمام بشؤون النظام السياسي أمر ضروري.
		100	13.90	12.11	13.46	15.69	44.84	%	
06	2.74	223	45	48	64	51	15	ك	يتقبل أفراد المجتمع كل الإلتزامات تجاه النظام السياسي.
		100	20.18	21.53	28.69	22.87	06.73	%	
07	2.64	223	59	45	75	42	20	ك	يؤمن أفراد المجتمع بالدور الفاعل للنظام السياسي في كافة مجالات الحياة.
		100	26.46	20.18	25.56	18.83	08.97	%	
2.93		الدرجة الكلية لسور أزمة المشاركة في إعاقة تفعيل قيم المواطنة والالتناء							

العبارة رقم (51): 'أعتقد أننا لا نختار المسؤولين في مؤسسات النظام السياسي لتسيير شؤون مجتمعنا'.

من خلال الجدول رقم (21) يتبين لنا أن العبارة 'أعتقد أننا لا نختار المسؤولين في مؤسسات النظام السياسي لتسيير شؤون مجتمعنا' جاءت في المرتبة الثالثة من بين العبارات الدالة على دور أزمة المشاركة في إعاقة تفعيل قيم المواطنة والانتماء بمتوسط حسابي قدر بـ: 3.07.

من خلال نفس الجدول السابق يتضح لنا الإتجاه المحايد للطلبة عينة الدراسة نحو هذه العبارة حيث توزعت إجاباتهم بين البدائل الخمس المتاحة بدرجات متفاوتة؛ إذ كانت أعلى نسبة مقدرة بـ: 23.32% للبدل الحيادي 'أحيانا'؛ وفي المرتبة الثانية وبنسبة لا تقل بكثير عن السابقة قدرت بـ: 21.08% كان إختيار الطلبة عينة الدراسة للبدل الإيجابي 'دائما'، وبنسبة قريبة من السابقة قدرت بـ: 20.18% من الطلبة عينة الدراسة كان إختيارهم للبدل الإيجابي 'غالبا'، بينما البدائل السلبية جاءت في المرتبة الأخيرة لإجابات الطلبة وبنسب متقاربة جدا تمثلت في المرتبة الرابعة للبدل السليبي 'أبدا' بنسبة قدرت بـ: 19.73% وفي المرتبة الخامسة والأخيرة كان البدل 'نادرا' بنسبة قدرت بـ: 15.69%.

بالإعتماد على النسب السابق يتبين لنا وجود إتجاه محايد للطلبة عينة الدراسة نحو إختيار المسؤولين في مؤسسات النظام السياسي لتسيير شؤون المجتمع، وهو ما يؤكد المتوسط الحسابي الدال للعبارة والمقدر بـ: 3.07، ويؤكده أيضا تقارب النسبة المئوية لمجموع البديلين الإيجابيين للعبارة 'دائما' و'غالبا' والمقدر بـ: 41.26%؛ مقابل إجابات الطلبة بإختيار البديلين السلبيين 'نادرا' و'أبدا' والمقدر بـ: 35.42%.

وبناء على ما سبق يمكن لنا أن نستنتج أن لأزمة المشاركة دور في إعاقة تفعيل قيم المواطنة والانتماء من خلال هذا المؤشر للبعد الثاني.

العبارة رقم (52): أعتقد أننا لا نشارك في إتخاذ القرارات مع ممثلي مؤسسات النظام السياسي.

يتبين لنا من خلال الجدول رقم (21) أن هذه العبارة ترتبت في المرتبة الأولى من بين العبارات الدالة على دور أزمة المشاركة في إعاقة تفعيل قيم المواطنة والانتماء بأعلى بمتوسط حسابي قدر بـ: 3.34.

كما يتبين لنا أيضا من خلال الجدول السابق نفسه؛ توزع إجابات الطلبة عينة الدراسة بين البدائل الخمس المتاحة بنسب متفاوتة، حيث تركزت أعلى نسب الإجابة ليكون بذلك في المرتبة الأولى البديل الإيجابي 'دائما' بنسبة قدرت بـ: 35.43%؛ تلاه في المرتبة الثانية من الترتيب البديل السلبي 'أبدا'؛ وبنسبة أقل جاء ترتيب البديل الإيجابي 'غالبا'، في المرتبة الثالثة بنسبة قدرت بـ: 18.39%؛ وبنسبة لا تتعد عن السابقة بكثير قدرت بـ: 14.35% كانت إجابة الطلبة بإختيار البديل الحيادي 'أحيانا'، ليكون في المرتبة الأخيرة وبأقل نسبة إختيار الطلبة للبديل السلبي 'نادرا' بنسبة مقدرة بـ: 08.07%.

بناء على النسب السابقة يمكن لنا أن نستنتج وجود إعتقاد محايد يميل إلى الإيجابية من الطلبة عينة الدراسة نحو المشاركة في إتخاذ القرارات مع ممثليهم في مؤسسات النظام السياسي، هو ما يؤكده المتوسط الحسابي الدال للعبارة والمقدر بـ: 3.34، وهو ما تؤكده أيضا النسبة المئوية لمجموع إجابات الطلبة بإختيار البديلين الإيجابيين 'دائما' و'غالبا' قدر بـ: 53.82%؛ بالمقابل مجموع البديلين السلبيين 'نادرا' و'أحيانا' للعبارة والمقدر بـ: 32.47%.

وبناء على ما سبق يمكن لنا القول بأن لأزمة المشاركة دور متوسط في إعاقة تفعيل قيم المواطنة والانتماء من خلال هذا المؤشر للبعد الثاني.

العبارة رقم (53): أعتقد أن ممثلي مؤسسات النظام السياسي لا يمكنهم الأخذ بآرائنا.

يتبين لنا من خلال الجدول رقم (21) أن هذه العبارة جاءت في المرتبة الثانية من بين العبارات الدالة على دور أزمة المشاركة في إعاقة تفعيل قيم المواطنة والانتماء بمتوسط حسابي قدر بـ: 3.26.

ومن نفس الجدول السابق يتضح لنا أيضا الإتجاه المحايد للطلبة نحو هذه العبارة حيث توزعت إجابات الطلبة بين البدائل الخمس المتاحة، إذ كانت أعلى نسبة مقدرة بـ: 28.25% للبدل الإيجابي 'دائما'؛ وفي المرتبة الثانية وبنسبة لا تقل بكثير عن السابقة قدرت بـ: 21.97% كان إختيار الطلبة عينة الدراسة للبدل الإيجابي 'غالبا'، وفي المرتبة الثالثة جاء إختيار الطلبة عينة الدراسة للبدل السلبي أبدا بنسبة قدرت بـ: 19.28%؛ وينسب لا تقل بكثير عن السابقة جاء ترتيب البدلين الحيادي 'أحيانا' و السلبي 'نادرا' في المرتبتين الأخيرتين الرابعة والخامسة بنسب قدرت على التوالي بـ: 17.04% لما قبل الأخيرة نسبة 13.46% للبدل في المرتبة الأخيرة.

بناء على عرضنا للنسب السابق يتبين لنا وجود إتجاه محايد يميل للإيجابية للطلبة عينة الدراسة نحو إعتقادهم بعدم إمكانية الأخذ بأرائهم من طرف ممثليهم في مؤسسات النظام السياسي، وهو ما يؤكد المتوسط الحسابي الدال للعبارة والمقدر بـ: 3.26، والنسبة المئوية لمجموع البدلين الإيجابيين 'دائما' و 'غالبا' والمقدرة بـ: 50.22%، في حين قدر مجموع إختيار الطلبة عينة الدراسة للبدلين السلبيين 'نادرا' و 'أبدا' بـ: 32.74%.

وبناء على ما سبق يمكن لنا أن نستنتج أن لأزمة المشاركة دور متوسط في إعاقة تفعيل قيم المواطنة والإنتماء من خلال هذا المؤشر للبعد الثاني.

العبارة رقم (54): يتم اشراك أفراد المجتمع من طرف مؤسسات النظام السياسي في اختيار المشاريع التي يحتاجها.

يتبين لنا من خلال الجدول رقم (21) أن العبارة 'يتم اشراك أفراد المجتمع من طرف مؤسسات النظام السياسي في اختيار المشاريع التي يحتاجها' جاءت في المرتبة السادسة من بين العبارات الدالة على دور أزمة المشاركة في إعاقة تفعيل قيم المواطنة والإنتماء بمتوسط حسابي قدر بـ: 2.14.

كما يتبين لنا من نفس الجدول السابق؛ الإتجاه السلبي الضعيف للطلبة نحو هذه العبارة حيث توزعت إجابات الطلبة بين البدائل الخمس بدرجات متفاوتة؛ حيث تركزت أعلى النسب عند العبارات السلبية إذ كانت في المرتبة الأولى لأعلى نسبة مقدرة بـ: 37.66% للبدل

السلبى 'أبدا'؛ تلاه في المرتبة الثانية ونسبة 29.15% كان إختيار الطلبة عينة الدراسة للبدليل السلبى 'نادرا'، ونسبة مقدرة بـ: 20.63% من الطلبة عينة الدراسة كان إختيارهم للبدليل الحيادي 'أحيانا'، بينما ترتب البدليلين الإيجابيين 'غالبا' و'دائما' في المرتبة الأخيرة بأقل نسبة إختيار مقدرة بـ: 06.28%.

بناء على ما سبق يتبين لنا وجود إتجاه سلبى ضعيف للطلبة عينة الدراسة يميل للسلبية نحو إشراك الطلبة عينة الدراسة من طرف مؤسسات النظام السياسى في إختيار المشاريع التى يحتاجها أفراد المجتمع، وهو ما يؤكد المتوسط الحسابى الدال للعبارة والمقدر بـ: 2.14، ويشير لذلك أيضا فارق مجموع النسبة المئوية لمجموع البدليلين السلبيين 'نادرا' و'أبدا' للعبارة والذي فاق 50% والمقدر بـ: 66.21% مقابل إجابات الطلبة بإختيار البدليلين الإيجابيين 'دائما' و'غالبا' والمقدرة بـ: 12.56%، وهو ما يتوافق ودراسة 'قنديل' حيث وجدت أن النظام السياسى يحول دون حرية المشاركة السياسية، وهو ما اختلف بنسبة صغيرة عن نتائج دراسة هناء حسنى حول السؤال 'تعنقد أن الدولة تحجب المشاركة عن الشباب' حيث أفاد 40.6% من الشباب، بأن الدولة تحجب عنهم المشاركة، بينما 59.40% منهم يرون أنها لا تجب المشاركة.¹

وبناء على ما سبق يمكن لنا أن نستنتج أن لأزمة المشاركة دور ضعيف في إعاقة تفعيل قيم المواطنة والإنتماء من خلال هذا المؤشر للبعد الثانى.

العبارة رقم (55): تعمل مؤسسات النظام السياسى على ايجاد علاقات تعاون بينها وبين المواطنين.

من خلال الجدول رقم (21) يتضح أن هذه العبارة جاءت في المرتبة الرابعة من بين العبارات الدالة على دور أزمة المشاركة في إعاقة تفعيل قيم المواطنة والإنتماء بمتوسط حسابى قدر بـ: 2.35.

ومن الجدول السابق نفسه يتضح لنا الإتجاه السلبى الضعيف للطلبة نحو هذه العبارة حيث توزعت إجابات الطلبة بين البدائل الخمس المتاحة بدرجات متفاوتة، حيث تركزت أعلى نسب إختيار الإجابة عند البدليلين السلبيين، إذ كانت أعلى نسبة مقدرة بـ: 33.18% للبدليل

¹ - هناء حسنى محمد النابلسى: مرجع سبق ذكره، ص. 189.

السلبى 'نادرا'؛ وفي المرتبة الثانية وبنسبة لا تقل بكثير عن السابقة قدرت بـ: 27.80% كان إختيار الطلبة عينة الدراسة للبديل 'أبدا'، وفي المرتبة الثالثة جاء إختيار الطلبة عينة الدراسة للبديل الحيادي 'أحيانا' بنسبة قدرت بـ: 21.53%؛ بينما جاء في المرتبتين الأخيرتين البديلين الإيجابيين 'غالبا' و'دائما' بنسب قدرت على التوالي بـ: 11.21% و 06.28%.

بناء على عرضنا للنسب السابق يتبين لنا وجود إتجاه سلبى ضعيف للطلبة عينة الدراسة نحو إعتقادهم بأن مؤسسات النظام السياسى تعمل على إيجاد علاقات تعاون بينها وبين المواطنين، وهو ما يؤكدته المتوسط الحسابى الدال للعبارة والمقدر بـ: 2.35، والنسبة المئوية لمجموع البديلين السلبيين 'نادرا' و'أبدا' المقدر بـ: 60.98%، في مقابل مجموع البديلين الإيجابيين 'دائما' و'غالبا' والمقدر بـ: 17.49%.

وبناء على ما سبق يمكن لنا أن نستنتج أن لأزمة المشاركة دور ضعيف في إعاقة تفعيل قيم المواطنة والإنتماء من خلال هذا المؤشر للبعد الثانى.

العبارة رقم (56): يتم اشراك مجموعة من أفراد المجتمع مع مؤسسات النظام السياسى في إنجاز المشاريع.

يتبين لنا من خلال الجدول رقم (21) أن العبارة 'يتم اشراك أفراد المجتمع من طرف مؤسسات النظام السياسى في اختيار المشاريع التى يحتاجها' جاءت في المرتبة السادسة من بين العبارات الدالة على دور أزمة المشاركة في إعاقة تفعيل قيم المواطنة والإنتماء بمتوسط حسابى قدر بـ: 2.14.

كما يتبين لنا من نفس الجدول السابق؛ الإتجاه السلبى الضعيف للطلبة نحو هذه العبارة حيث توزعت إجابات الطلبة بين البدائل الخمس بدرجات متفاوتة أحيانا ومقاربة أحيانا أخرى؛ حيث تركزت أعلى النسب عند البديلين السلبيين؛ إذ كانت في المرتبة الأولى بأعلى نسبة مقدر بـ: 30.94% للبديل السلبى 'أبدا'؛ تلاه في المرتبة الثانية وبنسبة 28.25% كان إختيار الطلبة عينة الدراسة للبديل السلبى 'نادرا'، وبنسبة مقدر بـ: 27.80% من الطلبة عينة الدراسة كان إختيارهم للبديل الحيادي 'أحيانا'، بينما ترتب البديلين الإيجابيين 'غالبا' و'دائما' في المرتبة الأخيرة بأقل نسبة إختيار مقدر على التوالي بـ: 08.07% و 04.94%.

بناء على ما سبق يتبين لنا وجود إتجاه سلبي ضعيف للطلبة لعينة الدراسة نحو إشراك الطلبة عينة الدراسة من طرف مؤسسات النظام السياسي في نجاز المشاريع التي يحتاجها أفراد المجتمع، وهو ما يؤكد المتوسط الحسابي الدال للعبارة والمقدر بـ: 2.28، وشير لذلك أيضا فارق مجموع النسبة المئوية لمجموع البديلين السلبيين 'نادرا' و'أبدا' للعبارة والمقدر بـ: 59.19% مقابل إجابات الطلبة بإختيار البديلين الإيجابيين 'دائما' و'غالبا' والمقدرة بـ: 12.97%.

وبناء على ما سبق يمكن لنا أن نستنتج أن لأزمة المشاركة دور ضعيف في إعاقة تفعيل قيم المواطنة والانتماء من خلال هذا المؤشر للبعد الثاني.

بناء على ماسبق ومن خلال الجدول رقم (21) وإنطلاقا من تحليلنا للعبارات السابقة (51)، (52)، (53)، (54)، (55)، (56) يمكن لنا أن نستنتج وجود إتجاه محايد للطلبة عينة الدراسة نحو العبارات الدالة على الدور الضعيف الذي تلعبه أزمة المشاركة في إعاقة تفعيل قيم المواطنة والانتماء بمتوسط حسابي قدر بـ: 2.28 من خلال مؤشرات البعد الثاني من خلال البعد الأول.

1 2 3 2 1. البعد الثاني: المخرجات

العبارة رقم (57): أعتقد أن مشاركة أصحاب القرار في تنفيذ المشاريع لترقية المجتمع أمر ضروري.

من خلال الجدول رقم (21) يتبين لنا أن هذه العبارة هي في المرتبة الأولى من بين العبارات الدالة على دور أزمة الشرعية في إعاقة تفعيل قيم المواطنة والانتماء للبعد الثاني بمتوسط حسابي قدر بـ: 2.28.

ومن نفس الجدول يمكن لنا أن يتبين أيضا الإتجاه الإيجابي الضعيف للطلبة نحو هذه العبارة حيث تمركزت أعلى النسب عند البديلين الإيجابيين للعبارات، إذ كانت أعلى نسبة مقدرة بـ: 44.84% للبديل الإيجابي 'دائما'؛ وفي المرتبة الثانية وبنسبة بـ: 20.63% كان إختيار الطلبة عينة الدراسة للبديل الإيجابي 'غالبا'، وبنسبة مقدرة بـ: 13.90% من الطلبة عينة الدراسة كان إختيارهم للبديل الحيادي 'أحيانا'، بينما البديلين السلبيين ترتبا في المرتبتين

الأخيرتين وفقا لإجابات الطلبة؛ إذ كان في المرتبة الرابعة البديل السلبي 'نادرا' بنسبة قدرت بـ: 12.56% وفي المرتبة الخامسة والأخيرة كان البديل 'أبدا' بنسبة قدرت بـ: 08.07%.

ومن خلال عرضنا للنسب السابق يتبين لنا وجود إتجاه إيجابي ضعيف للطلبة عينة الدراسة نحو الإعتقاد بأن مشاركة أصحاب القرار في تنفيذ المشاريع لترقية المجتمع أمر ضروري، وهو ما يؤكد المتوسط الحسابي الدال للعبارة والمقدر بـ: 3.82، أيضا النسبة المئوية لمجموع البديلين الإيجابيين 'دائما' و'غالبا' قدر بـ: 65.47% بالمقابل قلة مجموع إجابات الطلبة بإختيار البديلين السلبيين 'نادرا' و'أبدا' للعبارة والمقدر بـ: 20.63% وبناء على ما سبق يمكن لنا أن نستنتج أن لأزمة الشرعية دور فوق المتوسط في إعاقة تفعيل قيم المواطنة والانتماء من خلال هذا المؤشر للبعد الثاني.

العبارة رقم (58): أعتقد أن الإهتمام بشؤون النظام السياسي أمر ضروري.

يتبين لنا من خلال الجدول رقم (21) أن هذه العبارة جاءت في المرتبة الثانية من بين العبارات الدالة على دور أزمة الشرعية في إعاقة تفعيل قيم المواطنة والانتماء بمتوسط حسابي قدر بـ: 3.65.

كما يتبين لنا من الجدول السابق نفسه؛ الإتجاه الإيجابي الضعيف للطلبة نحو هذه العبارة حيث توزعت إجابات الطلبة بين البدائل الخمس بنسب متفاوتة فيما بينها؛ حيث تركزت أعلى النسب عند البدائل الإيجابية، إذ كانت أعلى نسبة مقدرة بـ: 44.84% للبديل الإيجابي 'دائما'؛ وفي المرتبة الثانية بنسبة 15.69% كان إختيار الطلبة عينة الدراسة للبديل الإيجابي 'غالبا'، بنسبة مقدرة بـ: 13.90% من الطلبة عينة الدراسة كان إختيارهم للبديل السلبي 'أبدا'، بنسبة تساويها تقريبا كان إختيار الطلبة عينة الدراسة للبديل الحيادي 'أحيانا'؛ بنسبة لا تقل بكثير عن سابقتها كان إختيار الطلبة عينة الدراسة للبديل السلبي 'نادرا' بنسبة مقدرة بـ: 12.11%.

من خلال عرضنا للنسب السابق يتبين لنا وجود إتجاه إيجابي ضعيف للطلبة عينة الدراسة نحو ضرورة الإهتمام بشؤون النظام السياسي، وهو ما يؤكد المتوسط الحسابي الدال للعبارة والمقدر بـ: 3.65، كما يتضح الإتجاه الإيجابي أيضا من خلال مجموع البديلين

الإيجابيين 'دائماً' و'غالبا' والذي تجاوز 50% والذي قدر بـ: 60.53%، في مقابل إجابات الطلبة بإختيار البديلين السلبيين 'نادرا' و'أبدا' للعبارة والمقدر بـ: 26.01%

وبناء على ما سبق يمكن لنا أن نستنتج أن لأزمة الشرعية دور إيجابي ضعيف في إعاقة تفعيل قيم المواطنة والانتماء من خلال هذا المؤشر للبعد الثاني.

العبارة رقم (59): يتقبل أفراد المجتمع كل الإلتزامات تجاه النظام السياسي.

يتبين لنا من خلال الجدول رقم (21) أن هذه العبارة جاءت في المرتبة الثالثة من بين العبارات الدالة على دور أزمة المشاركة في إعاقة تفعيل قيم المواطنة والانتماء بمتوسط حسابي قدر بـ: 2.74.

ككءومن نفس الجدول السابق يتضح لنا أيضا الإتجاه المحايد للطلبة نحو هذه العبارة حيث توزعت إجابات الطلبة بين البدائل الخمس المتاحة بنسب متفاوتة، إذ كانت أعلى نسبة مقدرة بـ: 28.69% للبديل الحيادي 'أحيانا'؛ وفي المرتبة الثانية وبنسبة لا تقل بكثير عن السابقة قدرت بـ: 22.87% كان إختيار الطلبة عينة الدراسة للبديل الإيجابي 'غالبا'، وفي المرتبة الثالثة جاء إختيار الطلبة عينة الدراسة للبديل السلبي 'نادرا' بنسبة قدرت بـ: 21.53%؛ وينسب تقارب النسبة السابقة بكثير قدرت بـ: 20.18% جاء ترتيب البديل 'أبدا' في المرتبة الرابعة؛ بينما جاء البديل الإيجابي 'دائماً' في المرتبة الخامسة والأخيرة بنسبة قدرت بـ: 06.73%.

بناء على عرضنا للنسب السابقة يتبين لنا وجود إتجاه محايد يميل للسلبية للطلبة عينة الدراسة نحو تقبل أفراد المجتمع لكل الإلتزامات تجاه النظام السياسي، وهو ما يؤكد المتوسط الحسابي الدال للعبارة والمقدر بـ: 2.74، والنسبة المئوية لمجموع البديلين السلبيين 'نادرا' و'أبدا' والمقدرة بـ: 41.71%، في حين قدر مجموع إختيار الطلبة عينة الدراسة للبديلين الإيجابيين 'دائماً' و'غالبا' بـ: 29.60%.

وبناء على ما سبق يمكن لنا أن نستنتج أن لأزمة المشاركة دور متوسط في إعاقة تفعيل قيم المواطنة والانتماء من خلال هذا المؤشر للبعد الثاني.

العبارة رقم (60): يؤمن أفراد المجتمع بالدور الفاعل للنظام السياسي في كافة مجالات الحياة.

يتبين لنا من خلال الجدول رقم (21) أن هذه العبارة جاءت في المرتبة الرابعة من بين العبارات الدالة على دور أزمة المشاركة في إعاقة تفعيل قيم المواطنة والانتماء بمتوسط حسابي قدر بـ: 2.64.

كما يتبين لنا أيضا من نفس الجدول السابق؛ الإتجاه المحايد الذي يميل إلى السلبية للطلبة نحو هذه العبارة؛ حيث توزعت إجابات الطلبة بين البدائل الخمس بدرجات متفاوتة؛ حيث كانت في المرتبة الأولى لأعلى نسبة مقدرة بـ: 26.46% للبديل السلبي 'أبدا'؛ تلاه في المرتبة الثانية وبنسبة 25.56% كان إختيار الطلبة عينة الدراسة للبديل الحيادي 'أحيانا'، وبنسبة مقدرة بـ: 20.18% من الطلبة عينة الدراسة كان إختيارهم للبديل السلبي 'نادرا'، بينما جاء البديل الإيجابي غالبا في المرتبة الرابعة بنسبة إختيار لا تقل بكثير عن السابقة قدرت بـ: 18.83%. في المرتبة الأخيرة وبأقل نسبة إختيار قدرت بـ: 08.97. كان إختيار البديل الإيجابي 'غالبا'. بناء على ما سبق يتبين لنا وجود إتجاه محايد للطلبة يميل للسلبية لعينة الدراسة نحو الدور الفاعل للنظام السياسي في كافة مجالات الحياة، وهو ما يؤكد المتوسط الحسابي الدال للعبارة والمقدر بـ: 2.64، كما يشير لذلك أيضا فارق مجموع النسبة المئوية لمجموع البديلين السلبيين 'نادرا' و'أبدا' للعبارة والمقدر بـ: 46.64% مقابل إجابات الطلبة بإختيار البديلين الإيجابيين 'دائما' و'غالبا' والمقدرة بـ: 27.80%.

وبناء على ما سبق يمكن لنا أن نستنتج أن لأزمة المشاركة دور متوسط في إعاقة تفعيل قيم المواطنة والانتماء من خلال هذا المؤشر للبعد الثاني.

بناء على ما سبق ومن خلال الجدول رقم (21) وإنطلاقا من تحليلنا للعبارات السابقة (57)، (58)، (59)، (60)، يمكن لنا أن نستنتج وجود إتجاه محايد للطلبة عينة الدراسة نحو العبارات الدالة على دور أزمة المشاركة في إعاقة تفعيل قيم المواطنة بمتوسط حسابي قدر بـ: 2.93 والدال على الدور المتوسط الذي تلعبه أزمة المشاركة من خلال البعد الثاني.

2. نتائج الدراسة

2.1 النتائج الجزئية وإختبار الفرضيات:

2.1.1 خصائص مجتمع الدراسة:

* أغلب مفردات الدراسة ينتمون للفئة العمرية 18 إلى 23 سنة.

وهي نتيجة طبيعية، لأن الجانب الميداني لهذه الدراسة كان في الجامعة وتم توزيع أداة جمع البيانات على عينة من الطلبة في مرحلة التدرج، وهو ما جعل من أن أغلب مفردات الدراسة تنتمي لهذه الفئة العمرية، والتي تنتمي لفئة الشباب المعنية بالدراسة والتي تعكس التركيبة الاجتماعية للطلبة في الجامعة.

هذه النتيجة تتوافق مع خصائص مجتمع البحث لدراسة طاهر بوشلوش والتي جاء فيها أن أكبر نسبة من الجنسين تنتمي للفئة العمرية التي يتراوح سنها ما بين 21-23 سنة وذلك بنسبة 49.60% لدى الذكور و61.80% لدى الإناث¹، هذا التوافق في خاصية العمر بين مفردات عينة الدراسة، قد يكون للإشتراك في طبيعة مجتمع البحث والمتمثلة في عينة من طلبة الجامعة الجزائرية.

* 75% من عينة الدراسة هم من فئة الإناث بينما 25% هم من الذكور.

يعد هذا الفارق في النسب بين الإناث والذكور طبيعياً، كون نسبة الإناث في الجامعة أكثر من نسبة الذكور.

تتوافق هذه الخاصية أيضاً مع دراسة طاهر بوشلوش، والتي جاء فيها 141 مفردة من مفردات الدراسة هي من فئة الذكور بنسبة 27.65%، في المقابل 369 مفردة من فئة الإناث وهو ما يمثل فئة تجاوزت الخمسين بالمئة والمقدرة بـ: 72.35%²، كما تشترك هذه الدراسة أيضاً في هذه الخاصية مع نتائج دراسة هناء حسني محمد النابلسي والتي كانت دراستها

¹ - طاهر محمد بوشلوش: مرجع سبق ذكره، ص. 418.

² - نفس المرجع: ص. 417.

الميدانية بالجامعة الأردنية، حيث توزعت عينة دراستها بين 68.90% من فئة الإناث، و31.10% من فئة الذكور.¹

* 25% من مفردات عينة الدراسة يقطنون مقر الولاية، و39% منهم يقطنون مقر الدائرة، و36% منهم يقطنون مقر البلدية.

وهي نتيجة نعتبرها طبيعية أيضا، لأن الدراسة تمت بالوسط الجامعي والذي يشمل على الطلبة من مختلف الأماكن التي يقطنونها سواء على مستوى البلديات أو الدوائر أو الولاية وذلك لتميز جامعة محمد خيضر بسكرة بالنظامين الداخلي والخارجي مما يتيح فرص تواجد من يقطنون بأماكن بعيدة بالوسط الجامعي، وبذلك يكون التنوع في مفردات الدراسة مما لا يؤثر بالسلب على النتائج، والمتعلقة أساسا بطبيعة تفاعلهم مع مؤسسات النظام السياسي، هذا التوزيع يعكس طبيعة التوزيع السكاني على ولاية بسكرة والمناطق القريبة منها، والذي يمكن لنا أن نعتبره بمثابة توزيع مصغر للشباب في المجتمع الجزائري.

* 90% من مفردات عينة الدراسة لا ينتمون لجمعيات المجتمع المدني.

* 64% من مفردات عينة الدراسة لا يرغبون في الإنتماء لجمعيات المجتمع المدني، بينما 36% فقط منهم لهم الرغبة في الإنتماء لجمعيات المجتمع المهني.

* 89% من أفراد عينة الدراسة لا ينتمون لأحزاب سياسية.

هذه النسب تظهر المشاركة المتدنية للشباب عينة الدراسة في الأعمال التطوعية من خلال الانضمام لجمعيات المجتمع المدني، وكذلك في النشاطات السياسية وهو ما يؤكد نتائج الدراسة الدراسة الجزئية والعامّة.

¹ - هناء حسني محمد النابلسي: مرجع سبق ذكره، ص. 163.

* درجة ممارسة قيمة المواطنة:

أثبتت نتائج الدراسة الإتجاه المحايد للطلبة عينة الدراسة ناحية المؤشرات الدالة على قيمة المواطنة؛ إذ نلخص هذه النتائج في الجدول التالي:

جدول رقم(22): يوضح نتائج درجة ممارسة قيم المواطنة

المتوسط الحسابي العام	المتوسط الحسابي للبعد	المتوسط الحسابي للعبارة	رقم العبارة	البعد	نتائج درجة ممارسة قيم المواطنة لدى الشباب	
2.94	2.78	2.70	01	المجال المدني		
		2.56	02			
		2.80	03			
		3.25	04			
		2.75	05			
	3.11		2.88	06		المجال السياسي
			1.25	07		
			4.23	08		
			4.16	09		
			3.05	10		

من خلال الجدول رقم(22) يتضح أنه من نتائج الدراسة؛ أن إتجاه الطلبة نحو القرارات التي يتخذها النظام السياسي هي لصالح كل أفراد المجتمع محايد يميل إلى السلبية بمتوسط حسابي قدر بـ: 2.70، وهو ما نستنتج من خلاله درجة ممارسة متوسطة لقيمة المواطنة للمبحوثين من خلال هذا المؤشر؛ وهو ما ينعكس على تواصلهم مع مؤسسات النظام وما دل عليه الإتجاه السلبي الضعيف للمبحوثين إتجاه التواصل مع واحدة من أقرب هذه المؤسسات

لكل أفراد المجتمع والمتمثل في مصالح البلدية أو الإتصال برئيسها في حال واجه الأفراد صعوبات على مستواها بمتوسط حسابي مقدر بـ: 2.56، وهو ينتج عنه درجة ممارسة ضعيفة لقيمة المواطنة من خلال هذه المؤشرات.

كما أثبتت نتائج هذه الدراسة بوجود درجة متوسطة من التساوي بين المواطنين أمام الدفع الضريبي وهو نتاج الإتجاه المحايد للمبحوثين نحو هذه المؤشر بمتوسط حسابي دال قدر بـ: 2.80، كما أثبتت نتائج هذه الدراسة الإتجاه المحايد أيضا للطلبة المتجه نحو الإيجابية تجاه مشاركة الشباب خدمة للوطن، بمتوسط حسابي قدر بـ: 3.25، كما أثبتت هذه الدراسة الإتجاه السلبي الضعيف للمبحوثين تجاه سيادة الديمقراطية في المجتمع بمتوسط حسابي قدر بـ: 2.57.

كما أثبتت نتائج هذه الدراسة كما هو موضح في الجدول جدول رقم (22) الإتجاه المحايد للمبحوثين تجاه مجموع المؤشرات الدالة على البعد الأول للتعرف على درجة ممارسة قيمة المواطنة بين عينة الدراسة بمتوسط حسابي قدر بـ: 2.78، والذي نستنتج من خلاله وجود درجة ممارسة متوسطة لقيمة المواطنة بين الطلبة عينة الدراسة.

واثبتت نتائج الدراسة أيضا الإتجاه المحايد للطلبة عينة الدراسة إتجاه المجال السياسي كبعد ثان من الأبعاد الدالة على درجة ممارسة قيم المواطنة بمتوسط حسابي دال قدر بـ: 2.94، حيث اثبتت النتائج إتجاه الطلبة المحايد نحو كل من المشاركة في كل المواعيد الإنتخابية بمتوسط حسابي قدر بـ: 2.88، والمبادرة في المشاركة في النشاطات التضامنية بمتوسط حسابي قدر بـ: 3.05، كما كان للطلبة المبحوثين إتجاه إيجابي ضعيف نحو الإعتقاد بوجود إحترام القوانين السارية بمتوسط حسابي قدر بـ: 4.23؛ وإتجاه إيجابي ضعيف أيضا نحو المساهمة في حماية الأملاك العامة للدولة كواجب وطني بمتوسط حسابي قدر بـ: 4.16، كما أثبتت النتائج غياب التواصل مع ممثلي المجتمع المدني في البرلمان على مستوى الولاية، بمتوسط حسابي

قدر بـ: 1.25 وهو ما يثبت الإتجاه السلبي القوي للمبحوثين إتجاه هذا التواصل مع ممثلي المجتمع في البرلمان.

كما يتبين لنا من خلال الجدول رقم (22) أن المتوسط الحسابي الدال على درجة ممارسة قيمة المواطنة قدر بـ: 2.94؛ مما ينتج عنه أن للطلبة عينة الدراسة إتجاه محايد نحو درجة ممارسة قيمة المواطنة بين الطلبة عينة الدراسة، وهو ما أكدته المتوسطات الحسابية للمؤشرات السابقة وهو ما نستنتج من خلاله أن قيمة المواطنة موجودة بين الطلبة عينة الدراسة لكنها بدرجة متوسطة تميل إلى السلبية.

* درجة ممارسة قيمة الإنتماء:

أثبتت نتائج الدراسة الإتجاه السلبي الضعيف للطلبة عينة الدراسة نحو المؤشرات الدالة على قيمة الإنتماء؛ إذ نلخص هذه النتائج في الجدول التالي:

جدول رقم (23): يوضح نتائج درجة ممارسة قيم الإنتماء

المتوسط الحسابي العام	المتوسط الحسابي للبعد	المتوسط الحسابي للعبارة	رقم العبارة	البعد	نتائج درجة ممارسة قيم الإنتماء	
2.25	2.39	2.49	21	الشعور بالإطمئنان		
		2.18	22			
		2.50	23			
	2.10	2.06	2.06	24		إشباع الحاجات المعنوية والمادية
			2.26	25		
			1.99	26		
	2.27	2.33	2.33	27		الشعور بالذات والمكانة الاجتماعية
			2.29	28		
			2.15	29		
			2.31	30		

أثبتت نتائج الدراسة وكما هو موضح في الجدول رقم (23)؛ الإتجاه السلبي الضعيف نحو الأبعاد الثلاثة الدالة على درجة ممارسة قيمة الإنتماء؛ فغياب الشعور بالإطمئنان لدى الطلبة عينة الدراسة لإنتمائهم للنظام السياسي، وكذا غياب الشعور بالرضى حول ما يقدمه النظام السياسي لأفراد المجتمع، وإعتبار ما يقدمه النظام السياسي سواء من قرارات أو مشاريع لا يحقق لهم الشعور بالإنتماء، أثبتت غياب الشعور بالإطمئنان بين المبحوثين بالإنتماء للنظام السياسي بمتوسط حسابي قدر بـ: 2.39، وهو ما يدل على الإتجاه السلبي الضعيف الدال على قيمة الانتماء من خلال

هذا البعد، والذي قد ينتج لأسباب عدة قد تكون بناء على هذا المؤشر على حجم أو نوعية المشاريع التي يطرحها النظام السياسي الجزائري لأفراد المجتمع وبالأخص فئة الشباب، والتي قد لا تتناسب ومتطلبات وطموحات الشباب، مما قد يكون عاملا من عوامل إضعاف درجة الشعور بالاطمئنان اتجاه النظام السياسي المسير لشؤونه.

كما أثبتت نتائج الدراسة أيضا الإتجاه السلبي للطلبة المبحوثين نحو إشباع النظام السياسي للحاجات المادية والمعنوية للطلبة بمتوسط حسابي قدر بـ: 2.10، حيث أثبتت نتائج الدراسة أن النظام السياسي لم يتمكن من إشباع حاجات الأفراد سواء المادية والمعنوية وكذا غياب الشعور بالإعتزاز للإنتماء لهذا النظام السياسي.

كما أثبتت نتائج الدراسة، الإتجاه السلبي للطلبة المبحوثين نحو الشعور بالذات والمكانة الاجتماعية بمتوسط حسابي سلبي ضعيف قدر بـ: 2.27، فغياب الشعور بالمكانة الاجتماعية للفرد بإنتمائه للنظام السياسي المسير لشؤونه، وعدم رضاه عما تقدمه مؤسساته له، وغياب الثقة بهذه المؤسسات وكذا الإتجاه السلبي نحو إمكانية تحقيق الطموحات في ظل النظام السياسي السائد كلها عوامل دالة على ضعف في درجة ممارسة قيمة الإنتماء بين المبحوثين.

وبناء على ما سبق يتبين الاتجاه السلبي الضعيف نحو العبارات الدالة على درجة ممارسة قيمة الانتماء بين الطلبة عينة الدراسة، وهو ما يؤكد المتوسط الحسابي الدال والمقدر بـ: 2.25، وهو ما يدل على درجة ممارسة ضعيفة لقيمة الانتماء لدى الطلبة.

2.1.2. إختبار الفرضية الأولى

نصت الفرضية الأولى على أن: "المؤسسات النظام السياسي الجزائري -في أدائها لوظائفها- دور أساسي في تفعيل قيم المواطنة لدى الشباب"؛ والجدول التالي يلخص أهم نتائج هذه الفرضية وفقا لبعديها والعبارات المؤثرة لها كما يلي:

جدول رقم (24): يوضح المتوسط الحسابي للفرضية الأولى

الفرضية 01	البعد	رقم العبارة	المتوسط الحسابي للعبارة	المتوسط الحسابي للبعد	المتوسط الحسابي للفرضية
المؤسسات النظام السياسي الجزائري - في أدائها لوظائفها- دور أساسي في تفعيل قيم المواطنة لدى الشباب	المدخلات	14	3.30	2.87	2.73
		15	2.99		
		16	3.18		
		18	2.24		
		20	2.64		
	المخرجات	11	2.35	2.59	
		12	2.65		
		13	2.86		
		17	2.82		
		19	2.28		

أثبتت نتائج هذه الدراسة وجود إتجاه سلبي ضعيف من مجموع الطلبة المبحوثين نحو تعامل مؤسسات النظام السياسي بإحترام مع أفراد المجتمع والذي يظهر أثناء قيام هذه المؤسسات بتحقيق مطالبهم وهو ما أظهره المتوسط الحسابي

المتجه نحو السلبية لهذه العبارة والذي قدر بـ: 2.35، وهو ما يثبت إنتشار التواصل السلبي بين ممثلي مؤسسات النظام السياسي وباقي أفراد المجتمع من جهة، وعدم حفاظ مؤسسات النظام السياسي على حريات الأفراد داخل المجتمع والذي أثبت في هذه الدراسة بإتجاه محايد للطلبة المبحوثين، لكن متجه للسلبية بمتوسط حسابي محايد يميل إلى السلبية قدر بـ: 2.65، وبنفس الإتجاه السابق المحايد المتجه نحو السلبية كان إتجاه الطلبة عينة الدراسة نحو وجود خصوصية في تعامل مؤسسات النظام السياسي مع مختلف أفراد المجتمع في أداء هذه الأخيرة لمهامها المنوطة بها لتحقيق مطالب أفراد المجتمع المختلفة بمتوسط حسابي قدر بـ: 2.86.

كما جاء من نتائج هذه الدراسة أيضا إتجاه محايد يميل إلى السلبية؛ نحو مراعات مؤسسات النظام السياسي لعادات وتقاليد المجتمع في تنفيذها لقراراتها، كما أثبتت نتائج هذه الدراسة أيضا الإتجاه السلبي الضعيف للمبحوثين نحو مساعدة مؤسسات النظام السياسي أفراد المجتمع في حل المشكلات والصعوبات التي تواجههم في الحياة اليومية بمتوسط حسابي سلبي ضعيف قدر بـ: 2.28، وهو ما يؤكد نتائج العبارات السابقة.

ومن خلال نتائج العبارات السابقة (11)، (12)، (13)، (17)، (19) والموضحة في الجدول رقم (24)، نستنتج الإتجاه المحايد المائل إلى السلبية للمبحوثين نحو مجموع العبارات الدالة على بعد مخرجات النظام السياسي في أدائها لمهامها، وهو كنيجة لطبيعة تعامل مؤسسات النظام السياسي في علاقتها مع أفراد المجتمع من خلال ما يجب أن تقدمه لهم ليكون عامل لتعزيز نشاطاتها في إطار قيامها بأداء وظائفها وبالتالي تفعيل قيم المواطنة فيما بينهم، إذ أثبتت نتائج هذه الدراسة بأن دورها كان سلبي ضعيف في تفعيل قيم المواطنة لدى الطلبة عينة الدراسة ومن خلالهم الشباب الجزائري، وهو ما أكدته المتوسط الحسابي الدال على الاتجاه السلبي الضعيف والمقدر بـ: 2.59.

فحرمان المرء من حقوقه، يتعلق هذا الأمر في هذه الحالة بالحظ من قيمه من طرف مجتمعه الذي يرفض الإعتراف بمسؤوليته الكاملة، كحق من حقوقه القانونية، غير أنه بالرغم من ذلك يظهر الجانب الإيجابي لذلك في علاقة الإعتراف المتبادل التي يدرك الفرد عن طريقها، وهذا عندما يلتزم بمنظور المشاركين له في التفاعل، أنه يتمتع بحقوقه المشروعة مثل الآخرين¹.

غير أن هذه الدراسة أثبتت أيضا أن الدور السلبي الذي يؤديه النظام السياسي في تفعيل قيم المواطنة بين الشباب من خلال أداء هذه المؤسسات لوظائفها ليس سببه مؤسسات النظام السياسي فقط في أدائها لوظائفها وإنما سببه أيضا طبيعة تعامل أفراد المجتمع ومنهم طلبة الجامعة كفئة شبابية مع هذه المؤسسات، حيث أثبتت نتائج الدراسة أيضا الإتجاه المحايد المائل للسلبية للطلبة عينة الدراسة نحو التعامل مع هذه المؤسسات في إطار المدخلات ومن خلالها تعامل الطلبة وفئة الشباب مع هذه المؤسسات في المطالبة بحقوقهم بطرق سلمية مشروعة، وذلك لأن هذه المطالبة ستكون على الأقل عامل ضبط وتوجيه لهذه المؤسسات؛ حيث أثبتت النتائج أيضا الإتجاه الحيادي المائل للسلبية للطلبة للمبحوثين إتجاه مدخلات النظام السياسي بمتوسط حسابي قدر بـ: 2.87، وهي من أبسط حقوق الأفراد يضمنها الفرد من مؤسسات النظام السياسي التي ستمثل بمرور الوقت عاملا مساعدا على تفعيل قيم المواطنة لدى مختلف أفراد المجتمع ولدى الشباب على وجه الخصوص، وذلك من خلال زيادات معارفهم بالجوانب السياسية التي تخصهم ومساعدتهم على إدراك حقوقهم، وفتح مسارات متعددة للتواصل لتكون بذلك عامل للنقد البناء، فالإتصالهم المتكرر بمؤسسات النظام السياسي ينمي عندهم الشعور بالواجب، وانعدامها يؤثر سلبا على تفعيل قيم الانتماء.

¹- كمال بومير: النظرية النقدية لمدرسة فرانكفورت من ماكس هوركهايمر إلى هونيت، الجزائر، منشورات الإختلاف، 2010، ص. 151.

وبناء على ما سبق يمكن لنا القول أن الفرضية الأولى محققة نسبياً؛ فلمؤسسات النظام السياسي من خلال أدائها لوظائفها دور متوسط في تفعيل قيم المواطنة لدى الشباب.

أي أن النظام السياسي ليس لوحده المسؤول عن الدرجة المتوسطة لممارسة قيم المواطنة لدى الشباب، وإنما نفس الدرجة ونفس الدور يلعبه الشباب وباقي أفراد المجتمع نحو تدني مستوى هذه القيم، وهو ما يؤكد معامل الارتباط القوي المحسوب بين الدرجات الدالة على "إتجاه الطلبة نحو درجة ممارسة قيم المواطنة والدرجات الدالة على "إتجاه الطلبة نحو دور مؤسسات النظام السياسي في تفعيل قيم المواطنة"؛ والمقدر بـ: 0.94 (كما هو موضح في الملحق رقم (03) جدول إثبات الفرضية الأولى)، والدال على وجود إرتباط قوي بين الدرجة المتوسطة لممارسة قيم المواطنة بين الطلبة عينة الدراسة ودور مؤسسات النظام السياسي في قلة إنتشار وتفعيل هذه القيم بين الطلبة وبالتالي بين الشباب.

ويمكن أن نعتبر ذلك صحيحاً إذا إعتبرنا وجود خلل في أداء النظام السياسي لوظائفه قد يكون ذلك لوجود خلل ما في الأبنية الجزئية لهذا النظام، أو في تكامله مع غيره من الأنظمة الفرعية الأخرى التي تؤثر على دوره في تفعيل قيم المواطنة لدى الشباب الجزائري، كالنظام التربوي والنظام الأسري وغيرها، على إعتبار أن الطلبة المبحوثين عينة الدراسة قد مرو على النظامين السابقين كأساسيين مكونين للقيم والعاملين الأساسيين في تكوينها قبل أن يكون بإتصال بالأنظمة الاجتماعية الأخرى منها النظام السياسي، تعمل في تناسق فيما بينها لتحقيق التوازن الاجتماعي.

كما يتبين من خلال نتائج هذه الفرضية؛ أنه تسود بين الطلبة المبحوثين نوعين من قيم المواطنة والمتمثل في قيم المواطنة القانونية وقيم المواطنة المحدودة وفقاً لتصنيف 'بانكس'، إذ تمثل قيم المواطنة القانونية أكثر المستويات سطحية في هذا التصنيف؛ حيث تنطبق على أفراد المجتمع الذين يعتبرون أعضاء من المنظور

القانوني في المجتمع، ولهم مجموعة محددة من الحقوق والواجبات تجاه مجتمعهم، ولكنهم مع ذلك لا يشاركون في نظامه السياسي بأية طرق هادفة وذات معنى. فالأفراد وفقا لهذا المستوى يعتبرون أنفسهم جزءا من ذلك البلد أو المجتمع الذي ينتمون إليه، بينما هم بعيدون كل البعد عن تحقيق مفهوم قيم المواطنة التي تعني التضحية والتفاني والعطاء لذلك البلد أو المجتمع، وغالبا ما يطالبون بحقوقهم، ويتأسون واجباتهم تجاه هذا البلد والمجتمع ككل، وهو الأكثر شيوعا بمجتمعنا. ويقصد بـقيم المواطنة المحدودة عند أفراد المجتمع، هو أن يسود بين الأفراد الذين يصنفون كأفراد ينتمون لمجتمع ما من المنظور القانوني، ويكون بالتالي من حقهم المشاركة في الانتخابات المحلية والوطنية والاقتراع على المرشحين والقضايا المطروحة للاستفتاء عليها فقط.

لكن مشاركتهم تكون فقط لأجل تحقيق مصلحة شخصية تخصه، لا لأجل تحقيق مصلحة عامة لمجتمعه، ولا لأجل تحقيق غايات التنظيم وسن الدساتير والقوانين التي من شأنها المساهمة في أمن واستقرار الوطن.¹ وهو ما أثبتته نتائج اختبار هذه الفرضية من خلال مؤشراتهما، والتي عبرت عنها "نادية عيشور" في نتائج الدراسة التي أجرتها حول سلوك المواطنة في المجتمع الجزائري بأن؛ سلوك المواطنة داخل المجتمع الجزائري المعاصر هو في مرحلته التمهيديّة الأولى، وأن بذوره الأولى تواجدت بل وتشكلت في مرحلة ما قبل الاستقلال الوطني، وهو موجود شكلا وليس مضمونا، غير أن هناك مسعى للحكومة لتجسده بالفعل، وهذا المسعى يحتاج إلى تشجيع فئات المجتمع المدني خاصة المنظمات المدنية والجمعيات الخيرية والقطاع الخاص²، وبالتالي فتفعيل قيم المواطنة أو سلوك المواطنة بين أفراد المجتمع الجزائري لا يمكن أن يكون من النظام السياسي لوحده وإلا إذا وجد في شكل متكامل مع كل أفراد المجتمع، وهو كما عبر عنه إريك فروم في حديثه عن المجتمع السويّ أن: "الكثير من العوام وأنصاف المتعلمين، الذين يعانون

¹ -Banks (J.) and Diversity: Op cit, PP. 136-137.

² -نادية عيشور: سلوك المواطنة في المجتمع الجزائري، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، العدد السادس، السداسي الأول 2008، عين مليلة الجزائر، دار الهدى، ص. 204.

من إخفاقات كثيرة، ويرفضون الاعتراف بقيمة أي جهد ويصرّون على أن الظروف والحظوظ وحدها هي التي أوجدت هذا الشيء¹

3 1 2. إختبار الفرضية الثانية

نصت الفرضية الثانية على أن: "المؤسسات النظام السياسي الجزائري_ في أدائها لوظائفها_ دور أساسي في تفعيل قيم الإنتماء لدى الشباب"؛ والجدول التالي يلخص أهم نتائج هذه الفرضية وفقا لبعديها والعبارات المؤثرة لها كما يلي:

جدول رقم (25): يوضح المتوسط الحسابي للفرضية الثانية

الفرضية 02	البعد	رقم العبارة	المتوسط الحسابي للعبارة	المتوسط الحسابي للبعد	المتوسط الحسابي للفرضية
لمؤسسات النظام السياسي الجزائري_ في أدائها لوظائفها_ دور أساسي في تفعيل قيم الإنتماء لدى الشباب"	المدخلات	35	2.33	2.41	2.38
		38	2.35		
		39	2.56		
	المخرجات	31	1.88	2.35	
		32	2.06		
		33	2.60		
		34	2.34		
		36	1.92		
		37	1.96		
		40	3.73		

¹- إريك فروم: المجتمع السويّ: ترجمة: محمود منقذ الهاشمي، دمشق، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، 2009، ص ص.12-13.

أثبتت نتائج هذه الدراسة وجود إتجاه سلبي ضعيف من مجموع الطلبة المبحوثين نحو البعد الأول للفرضية الثانية بمتوسط حسابي قدر بـ 2.41، وهو ناتج عن الإتجاه السلبي للطلبة عينة الدراسة نحو إعتبار مؤسسات النظام السياسي تمثل لهم الإطار المرجعي الأساسي لتشكيل ما يعتقدون به، وكذلك عدم شعورهم بالأمان في ظل النظام السياسي السائد، وأيضا هذا النظام السياسي الذي ينتمون إليه لا ينمي عندهم دوافع للعمل، كل هذه المؤشرات اثبتت الدور الضعيف الذي يلعبه النظام السياسي في تفعيل قيم الإنتماء، بناء على مؤشرات البعد الأول.

وأثبتت نتائج هذه الدراسة أيضا، وجود الإتجاه السلبي للطلبة تجاه البعد الثاني بمتوسط حسابي قدر بـ 2.35، وهو ما نتج عن الإتجاه السلبي للطلبة حول تمكن الأفراد من الحصول على سكن بنفس الفرص المتساوية؛ وإتجاههم السلبي حول أخذهم لحقوقهم من مؤسسات النظام السياسي، وكذلك إتجاههم السلبي نحو تقديم مؤسسات النظام السياسي مصلحة الجماعة على مصالحهم الخاصة.

وهو ما يؤكد أيضا إتجاههم السلبي إتجاه تعامل مؤسسات النظام السياسي معهم بالعدل، وما يزيد في سلبية النظام السياسي نحو تفعيله لقيم الإنتماء لديهم أما عن اللغة المستخدمة في التخاطب مع أفراد المجتمع والتي تكون بعيد عن غالبية الأفراد ولا تكون إلا لفئة معينة فقط، فقد أثبت نتائج هذه الدراسة الإتجاه الإيجابي نحو أن إستخدام اللغة الفرنسية في خطابات كثير من المسؤولين وفي الكثير من الوثائق الرسمية والتي تجعلهم يشعرون بعدم إنتمائهم للمجتمع الجزائري، وهو مما يقلل من إفتخارهم بالإنتماء لهذه المؤسسات ويكون بذلك عامل لتثبيط قيم الإنتماء بين الأفراد بدلا من تفعيلها وهو ما دلت عليه نتائج هذه الدراسة كما هو موضح في الجدول رقم (25)، حيث قدر المتوسط الحسابي للفرضية الثانية بـ 2.38، والذي يدل على الإتجاه السلبي للطلبة المبحوثين تجاه الفرضية الثانية والذي يبين الدور الضعيف لمؤسسات النظام السياسي في تفعيل قيم الإنتماء.

وبناء على ما سبق يمكن لنا القول أن الفرضية الثانية محققة نسبيا؛ فلمؤسسات النظام السياسي - من خلال أدائها لوظائفها- دور ضعيف في تفعيل قيم الإنتماء لدى الشباب، فدور النظام السياسي في تفعيل قيم الانتماء محقق في هذا

الجانب، غير أن هذا الدور لم يثبت أنه أساسي بل دلت النتائج على الدور الضعيف
مؤسسات النظام السياسي من خلال أدائها لأدوارها.

وهو ما يؤكد معامل الارتباط القوي المحسوب بين الدرجات الدالة على "إتجاه الطلبة
نحو درجة ممارسة قيمة الإنتماء" والدرجات الدالة على "إتجاه الطلبة نحو دور مؤسسات النظام
السياسي في تفعيل قيم الإنتماء"؛ والمقدر بـ: 0.97 "كما هو موضح في الملحق رقم (04)
جدول إثبات الفرضية الثانية" والدال على وجود إرتباط قوي بين الدرجة المتوسطة لقيم الإنتماء
بين الطلبة عينة الدراسة ودور مؤسسات النظام السياسي في تفعيل هذه القيم بين الطلبة
وبالتالي بين الشباب، وهو ما يبين وهو ما يوضح ضرورة تقاسم هذا الدور بين مؤسسات
النظام السياسي وباقي أجزاء المجتمع الجزائري.

وهو ما تؤكد رؤية دوركايم للمجتمع والذي يرى: «أن المجتمعات ما هي إلا
أنساق اجتماعية مكونة من تنظيمات أو مؤسسات اجتماعية بإعتبارها تتكون من
مجموعة من الأفراد والجماعات التي تسعى لتحقيق أهدافها في البقاء والاستمرار»،
وهو ما يتفق مع أفكار أوجيست كونت وهربرت سبنسر حول المجتمع، فكلاهما يرى
أن: «المجتمعات تتكون من الأنساق الاجتماعية، وضرورة وجود الشعور العام
والمشترك بين الأفراد والجماعات من أجل تكوين المجتمعات»¹.

وحسب إريك فروم: "فإن تحقيق الذات بمهني الحياة الجيدة وما يلائمه من
إختيار القيم الرفيعة، يجب أن يكون متروكا للأفراد وأنماط الحياة الخاصة، ولكن يجب
في الوقت ذاته الإلحاح إن تلك المعايير التي تنظم التعاون المسؤول والمشارك، في
التعامل مع المشكلات لابد وأن يعترف كل الناس بأنها صحيحة وملزمة بصورة
شمولية، أي معايير المساواة لكل فرد والمسؤولية من كل فرد، يجب أن تحدد المدى
الحر في شتى أنماط الحياة، أي التقويمات المتنوعة بمعنى تحقيق الذات في كل
الأوقات"²، وهو ما افتقدناه في مجتمعنا، وكان سببا رئيسيا في ضعف قيمة الإنتماء،

¹ - ياس خضير البياتي: مرجع سبق ذكره، ص. 93.

² - إريك فروم: مرجع سبق ذكره، ص. 17.

بين أفراد المجتمع ولدى فئة الشباب على وجه الخصوص. إذ يجمل إريك فروم حاجات الانسان النوعية بأنها "الحاجة إلى الارتباط والتجاوز والترسخ والحاجة إلى الإحساس بالهوية، والحاجة إلى إطار للتوجه والإخلاص" وهي حاجات شاملة عند كل البشر، فتحقيق مجتمع سليم والطرق المؤدية إلى ذلك من خلال ما يسود من معتقدات تمثل قيم اجتماعية سائدة، "لا يمكن ان تعرف على أساس توافق الفرد مع مجتمعه، بل على العكس... لا بد أن تعرف على أساس توافق المجتمع مع حاجات الإنسان..."¹

¹ - إريك فروم: نفس المرجع، ص. 23.

2.1.4. إختبار الفرضية الثالثة

نصت الفرضية الثالثة على أن: "لأزمة الشرعية دور في إعاقة تفعيل قيم (المواطنة- الإلتماء) لدى الشباب"؛ والجدول التالي يلخص أهم نتائج الدراسة الميدانية لهذه الفرضية وفقا لبعديها والعبارات المؤثرة لها كما يلي:

جدول رقم (26): يوضح المتوسط الحسابي للفرضية الثالثة

الفرضية 03	البعد	رقم العبارة	المتوسط الحسابي للعبارة	المتوسط الحسابي للبعد	المتوسط الحسابي للفرضية
لأزمة الشرعية دور في إعاقة تفعيل قيم (المواطنة- الإلتماء) لدى الشباب	المدخلات	43	3.29	2.74	2.68
		44	2.26		
		45	2.28		
		50	3.12		
	المخرجات	41	2.26	2.62	
		42	2.60		
		46	2.22		
		47	3.04		
		48	2.89		
		49	2.69		

أثبتت نتائج هذه الدراسة الإتجاه المحايد للطلبة المبحوثين نحو بعد المدخلات كبعد أول لإثبات الفرضية الثالثة بمتوسط حسابي قدر بـ: 2.74، وهو ناتج عن الإتجاه المحايد للطلبة عينة الدراسة نحو إعتقادهم الإيجابي الضعيف بمحاولتهم بأن يكونوا ملتزمين تجاه المسؤولين والمسيرين لشؤون المجتمع، وإتجاههم السلبي الضعيف

نحو الثقة بقدره المسؤولين بمؤسسات النظام السياسي والاتجاه السلبي نحو تقبل جميع مفردات المجتمع للقائمين على تسيير شؤون المجتمع وإتجاههم المحايد نحو ضرورة الولاء للنظام السياسي، كل هذه المؤشرات أثبتت الدور المتوسط لأزمة الشرعية في إعاقة تفعيل قيم (المواطنة والانتماء).

كما أثبتت نتائج هذه الدراسة الإتجاه المحايد أيضا للطلبة تجاه البعد الثاني بمتوسط حسابي قدر بـ: 2.62، وهو ما نتج عن الإتجاه المحايد المائل للسلبية للطلبة حول إعتقادهم بأن مؤسسات النظام السياسي قائمة على إنتخابات نزيهة؛ كما جاء في نتائج هذه الدراسة، والذي نتج من خلاله نفس إتجاه الطلبة المبحوثين نحو الإعتقاد بأن هذا النظام السياسي هو نظام ديمقراطي بإتجاه محايد يميل إلى السلبية، وهو أيضا ما أثبتته نتائج الدراسة بالإتجاه المحايد للطلبة عينة الدراسة نحو الإعتقاد بوجود الثقة بين النظام السياسي وأفراد المجتمع، وهو ما يؤثر كما أثبتت نتائج هذه الدراسة على تكوين نفس الإتجاه السابق بالإعتقاد بأن مؤسسات النظام السياسي قادرة على إستحداث مشاريع تنمية جديدة، أو على الأقل السعي للبحث عن مشاريع جديدة، كما اثبتت نتائج الدراسة، تكون نفس الإتجاه المحايد السابق نحو الإعتقاد بأن المسؤولين بمؤسسات النظام السياسي قادرين على إيجاد الحلول لكل المشاكل المطروحة اجتماعيا، هذه النتائج أثبتت أن لأزمة الشرعية دور متوسط في إعاقة تنمية قيم (المواطنة والانتماء) بالإعتماد على نتائج مؤشرات البعد الثاني.

وبناء على ما سبق يمكن لنا القول أن الفرضية الثالثة محققة نسبيا؛ فقد بينت النتائج أن لأزمة الشرعية دور متوسط في إعاقة تفعيل قيم المواطنة والانتماء لدى الشباب، غير أن هذا الدور ليس أساسي أي بمعنى أن وجود أزمة الشرعية في النظام السياسي الجزائري لاتعتبر أكبر المسببات في إعاقة تفعيل قيم المواطنة والانتماء بين الشباب، وذلك لما أثبتته الدراسة أيضا؛ بأن للشباب أنفسهم نفس الدور الذي يلعبه النظام السياسي في تفعيل هذه القيم بالإعتماد على بعد المدخلات وهو ما كان تجاوب الطلبة عينة الدراسة حوله محايد يميل إلى السلبية في أغلب العبارات، كما يؤكد ذلك

أيضاً؛ معامل الارتباط القوي المحسوب بين العبارات الدالة على درجة ممارسة كل من قيم (المواطنة والانتماء) ودور أزمة الشرعية في إعاقة تفعيل هذه القيم (كما هو موضح في الملحق رقم (5)) "لإثبات الفرضية (03)" والموضحة في الجدول (01) والجدول (02)، حيث قدر معامل الارتباط الحسوب بين دور أزمة الشرعية في إعاقة تفعيل قيم (المواطنة والانتماء) ودرجة ممارسة قيمة المواطنة بـ: 0.95، وقدر أيضاً المتوسط الحسابي المحسوب بين دور أزمة الشرعية في إعاقة تفعيل قيم (المواطنة والانتماء) ودرجة ممارسة قيمة الانتماء بـ: 0.99؛ وهو ما يدل على درجة الارتباط العالية بين درجة ممارسة هذه القيم وأزمة النظام السياسي، وهو ما يثبت أن الدور الأساسي لتفعيل قيم المواطنة والانتماء بين الشباب يتقاسمه كل من النظام السياسي والشباب ذاته بنفس الدرجة من المسؤولية.

5.12. إختبار الفرضية الرابعة

نصت الفرضية الرابعة على أن: "لأزمة المشاركة دور في إعاقة تفعيل قيم (المواطنة- الإلتزام) لدى الشباب"؛ والجدول التالي يلخص أهم نتائج الدراسة الميدانية لهذه الفرضية وفقا لبعديها والعبارات المؤثرة لها كما يلي:

جدول رقم (27): يوضح المتوسط الحسابي للفرضية الرابعة

الفرضية 03	البعء	رقم العبرة	المتوسط الحسابي للعبرة	المتوسط الحسابي للبعء	المتوسط الحسابي للفرضية
لأزمة المشاركة دور في إعاقة تفعيل قيم (المواطنة- الإلتزام) لدى الشباب	المدخلات	57	3.82	3.21	2.99
		58	3.65		
		59	2.74		
		60	2.64		
	المخرجات	51	3.07	2.78	
		52	3.34		
		53	3.26		
		54	2.14		
		55	2.35		
		56	2.28		

أثبتت نتائج هذه الدراسة الإتجاه المحايد المائل للسلبية للطلبة المبحوثين نحو بعد المدخلات كبعء أول لإثبات الفرضية الرابعة بمتوسط حسابي قدر بـ 3.21، وهو ناتج عن الإتجاه الإيجابي الضعيف للطلبة عينة الدراسة إتجاه ضرورة مشاركة أصحاب القرار في تنفيذ المشاريع لترقية المجتمع، وإتجاههم الإيجابي الضعيف أيضا نحو ضرورة الإهتمام بشؤون النظام السياسي، وإتجاههم المحايد نحو كل من تقبل

أفراد المجتمع كل الإلتزامات تجاه النظام السياسي، والإيمان بالدور الفاعل للنظام السياسي في كافة مجالات الحياة.

كما أثبتت نتائج هذه الدراسة لتحقيق هذه الفرضية الإتجاه المحايد أيضا للطلبة تجاه البعد الثاني بمتوسط حسابي قدر بـ: 2.78، وهو ما نتج عن الإتجاه المحايد للطلبة حول إعتقادهم بأنهم لا يختارون المسؤولين في مؤسسات النظام السياسي ليقوموا بتسيير شؤون المجتمع، كما أثبتت النتائج، نفس الإتجاه للطلبة نحو الإعتقاد بأنهم يشاركون في إتخاذ القرارات مع ممثليهم، وأن ممثليهم في مؤسسات النظام السياسي لا يمكنهم الأخذ بأرائهم، وأثبتت النتائج أيضا الإتجاه السلبي الضعيف للطلبة نحو إشراك أفراد المجتمع من طرف مؤسسات النظام السياسي في إختيار المشاريع التي يحتاجونها، وفي عمل هذه المؤسسات على إيجاد علاقات تعاون بينها وبين مختلف أفراد المجتمع، وبالتالي نفس إتجاه الطلبة نحو إشراك مختلف أفراد المجتمع في إنجاز المشاريع.

هذه النتائج أثبتت أن لأزمة المشاركة دور متوسط يميل إلى الإيجابية في إعاقة تفعيل قيم (المواطنة والإنتماء) بالإعتماد على نتائج مؤشرات البعد الثاني. وبناء على ما سبق يمكن لنا القول أن الفرضية الرابعة محققة نسبيا؛ فقد بينت النتائج أن لأزمة المشاركة كأزمة من أزمات النظام السياسي دور في إعاقة تفعيل قيم المواطنة والإنتماء لدى طلبة الجامعة، غير أن هذا الدور كان متوسطا، وهو ما دل عليه المتوسط الحسابي المحايد للمبحوثين إتجاه هذه الفرضية والذي قدر بـ: 2.99، إذ تبين من خلال نتائج هذه الفرضية بأن وجود أزمة المشاركة في النظام السياسي الجزائري تعتبر من بين المسببات في إعاقة تفعيل قيم المواطنة والإنتماء بين الشباب، وذلك لأن هذه الدراسة أثبتت أيضا أن للشباب أنفسهم نفس الدور الذي يلعبه النظام السياسي في تفعيل هذه القيم بالإعتماد على بعد المدخلات وهو ما كان تجاوب الطلبة عينة الدراسة حوله محايد يميل إلى السلبية.

كما يؤكد أنه أيضاً معامل الارتباط القوي المحسوب بين العبارات الدالة على درجة ممارسة كل من قيم (المواطنة والانتماء) ودور أزمة المشاركة في إعاقة تفعيل هذه القيم (كما هو موضح في الملحق رقم (06) إثبات الفرضية (04)، في الجدول (01) والجدول (02) حيث قدر معامل الارتباط الحسوب بين دور أزمة المشاركة في إعاقة تفعيل قيم (المواطنة والانتماء) ودرجة ممارسة قيمة المواطنة ب: 0.93.

وقدر أيضاً المتوسط الحسابي المحسوب بين دور أزمة المشاركة في إعاقة تفعيل قيم (المواطنة والانتماء) ودرجة ممارسة قيمة الانتماء ب: 0.99؛ وهو ما يدل على درجة الارتباط العالية بين درجة ممارسة قيم (المواطنة-الانتماء) وأزمة النظام السياسي، وهو ما يثبت أن الدور الأساسي لتفعيل قيم المواطنة والانتماء بين الشباب يتقاسمه كل من النظام السياسي والشباب ذاته بنفس الدرجة من المسؤولية.

غيره أنه وكما جاء في دراسة رابح كعباش، فما نجده في الواقع هو الهوة الكبيرة بين صانعي القرارات والقاعدة المجتمعية، وهذه الحالة تعكس التناقض في الخطاب الرسمي، فكثيراً ما نجد بأن الخطاب الرسمي يستخدم مقولات بعيدة عن تجسيدها الواقعية مثل القرارات المتخذة فإنها "بناء على رغبة الشعب" أو "المصلحة العامة" أو "تحقيقاً للإرادة الجماهيرية" مثل هذه المقولات كثيراً ما نجد أنها تتداول بشكل واسع في عدد كبير من الأنظمة السياسية في الوطن العربي، إذ تعطي لنفسها الحق المطلق في اتخاذ ما تشاء من القرارات والتحدث باسم الشعب، والشعب في منأى عن كل هذا، فلا صوت أو دور أو حق أو إرادة فعلية حقيقية له، وما هو واقع ومروج له هو التأليه للسلطة والمديح لها.¹

وهو ما أثبتته الباحثة في دراسته والتي كان من نتائجها أن المجتمع الجزائري منذ الفترة العثمانية وهو يعيش انفصال شبه كلي مع الدولة، وحسب الباحثة مهما اختلفت درجة الانفصال والتباعد إلا أن دولته لم تتبثق منه بل فرضت عليه من أعلى وتكاد تكون غريبة عنه، فقد أثبتت الباحثة بتحقيق فرضيته الأولى بأن؛ رغم اختلاف

¹ - رابح كعباش: مرجع سبق ذكره، ص. 20.

الأنظمة السياسية في الجزائر، بدءاً من العهد العثماني ومروراً بالحكم الاستعماري الفرنسي إلى الدولة الوطنية، والفلاح يعيش مهمشاً ومبعداً عن المشاركة في صناعة القرار الذي يمس واقع الريف الجزائري¹.

وهو ما نتشارك مع الباحث في عدم اشراك أفراد المجتمع في عملية اتخاذ القرارات، وفي إطار دراستنا التي تختلف عن دراسة رابح كعباش من حيث المتغير الثاني والمجال البشري البشري، نقول أن عدم المشاركة يتحمل جزء من مسؤوليته أفراد المجتمع، من خلال ما يمكن لهم ان يقدموه في إطار مدخلات النظام السياسي، والذي عبر عنه رابح كعباش بـ: "غياب المجتمع المدني الذي من خلاله يتم التعبير عن انشغالات ومطامح ومشاكل الفئات الاجتماعية"²

¹- رابح كعباش: نفس المرجع، ص. 448.

²- نفس المرجع: ص. 446.

2.2. النتيجة العامة:

بناء على ما أثبتته نتائج الفرضيات الأربعة السابقة للدراسة، فالإجابة على التساؤل الرئيسي المطروح تكون بالإعتماد على المتوسط الحسابي للفرضيات الأربعة والموضح كما يلي:

جدول رقم (28): يوضح المتوسط الحسابي للإجابة على التساؤل الرئيسي:

رقم الفرضية	المتوسط الحسابي
01	2.73
02	2.38
03	2.68
04	2.99
المتوسط الحسابي للتساؤل الرئيسي	2.69

بناء على نتائج الفرضيات الأربعة السابقة والملخصة في الجدول السابق يتبين أن للنظام السياسي دور متوسط في تفعيل قيم المواطنة وقيم الإنتماء لدى الشباب، وهو ما أكده المتوسط الحسابي العام للفرضيات الجزئية الأربعة والمقدر بـ: 2.69، والذي يتبين من خلاله الإتجاه المحايد للمبحوثين نحو الدور الأساسي للنظام السياسي الجزائري في تفعيل قيم المواطنة والإنتماء بين الشباب.

ومن خلال ما سبق يمكن لنا أن نقول أن للنظام السياسي دور متوسط في تفعيل القيم بين الشباب لتتجسد وتظهر في سلوكياتهم اليومية، إذ تبين من خلال التحقق النسبي للفرضية الأولى؛ والتي كانت كما يلي: "المؤسسات النظام السياسي - من خلال أدائها لوظائفها- دور متوسط في تفعيل قيم المواطنة لدى الشباب، وتبين أيضا من خلال التحقق النسبي للفرضية الثانية؛ والتي أثبتت أن: "المؤسسات النظام السياسي - من خلال أدائها لوظائفها- دور متوسط في تفعيل قيم الإنتماء لدى الشباب"، كما أثبتت الفرضية الثالثة أن؛ "الأزمة الشرعية دور متوسط في إعاقة تفعيل

قيم المواطنة والانتماء لدى الشباب"، كما أثبتت الفرضية الرابعة من خلال تحققها النسبي أيضا أن؛ "لأزمة المشاركة دور متوسط في إعاقة تفعيل قيم المواطنة والانتماء لدى الشباب"، إذ يتبين لنا من خلال نتائج الفرضيات الجزئية أن، للنظام السياسي دور في تفعيل هذه القيم وبالأخص في بنيته وشرعيته؛ ومؤسساته وكيفية أدائها لوظائفها؛ وعدل المسؤولين في هذه المؤسسات ومشاركة مختلف أفراد المجتمع في اتخاذ القرارات الخاصة به وفي طرق تنفيذها، وكذلك ما يمكن أن يصيب هذا النظام من خلل يؤثر على أداء مؤسساته لمهامها وفي علاقتها مع باقي أفراد المجتمع.

هذه النتائج التي يمكن لنا أن نقول من خلالها أن بناء المجتمعات وتطورها وبحث قيم إيجابية بين أفرادها لتنعكس في سلوكيات بناءة ومطورة لهذه المجتمعات، في حقيقة الأمر لا تصنعها وتقلعها الدولة أو ما يسمى بالأنظمة السياسية لتنعكس في سلوكيات الأفراد، بمعزل عن بقية مكونات هذا المجتمع.

وإنما هذه المجتمعات يصنعها مجموع الأفراد المنتمين إليها، وبالأخص المفكرين والمثقفين فيها، فقد أثبت التاريخ أيضا أنه حتى في غياب الاستقرار السياسي قد يكون النماء والتطور الاجتماعي وانتشار الكثير من القيم الإيجابية، ولا أدل على ذلك غياب الاستقرار في الدولة العباسية لما كان الصراع قائما بين العباسيين والأمويين في نفس هذه الفترة ظهر العلماء الأربعة، كما كان في فرنسا أيضا وبالرغم من وجود الصراع الفكري الكبير وانتشار الفوضى الاجتماعية كان ظهور علم جديد غير منحى الدول الغربية كلها؛ كما اثبت ذلك في الجزائر أيضا في دراسة كعباش رابح في إطار رسالة الدكتوراه عن النظام السياسي والتحويلات الاجتماعية في الريف الجزائري والتي جاء في نتائجها "أن تعاضم واتساع سيطرة الدولة في المجتمع الريفي وإحتوائها له قد تجلى بوضوح، إلا أن الدولة من خلال إصلاحاتها الزراعية لم تقوض أو تضعف مقومات قوة وسلطة الملاك الكبار للأراضي الزراعية، بحيث لم تؤثر فيهم تلك الإصلاحات، بل على العكس من ذلك فهم الذين أثروا فيها ودفعوها للإخفاق

وبقي تأثيرهم قوي وذلك من خلال تمثيلهم الفعال في أجهزة الدولة أو من خلال تحالفهم مع برجوازيته¹، وهو ما يوضح مدى ما يمكن أن يفعله ويحققه أفراد المجتمع الجزائري؛ إذا وضعوه كهدف لتحقيقه بالرغم أنه لا يتوافق مع ما يطرحه النظام السياسي؛ من مشاريع أو ما يعانيه من أزمات، وذلك لأن المجتمعات لا يمكن لها أن تبنى وتتحقق إلا بوجود تواصل وعلاقات اجتماعية تحدد طبيعتها طبيعة القيم السائدة بين أفراد هذا المجتمع قائمة على الإتفاق فيما بينهم على أهميتها وضرورة أن تتجسد في سلوكياتهم.

فبالرغم ما للنظام السياسي من أهمية في تشكيل وبناء القيم لدى كل أفراد المجتمع، إلا أنه لا يمكن لنا أن نحمله كامل المسؤولية في ما هو سائد من قيم سلبية داعية للكسل والأحباط بين كل أفراد المجتمع، فجزء كبير من وجود هذه القيم السلبية يتحمل كل أفراد المجتمع على إختلاف أدوارهم الاجتماعية، على إعتبار النظام السياسي في حقيقته ما هو إلا جزء من بين أجزاء النسق الاجتماعي الكلي، ووجود خلل في قيم المواطنة والإنتماء قد يعود أيضا لوجود خلل ما في باقي الأنساق الفرعية الأخرى كالنسق الأسري والتربوي بالمجتمع الجزائري، وذلك إنطلاقا من أنها تعمل كلها في إطار تحقيق التوازن الاجتماعي في تكامل بنائها وأدائها لأدوارها المتكاملة فيما بينها؛ وبالرغم من ذلك لا يمكن لنا أن ننفي الدور المهم أيضا للنظام السياسي في تفعيل هذه القيم بين الشباب وبالأخص أن له سلطة اصدار القرارات وقوة الالزام، لكن هذا النظام لوحده لا يمكن أن يحقق أي شئ دون وجود التكامل مع بقية الأنساق الاجتماعية الأخرى وبالأخص النسق الأسري والتربوي والاقتصادي.

وهو ما تؤكدته النظرية الوظيفية من خلال وجهة نظر دوركايم في حديثه عن اجتماعية أو مجتمعية المسؤولية وفي أن المجتمع بكل أفراداه هو مصدر الجزاء؛ ذلك لأن المجتمع وحتى يحافظ على كيانه ويضمن بقاء وجوده، لا بد أن يطمئن على ما يحقق استمراره البناء المورفولوجي، ولكي يحقق هذا لا بد أن يغرس في نوات الأفراد

¹ - كعباش رايح: مرجع سبق ذكره، ص. 448.

التابعين له ضرورة وإلزامية الإمتثال والخضوع للمعايير التي يرتضيها العقل الجمعي أو الرأي الجماعي، ويتجسد هذا الإمتثال فيما يساور المجتمع من قلق بطريقة جماعية في حالة عدم إمتثال أفراد المجتمع لظواهره ونظمه ومعاييره¹.

فبناء على النتائج الميدانية للدراسة وبالإستناد إلى التحليل الوظيفي لعلاقة الفرد بالمجتمع، ولأن المجتمع هو الذي يتحكم في الفرد وفي مساراته الفكرية والأخلاقية والتي لا تتم من خلال الصراع وتغيير المجتمع، وإنما من خلال التخصص وتقسيم العمل واللذان يؤديان إلى سعادة الإنسان وتحقيق التوازن الاجتماعي².

فبالتالي فالمجتمع هو المكون الرئيسي لمعتقدات أفراد الذين ينتمون إليه والتي ستتجسد في النهاية في قيمهم؛ وإعتماد على كل ما سبق نقول إن للنظام السياسي الجزائري دور في تفعيل قيم المواطنة والإنتماء لدى الشباب بإعتباره جزء من النسق الاجتماعي العام، غير أن هذا الدور ليس أساسيا؛ أي بمعنى غياب هذه القيم لا يتحملها النظام السياسي لوحده وإنما يتقاسمها النظام السياسي مع كل أجزائه ومؤسساته مع كل فرد من أفراد المجتمع الجزائري، وذلك لأن الفرد بأي مجتمع من المجتمعات وحتى يكون أنسانا فإنه ينبغي أن يكون على تأسيس البعد المعياري أو القيمي في بناء شخصيته وهو ما يفترض وجود أخلاق مجتمعية أساسيا³، فإعاقعة تفعيل قيم المواطنة والإنتماء بالمجتمع الجزائري يتحملها كل أفراد المجتمع على اختلاف مستوياتهم وأدوارهم الاجتماعية، وهو ما يؤكد بارسونز بقوله أن عملية التفاعل بين القائل بالسلوك وبين الأفراد الآخرين في جماعته، يمكن أن تعكس صورة مصغرة للأنساق الاجتماعية، لأن التفاعل يشمل العناصر التي تتطوي عليها النظم والأنساق الاجتماعية، متمثلة في القيم والمعتقدات والمعايير الثقافية والأخلاقية والجمالية، وهكذا تبدو العناصر المختلفة المتضمنة في نسق القيم وقوالب الأفكار

¹- أحمد الخشاب: مرجع سبق ذكره، ص. 653.

²- ياس خضير البياتي: النظرية الاجتماعية جذورها التاريخية وروادها، طرابلس، الجامعة المفتوحة، 2002، ص. 94.

³- نفس المرجع: ص. 94.

وكأنها مستمدة ومتصلة بضرورات ومحددات السلوك والتفاعل الاجتماعي؛¹ فحسب بارسونز فسلوك الفرد الاجتماعي لا يصدر عن فراغ ولا من عقله أو رغبته الذاتية بل من تفاعله مع الآخرين، حيث تلعب المؤسسة الاجتماعية 'الأسرة، المدرسة، الجامعة، ووسائل الإعلام...' الدور الأساسي في تقنين تصرفاته مع الآخرين، وحسب معاييرها وأنماطها وسماتها ليخرج على شكل تصرف منتظم وماتزم وموجه.²

وبناء على ما سبق يمكن لنا القول أن الخلل الأساسي هو في فهم الأدوار الاجتماعية بين أفراد المجتمع، على اعتبار أن الدور هو الوظيفة بمعنى أنه السلوك الذي يؤديه الجزء من أجل بقاء الكل، وتشكل أنماط العلاقات الاجتماعية بين الأدوار الشخصية جوهر البناء، بالمثل تشكل أنماط العلاقات بين النظم الاجتماعية كمفهوم أشمل لبناء المجتمع ككل.³

أي أن سبب إعاقة تفعيل قيم المواطنة والانتماء هي ناتجة عن خلل في مجموع التوقعات المتصلة بموقع النظام السياسي الجزائري كمسير لشؤون المجتمع، وبقاى أدوار أفراد المجتمع والمرتبطة بمواقعهم الاجتماعية؛ وهو ما يمكن لنا أن نبرره بالإستناد على الإطار النظري للدراسة، بأن له أسباب عديدة نذكر منها، ما توارثناه من الاستعمار الفرنسي من عقد اتجاه النظام السياسي والمتجسد في الخوف من مؤسسات النظام السياسي وإعطائها التقديس الزائد عنها والذي يتجلى على وجه الخصوص في غياب مدخلات النظام السياسي والمطالبة بالحقوق وإيصال صوت أفراد المجتمع لهذه المؤسسات بطرق سلمية مشروعة هذا من جهة.

من جهة ثانية هو غياب ايديولوجيا واضحة للنظام السياسي الجزائري، تتفق والإعتقادات الرئيسية المشتركة بين أغلب أفراد المجتمع، والتي تعود في منطلقها إلى الخلافات الإيديولوجية بين القيادات من قبل إندلاع ثورة الفاتح نوفمبر 1954، والتي

¹- أحمد الخشاب: مرجع سبق ذكره، ص. 657.

²- ياس خضير البياتي: مرجع سبق ذكره، ص. 129.

³- على عبد الرزاق جلبي: نظرية علم الاجتماع، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1991، ص. 194.

لا تزال آثارها باقية إلى يومنا هذا وتظهر على وجه الخصوص في غياب توجيهات قيمية موحدة بين كل أفراد المجتمع الجزائري.

كما أن الشباب الجزائري وحتى يكون كغيره من أفراد المجتمع في ظل نسق إجتماعي متوازن، وجب عليه أن يشخص مكانته في ظل هذا المجتمع، ليمارس توقعات دوره المطلوب منه، فالواقع في المجتمع الجزائري وكما أثبتته نتائج الدراسة من خلال قياس درجة ممارسة قيمة الإنتماء والمواطنة ومن خلال مؤشرات المدخلات في قياس دور مؤسسات النظام السياسي في تفعيل قيم المواطنة والإنتماء، التي بينت وجود توقعات من طرف الشباب اتجاه مؤسسات النظام السياسي بالمقابل، ضعف أدائهم لأدوارهم البسيطة إتجاه هذه المؤسسات.

فكما جاء في التصور الوظيفي أن: «لكل نظام نسق أو نمط حاجات اجتماعية تعكس وظائفه، ومن خلالها تحدد تكامله الاجتماعي»¹، نقول أن تفعيل قيم المواطنة والانتماء لدى الشباب الجزائري من طرف النظام السياسي، لا يمكن أن تكون في معزل عن متابعة وتواصل أفراد المجتمع مع مؤسسات النظام السياسي، بالمشاركة في مجالات اجتماعية عديدة مع هذه المؤسسات في تسيير شؤون المجتمع، وإيصال مطالبه وسبل تحقيقها، من خلال التأيد تارثا والمطالبة تارة أخرى، وذلك بتوضيح حاجات الشباب لتعمل مؤسسات النظام السياسي بتلبية هذه الحاجات، كما يجب توضيح حاجات النظام السياسي حتى يمكنه تلبية الحاجات المطلوبة منه، وذلك لأن القيم كما قال بارسونز "تتحقق في أدوار وموجهات ومواقف"، وهو ما تضمنه الإطار المرجعي للفعل الاجتماعي حسب تصوره.

¹- ياس خضير البياتي: مرجع سبق ذكره، ص. 110.

خاتمة

انطلقت هذه الدراسة من تساؤل رئيسي مفاده 'هل للنظام السياسي دور أساسي في تفعيل قيم المواطنة والانتماء لدى الشباب؟ وذلك من خلال التعرف على درجة ممارسة قيمة المواطنة وقيمة الانتماء بين الشباب، وكذلك التعرف على دور مؤسسات النظام السياسي من خلال أدائها لوظائفها، في تفعيل قيم المواطنة وقيم الانتماء لدى الشباب، وأيضا التعرف على دور كل من أزمة الشرعية وأزمة المشاركة في إعاقة تفعيل قيم المواطنة وقيم الانتماء لدى الشباب، ولتحقيق ذلك عرضنا ملخصا نظريا حول النظام السياسي الجزائري وطرحنا عرضا نظريا آخر حول القيم الاجتماعية، كما تم تناول أيضا طرح نظري حول النظام السياسي وقيم المواطنة والانتماء لنصل من خلاله نظريا لأسس تشكل العلاقة بين النظام السياسي وتفعيل كل من قيمة المواطنة وقيمة الانتماء، لتكون هذه الفصول النظرية نقطة الانطلاق والقاعدة النظرية للبحث عن إجابة للتساؤل المطروح من خلال الدراسة الميدانية والتي بحثنا فيها عن الدور الذي يقوم به النظام السياسي لتفعيل قيم المواطنة والانتماء لدى فئة من أهم فئات المجتمع المتمثلة في فئة الشباب، حيث خصصنا الشباب الجامعي عن غيره من الشباب في المجتمع وذلك على اعتبار ان هذه الفئة مرت بمراحل تعليمية اكتسبوا من خلالها مجموعة من القيم الاجتماعية وعلى وجه الخصوص قيم المواطنة وقيم الانتماء.

أثبتت الدراسة الميدانية صحة الفرضيات نسبيا والتي جاءت كما يلي:

الفرضية الأولى لمؤسسات النظام السياسي من خلال أدائها لوظائفها، دور متوسط في تفعيل قيم المواطنة لدى الشباب، وهو ما يؤكد معامل الارتباط القوي المحسوب بين الدرجات الدالة على "اتجاه الطلبة نحو درجة ممارسة قيمة المواطنة والدرجات الدالة على "اتجاه الطلبة نحو دور مؤسسات النظام السياسي في تفعيل قيم المواطنة" والمقدر بـ: 0.94.

كما يتبين من خلال نتائج هذه الفرضية أنه تسود بين الطلبة نوعان من قيم المواطنة والمتمثل في قيم المواطنة القانونية وقيم المواطنة المحدودة وفقا لتصنيف 'بانكس'، إذ مثلت قيم المواطنة

القانونية أكثر المستويات سطحية في هذا التصنيف، فهم لا يشاركون نظامهم السياسي بأية طرق هادفة وذات معنى.

كما أثبتت نتائج هذه الدراسة التحقق النسبي للفرضية الثانية، فلمؤسسات النظام السياسي - من خلال أدائها لوظائفها- دور نسبي في تفعيل قيم الانتماء لدى الشباب.

كما أثبتت نتائج هذه الدراسة تحقق الفرضية الثالثة إذ أوضحت النتائج؛ أن لأزمة الشرعية دورا متوسطا في إعاقة تفعيل قيم المواطنة والانتماء لدى الشباب، غير أن هذا الدور ليس أساسيا أي بمعنى أن وجود أزمة الشرعية في النظام السياسي الجزائري لا تعتبر أكبر المسببات في إعاقة تفعيل هذه القيم بين الشباب.

كما توصلنا من نتائج هذه الدراسة إلى، إثبات نسبي للفرضية الرابعة فقد بينت النتائج أن لأزمة المشاركة كأزمة من أزمات النظام السياسي دور متوسط في إعاقة تفعيل قيم المواطنة والانتماء لدى الطلبة مجال الدراسة. وبناء على نتائج الفرضيات الأربعة السابقة يتبين أن للنظام السياسي دور متوسط في تفعيل قيم المواطنة وقيم الانتماء لدى الشباب، وهو ما توافق مع نتائج بعض الدراسات السابقة.

وبناء على نتائج هذه الدراسة يمكن لنا القول أن مفهوم قيم المواطنة وقيم الانتماء غير مفعلة بالشكل الكافي لدى أغلب الشباب، والذي قد يعود لوجود اختلاف في الإدراك والفهم الصحيح لبعض أبعاد قيم المواطنة والذي يظهر في فهم الحقوق الأساسية للشباب كجزء أو كفرد ينتمي للمجتمع وغياب لبعض الأبعاد الأخرى كعرفة ما عليه أن يؤديه من واجبات لتكون له مسارا للمطالبة بحقوقه؛ وهو ما يدل على وجود إشكال في فهم الأدوار الاجتماعية لطرفين أساسيين لتفعيل هذه القيم هما النظام السياسي، وباقي أفراد المجتمع وهو ما تجسد في شكل ودرجة ممارسة الشباب لهذه القيم.

فالنظام السياسي الجزائري وما مر به من مراحل تاريخية خاصة في بنائه وتشكله، وطبيعته من خلال كل الذين مثلوا النظام السياسي، طبعت بممارسات لهم خاصة والتي تجسدت على

الخصوص في مؤسسات النظام السياسي القريبة من أفراد المجتمع لم تكن لهم تفاعلات إيجابية دائمة مع باقي أفراد المجتمع، وذلك ما نرجعه ومن خلال هذه الدراسة للطرفين معا.

كما أن النظام السياسي ومن خلال كل مؤسساته يوجد لديها خلل في فهم الدور الأساسي من وجودها لتحقيق الاستقرار الاجتماعي وبناء المجتمع والرقى به لأعلى الدرجات، وبنفس الدرجة والتي قد تفوق درجة النظام السياسي كونها أيضا سببا في ضعف تفعيل هذه القيم ينتشر خلل في فهم الدور الرئيسي للنظام السياسي من طرف أفراد المجتمع وهو ما أحدث الخلل في فهم الواجبات والمطالبة بالحقوق ليكون بذلك تنمية للشعور بالانتماء.

وبناء على ما تم طرحه في الإطار النظري يمكن القول أن سبب وجود الخلل في فهم الأدوار من النظام السياسي وباقي أفراد المجتمع يعود إلى سببين أساسيين هما:

غياب إيديولوجيا واضحة وموحدة من النظام السياسي وباقي أفراد المجتمع والذي انعكس على قيم المجتمع الجزائري وعلى دور النظام في تفعيل القيم، عدم وجود إيديولوجيا موحدة للمرحلة ما قبل الاستقلال ومراحل الإعداد للثورة التحريرية، أين تجمعت قيادات الثورة وتوحدت للدفاع عن استقلال الجزائر، ثم عادت الصراعات لتطفو للسطح بين القيادات الكبرى والذي كان في أساسه صراع إيديولوجي، وهو ما يكون عاملا سلبي في تأثيره على قيم المجتمع والذي يظهر على وجه الخصوص في أزمات النظام السياسي، وكذا غياب توجيهات موحدة للقيم الاجتماعية في المجتمع الجزائري، وهو ما يتجسد في الوسط الاجتماعي لحياتنا الاجتماعية اليوم.

بينما يتجسد السبب الثاني: في غياب الدور الاجتماعي للأفراد وبالأخص من ذوي الكفاءات العلمية والثقافية في توعية المجتمع وبالأخص كيف يمكن له أن يكون عاملا مساعدا للنظام السياسي، وهو ما زاد في غياب أفراد المجتمع كما عبر عنه في مدخلات النظام السياسي من خلال التأييد أو الرفض الصحي ليكون كعامل مساعد على إيجاد طرق تفاعلية مساعدة على بناء المجتمع وهو لن يكون إلا بوجود قيم مواطنة وقيم انتماء فعالة بين الأفراد.

وبناء على ما توصلت إليه هذه الدراسة من نتائج حول دور النظام السياسي في تفعيل قيم المواطنة والانتماء لدى الشباب نقترح مجموعة من التوصيات كما يلي:

- إعداد دراسات مشابهة للدراسة الحالية على الشباب الجزائري خارج فئة الشباب الجامعي، للتعرف على درجة قيم المواطنة والانتماء لدى هذه الفئة وعلاقتهم بمؤسسات النظام السياسي.
- إعداد دراسات حول طبيعة العلاقات الاجتماعية بين القائمين على تسيير الممثلين لمؤسسات النظام السياسي، وباقي أفراد المجتمع لبحث طبيعة توقعات الدرو لدى كل منهما عن الآخر.
- إعداد دليل للمواطنة بالاشتراك بين وزارة التربية الوطنية، وكذا وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ووزارة التكوين والتعليم المهنيين في شكل متكامل لإدماجها في مقررات البرامج التدريسية على المستويين (الابتدائي، الإكمالي، الثانوي، والمهني) والجامعي باختلاف التخصصات في هذه المرحلة.
- ضرورة ربط طلاب الجامعة وفقا لما يتماشى وتخصصاتهم سواء العلمية أو الأدبية أو الاجتماعية، بما يتداول في المجتمع من قضايا ومشكلات داخلية وخارجية تؤثر فيهم أو في وطنهم ومجتمعهم بشكل مباشر أو غير مباشر، لتكون كعامل لتأهيلهم للمشاركة والتفاعل مع القضايا الاجتماعية والسياسية والاقتصادية المحلية والعالمية.
- ضرورة العمل على إطلاق مبادرات اجتماعية ممنهجة بطرق علمية مدروسة من طرف متخصصين تعمل على دعم وتعزيز قيم المواطنة والانتماء بالمجتمع وبالأخص لدى فئة الشباب.
- توسيع مجالات تعريف الشباب بالجوانب القانونية التي تساعد الشباب على التعرف الصحيح على الحقوق والواجبات، بطرق متعددة يتقاسمها المسؤولين في مؤسسات النظام السياسي من جهة وممثلي المجتمع المدني من جهة أخرى.

- العمل على توعية الشباب بحقوقهم وواجباتهم تجاه وطنهم ومجتمعهم من ناحية، واتجاه الإجراءات واللوائح والأنظمة والقوانين لدى مؤسسات النظام السياسي، وضرورة توفير الحقوق والاحتياجات من ناحية أخرى، وجعلها من أولويات المسيرين لشؤون المجتمع.
- نشر ما يقدمه وينجزه وبالأخص ما تنوي مؤسسات النظام السياسي طرحه من مشاريع لتصل كل أفراد المجتمع ليتمكنوا من المشاركة في طرح المشاريع وفي إنجازها وبالتالي الرفع من قيم المواطنة والانتماء.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المصادر

1. أبو الحسن علي بن إسماعيل: **المخصص**، الجزء 05، بيروت، دار إحياء التراث العربي، 1996.
2. أبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا: **معجم مقاييس اللغة**، ط 02، المجلد الأول، بيروت، دار الجيل، 1389هـ.
3. أبي بكر جابر الجزائري: **أيسر التفاسير لكلام العلي الكبير**، مجلد 02، دون ناشر، 1993.
4. إحسان محمد الحسن: **موسوعة علم الاجتماع**، لبنان، الدار العربية للموسوعات، 1999.
5. أحمد بن محمد بن علي المقرئ الفيومي: **المصباح المنير في غريب الشرح الكبير**، الجزء 02، بيروت، المكتبة العلمية، دون تاريخ.
6. أديب اللجمي وآخرون: **المعجم المحيط**، ط 03، الجزء 03، القاهرة، مجمع اللغة العربية، 1994.
7. إسماعيل بن حماد الجوهري: **الصحاح**، ط 04، الجزء 08، لبنان، دار العلم للملايين، 1987.
8. إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي: **الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية عربي انجليزي**، دون بلد، كتب عربية للنشر، 2005.
9. إسماعيل عبد الفتاح: **معجم المصطلحات السياسية والاستراتيجية**، القاهرة، العربي للنشر، 2008.
10. بطرس البستاني: **محيط المحيط**، لبنان، مكتبة لبنان، دون تاريخ.
11. بودون وف بوديكو: **المعجم النقدي لعلم الاجتماع**، ترجمة: سليم حداد، لبنان، المؤسسة الجامعية، دون تاريخ.
12. جميل صليبا: **المعجم الفلسفي**، الجزء الثاني، بيروت، دار الكتاب اللبناني، 1973.
13. الخليل بن أحمد الفراهيدي: **كتاب العين**، الجزء الثاني، لبنان، دار ومكتبة الهلال، دون تاريخ.

14. دونالد ماكري: قيمة، في: مشال دانك (محرر): قاموس علم الاجتماع، ترجمة: عبد الهادي الجوهري، ط 02، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 1988.
15. عبد الرحمن العيسوي: قاموس مصطلحات علم النفس الحديث والتربية، دون بلد، دون ناشر، 2002.
16. عامر مصباح: معجم مفاهيم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2005.
17. فاروق مداس: قاموس مصطلحات علم الاجتماع، دون بلد، دار مدني، 2003.
18. فريدريك معتوق: معجم العلوم الاجتماعية - إنكليزي فرنسي عربي -، لبنان، أكاديمية انترناشيونال، 1998.
19. مجمع اللغة العربية: المعجم الوسيط، ط 04، مصر، مكتبة الشروق الدولية، 2004.
20. محمد بكر الرازي: مختار الصحاح، بيروت، مكتبة لبنان، بيروت، 1988.
21. محمد بن مكرم بن منظور: لسان العرب، الجزء 12، بيروت، دار صادر، دون تاريخ.
22. محمد عاطف غيث: قاموس علم الاجتماع، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، دون تاريخ.
23. محمد السيد علي: موسوعة المصطلحات التربوية، دار المسيرة، عمان، 2011.
24. ميشيل مان: موسوعة العلوم الاجتماعية، ترجمة: عادل مختار الهواري وسعد عبد العزيز مصلوح، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1999.
25. وليم الخولي: الموسوعة المختصرة في علم النفس والطب العقلي، القاهرة، دار المعارف، 1976.

ثانيا: المراجع

1. المراجع باللغة العربية

1.1 الكتب

26. إبراهيم مطاوع: دراسات تربوية في بناء الديمقراطية، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، 1980.
27. أبو الحسن الماوردي: تسهيل النظر وتعجيل الظفر، بيروت، دار العلوم العربية، 1987.
28. أبو القاسم سعد الله: أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، الجزء الرابع، بيروت، دار الغرب الإسلامي، 1996.
29. أحمد الخشاب: التفكير الاجتماعي دراسة تكاملية للنظرية الاجتماعية، بيروت، دار النهضة، دون تاريخ.
30. أحمد الخطيب: جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وأثرها الإصلاحي، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1985.
31. أحمد أوزي: تحليل المضمون ومنهجية البحث، المغرب، الشركة المغربية، 1993.
32. أحمد عارف ارحيل الكفارية: مقدمة في العلوم السياسية، عمان، دار قنديل، 2011.
33. أحمد عبد اللطيف وحيد: علم النفس الاجتماعي، عمان، دار المسيرة، 2001.
34. أحمد عياد: مدخل لمنهجية البحث الاجتماعي، ط 02، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2009.
35. أحمد منيسي: التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي، مصر، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 2004.
36. ريك فروم: المجتمع السوي: ترجمة: محمود منقذ الهاشمي، دمشق، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، 2009.
37. أسعد يوسف بن ميخائيل: الانتماء وتكامل الشخصية، القاهرة، مكتبة غريب، 1996.
38. إسماعيل عبد الفتاح: القيم السياسية في الإسلام، القاهرة، الدار الثقافية، 2001.

39. إسماعيل علي سعد: **دراسات في العلوم السياسية، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 2001.**
40. إسماعيل قيرة وآخرون: **مستقبل الديمقراطية في الجزائر، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2002.**
41. أشرف حافظ: **أيديولوجيا النظم السياسية والإسلام، الأردن، دار كنوز المعرفة، 2009.**
42. ايفان كارين: **تشكيل المستقبلات، ترجمة: خميس، دمشق، المركز العربي للتعريب والترجمة والنشر، 2000.**
43. إيمان العربي النقيب: **القيم التربوية دراسة في مسرح الطفل، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 2002.**
44. بشير صالح الرشيدى: **مناهج البحث التربوي، الكويت، دار الكتاب الحديث، 2000.**
45. بكري خليل: **الإيديولوجيا والمعرفة، الأردن، دار الشروق، 2002.**
46. بن قويدر نور الدين: **الطبري في التاريخ، الجزائر، دار هومة، 2002.**
47. بومدين طاشمة: **دراسات في التنمية السياسية في بلدان الجنوب قضايا وإشكاليات، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2011.**
48. ثروت إسحاق عبد المالك: **قراءات في علم النفس الاجتماعي في الوطن العربي والهوية والانتماء تصورات الشباب المصري للقضايا الاجتماعية الراهنة ودوائر الانتماء، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2002.**
49. جابر نصر الدين ولوكيا الهاشمي: **مفاهيم أساسية في علم النفس الاجتماعي، عين مليلة الجزائر، دار الهدى، 2006.**
50. جازية كيران: **محاضرات في المنهجية لطلاب علم الاجتماع، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2008.**
51. جان يول رزقير: **فلسفة القيم، بيروت، عويدات للنشر والطباعة، 2001.**
52. الحبيب الجناحي وسيف الدين عبد الفتاح إسماعيل: **المجتمع المدني وأبعاده الفكرية، دمشق، دار الفكر، 2003.**

53. حسن شحاتة: قراءات الأطفال، ط2، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، 1992.
54. حسين حسن موسى: مناهج البحث في المواطنة وقيم المجتمع، القاهرة، دار الكتاب الحديث، 2012.
55. حسن علي خاطر: المجتمع العربي المعاصر-المقومات والأنماط والثقافة دراسة تحليلية-، عمان، دار الشروق، 2001.
56. حسين عبد الحميد أحمد رشوان: الثقافة -دراسة في علم الاجتماع الثقافي-، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، 2006.
57. حسين عبد الحميد أحمد رشوان: سلوكيات، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 2001.
58. حسين قادري: النزاعات الدولية-دراسة وتحليل-، الجزائر، منشورات خير جليس، 2007.
59. حلیم بركات: المجتمع العربي المعاصر-بحث استطلاعي اجتماعي-، ط2، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1985.
60. حورية مجاهد: الاستعمار كظاهرة عالمية-حول الاستعمار والإمبريالية والتنمية، القاهرة، عالم الكتب، 1985.
61. خليل عبد الرحمن المعاينة: علم النفس الاجتماعي، عمان، دار الفكر، 2000.
62. خليل مخائيل معوض: علم النفس الاجتماعي، ط02، الإسكندرية، دار الفكر الجامعي، 2000.
63. خيرى عبد القوي: دراسة السياسة العامة، الكويت، ذات السلاسل، 1988.
64. رجب بن علي بن عبيد العويسي: القيم السلوكية، عمان، وزار التربية الوطنية، 2007.
65. رشدي طعيمه: تحليل المحتوى في العلوم الإنسانية -مفهومه أسسه استخداماته-، القاهرة، دار الفكر العربي، 1987.
66. ريتشارد داوسن وآخرون: التنشئة السياسية دراسة تحليلية، ترجمة: مصطفى عبد الله أبو القاسم خشيم ومحمد زاهي محمد بشير المغربي، ط 02، بنغازي، منشورات جامعة فاريونس، 1998.

67. زكريا عبد العزيز محمد: **التفزيون والقيم الاجتماعية للشباب والمراهقين**، الإسكندرية، الجلال، 2002.
68. زهرة بن عروس وآخرون: **الإسلاموية السياسية-المأساة الجزائرية-**، ترجمة: غازي البيطار، بيروت، دار الفرابي، 2002.
69. سعيد بوشعير: **القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة**، ط 07، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2005.
70. سعيد ناصف: **محاضرات في تصنيف البحوث الاجتماعية وتنفيذها نماذج لدراسات وبحوث ميدانية**، القاهرة، مكتبة زهراء الشرق، 1997.
71. سلاطنية بلقاسم وحسان الجيلاني: **منهجية العلوم الاجتماعية**، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2004.
72. سلاطنية بلقاسم: **المجتمع العربي التحديات الراهنة وآفاق المستقبل**، سلسلة علم الاجتماع، قسنطينة، جامعة منتوري، 1999-2000.
73. سلوى عبد الحميد الخطيب: **نظرة في علم الاجتماع المعاصر**، القاهرة، مطبعة النيل، 2002.
74. السيد عبد الحليم الزيات: **التنمية السياسية دراسة في علم الاجتماع السياسي (البنية والأهداف)**، الجزء الثاني، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 2002.
75. السيد عبد الحليم الزيات: **التنمية السياسية دراسة في علم الاجتماع السياسي الأبعاد المعرفية والمنهجية**، الجزء الأول، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 2002.
76. سيف بن علي المعمري: **تربية المواطنة الصالحة-توجهات وتجارب عالمية في إعداد المواطن الصالح-**، سلطنة عمان، مكتبة الجيل الواعد، 2006.
77. الشاذلي بن جديد: **مذكرات الشاذلي بن جديد ملامح حياة 1929-1976**، الجزء الأول، تحرير: عبد العزيز بوباكير، الجزائر، دار القصبية، 2001.
78. صالح محمد علي أبو جادو: **سيكولوجية التنشئة الاجتماعية**، عمان، دار المسيرة، 1998.

79. صلاح قنصوه: **نظرية القيمة في الفكر المعاصر بين النسبية المطلقة، القاهرة، دار الثقافة للطباعة والنشر، 1980.**
80. الطاهر أجعيم: **مكانة الدراسات السابقة وكيفية توظيفها في إعداد الرسائل الجامعية، أساسيات في منهجية وتقنيات البحث في العلوم الاجتماعية، قسنطينة، منشورات جامعة منتوري، 2005-2006.**
81. طاهر محمد بوشلوش: **التحولات الاجتماعية والاقتصادية وآثارها على القيم في المجتمع الجزائري (1967-1999) دراسة ميدانية تحليلية لعينة من الشباب الجامعي، الجزائر، دار مرابط، 2008.**
82. الطاهر بوغازي: **القيم التربوية-مقاربة نسقية-**، الجزائر، منشورات الحبر، 2010.
83. ضياء زاهر: **القيم في العملية التربوية، القاهرة، مركز الكتاب للنشر، 1996.**
84. عادل فتحي ثابت عبد الحافظ: **النظرية السياسية المعاصرة دراسة في النماذج والنظريات التي قدمت لفهم وتحليل عالم السياسة، الإسكندرية، الدار الجامعية، 2007.**
85. عبد الحميد الإبراهيمي: **في أصل الأزمة الجزائرية 1958-1999**، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، 2001.
86. عبد الرحمن سليم الشمري، **المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2001.**
87. عبد السلام الشيخ: **علم النفس الاجتماعي، الإسكندرية، دار الفكر الجامعي، 1992.**
88. عبد العالي دبله: **الدولة رؤية الجزائرية الحديثة-الاقتصاد والمجتمع والسياسة-**، القاهرة، دار الفجر، 2004.
89. عبد العالي دبله: **الدولة رؤية سوسولوجية، القاهرة، دار الفجر، 2004.**
90. عبد العالي دبله: **مدخل إلى التحليل السوسولوجي، الجزائر، الدار الخلدونية، 2011.**
91. عبد الغني عمار: **منهجية البحث في علم الاجتماع الإشكاليات التقنيات المقاربات، بيروت، دار الطليعة، 2007.**

92. عبد القادر بهلول: **الجزائر بين الأزمة الاقتصادية والأزمة السياسية**، الجزائر، دار دحلب، 1993.
93. عبد اللطيف محمد خليفة: **دراسات في علم النفس الاجتماعي**، المجلد الثاني، القاهرة، دار قباء، 2000.
94. عبد الله الرشدان ونعيم جعيني: **المدخل إلى التربية والتعليم**، الأردن، دار الشروق، 1994.
95. عبد الله الصمادي وماهر الدرايع: **القياس والتقويم النفسي والتربوي**، عمان، دار وائل، 2004.
96. عبد الله بن سعيد بن محمد آل عبود: **قيم المواطنة لدى الشباب وإسهامها في تعزيز الأمن الوقائي**، جامعة نايف للعلوم الأمنية، بالمملكة العربية السعودية، 2011.
97. عبد الله حسن الجوجو: **الأنظمة السياسية المعاصرة دراسة مقارنة**، د ب، الجامعة المفتوحة، 1996.
98. عبد الله عبد الرحمن ومحمد علي البدوي: **مناهج وطرق البحث الاجتماعي**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2002.
99. عبد الله عبد الرحمن: **النظرية في علم الاجتماع النظرية السوسولوجية المعاصرة**، جزء 02، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، دون تاريخ.
100. عبد الناصر جندي: **تقنيات ومناهج البحث في العلوم السياسية والاجتماعية**، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2005.
101. عطا محمد زهرة: **مقدمة في العلوم السياسية**، الأردن، مؤسسة حمادة للدراسات الجامعية، 2008.
102. علي الدين هلال ونيفين مسعد: **النظم السياسية العربية - قضايا الاستمرار والتغيير**، ط 04، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، 2008.
103. علي خليفة الكواري: **المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية-مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية-**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2001.

104. علي عبد الرزاق جليبي: **المجتمع الثقافي والشخصية**، بيروت، دار النهضة العربية، 1984.
105. علي عبد الرزاق جليبي: **دراسة في المجتمع والثقافة والشخصية**، بيروت، دار النهضة العربية، 1984.
106. علي عبد الرزاق جليبي: **نظرية علم الاجتماع**، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1991.
107. علي ليلة: **المجتمع المدني العربي-قضايا المواطنة وحقوق الإنسان-**، القاهرة، مكتبة الأنجلو مصرية، 2007.
108. فايزة أنور شكري: **القيم الأخلاقية بين الفلسفة والعلم**، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 2005.
109. فدوى مرابط: **السلطة التنفيذية في بلدان المغرب العربي-دراسة قانونية مقارنة-**، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، 2010.
110. فؤاد حيدر: **علم النفس الاجتماعي دراسات نظرية وتطبيقية**، بيروت، دار الفكر العربي، 1994.
111. فوزي أوصديق: **الوسيط في النظم السياسية والقانون الدستوري دراسة مقارنة -النظرية العامة للدولة-**، القسم الأول، الكويت، دار الكتاب الحديث، 2000.
112. فوزي غرابية وآخرون: **أساليب البحث العلمي في العلوم الاجتماعية والإنسانية**، ط3، دار وائل، عمان، 2002.
113. قباري إسماعيل: **علم الاجتماع والأيدولوجيا**، الإسكندرية، المكتب العربي الحديث، 1979.
114. كمال بومنيير: **النظرية النقدية لمدرسة فرانكفورت من ماكس هوركهايمر إلى هونيت**، الجزائر، منشورات الاختلاف، 2010.
115. كريمان محمد عبد السلام: **أثر بعض الأنشطة لطفل ما قبل المدرسة في تنمية الانتماء للوطن**، القاهرة، عالم الكتب، 1995.

116. لطفي الخولي: **عن الثورة في الثورة وبالثورة حوار مع بومدين سنوات 1965-1966-1974**، عين مليلة الجزائر، دار الهدى، 2011.
117. لطيفة إبراهيم خضر: **الديمقراطية بين الحقيقة والوهم**، القاهرة، عالم الكتب، 2006.
118. لطيفة إبراهيم خضر: **دور التعليم في تعزيز الانتماء**، القاهرة، عالم الكتب، 2000.
119. ماهر محمود عمر: **سيكولوجيا العلاقات الاجتماعية**، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 2006.
120. محمد أحمد بيومي: **علم اجتماع القيم**، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، دون تاريخ.
121. محمد السويدي: **مفاهيم علم الاجتماع الثقافي ومصطلحاته**، الجزائر، المؤسسة الوطنية، 1991.
122. محمد العربي الزبيري: **المؤامرة الكبرى أو اجهاض ثورة ط 02**، الجزائر، المؤسسة الجزائرية للطباعة، 1990.
123. محمد العربي الزبيري: **تاريخ الجزائر المعاصر 1954-1962-دراسة-**، الجزء الثاني، دمشق، اتحاد الكتاب العرب، 1999.
124. محمد العربي ولد خليفة: **الأزمة المفروضة على الجزائر-مقاربة أولية على هدى استراتيجية ثورة التحرير الوطنية-**، الجزائر، دار الأمة، 1998.
125. محمد بدير كريمان: **أثر بعض الأنشطة التربوية للطفل ما قبل المدرسة في تنمية الانتماء للوطن**، القاهرة، عالم الكتب، 1995.
126. محمد جغابة: **بيان أول نوفمبر دعوة إلى الحزب رسالة للسلام-قراءة في البيان-**، الجزائر، دار هومة، 1999.
127. محمد سعد أبو عامود ومحمد محمد جاب الله عمارة: **العلوم السياسية في إطار الكونية البشرية**، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 2005.
128. محمد طه بدوي وليلى أمين مرسي: **مدخل إلى العلوم السياسية**، الإسكندرية، منشأة المعارف، 2001.
129. محمد طه بدوي: **أصول علم السياسة**، الإسكندرية، المكتب المصري الحديث، 1970.

130. محمد عابد الجابري: قضايا في الفكر المعاصر العولمة صراع الحضارات العودة إلى الأخلاق التسامح الديمقراطية ونظام القيم الفلسفة والمدينة، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1997.
131. محمد عارف: المجتمع بنظرة وظيفية، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، دون تاريخ.
132. محمد عبيدات وآخرون: منهجية البحث العلمي القواعد والمراحل والتطبيقات، ط2، عمان، دار وائل للنشر، 1999.
133. محمد فايز توهيل: علم الاجتماع السياسي، القاهرة، مكتبة الفلاح، 1999.
134. محمد قاسم: المدخل إلى مناهج البحث الاجتماعي، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 2003.
135. محمود عودة وآخرون: نيقولا تيماشيف نظرية علم الاجتماع طبيعتها وتطورها، مراجعة: محمود عاطف غيث، طبعة 07، دون ناشر، 1978.
136. محمود عودة: أسس علم الاجتماع، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1998.
137. محي محمد سعد مسعد: الطريقة العملية لإعداد البحث العلمي، الإسكندرية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، 2002.
138. مراد زعيمي: دراسات نقدية في علم الاجتماع رؤية نقدية، مخبر علم اجتماع الاتصال، قسنطينة، 2004.
139. مصطفى سويف: الأسس النفسية للتكامل الاجتماعي، ط 08، القاهرة، المكتبة الأنجلو المصرية، دون تاريخ.
140. مصطفى عشوي: أسس علم النفس الصناعي التنظيمي، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، دون تاريخ.
141. معتز سيد عبد الله وعبد اللطيف محمد خليفة: علم النفس الاجتماعي، القاهرة، دار غريب، 2001.
142. معتز سيد عبد الله: بحوث في علم النفس الاجتماعي والشخصية، المجلد الأول، القاهرة، دار غريب، دون تاريخ.

143. معن خليل العمر: **التنشئة الاجتماعية**، عمان، دار الشروق، 2004.
144. مقدم عبد الحفيظ: **الإحصاء والقياس النفسي والتربوي مع نماذج من المقاييس والاختبارات**، ط2، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2003.
145. ملحم قرمان: **الواقعية السياسية**، ط 02، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات، 1981.
146. موريس أنجريس: **منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية تدريبات عملية**، ترجمة: بوزيد صحراوي، وآخرون، الجزائر دار القصة للنشر، 2004.
147. موسى معيرش: **دراسات وأبحاث في العقل الجزائري**: الجزائر، دار بهاء الدين، 2008.
148. مولود ديدان: **دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**، آخر تعديل نوفمبر 2008، دون بلد، دار بلقيس، 2008.
149. مولود ديدان: **مباحث في القانون الدستوري والنظم السياسية**، الجزائر، دار النجاح للكتاب، 2005.
150. ميلود سفاري: **الأسس المنجية في توظيف الدراسات السابقة**، في: فضيل دليو: دراسات في المنهجية، ط 04، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2011.
151. ناجي بدر إبراهيم: **الأساليب الكمية في علم الاجتماع**، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 2003.
152. ناجي عبد النور: **النظام السياسي الجزائري من الأحادية إلى التعددية السياسية**، الجزائر، منشورات جامعة 08 ماي 1945.
153. ناصر الدين سعيدوني: **الجزائر منطلقات وآفاق-مقاربات للواقع الجزائري من خلال قضايا ومفاهيم تاريخية-**، بيروت، دار الغرب الإسلامي، 2000.
154. ناصيف نصار: **في التربية والسياسة متى يصير الفرد في الدول العربية مواطنا**، ط 02، لبنان، دار الطليعة، 2005.
155. نبيل توفيق السمالوطي: **الدين والبناء الاجتماعي**، الجزء الأول، جدة، دار الشروق، 1981.

156. نظمية أحمد محمود سرحان: **الخدمة الاجتماعية المعاصرة**، القاهرة، مجموعة النيل العربية، 2006.
157. نور الدين حاروش: **مواقف بن يوسف بن خدة النضالية والسياسية-قراءة في تاريخ الجزائر الحديث-**، الجزائر، دار الأمة، 2011.
158. هناء حسني محمد النابلسي: **دور الشباب الجامعي في العمل التطوعي والمشاركة السياسية**، عمان، دار مجدلاوي، 2009.
159. وصال الزاوي ورواء زكي: **السياسة العامة في تركيا**، بغداد، مركز الدراسات الدولية. 2002.
160. ياس خضير البياتي: **النظرية الاجتماعية جذورها التاريخية وروادها**، طرابلس، الجامعة المفتوحة، 2002.
161. يحيى حويدى: **مقدمة في الفلسفة العامة**، ط 05، القاهرة، دار النهضة العربية، 1968.
162. يوسف أسعد ميخائيل: **الانتماء وتكامل الشخصية**، القاهرة، مكتبة غريب، 1992.

2 1. المقالات المنشورة في المجلات العلمية:

163. أبو العلا يسري: **دور القاضي في المواد المالية والاقتصادية المنصوص عليها في الدستور والاجتهاد**، مجلة الاجتهاد القضائي، العدد الرابع، مارس 2008.
164. أحمد سويقات: **التجربة الحزبية في الجزائر 1962-2004**، مجلة الباحث، العدد 04، 2006.
165. أحمد ناصوري: **النظام السياسي وجدلية الشرعية والمشروعية**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 24، العدد الثاني، دمشق، 2008.
166. إلهام عبد الحميد فرج: **برنامج تدريبي مقترح لتنمية السلوك الديمقراطي والتفاعل الاجتماعي للمعلم العربي**، أعمال المؤتمر العلمي الثالث لقسم أصول التربية -الديمقراطية والتربية في الوطن العربي-، كلية التربية، جامعة الكويت، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2001.

167. بسام محمد أبو حشيش: دور كليات التربية في تنمية قيم المواطنة لدى الطلبة المعلمين بمحافظات غزة، سلسلة العلوم الإنسانية، مجلة جامعة الأقصى، العدد الأول، المجلد الرابع عشر، جانفي 2010.
168. جاب الله عبد الحميد صبري: تطوير التربية للمواطنة في العالم العربي في ضوء الاتجاهات العالمية، مجلة التربية، قطر، العدد 152، 2005.
169. حاتم بابكر هلاوي: العولمة الثقافية وانعكاساتها على الأنساق القيمية في الدول العربية، المجلة الجزائرية للدراسات السوسولوجية، مجلة سداسية محكمة، جامعة جيجل، العددين الثاني والثالث، جوان 2007.
170. حسان تريكلي: ملامح نسق القيم الاجتماعية السائدة في المجتمع الجزائري-على ضوء دراسات بيار بورديو-، حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية، عدد 02، جوان 2011.
171. الحسن أعبوشي: دور القانون في توطيد المواطنة قراءة في إجراءات التمييز الإيجابي، مسطورة أشغال ندوة المواطنة والوحدة الوطنية في الوطن العربي، مراكش المملكة المغربية، مختبر الدراسات الدستورية والسياسية والجمعية العربية للعلوم السياسية، 13-15 مارس 2009.
172. رابح لعروسي: قراءات في الأداء السياسي للبرلمان التعددي الجزائري، دراسات استراتيجية، العدد 04، جويلية 2007، الجزائر، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية.
173. شريفة ماشطي: المشاركة السياسية أسس الفعل الديمقراطي، قسنطينة، مجلة الباحث الاجتماعي، عدد 10، سبتمبر 2010.
174. طيفور فاروق أبو سراج الذهب: لماذا يقاطع الجزائريون الانتخابات؟ ثقافة مجتمع أم أزمة نظام سياسي، دراسات استراتيجية، العدد 04، جويلية 2007، الجزائر، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية.

175. الطاهر بن خرف الله: **المؤسسات السياسية للثورة الجزائرية**، مجلة الذاكرة للدراسات التاريخية، العدد 01، خريف 1994.
176. عبد الجليل مفتاح: **الإصلاحات الدستورية والقانونية وأثرها على حركة التحول الديمقراطي في الجزائر**، كراسات الدخول الديمقراطي في الجزائر، الجزائر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 10-11 ديسمبر، 2005.
177. عبد المنعم الدردير وبدوى حسين: **بعض الجوانب النفسية لدى الشباب الجامعي المنتمي وغير المنتمي-دراسة مقارنة-**، المجلة المصرية للدراسات النفسية، المجلد 8، عدد 18، القاهرة، المكتبة الأنجلو مصرية، 1998.
178. عثمان عوايدي: **أخلاقيات رسالة العهدة البرلمانية والحكم الرشيد**، الفكر البرلماني، مجلة متخصصة في القضايا والوثائق البرلمانية، العدد 30، الجزائر، مجلس الأمة، أكتوبر 2012.
179. فرج إلهام عبد الحميد: **برنامج تدريبي مقترح لتنمية السلوك الديمقراطي والتفاعل الاجتماعي للمعلم العربي**، أعمال المؤتمر العلمي الثالث لقسم أصول التربية، الديمقراطية والتربية في الوطن العربي، كلية التربية، جامعة الكويت، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001.
180. مجلس الأمة: **الفكر البرلماني الدولي البرلمان وفكرة العلاقات العامة**، (في:) الفكر البرلماني مجلة متخصصة في القضايا والوثائق البرلماني، العدد الثلاثون، الجزائر، أكتوبر 2012.
181. محمود أبو دف: **المواطنة الصالحة- السمات والواجبات-**، ورقة عمل مقدمة لليوم الدراسي: التربية والمجتمع المدني في فلسطين، جامعة الأقصى، 1999.
182. هناء عبيد: **أزمة التحول الديمقراطي في الجزائر**، في: أحمد منسي (محرر)، التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 2004.

183. هندي عبد المعين سعد الدين: مفهوم الانتماء لدى المعلمين، المجلة التربوية بكلية التربية بسوهاج، مصر، جامعة جنوب الوادي، العدد 10، الجزء الأول، 1995.

3 1. التشريعات:

184. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: الميثاق الوطني 1976، الجزائر، جبهة التحرير الوطني، 1976.

185. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: الميثاق الوطني 1986، الجزائر، حزب جبهة التحرير الوطني، 1986.

186. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: دستور 10 سبتمبر 1963، الجزائر.

187. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: دستور 1963، المادتين 23-24.

4 1. المذكرات والرسائل الجامعية

188. أحمد بنيني: الإجراءات الممهدة للعملية الانتخابية في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم القانونية، (غير منشورة)، قسم الحقوق، باتنة، جامعة الحاج لخضر، 2006-2005.

189. بوزيدة حميد: النظام الضريبي الجزائري وتحديات الإصلاح الاقتصادي في الفترة (1992-2004)، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، جامعة الجزائر، 2006-2005.

190. حميد خروف: التنمية والقيم الاجتماعية-الثقافية دراسة لبعض أنماط السلوك الاجتماعي لعمال مركب الأسمدة الفوسفاتية بعنابة-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة (غير منشورة)، في علم اجتماع التنمية، معهد علم الاجتماع، قسنطينة، جامعة الاخوة منتوري، 1997.

191. فاضل أمال: آليات حل الأزمة في الجزائر بالأساليب السلمية-1992-2008، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية (غير منشورة)، قسم العلوم السياسية والعلاقات العامة، الجزائر، جامعة الجزائر، 2008-2009.
192. كعباش رابح: النظام السياسي والتحول الاجتماعي في الريف الجزائري، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الدولة في علم اجتماع التنمية، (غير منشورة)، قسم علم الاجتماع، قسنطينة، جامعة منتوري قسنطينة، 1999-2000.
193. مرزود حسين: الأحزاب والتداول على السلطة في الجزائر (1989-2010)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية (غير منشورة)، فرع التنظيم السياسي، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر، جامعة الجزائر 3، 2011-2012.

2. المراجع باللغة الأجنبية

194. Abdelkader (Y.): **La question du pouvoir en Algérie**, Alger, E N.A.P, 1992.
195. Amin (S.): **The Maghreb In The Modern World**, Penguin Books, Hanmonds worth, 1970.
196. Banks (J.) and Diversity: **Group Identity and Citizenship Education In a Global Age**, Washington, Educational Researcher, 2008.
197. Charles (M.): **Valeurs Pour Temps**, Lyon, chronique sociale, 1991.
198. Dahou (O. K.): **Les Accords d'Evian Contacts négociations et pourparlers Algéro-Français durant la lutte de libération nationale 1954-1962**, Alger, Conseil de la Nation, 2010.
199. Forrest (V. M.): **Reconciling Democracy and Bureaucracy**, Towards a Deliberative Democratic Model of Bureaucratic Accountability, Western Michigan University, 2005.
200. Khaled (N.): **Memoirs du Général Khaled Nezzar**, Alger, Chihab Editions.

201. Longman dictionary: **Longman dictionary of contemporary English**, Lebanon, Lebanon Library, 1978.
202. Lowery (D.) et al: **citizenship in the empowered locality**, Arden affairs quarterly, vol . 28 no. 1, 1992.
203. Mare (D.): **évaluer la formation des outils pour optimiser l'investissement formation**, France, SF éditeur, 2001.
204. Mouloud (D.): **Code de la commune**, Algérie, Belkeise édition, 2011.
205. Philippe (S.): **Civil society at west**, in larry dimond etal (eds), consolidationg the third ware democracies, themes and prespectrives, Baltimore, john kins university press, 1997.
206. Rod (H.) and Martin (H.): **Comparative Government**, E 02, U S A: Humanities Press International, 1990.
207. Warren(E. M.): **Democracy and Deceit Regulating Appearances of Corruption**, American Journal of Political Science, VOL 50, NO 1, January 2006
208. Webster`s: **The new World dictionary of American Language**, College edition, Cleveland and New York, the World Publisher Company, 1996.

3.المواقع الإلكترونية

209. جابر سعيد عوض: **اقتراب تحليل النظم في علم السياسة**، ندوة اقترابات البحث في العلوم الاجتماعية، 03 ديسمبر 2009، من موقع:

<http://bohothe.blogspot.com/2009/12/1992-20.html>,28/07/2012,
08:15H.

210. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: **بوابة المواطن نظام ومهام البلدية**، من موقع:
<http://www.elmouwatin.dz>، 2013/02/12، H 11:58.

211. حوار مع عبد الحميد الإبراهيمي: **في حصة أضواء على الحدث**، لقناة الحوار، في الذكرى 45 لاستقلال الجزائر، من موقع:

<http://www.youtube.com/watch?feature=endscreen&v=GfAbAZO9p>
h8&NR=1

212. زيدان ليث: مفهوم المواطنة في النظام الديمقراطي، الحوار المتمدن، العدد 1932، 31-05-2007، من موقع:

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=98163، 2012/03/02، 08:30H.

213. عبد الرزاق مقري: النظام السياسي الجزائري، من موقع:

<http://www.youtube.com/watch?v=SJSCAwGYkI82012-03-12>، 10:30H.

214. عبد الرحمن برقوق وصونيا العيادي: المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الجزائر، كراسات التحول الديمقراطي، جامعة محمد خيضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، ديسمبر 2005، ص ص. 96-98، من موقع:

http://www.univ-biskra.dz/fac/droit/index.php?option=com_content&view=article&id=58&Itemid=58

215. عثمان بن صالح العامر: أثر الانفتاح الثقافي على مفهوم المواطنة لدى الشباب السعودي دراسة استكشافية، اللقاء السنوي الثالث عشر لقادة العمل التربوي، الباحة 1426هـ، من موقع:

http://www.minshawi.com/other/alaamer.htmk,01/02/2013, 09:44H.

216. محمد زين العابدين عبد الفتاح: مفهوم المواطنة ومستوياتها ومجالاتها وعناصرها ومكوناتها، من موقع: <http://www.masress.com/shbabmisr/9511>، 2013/01/23، 08:11H.

217. المنتدى الإسلامي: مجلة البيان، العدد 08، مجلة شهرية، ص. 28، من موقع: <http://7anini.com/vb/showthread.php?t=17919>، 06/05/2012، 09:06H.

218. مهدي محمد القصاص: الانتماء، سلسلة قضايا مجتمعية، العدد 07، مصر، جامعة المنصورة، من موقع:

http://www.medadcenter.com/Articles/show.aspx?Id=162، 01/02/2013 10:30H.

219. موقع جامعة محمد خيضر بسكرة:

http://www.univ-biskra.dz, 04/12/2013, 21:16H.

220. ناجي الغزي: دور مؤسسات المجتمع المدني في التنشئة السياسية دراسة تحليلية، من

موقع:

<http://www.najialghezi.com/index.php/>, 11/03/2013, 18:17H.

221. وفاء داود: حول معنى ومؤشرات الثقة السياسية، من موقع:

[http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=749756&eid=5608,](http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=749756&eid=5608)
15/02/2013, 12:41H.

التملا حو

جامعة محمد خيضر بسكرة
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم العلوم الاجتماعية
شعبة علم الاجتماع
استمارة استبيان

النظام السياسي الجزائري ودوره في تفعيل قيم

المواطنة والانتماء لدى الشباب

دراسة ميدانية على عينة من طلبة جامعة محمد خيضر -بسكرة-

إشراف: أ.د. بلقاسم سلاطينية

إعداد: أسماء بن تركي

في إطار إعداد دراسة لنيل شهادة الدكتوراه في علم اجتماع التربية تحت عنوان: النظام السياسي الجزائري ودوره في تفعيل قيم المواطنة والانتماء لدى الشباب-دراسة ميدانية على عينة من طلبة جامعة محمد خيضر بسكرة-، نرجو من سيادتكم التعاون معنا بالإجابة على أسئلة الاستبيان، بتحديد رأيكم بالنسبة لكل عبارة وذلك بوضع علامة (√) في الخانة التي تعبر عن مدى واقعية كل عبارة من وجهة نظركم. ونحيطكم علما بأن المعلومات التي ستدلون بها تبقى في كنف السرية ولن تستغل إلا لأغراض البحث العلمي.

ولكم منا جزيل الشكر

البيانات الشخصية:

السن: [18-23] [24-29]

30 فما فوق

الجنس: أنثى ذكر

أسكن بـ: مقر ولاية دائرة بلدية

أنتمي لحزب سياسي: نعم لا

أنتمي لجمعية من جمعيات المجتمع المدني: نعم لا

أرغب في الانتماء إلى جمعيات المجتمع المدني: نعم لا

الرقم	العبارة	دائماً	غالباً	أحياناً	نادراً	أبداً
1	أعتقد أن القرارات التي يتخذها النظام السياسي هي لصالح كل أفراد المجتمع.					
2	إذا صادفتني صعوبات على مستوى مصالح البلدية أسعى للاتصال برئيسها.					
3	يتساوى جميع المواطنين أمام الدفع الضريبي.					
4	يؤدي الشباب الخدمة الوطنية خدمة للوطن.					
5	أعتقد أن الديمقراطية تسود المجتمع.					
6	أشارك بالانتخاب في كل المواعيد الانتخابية.					
7	أتواصل مع ممثلينا على مستوى الولاية في البرلمان.					
8	أعتقد أن احترام القوانين السارية أمر واجب.					
9	أساهم في حماية الأملاك العامة للدولة كواجب اجتماعي.					
10	أبادر للمشاركة في النشاطات التضامنية.					
11	تتعامل مؤسسات النظام السياسي باحترام مع أفراد المجتمع أثناء تحقيق مطالبهم.					
12	تحافظ مختلف مؤسسات النظام السياسي على حريات أفراد المجتمع.					
13	لا نلاحظ وجود خصوصية في تعامل مؤسسات النظام السياسي مع مختلف الأفراد في تحقيق مطالبهم.					
14	تعاملني مع مؤسسات النظام السياسي يزيد في معارفي بالجوانب السياسية.					
15	اتصالي المتكرر بمؤسسات النظام السياسي ينمي عندي الشعور بالواجب الوطني					
16	تساعدني مؤسسات النظام السياسي على إدراك حقوقي.					
17	تراعي مؤسسات النظام السياسي عادات وتقاليد المجتمع في تنفيذها لقراراتها.					
18	تفتح لي مؤسسات النظام السياسي مسارات متعددة للنقد الإيجابي					

الرقم	العبارات	دائما	غالبا	أحيانا	نادرا	أبدا
19	تساعد مؤسسات النظام السياسي كل أفراد المجتمع في حل المشكلات والصعوبات التي تواجههم.					
20	تعزز مؤسسات النظام السياسي قيم التضامن بين أفراد المجتمع.					
21	أعتقد أنني مطمئن كوني أنتمي لهذا النظام السياسي.					
22	أشعر بالرضى حول كل ما يقدمه لي النظام السياسي.					
23	ما يقدمه لي النظام السياسي يحقق لي الشعور بالانتماء.					
24	يعمل النظام السياسي على إشباع كل حاجاتي.					
25	أشعر بالاعتزاز لانتمائي لهذا النظام السياسي.					
26	يشبع النظام السياسي حاجاتي المعنوية.					
27	أجد مكاني الاجتماعية بإنتمائي لهذا النظام السياسي.					
28	أعتقد أنني راض عما تقدمه لي مؤسسات النظام السياسي.					
29	أثق بمؤسسات النظام السياسي التي أنتمي إليها.					
30	أعتقد أنه بإمكانني تحقيق طموحاتي وفقا لما يقدمه لي النظام السياسي.					
31	يتمكن كل أفراد المجتمع من الحصول على السكن من طرف مؤسسات النظام السياسي بفرص متساوية.					
32	أعتقد أنني أتمكن من الحصول على كل حقوقي من مؤسسات النظام السياسي.					
33	المعلومات التي تقدمها مؤسسات النظام السياسي لها قدر من الصحة.					
34	تتخذ مؤسسات النظام السياسي قرارات تجعلني أفخر بإنتمائي لها.					
35	تمثل مؤسسات النظام السياسي إطارا مرجعيا أساسيا لتشكيل ما أعتقد به.					
36	تقدم مؤسسات النظام السياسي مصلحة الجماعة على مصالحهم الخاصة.					
37	تتعامل مؤسسات النظام السياسي بالعدل بين مختلف أفراد المجتمع.					
38	أعتقد أنني في مأمن اجتماعي بتواجدي في ظل هذا النظام السياسي.					
39	إنتمائي للنظام السياسي يعطيني دافع للعمل البناء.					
40	إستخدام اللغة الفرنسية في خطابات المسؤولين يشعري بعدم إنتمائهم للمجتمع الجزائري.					
41	أعتقد أن مؤسسات النظام السياسي قائمة على إنتخابات نزيهة.					
42	أعتقد أن النظام السياسي نظاما ديمقراطيا.					
43	أحاول أن أكون ملتزما إتجاه المسؤولين المسيرين لشؤون المجتمع.					

الرقم	العبارات	دائما	غالبا	أحيانا	نادرا	أبدا
44	أثق بقدرة المسؤولين بمؤسسات النظام السياسي.					
45	أعتقد أن جميع أفراد المجتمع يتقبلون القائمين على تسيير شؤون المجتمع.					
46	أعتقد أنه يوجد ثقة بين النظام السياسي وأفراد المجتمع.					
47	أعتقد أن مؤسسات النظام السياسي قادرة على إستحداث مشاريع تنموية جديدة.					
48	تسعى مؤسسات النظام السياسي للبحث عن مشاريع تنموية جديدة.					
49	أعتقد أن المسؤولين بمؤسسات النظام السياسي قادرين على إيجاد الحلول لكل المشاكل.					
50	أعتقد أن الولاء لمؤسسات النظام السياسي أمر ضروري.					
51	أعتقد أننا لا نختار المسؤولين في مؤسسات النظام السياسي لتسيير شؤون مجتمعنا.					
52	أعتقد أننا لا نشارك في إتخاذ القرارات مع ممثلي مؤسسات النظام السياسي.					
53	أعتقد أن ممثلي مؤسسات النظام السياسي لا يمكنهم الأخذ بآرائنا.					
54	يتم اشراك أفراد المجتمع من طرف مؤسسات النظام السياسي في اختيار المشاريع التي يحتاجها.					
55	تعمل مؤسسات النظام السياسي على ايجاد علاقات تعاون بينها وبين المواطنين.					
56	يتم اشراك مجموعة من أفراد المجتمع مع مؤسسات النظام السياسي في إنجاز المشاريع.					
57	أعتقد أن مشاركة أصحاب القرار في تنفيذ المشاريع لترقية المجتمع أمر ضروري.					
58	أعتقد أن الإهتمام بشؤون النظام السياسي أمر ضروري.					
59	يتقبل أفراد المجتمع كل الإلتزامات تجاه النظام السياسي.					
60	يؤمن أفراد المجتمع بالدور الفاعل للنظام السياسي في كافة مجالات الحياة.					

جدول رقم: (29) يوضح بيانات حساب معامل ثبات استمارة الاستبيان.

رقم الفرد	س	ص	س ²	ص ²	س*ص
1	75	78	5625	6084	5850
2	87	89	7569	7921	7743
3	88	92	7744	8464	8096
4	86	72	7396	5184	6192
5	94	96	8836	9216	9024
6	77	74	5929	5476	5698
7	84	96	7056	9216	8064
8	66	78	4356	6084	5148
9	116	127	13456	16129	14732
10	86	70	7396	4900	6020
11	83	91	6889	8281	7553
12	78	84	6084	7056	6552
13	85	80	7225	6400	6800
14	81	70	6561	4900	5670
15	87	89	7569	7921	7743
16	78	65	6084	4225	5070
17	89	96	7921	9216	8544
18	71	71	5041	5041	5041
19	94	92	8836	8464	8648
20	96	97	9216	9409	9312
21	77	85	5929	7225	6545
22	67	73	4489	5329	4891
23	71	68	5041	4624	4828
المجموع	1916	1933	162248	166765	163764

وبالتعويض في قانون معامل إرتباط "برسون" نجد:

ن مج (س.ص) . مج س . مج ص

$$\frac{[ن (مج س^2) \cdot (مج ص^2)]}{[ن (مج ص^2) \cdot (مج س^2)]}$$

$$23 (163764) - (1916) (1933)$$

$$\frac{[(3671056) \cdot (162248) 23] - [(3736489) \cdot (166765) 23]}{[(3671056) \cdot (162248) 23] - [(3736489) \cdot (166765) 23]}$$

$$62944$$

$$\frac{62944}{99106 * 60648}$$

$$62944$$

$$\frac{62944}{77527.93}$$

$$0.81 = r$$

جدول إثبات الفرضية 01:

س	ص	س ²	ص ²	س*ص
315448	274576	362404	524	602
338624	350464	327184	592	572
398736	408321	389376	639	624
533600	541696	525625	736	725
382764	446224	328329	668	573
455820	504100	412164	710	642
176049	398161	77841	631	279
470557	249001	889249	499	943
472352	259081	861184	509	928
400520	346921	462400	589	680
3944470	3778545	4635756	6097	6568

بحيث: س: اتجاه الطلبة نحو ممارسة قيمة المواطنة.

ص: اتجاه الطلبة نحو دور مؤسسات النظام السياسي في تفعيل قيم المواطنة.

وبالتعويض في قانون معامل ارتباط "برسون" نجد:

$$r = \frac{n \text{ مج (س.ص) - مج س . مج ص}}{\sqrt{[n \text{ مج س}^2 - (\text{مج ص})^2][n \text{ مج ص}^2 - (\text{مج س})^2]}}$$

$$r = \frac{(6097) (6568) - (3944470) 223}{\sqrt{[223(6568) - (4635756)] [223(6097) - (3778545) 223]}}$$

$$r = 0.94$$

جدول إثبات الفرضية 02:

س	ص	س ²	ص ²	س*ص
555	420	308025	176400	233100
487	459	237169	210681	223533
593	579	351649	335241	343347
460	522	211600	272484	240120
504	519	254016	269361	261576
415	429	172225	184041	178035
519	452	269361	204304	234588
510	525	260100	275625	267750
479	572	229441	327184	273988
515	833	265225	693889	428995
5037	5310	2558811	2949210	2685032

بحيث: س: اتجاه الطلبة نحو درجة ممارسة قيمة الإنتماء.

ص: إتجاه الطلبة نحو دور مؤسسات النظام السياسي في تفعيل قيم الإنتماء.

وبالتعويض في قانون معامل إرتباط "برسون" نجد:

$$ن \text{ مج (س.ص)} - \text{مج س} \cdot \text{مج ص}$$

$$\sqrt{\frac{[ن \text{ مج (س}^2) - (\text{مج س})^2] [ن \text{ مج (ص}^2) - (\text{مج ص})^2]}{[ن \text{ مج (س}^2) - (\text{مج س})^2] [ن \text{ مج (ص}^2) - (\text{مج ص})^2]}}$$

$$\frac{223 \cdot (5037) - (2685032) \cdot (5310)}{[223 \cdot (5037) - (2685032) \cdot (5310)]^2}$$

$$\sqrt{\frac{223 \cdot (5037) - (2685032) \cdot (5310)}{[223 \cdot (5037) - (2685032) \cdot (5310)]^2}}$$

$$ر = 0.97$$

جدول إثبات الفرضية 03:

جدول-01-

س	ص	س ²	ص ²	س*ص
303408	254016	362404	504	602
331188	335241	327184	579	572
457392	537289	389376	733	624
366125	255025	525625	505	725
291084	258064	328329	508	573
317790	245025	412164	495	642
189441	461041	77841	679	279
607292	414736	889249	644	943
556800	360000	861184	600	928
473280	484416	462400	696	680
3893800	3604853	4635756	5943	6568

بحيث: س = درجة ممارسة قيمة المواطنة.

ص = دور أزمة الشرعية في إعاقة تفعيل قيم (المواطنة-الإنتماء)

وبالتعويض في قانون معامل إرتباط "برسون" نجد:

ن مج (س.ص) - مج س . مج ص

$$\frac{[ن (مج س) - (مج س)^2] [ن (مج ص) - (مج ص)^2]}{[ن (مج س) - (مج س)^2] [ن (مج ص) - (مج ص)^2]}$$

$$\frac{(5943) (6568) - (3893800) 223}{[ن (مج س) - (مج س)^2] [ن (مج ص) - (مج ص)^2]}$$

$$\frac{(5943) (6568) - (3893800) 223}{[ن (مج س) - (مج س)^2] [ن (مج ص) - (مج ص)^2]}$$

$$r = 0.95$$

جدول-02-

س	ص	س ²	ص ²	س*ص
555	504	308025	254016	279720
487	579	237169	335241	281973
593	733	351649	537289	434669
460	505	211600	255025	232300
504	508	254016	258064	256032
415	495	172225	245025	205425
519	679	269361	461041	352401
510	644	260100	414736	328440
479	600	229441	360000	287400
515	696	265225	484416	358440
5037	5943	2558811	3604853	3016800

بحيث: ص = درجة ممارسة قيمة الانتماء

ص = دور أزمة الشرعية في إعاقة تفعيل قيم (المواطنة-الانتماء)

وبالتعويض في قانون معامل ارتباط "برسون" نجد:

ن مج (س.ص) - مج س . مج ص

$$\frac{[ن (مج س) - (مج س)^2] [ن (مج ص) - (مج ص)^2] - [ن (مج س.ص) - (مج س) (مج ص)]^2}{[ن (مج س) - (مج س)^2] [ن (مج ص) - (مج ص)^2]}$$

$$\frac{223 (5037) - (3016800) (5943)}{[223 (5037) - (2558811) 223] [223 (5943) - (3604853) 223]}$$

$$= \frac{223 (5037) - (3016800) (5943)}{[223 (5037) - (2558811) 223] [223 (5943) - (3604853) 223]}$$

$$= 0.99$$

جدول -01-

س	ص	س ²	ص ²	س*ص
555	685	308025	469225	380175
487	744	237169	553536	362328
593	728	351649	529984	431704
460	478	211600	228484	219880
504	524	254016	274576	264096
415	508	172225	258064	210820
519	851	269361	724201	441669
510	815	260100	664225	415650
479	612	229441	374544	293148
515	588	265225	345744	302820
5037	6533	2558811	4422583	3322290

بحيث: س = درجة ممارسة قيمة الإنتماء

ع = دور أزمة المشاركة في إعاقة تفعيل قيم المواطنة والإنتماء

وبالتعويض في قانون معامل إرتباط "برسون" نجد:

ن مج (س.ص) - مج س . مج ص

$$\frac{[ن (مج س) - (مج س)^2] [ن (مج ص) - (مج ص)^2]}{[ن (مج س) - (مج س)^2] [ن (مج ص) - (مج ص)^2]}$$

$$\frac{223 (5037) - (3322290) (6533)}{[223 (5037) - (3322290) (6533)] [223 (5037) - (3322290) (6533)]}$$

$$\frac{223 (5037) - (3322290) (6533)}{[223 (5037) - (3322290) (6533)] [223 (5037) - (3322290) (6533)]}$$

$$r = 0.99$$

جدول (02):

س	ص	س ²	ص ²	س*ص
412370	469225	362404	685	602
425568	553536	327184	744	572
454272	529984	389376	728	624
346550	228484	525625	478	725
300252	274576	328329	524	573
326136	258064	412164	508	642
237429	724201	77841	851	279
768545	664225	889249	815	943
567936	374544	861184	612	928
399840	345744	462400	588	680
4238898	345744	4635756	6533	6568

بحيث: س = درجة ممارسة قيمة المواطنة

ع = دور أزمة المشاركة في إعاقة تفعيل قيم (المواطنة-الإنتماء)

وبالتعويض في قانون معامل إرتباط "برسون" نجد:

ن مج (س.ص) - مج س . مج ص

$$r = \frac{[ن (مج س) - (مج س)^2] [ن (مج ص) - (مج ص)^2] - [ن (مج س.ص) - (مج س) (مج ص)]^2}{\sqrt{[ن (مج س) - (مج س)^2] [ن (مج ص) - (مج ص)^2]}}$$

(6533) (6568) - (4238898) 223

$$r = \frac{[223 (6568) - (4635756) 223] [223 (6533) - (345744) 223] - [223 (6533) (6568) - (4238898) 223]^2}{\sqrt{[223 (6568) - (4635756) 223] [223 (6533) - (345744) 223]}}$$

0.93 = ر

ملخص الدراسة:

انطلقت هذه الدراسة من سؤال مفاده "هل للنظام السياسي الجزائري دور أساسي في تفعيل القيم المواطنة والانتماء لدى الشباب؟"، وللإجابة على التساؤل المطروح وبلاستناد على نتائج دراسات سابقة تم طرح الفرضيات التالية:

√ لمؤسسات النظام السياسي الجزائري _ في أدائها لوظائفها _ دور أساسي في تفعيل قيم المواطنة لدى الشباب.

√ لمؤسسات النظام السياسي الجزائري _ في أدائها لوظائفها _ دور أساسي في تفعيل قيم الانتماء لدى الشباب.

√ لأزمة الشرعية دور في إعاقة تفعيل قيم المواطنة والانتماء لدى الشباب.

√ لأزمة المشاركة دور في إعاقة تفعيل قيم المواطنة والانتماء لدى الشباب.

حيث كان الهدف من هذه الدراسة بحث طبيعة الدور الذي يقوم به النظام السياسي لتفعيل قيم المواطنة والانتماء لدى الشباب وذلك من خلال ما يلي:

- التعرف على درجة ممارسة قيمة المواطنة بين الشباب.
- التعرف على درجة ممارسة قيمة الانتماء بين الشباب.
- التعرف على دور مؤسسات النظام السياسي -من خلال أدائها لوظائفها- في تفعيل قيم المواطنة لدى الشباب.
- التعرف على دور مؤسسات النظام السياسي -من خلال أدائها لوظائفها- في تفعيل قيم الانتماء لدى الشباب.
- التعرف على دور أزمة الشرعية في إعاقة تفعيل قيم المواطنة لدى الشباب.
- التعرف على دور أزمة الشرعية في إعاقة تفعيل قيم الانتماء لدى الشباب.
- التعرف على دور أزمة المشاركة في إعاقة تفعيل قيم المواطنة لدى الشباب.
- التعرف على دور أزمة المشاركة في إعاقة تفعيل قيم الانتماء لدى الشباب.

ولتحقيق الهدف من الدراسة تم إعداد استمارة استبيان مكونة من 60 عبارة وفقا لمقياس ليكرت، وزعت على عينة عشوائية مكونة من 238 طالبا من طلبة الجامعة يمثلون نسبة 1% من إجمالي عدد طلبة التدرج بجامعة محمد خيضر بسكرة.

كما تم الاستعانة بالمنهج الوصفي كمنهج للدراسة مكننا من رسم خطوات دراستها الميدانية وربطها بالجانب النظري؛ للوصول في النهاية إلى تحقيق الهدف من هذه الدراسة، من خلال تحليل وتفسير النتائج الميدانية للخروج باستنتاجات تكون بمثابة إثبات للفرضيات المطروحة وبالتالي الإجابة عن التساؤل الرئيسي المطروح.

وجاءت نتائج هذه الدراسة كما يلي:

√ خصائص مجتمع الدراسة:

- * أغلب مفردات الدراسة ينتمون للفئة العمرية 18 إلى 23 سنة.
- * 75% من عينة الدراسة هم من فئة الإناث بينما 25% هم من الذكور.
- * 25% من مفردات عينة الدراسة يقطنون مقر الولاية، و 39% منهم يقطنون مقر الدائرة، و 36% منهم يقطنون مقر البلدية.
- * 90% من مفردات عينة الدراسة لا ينتمون لجمعيات المجتمع المدني.
- * 64% من مفردات عينة الدراسة لا يرغبون في الانتماء لجمعيات المجتمع المدني، بينما 36% فقط منهم لهم الرغبة في الانتماء لجمعيات المجتمع المهني.
- * 89% من أفراد عينة الدراسة لا ينتمون لأحزاب سياسية.

√ أثبتت نتائج هذه الدراسة درجة ممارسة متوسطة لقيمة المواطنة بين الطلبة عينة الدراسة؛ وهو ما دل عليه المتوسط الحسابي المقدر بـ: 2.94؛ والدال على الاتجاه المحايد نحو ممارسة هذه القيمة بين الطلبة.

√ كما أثبتت نتائج هذه الدراسة أن درجة ممارسة قيمة الانتماء ضعيفة لدى الطلبة عينة الدراسة، وهو ما بينه الاتجاه السلبي الضعيف نحو العبارات الدالة على درجة ممارسة هذه القيمة بين الطلبة عينة الدراسة، وهو ما يؤكد المتوسط الحسابي الدال والمقدر ب: 2.25.

√ ومن نتائج الدراسة أيضا أن، لمؤسسات النظام السياسي -من خلال أدائها لوظائفها- دور نسبي في تفعيل قيم المواطنة لدى الشباب، وهو ما يؤكد معامل الارتباط القوي المحسوب بين الدرجات الدالة على "اتجاه الطلبة نحو درجة ممارسة قيمة المواطنة والدرجات الدالة على "اتجاه الطلبة نحو دور مؤسسات النظام السياسي في تفعيل قيم المواطنة"؛ والمقدر بـ 0.94؛ والدال على وجود ارتباط قوي بين الدرجة المتوسطة لقيمة المواطنة بين الطلبة عينة الدراسة ودور مؤسسات النظام السياسي في قلة انتشار وتفعيل هذه القيمة بين الطلبة وبالتالي بين الشباب.

√ كما أثبتت نتائج هذه الدراسة الدور الضعيف لمؤسسات النظام السياسي في تفعيل قيم الانتماء من جهة، وغياب دور المبحوثين ليكونوا عامل دفع لمؤسسات النظام السياسي لتفعيل هذه القيم بين الشباب.

√ كما بينت النتائج أيضا أن لأزمة الشرعية دور متوسط في إعاقة تفعيل قيم المواطنة والانتماء لدى الشباب؛ بمتوسط حسابي يبين الاتجاه المحايد للمبحوثين قدر ب: 2.68.

√ وبينت النتائج أيضا أن لأزمة المشاركة دور متوسط في إعاقة تفعيل قيم المواطنة والانتماء لدى الشباب؛ بمتوسط حسابي يبين الاتجاه المحايد للمبحوثين قدر ب: 2.99.

Résumé de l'étude:

Le thème de cette étude est: « le rôle du système politique Algérien dans l'évolution des valeurs de citoyenneté et le sentiment d'appartenance chez les jeunes» .

Pour répondre à cette question et en se basant sur les résultats de quelques études précédentes, on a formulé les hypothèses suivantes:

-Les institutions du système politique algérien -lors d'exercer leurs rôles- fortifient les valeurs nationalistes chez les jeunes.

-Les organismes du système politique algérien -lors d'effectuer leurs rôles accordés- fortifient le sentiment d'appartenance chez les jeunes.

-La crise de légitimité joue un rôle qui perturbe les valeurs de citoyenneté et d'appartenance chez les jeunes.

-La crise de la participation politique joue un rôle qui perturbe les valeurs de citoyenneté et d'appartenance chez les jeunes.

Nous avons cherché la nature d'influence du système politique algérien sur l'activation des valeurs de citoyenneté et d'appartenance chez la jeunesse Algérienne à travers une étude sur un échantillon de jeunes étudiants à l'université de Biskra

L'étude s'est basée sur l'analyse de points suivants:

- le degré pratique de citoyenneté comme valeur chez les jeunes étudiants.
- le degré pratique d'appartenance au milieu des jeunes.
- Comment les institutions du système politique activent ces valeurs lors de l'exercice de leurs rôle ?
- Comment la crise de la participation politique gêne l'activation de la citoyenneté chez les jeunes ?
- Comment ces organismes peuvent consolider le sentiment d'appartenance chez les jeunes.

Afin d'atteindre le but de cette étude, nous nous sommes basés sur des questions qui contiennent 60 expressions.

(Selon l'échelle de mesure de Likert), appliquée sur un échantillon sujet, aléatoirement, sélectionné et touchant 238 étudiants représentant (1%) du nombre total des étudiants de l'université de Mohamed Kheider.

Nous avons appliqué la méthode descriptive, afin de dessiner les différentes étapes de cette recherche et liant le côté théorique pour en atteindre le but prédéfini; et à travers l'analyse et l'explication des résultats obtenus .

Après l'application du travail théorique et les résultats du travail pratique nous sommes arrivés à:

√ Les caractéristiques de la société sur laquelle l'étude a été appliquée sont les suivantes:

- L'âge des étudiants représentant l'échantillon varie en 18 et 23 ans.
- 75% de l'échantillon est de sexe féminin et 25% de sexe masculin.
- 25% de l'échantillon réside au centre de la wilaya, 39% réside dans les chefs-lieux de daïra et 36% dans les communes.
- 90% d'échantillon ne n'ont jamais participé dans les activistes de la société civile.
- 64% des l'étudiants refusent de devenir d'être membres d'associations civiles.
- 36% désirent s'affilier aux partis politiques.
- et 89% de l'échantillon refusent de s'affilier aux partis politiques.

√ Les résultats de cette étude affirment un degré moyen de citoyenneté chez les étudiants de l'échantillon sujet; de la recherche dont le taux est de corrélation est de 2.94 ce qui révèle le courant neutre dans la pratique de cette valeurs chez les étudiants.

√ En plus, notre étude montre que le degré d'exercer la valeur d'appartenance est très faible, chez l'échantillon sujet de la recherche. Ce qui a été exprimé nettement, par ses membres, en utilisant, des expressions négatives, son taux de corrélation calculé est de 2,25.

√ Notre étude affirme que les institutions du système politique –à leurs travers missions accordées- jouent un rôle relatif dans l'activation de la valeur de citoyenneté chez les jeunes Ce qui a été confirmé par le fort coefficient de corrélation calculé entre l'orientation des étudiantes pratiquant ant de la citoyenneté et celle qui représente l'orientation des étudiant vers le rôle joué par les institutions du système politique dans l'activation de cette valeur estimé de 0.94 qui confirmé la relation entre l'exercice moyen de la citoyenneté de l'échantillon et la contribution des institutions du système politique dans la baisse de réputation et d'activation de cette valeur entre les étudiants et ainsi chez les jeunes.

√ L'étude a également confirmé que le rôle des institutions du système politique est faible dans l'activation des valeurs de la citoyenneté et d'appartenance, ainsi l'absence des répondants dans le soutien de cette question nationale importante.

√ Alors que l'étude à révéler que le rôle de la crise de participation est moyen à l'égard de chacune des valeurs de la citoyenneté et d'appartenance à la jeune universitaire.

√ Par ailleurs, les résultats affirment que la crise de la légitimité joue un rôle moyen dans l'encombrement de l'activation de citoyenneté et l'appartenance au sein de la jeunesse, dont la proportion calculée est 2,68.

√ Outre que la crise de la participation politique à le même effet sur les deux valeurs précédentes avec un taux de corrélation calculé est de 2,99.

Nous pouvons conclure en final de ce travail que l'échantillon représentatif des étudiants de l'université Mohamed kheider de biskra a clairement exprimé son désaccord à l'adhésion aux partis politique d'un côté et d'un autre côté sou rôle négativiste dans l'activité d'instutions sociales et son désintéressement total à la vie politique et sociale de la société algérienne